جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة كربلاء - كلية الإدارة والاقتصاد

قسم الإقتصاد

الدراسات العليا

دور إقتصاد الظل في النمو الاقتصادي

((العراق حالة دراسية))

رسالة تقدم بها

ياسر علي محمد الراجحي

إلى مجلس كلية الإدارة والإقتصاد ـ جامعة كربلاء

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الإقتصادية

بإشراف الأستاذ المساعد الدكتور

سلام كاظم شاني الفتلاوي

1443 هـ

2021 م

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخۡرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزۡقًا لَّكُمۡۖ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلۡفُلۡكَ لِتَجۡرِىَ فِى ٱلۡبَحۡرِ بِأَمۡرِهِۦۖ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلۡأَنۡهَٰرَ ﴿٣٢﴾ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ دَآئِبَيۡنِۖ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَ ﴿٣٣﴾ وَءَاتَىٰكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلۡتُمُوهُۚ وَإِن تَعُدُّواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحۡصُوهَآۗ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَظَلُومٞ كَفَّارٞ ﴿٣٤﴾

صدق الله العلى العظيم

سُورَةُ إِبْرَاهِيمَ أية : ﴿٣٢-٣٤﴾

الإهـــــداء

إلى من ألبس الدنيا من نوره وعطر الأرض من شذاء

أشرف الخلق والمرسلين . . . نبي الرحمة محمد

(صلى الله عليه واله وسلم)

إلى أعز الناس على قلبي

والدي و والدتي الغالية

(أمـــــد الله في عمـــرهما)

إلى إخـــوتي واخواتي الأعزاء

إلى جميع أساتذتي المحترمين

اهدي هذا الجهد المتواضع

ياسر

شكـــر و تقديـــر

الحمد لله رب العالمين والصــلاة والســلام على اشــرف الخلق محمد خاتم النبيين وعلى اله وصحبه أجمعين وبعد...

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير والامتنان لأستاذي المشرف الأستاذ المساعد الدكتور ســـــــلام كـــاظـــم شـــانـــــي الفتلاوي الذي حفني بالرعاية العلمية الأصيلة وتوجيهاته القيمة وملاحظاته العلمية السديدة التي كان لها الأثر الكبير في إتمام هذه الرسالة. كما لا يسعني إلا أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الدكتور علاء فرحان عميد كلية الإدارة والاقتصـاد ومعاون العميد للشـؤون العلمية الأستاذ الدكتور محمد حسين كاظم الجبوري والأستاذ الدكتور صفاء عبد الجبار الموسوي رئيس قسم الاقتصاد الذين لم يبخلوا علي بالنصح والإرشاد والمتابعة.

وأتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى السادة رئيس وأعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بالموافقة على مناقشة الرسالة وما سيبدونه من ملاحظات وتوجيهات علمية بناءة ستغني الرسالة.

كما أتقدم بفائق شكري وتقديري لأستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور طالب حسين فارس محمد الكريطي والأستاذ الفاضل الأستاذ الدكتور مهدي سهر غيلان الجبوري، والدكتور خضير عباس الوائلي، الذين كانوا سنداً لي وأمداني بالعون العلمي والمعنوي أدامهم الله لطلبة العلم.

واقدم أمتناني واحترامي الى جميع الموظفين لاسيما موظفين قسم الاقتصـاد و المكتبات في كافة الجامعات العراقية وفي كلية الادارة والاقتصاد جامعة كربلاء خاصة ومكتبة العتبة الحسينية والعباسية، وكما أتقدم بالشكر والاقرار بالجميل والاعتذار إلى جميع من علمني ولو حرفا واحداً فجزاهم الله خير الجزاء.

وأخيراً أقدم شـــكري وامتناني إلى كل من مد إلي يد العون ولم أتمكن من ذكرهم جميعاً في هذه السطور القليلة فجزآهم الله سبحانه وتعالى عني خير الجزاء.

البـاحـث

المستخلص:-

نظراً لما مربه الاقتصاد العراقي خلال المدة (1995-2019)، من عقوبات اقتصادية دولية وتحولات سياسية واقتصادية واجتماعية وما صاحبها من تطور هائل في مختلف المجالات وانفتاح عبر الحدود والانتقال الى اقتصاديات السوق، وانتشار الفساد المالي والإداري وما حقق المستفيدين من أرباح، فكان ظهور وتنامي اقتصاد الظل المتمثلة بانشطته غير المشروعة وسيلة لاضفاء الشرعية على هذه الأموال، وهذا ما سبب من صعوبات شديدة لصناع السياسة الاقتصادية والأمنية كونه ينال من موثوقية الإحصاءات الرسمية وهذا ما يشكل عائق لتحقيق النمو الاقتصادي.

ينطلق البحث من فرضية مفادها، هل ان النمو الاقتصادي في العراق يتأثر سلباً وايجاباً بالتغيرات التي تحصل في الانشطة المشروعة لاقتصاد الظل كمتغير وأنشطته غير المشروعة التي تتضمن (غسيل الأموال، التهرب الضريبي، الطلب غير الطبيعي على النقود، الفساد) وما نسبة تلك الاثار في الأجلين القصير والطويل في البلد.

لتحقيق اهداف البحث واختبار فرضيته اعتمد البحث على المزج ما بين استخدام الأسلوب التحليلي، والذي يستند على المنهج الاستقرائي و المنهج الاستنباطي في اطار النظريات الأقتصادية و تحليل تطور البيانات وتقويم الظواهر الأقتصادية عبر استقراء الواقع الأقتصادي خلال مدة البحث، والمنهج الكمي القائم على الأقتصاد القياسي باستخدام (أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) لقياس وتحليل دور أقتصاد الظل في النمو الأقتصادي في العراق للمدة (1995-2019)، والذي يعتمد على اختبار الاستقراية واختبار الحدود والاختبارات التشخصية واهم الاستنتاجات التي توصل اليها الباحث للتغيرات في سعر الفائدة دوراً مهماً للتأثير في الاستثمار والقرارات الاقتصادية في البلد، فأرتفاع الطلب على النقود غير الطبيعي لتلبية متطلبات أقتصاد الظل والذي يكون عديم المرونة اتجاه تغيرات سعر الفائدة، وبذلك لا تكون للسياسة النقدية أي تأثير في النقود السائلة في التداول، ووفقاً لذلك يكون التأثير بها من قبل العاملين في أقتصاد الظل الذي سينعكس في رفع سعر الفائدة لتحقيق الأرباح.

الكلمات المفتاحية، اقتصاد الظل، الطلب غير الطبيعي على النقود، غسيل الاموال، النمو الاقتصادي.

المحتويات

الموضوع	الصفحة
الآية	أ
الإهداء	ب
الشكر والتقدير	ت
المستخلص	د
قائمة المحتويات	ث-ح
قائمة الجداول	ح-خ
قائمة الأشكال البيانية	د-ذ
قائمة المخططات	ذ
المقدمة :-	8-1
أولاً:- أهمية البحث	2
ثانياً:- أهداف البحث	2
ثالثاً:- مشكلة البحث	2
رابعاً:- فرضية البحث	3
خامساً:- منهجية البحث	3
سادساً:- الحدود المكانية والزمانية للبحث	3
سابعاً:- هيكلية البحث	4
ثامناً:- الصعوبات التي واجهت البحث	4
تاسعاً:- الاستعراض المرجعي لبعض الدراسات السابقة	8-4
الفصل الأول:- الإطار المفاهيمي لاقتصاد الظل والنمو الاقتصادي	61-9
تمهيد	10
المبحث الأول:- الإطار المفاهيمي لاقتصاد الظل	37-10

الموضوع	الصفحة
اولاً:- مفهوم اقتصاد الظل	19-10
ثانياً:- خصائص اقتصاد الظل وانواعه	22-21
ثالثاً:- مؤشرات اقتصاد الظل وطرق تقديره	31-23
رابعاً:- أسباب اقتصاد الظل واثاره	37-32
المبحث الثاني:- الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي	48-38
اولاً:- النمو الاقتصادي والتنمية	45-38
ثانياً:- وجهة نظر المداس الفكرية في النمو الاقتصادي	48-45
المبحث الثالث:- أبعاد اقتصاد الظل على النمو الاقتصادي	61-49
اولاً:- علاقة الفساد في النمو الاقتصادي	53-49
ثانياً:- علاقة عمليات غسيل الاموال في النمو الاقتصادي	57-53
ثالثاً:- علاقة التهرب الضريبي في النمو الاقتصادي	61-57
الفصل الثاني:- تحليل العلاقة بين اقتصاد الظل والنمو الاقتصادي في العراق(1995-2019)	115-62
تمهيد	63
المبحث الأول:- تحليل واقع الاقتصاد العراقي	90-63
اولاً:- السياسة النقدية في الاقتصاد العراقي	64-63
ثانياً:- تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق	90-65
المبحث الثاني:- تحليل مساهمة اقتصاد الظل في مؤشرات الاقتصاد العراقي	115-91
اولاً :- تحليل اهم مؤشرات حجم اقتصاد الظل في العراق	96-91
ثانياً:- تحليل أنشطة اقتصاد الظل في الاقتصاد العراق	115-97
الفصل الثالث:- قياس وتحليل اقتصاد الظل ودوره في النمو الاقتصادي في العراق للمدة(1995- 2019)	146-116
تمهيد	117

الموضوع	الصفحة
المبحث الأول:- الاطار المفاهيمي للأساليب القياسية المستخدمة في التحليل	124-117
اولاً:- توصيف الأساليب القياسية	122-117
ثانياً :- توصيف النماذج القياسية	124-122
المبحث الثاني:- نتائج قياس وتحليل دور اقتصاد الظل في النمو الاقتصادي في العراق للمدة (1995-2019)	146-125
اولاً : - نتائج اختبار جذر الوحدة	126-125
ثانياً : - نتائج تقدير الدوال باستعمال انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)	146-126
الاستنتاجات والتوصيات	153-147
المصادر	166-154
الملاحق	177-167

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
.1	تسميات اقتصاد الظـل	17
.2	تطور مساهمة الانشطة الاقتصادية في الناتج المحلي للمدة من 1995-2019 %	65
.3	تطور الأهمية النسبية للنفط الخام بالاسعار الثابتة لسنة(1995=100) للمدة من 1995 -2019	68
.4	تطور الدخل القومي والناتج المحلي الاجمالي ومتوسط نصيب الفرد للمدة من 1998 - 2019	74
.5	تطورعرض النقد (M1, M2) ومكوناته بالاسعار الثابتة 1995=100 للمدة 1995-2019	78
.6	تطور الانكشاف الاقتصادي والنمو الاقتصادي للمدة من 1998 - 2019	82
.7	تطور الحساب الجاري بالاسعار الثابتة 1995=100 للمدة من 1998 - 2019	85
.8	العلاقة بين الاستثمار والنمو الاقتصادي للمدة من 1995 -2019	89
.9	التطور غير الطبيعي للطلب النقدي في العراق للمدة من 1995 - 2019	92
.10	تطور اقتصاد الظل بالأسعار الجارية والثابتة للمدة من 1995 - 2019	94

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
.11	مبيعات الدولار في نافذة البنك المركزي العراقي للمدة من 2003 - 2019	98
.12	تطور غسيل الأموال والسوق السوداء في العراق للمدة من 1995 - 2019	100
.13	اضرار الاعمال الإرهابية في العراق للمدة 2003-2019	103
.14	حالات غسيل الاموال وتمويل الارهاب للمدة 2016-2019	105
.15	موقع العراق حسب التصنيف العالمي والعربي في مؤشر مدركات الفساد للمدة 2003-2019	107
.16	تطور مؤشر الحوكمة في العراق للمدة 1998-2019	108
.17	تصنيف قضايا الفساد للمدة 2006-2019	110
.18	تطور التهرب الضريبية لشركات الاتصال في العراق للمدة من 2008 - 2019	112
.19	عدد المصارف التي لم تحاسب لدى الهيئة العامة للضرائب	113
.20	تطور التهرب الضريبية بالاسعار الثابتة (1995=100) للمدة من 1995 - 2019	114
.21	المتغيرات المستخدمة في النموذج القياسي دور اقتصاد الظل في النمو الاقتصادي والرموز الخاصه بها	123
.22	اختبار جذر الوحدة لديكي فوللر الموسع	125
.23	نتائج التقدير الأولى لأنموذجARDL لدالة الاستثمار	126
.24	اختبار الحدود (Bounds Test) للأنموذج المقدر لدالة I	128
.25	اختبار عدم تجانس التباين لدالة الاستثمار	128
.26	اختبار الارتباط التسلسلي	129
.27	اختبار مدى ملائمة صحة الشكل الدالي لأنموذج الاستثمار	130
.28	نتائج انموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصير الاجل لدالة I	131
.29	معالم الاجل الطويل لأنموذج الاستثمار	132
.30	نتائج التقدير الأولى لأنموذجARDL لدالة متوسط نصيب الفرد من الناتج	133
.31	اختبار الحدود (Bounds Test) للأنموذج المقدر لدالة AGDP	135
.32	اختبار عدم تجانس التباين لأنموذج AGDP	135
.33	اختبار الارتباط التسلسلي لأنموذج AGDP	136
.34	اختبار مدى ملائمة صحة الشكل الدالي لأنموذج AGDP	137
.35	نتائج انموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصير الاجل لأنموذج AGDP	138
.36	معالم الاجل الطويل لأنموذج AGDP	139
.37	نتائج التقدير الأولى لأنموذجARDL لأنموذج الناتج المحلي الاجمالي	140

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
.38	اختبار الحدود (Bounds Test) للأنموذج المقدر GDP	142
.39	اختبار عدم تجانس التباين لأنموذج GDP	142
.40	اختبار الارتباط التسلسلي لأنموذج GDP	143
.41	اختبار مدى ملائمة صحة الشكل الدالي لأنموذج GDP	144
.42	نتائج انموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصير الاجل لأنموذج GDP	145
.43	معالم الاجل الطويل لأنموذج GDP	146

قائمة الأشكال البيانية

رقم الشكل	اسم الشكل	الصفحة
.1	تطور اقتصاد الظـل عبر المسار الزمني لتطور الاقتصاد	15
.2	التطـور الفعلي للطلب النقـدي	24
.3	تطور الدخل القومي ومتوسط دخل الفرد من الناتج والدخل القومي للمدة من 1995-2019	76
.4	نسبة العملة الى التداول الى عرض النقد M2, M1بالاسعار الثابتة 1995=100 % للمدة 1995-2019	80
.5	تطور العلاقة بين الانكشاف الاقتصادي والنمو الاقتصادي للمدة من 1998- 2019	84
.6	نسبة الفائض أو العجز إلى الناتج المحلي بالأسعارالثابتة %للمدة من 1995-2019	88
.7	نسبة الاستثمار الى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة% للمدة من 1995-2019	90
.8	نسبة الطلب غير الطبيعي الى النقود في التداول% في العراق للمدة 1995-2019	93
.9	تطور اقتصاد الظل بالأسعار الجارية والثابتة في العراق للمدة 1995-2019	96
.10	تطور مبيعات البنك المركزي من الدولار واستيرادات القطاع الخاص للمدة 2003-2019	99
.11	نسبة غسيل الاموال الى الناتج المحلي نسبة السوق السوداء غسيل الاموال % للمدة 1995 -2019	102
.12	الانحراف عن القيمة الفعلية في الناتج المحلي الإجمالي من 2003- 2019	104

رقم الشكل	اسم الشكل	الصفحة
.13	نسبة الفساد الى اقتصاد الظل % ومؤشر مدكات الفساد في العراق للمدة من 2003-2019	107
.14	ترتيب درجات العراق على مؤشر الحوكمة للمدة 1995- 2019	109
.15	نسبة التهرب الضريبي الى الايرادات الضريبية%للمدة 1995-2019	115
.16	فترات الابطاء المثلى لأنموذج الاستثمار	127
.17	التوزيع الطبيعي لبواقي الأنموذج المقدر لدالة الاستثمار	129
.18	استقرارية الانموذج المقدر لدالة الاستثمار	130
.19	القيم المتوقعة للاستثمار في العراق للمدة (1995-2019)	132
.20	فترات الابطاء المثلى لأنموذج متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	134
.21	التوزيع الطبيعي لبواقي الأنموذج المقدر AGDP	136
.22	استقرارية الانموذج المقدر لأنموذج AGDP	137
.23	القيم المتوقعة لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (1995-2019)	139
.24	فترات الابطاء المثلى لأنموذج GDP	141
.25	التوزيع الطبيعي لبواقي الأنموذج المقدر GDP	143
.26	استقرارية الانموذج المقدر لأنموذج GDP	144
.27	القيم المتوقعة لناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (1995-2019)	146

قائمة المخططات

رقم الشكل	اسم االمخطط	الصفحة
.1	هيكلية الانشطة في اقتصاد الظل	20
.2	تكوين نموذج المعادلة الهيكلية لتقدير حجم اقتصاد الظل	30
.3	أسباب اقتصاد الظل	35
.4	اثار اقتصاد الظل	37

المقدمة

إن أقتصاد الظل مفهوم واسع، له أسماء مختلفة في الأدبيات الأقتصادية، فيسمى بالاقتصاد المخفي أو أسود أو غير رسمي ويكون غير مسجل ولم يتم تضمينها بالأنشطة الأقتصادية، يتصف أقتصاد الظل باختلاف تأثير من بلد إلى اخر وفقاً للجهود المبذولة للحد من أنشطتها ، إذ استشرى في كافة أنحاء العالم سواء في البلدان النامية، وغير النامية ويُعد مظهر من مظاهر التخلف في المجتمعات، فلا بد من التركيز على أهم سلبياته التي هي هدر الموارد البشرية والمادية عن طريق الأنشطة المشروعة، وغير المشروعة على حداً سواء التي تؤدي إلى أزمات، ومشكلات أقتصادية داخلية تعاني منها العديد من الدول النامية خاصة العراق وانعكاسها على فاعلية السياسة النقدية والمالية أعاقت مسيرة التنمية والنمو الأقتصادي، فضلاً عن تعرض الأقتصاد العراقي للصدمات الخارجية لاعتماده على الإيرادات النفطية المتوقعة التي تكون عرضه لتقلبات أسعار النفط في السوق العالمية، و تستخدم الحكومة متمثلة بالبنك المركزي أدواتها النقدية، لضبط السياسة النقدية في البلد بشقيها الأدوات الكمية غير المباشرة للتحكم في حجم النقود المتداولة باستخدام سياسة سعر الفائدة لتشجع الاقتراض و الاستثمار وإدارة للاحتياطي من العملة الأجنبية، والأدوات الكيفية عن طريق أداة الإعلان التي توفر التقارير للبنوك التجارية لتكوين بيئة امنة للاستثمار والتوجه بالائتمان إلى القطاعات الصحية للأقتصاد العراقي للوصول إلى اهداف السياسة النقدية في تحقيق النمو الأقتصادي.

يتكون أقتصاد الظل من أنشطة غير مشروعة متعددة، والتي تحقق حصيلة كبيرة نسبياً من الارباح النقدية غير المبلغ عنها، وهي غسيل الأموال والفساد والتهرب الضريبي، والانشطة المشروعة والتي تترك آثاراً كبيرة على السياسات الأقتصادية نظراً لضعف الرقابة الحكومية والقوانين على أنشطة أقتصاد الظل، وتختلف هذه الأنشطة عن بعضها البعض في العمل والأسلوب الذي تؤديه، للتأثير في القنوات التي ينتقل خلالها إلى النمو الأقتصادي، إذ تتطلب السياسة النقدية والمالية الفعالة مستوى عالٍ من الدقة في تقديرات الإحصاءات الرئيسة، ويمكن أن يؤدي وجود أقتصاد الظل إلى تشويه هذه الإجراءات و بالتالي يميل صناع السياسات إلى بناء قراراتهم على معلومات غير دقيقة، مما يقلل من كفاءة السياسة النقدية.

وأقتصاد الظل يكون له عواقب خطيرة للتأثير في الدخول الحقيقية للأفراد وبرامج الانفاق الحكومي وتقليص الإيرادات الضريبية، والغرض من هذه البحث هو القيام بتحليل دور أقتصاد الظل في النمو الأقتصادي في سياق العراق، من أجل استكمال توفير معلومات أكثر دقة لواضعي السياسات لغرض فهم وتقليل حجم أقتصاد الظل. وفي ضوء ما تقدم لابد من الاعتماد على النمإذج والأساليب القياسية الحديثة لاكتسابها الأهمية لتفسير العلاقة ما بين متغيرات الانموذج، لذا تم استعمال انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) للتحري عن دور أقتصاد الظل وبعض المتغيرات الأقتصادية الكلية ومدى تأثيرهما في النمو الأقتصادي للأجلين القصير والطويل.

أولاً:- أهمية البحث

تنبثق أهمية البحث في توضيح حجم أقتصاد الظل في الاقتصاد العراقي، لما مر به من تحولات سياسية وأقتصادية واجتماعية وما صاحبها من تطور هائل في مختلف المجالات وانفتاح عبر الحدود والانتقال إلى أقتصاديات السوق، وانتشار الفساد المالي والإداري وما حقق المستفيدين من أرباح، خلال المدة (1995-2019)، لذا تحديد طبيعة دور أقتصاد الظل وتوفير احصائيات موثوقة له أهمية في التخطيط الأقتصادي والذي ينعكس اثاره في النمو الأقتصادي بما يجعل السياسات الأقتصادية فاعلة في معالجة الاختلالات والمشاكل الأقتصادية لتحقيق النمو والاستقرار الأقتصادي.

ثانياً:- أهداف البحث

تتمحور أهداف البحث في الاتي :-

1-دراسة الأسس النظرية لأقتصاد الظل وتحليل أهم طرق تقدير أقتصاد الظل وانشطته وآثاره في النمو الأقتصادي.

2- تحليل وبيان العلاقة بين مؤشرات النمو الأقتصادي ممثلة (بالاستثمار ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة) وأقتصاد الظل وبعض انشطته في الأقتصاد العراقي(غسيل الأموال، التهرب الضريبي، الطلب غير الطبيعي على النقود، الفساد) وقياس تأثيرهما باستعمال منهجية أنموذج (ARDL) الإنحدار الذاتي للإبطاء الموزع، إذ يتضمن اختبار الحدود، وتصحيح الخطأ، وتقدير سرعة تحقيق حالة التوازن في الأجل القصير والأجل الطويل.

ثالثاً:- مشكلة البحث

هناك مؤشرات قوية تؤكد اتساع أقتصاد الظل على نطاق واسع، وتزايد اثاره على الأقتصاد الوطني وكون نشاط أقتصاد الظل من الصعب معرفة مدخلاته ومخرجاته، غالباً ما يكون بعيد عن سيطرة السياسات الأقتصادية، لذا تزايد أقتصاد الظل يحد من فاعلية السياسة الأقتصادية ومن وصولها إلى تحقيق واستدامة النمو الأقتصادي.

رابعاً:- فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها، هل ان النمو الاقتصادي في العراق يتأثر سلباً وايجاباً بالتغيرات التي تحصل في الانشطة المشروعة لاقتصاد الظل كمتغير وانشطته غير المشروعة تتضمن (غسيل الأموال، التهرب الضريبي، الطلب غير الطبيعي على النقود، الفساد) وما نسبة تلك الاثار في الأجلين القصير والطويل في البلد.

خامساً:ـ منهجية البحث

لتحقيق اهداف البحث واختبار فرضياته اعتمد البحث على المزج ما بين استخدام الأسلوب التحليلي، والذي يستند على المنهج الاستقرائي و المنهج الاستنباطي في اطار النظريات الأقتصادية و تحليل تطور البيانات وتقويم الظواهر الأقتصـادية عبر اسـتقراء الواقع الأقتصـادي خلال مدة البحث، والمنهج الكمي القائم على الأقتصاد القياسي باستخدام (أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) لقياس وتحليل دور أقتصـاد الظل في النمو الأقتصـادي في العراق للمدة (1995-2019) فضـلا عن الأنشـطة غير المشروعة والمؤشرات التي قد تمثل قنوات انتقال التأثير ما بين أقتصاد الظل (كغسيل الأموال، الفساد، التهرب الضريبي) و النمو الأقتصادي في العراق متمثلاً في (الاستثمار، متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والناتج المحلي الإجمالـي)، باسـتعمال البرامـج القياسية والإحصائية في التقـدير (Eviews 12 , Excel) والتوصل إلى النتائج و الآثار المترتبة ما بين متغيرات البحث.

سادساً:ـ الحدود المكانية والزمانية للبحث

1.الحدود المكانية : تناول البحث تحليل العلاقة بين أقتصاد الظل ودوره في النمو الأقتصادي في الإقتصاد العراقي.

2.الحدود الزمانية : امتدت المدة الزمنية للبحث من 1995-2019، إذ يغطي (25 سنة) شكلت نقطة تحول ما بين مرحلتين في الأقتصاد العراقي تمثلت:

المرحـلة الأولـى:ـ مـدة رفع جزء من العقوبات الأقتصادية الدولية الشاملـة والتـي تمثلت بالمدة (1995-2002).

المرحلة الثانية:ـ مدة ما بعد العقوبات الاقتصادية الدولية والمرحلة الانتقالية للعراق إلى الانفتاح الخارجي، وتمثلت بالمدة (2003-2019).

سابعاً:ـ هيكلية البحث :

لاثبات فرضية البحث وتحقيق أهدافه قسمت الرسالة إلى ثلاثة فصول هي **:ـــ الفصل الأول** : تناول الإطار النظري و المفاهيمي لأقتصـاد الظل والنمو الأقتصـادي، ويتضـمن ثلاثة مباحث، **المبحث الأول،** تنـاول الإطـار المفـاهيمي لاقتصـــاد الظل ، **والمبحث الثاني**: الإطار المفاهيمي4 للنمو الاقتصـــادي، **و المبحث الثالث :** أبعاد اقتصاد الظل على النمو الاقتصادي.

الفصل الثاني : تناول تحليـــل العلاقة بين اقتصاد الظـــل والنمو الاقتصـــادي في العراق للمـــدة (1995-2019) ، وتضمن مبحثين، **المبحث الأول،** تحليل واقع الاقتصاد العراقي ، أما **المبحث الثاني :** تناول تحليل مساهمة اقتصاد الظل في مؤشرات الاقتصاد العراقي خلال المدة (1995-2019).

الفصل الثالث : تناول قياس وتحليل اقتصاد الظل ودوره في النمو الاقتصادي في العـــراق للمـــدة (1995- 2019)، وتضمن مبحثين، **المبحث الأول :** الاطار النظري للأساليب القياسية المستخدمة في التحليل، **والمبحث الثاني :** نتائج قياس وتحليل دور اقتصاد الظل في النمو الاقتصادي في العراق للمدة (1995-2019).

وانتهى البحث بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات.

ثامناً:- الصعوبات التي واجهت البحث

بسبب الطبيعة الخفية، وغير المرصودة لأقتصاد الظل وسعة جوانبه، وتعددها، كان من الصعب الحصول على تقديرات دقيقة لحجمه، ومع ذلك هناك بعض التقنيات التي استخدمها الأقتصاديون لتقدير حجم أقتصاد الظل بشكل غير مباشر، لذا حاول الباحث وبقدر الإمكان تقديره باستخدام طريقة الطلب على النقود المتداولة. وتغطية الأنشطة الرئيسة لهذا الموضوع والإحاطة بأغلب المعلومات المتعلقة به للوصول إلى نتائج مقبولة تتفق مع الجانب النظري والتطبيقي للبحث.

تاسعاً:- الاستعراض المرجعي لبعض الدراسات السابقة

بالنظر لأهمية أقتصاد الظل، كونه ظاهرة رئيسة في اختلال وتباطؤ النمو الأقتصادي فقد نال اهتمام العديد من الدراسات الأكاديمية والبحوث العربية والأجنبية. فبعض تلك الدراسات تناولت اثر أقتصاد الظل في النمو الأقتصادي من خلال دراسة دور أقتصاد الظل بالاعتماد على مؤشرات تقليدية والتركيز على دمجه مع الأقتصاد الرسمي، وهذا نابع من أهميته وفقاً إلى الدافع الوقائي، بينما تناولت الدراسات أخرى تقدير حجم أقتصاد الظل عبر الاعتماد على متغير مستقل بوصفة مرتكز ودافع أساسي له، وغالباً ما يكون التهرب الضريبي لهذا الغرض.

1- الدراسات العربية

أ- دراسة	**(إيهاب علي داود الموسوي- 2010)([1]).**

تناولت هذه الدراسة، قياس حجم ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في العراق للمدة (1976-2005) مع التطرق الى حجم الاقتصاد غير الرسمي في العالم لكل من الدول المتقدمة في اسيا واروبا الشرقية وافريقيا وامريكا اللاتينية .

وأهم ما توصلت اليه الدراسة، يمثل الاقتصاد غير الرسمي قاعدة عريضة للعاطلين عن العمل والخريجين والذين لايجدون فرصة عمل في الاقتصاد الرسمي، هذا فيما يتعلق بجانب الاقتصاد غير المنظم ، في حين يمثل قاعدة للمجرمين والمرتشين والفاسدين وغيرهم فيما يتعلق بجانب الاقتصاد الأسود.

ب- دراسة	**(سامي هاشم فالح الساعدي- 2011)([2]).**

يعد الهدف الرئيس من الدراسة، هو تقدير أقتصاد الظل عبر استخدام الاستبانة وتحديد آثار السلبية على السياسات الأقتصادية والتجارية في الأقتصاد العراقي وتقديم خطة لدمج الأنشطة غير الرسمية مع خطة التنمية الوطنية العراقية مع أخذ تجارب دول مختارة لكل من مصر وإيران وتركيا والجزائر.

وتوصلت الدراسة إلى استنتاج، اختلاف دوافع ممارسة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية بين الدول النامية والدول المتقدمة، إذ تعد الضرائب من أهم أسباب ممارسة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية في الدول المتقدمة، في حين تعد البطالة والفقر وغياب الأطر التنظيمية من أهم دوافع ممارسة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية في الدول النامية.

ت- دراسة	**(شهاب حمد شيحان -2013) ([3]).**

تناولت هذه الدراسة البحث في التأثير السلبي لإقتصاد الظل بسبب التهرب الضريبي على الموازنة العامة فضلا عن كافة الأنشطة الأقتصادية غير المبلغ عنها ولا تدخل في حسابات الدخل القومي وتناول البحث قياس أقتصاد الظل في الأقتصاد العراقي للمدة (1991-2011).

وأهم ما توصلت اليه الدراسة، هو أن انتشار أقتصاد الظل في الأقتصاد العراقي بسبب المعوقات في قطاع الاعمال، وقلة فرص العمل المتاحة وضعف الثقافة اتجاه هذا القطاع فضلاً عن ضعف الرقابة ومتابعة هذا القطاع، ومن أهم تأثيرات السلبية لهذا القطاع على المجتمع ارتفاع معدلات التهرب الضريبي.

([1]) إيهاب علي دود الموسوي: دراسة تحليلية للاقتصاد غير الرسمي العراق أنموذجا ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2010.

([2]) سامي هاشم فالح الساعدي: تقدير الاقتصاد غير الرسمي واثره في الاقتصاد العراقي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق، 2011.

([3]) شهاب حمد شيحان: اقتصاد الظل بين السببية والتحييد(العراق حالة دراسية)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، العراق، المجلد5، العدد10، 2013.

ث- دراسة	(حراء رسول عبدعلي الساعدي-2013)([1]).

تهدف الدراسة الى قياس حجم أقتصاد الظل في العراق للمدة (1990-2009) باستخدام طريقة النسبة الثابتة فضلا عن بيان اتجاه العلاقة السببية بين اقتصاد الظل و(الناتج المحلي الاجمالي، معدل التضخم ،عرض النقد ،متوسط نصيب الفرد من الدخل والايرادات الضريبية) وتحليل ذلك اقتصادياً للتوصل الى بناء سيناريو مقترح لمعالجة ظاهرة اقتصاد الظل في العراق.

وأهم ما توصلت اليه الدراسة، أقتصاد الظل في العراق بثلاث شرائح هي ، شريحة الانشطة الهامشية في الباعة المتجولين، في حين تتضمن الشريحة الثانية المهن الحرفية. و هاتان الشريحتان الجانب (المشروع) من أقتصاد الظل. اما الشريحة الثالثة فهي الشريحة التي تدخل فيها أنشطة السرقات والتهريب والفساد.

ج- دراسة	(علي حسين الحسن- 2014) ([2]).

كان الهدف من هذه الدراسة التركيز على آثار أقتصاد الظل في تظليل الإحصائيات والمعلومات التي توضح الامكانيات الحقيقية للدولة مما يجعل منها غير دقيقة والتي تؤثر على مسار الظواهر الأقتصادية كتوزيع الدخل والاستثمار والنمو وتناولت الدراسة اشكال أقتصاد الظل في سوريا (التهرب الضريبي، التهرب الجمركي)، كما اهتمت هذه الدراسة بالآثار الاجتماعية الضارة لأقتصاد الظل في سوريا وقياس نسبته إذ بلغت 40% من الناتج المحلي الإجمالي.

وقد توصلت الدراسة إلى استنتاج، هو إعادة النظر في فرض الضرائب وطريقة الجباية، وإصدار تشريعات وتنظيم السكن العشوائي باعتباره السبب الرئيس لانتشار أقتصاد الظل.

ح- دراسة	(سحر كريم كاطع-2017)([3]).

تناولت هذه الدراسة دور أقتصاد الظل في خطط التنمية المستدامة وإبعادها من خلال تأثير أنشطته المشروعة على الاستقرار الإقتصادي للدولة وتوفير فرص العمل جديدة وعدالة التوزيع للموارد المتاحة.

واهم ما توصلت اليه الدراسة، يجب أن يتم تحويل الأقتصاد غير الرسمي إلى أقتصاد رسمي للعمل كمساهم في القطاع الخاص وتوجيه الاهتمام به من قبل المؤسسات الحكومية وزارة الصناعة والتجارة، وضرورة التأكد من صحة الإحصاءات والبيانات السنوية مع التحديث كل سنة لوضع الخطة التنموية.

([1]) حراء رسول عبدعلي الساعدي : تأثير اقتصاد الظل في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية العراق- حالة دراسية للمدة (1990-2009)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، العراق، 2013.

([2]) علي حسين الحسن: اقتصاد الظل، أسبابه، آثاره السلبية وأساليب الحد من حجمه مثال سوريا، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية- سلسلة العلوم الاقتصادية والقنونية، سوريا، المجلد36، العدد14، 2014.

([3]) سحر كريم كاطع: دور الاقتصاد غير الرسمي في خطط التنمية المستدامة ـ مع الإشارة إلى تجربة مصر، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية –جامعة واسط، العدد28، 2017.

خ- دراسة	(مراد زايد، رضا دحماني -2019) ([1]).
اهتمت هذه الدراسة بتقدير حجم الأقتصاد غير الرسمي في الجزائر بالاعتماد على منهج المؤشرات والأسباب المتعددة (MIMIC) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، واهم الأسباب التي دخلت انموذج الاقتصاد غير الرسمي (معدل البطالة، الضرائب، معدل التضخم)، إما المؤشرات (الناتج المحلي الإجمالي، العملة في التداول) واستخدمت الدراسة برنامج AMOS.21. **وتم التوصل إلى أن عجز سوق العمل خلال مدة الدراسة سبب في تزايد الأقتصاد غير الرسمي في الجزائر، إذ ان تغير معدل البطالة بنسبة 1% يؤدي إلى ارتفاع الأقتصاد غير الرسمي بنسبة 0.78%.**	

د- دراسة	(غزوان سالم عطية أحمد-2021)([2]).
تناولت الدراسة أثر اقتصاد الخفي على المتغيرات الاقتصادية الكلية وقد حاولت الدراسة تقدير حجم الاقتصاد الخفي في العراق خلال المدة (2004- 2019). واهم ما توصلت اليه الدراسة، ان ظاهرة الاقتصاد الخفي موجوده في كل دول العالم المتقدمة والنامية ولكن بدرجات متفاوته وتكون في الدول الناميه أكثر منها في الدول المتقدمة حيث تصل في البلدان الناميه الى حوالى 45% من أجمالي الناتج القومي , اما في الدول المتقدمة فلا تصل سوى الى 14% من الناتج المحلي الاجمالي.	

2- الدراسات الأجنبية

A. دراسة	(3) (Rajeh Alkhdour-2011)
اهتمت هذه الدراسة في تقدير أقتصاد الظل في الأردن خلال الفترة 1976-2010 باستخدام منهجيتين: منهج العملة والمؤشرات المتعددة، ومنهج الأسباب المتعددة (MIMIC). كما يحلل العواقب الأقتصادية والسياسة وتقدير مقدار التهرب الضريبي في الأردن. وقد توصلت الدراسة إلى استنتاج ان أقتصاد الظل في الأقتصاد الأردني زادت قيمته المطلقة مع مرور الوقت ويمثل نسبة كبيرة من إجمالي الناتج المحلي الرسمي بناءً على نتائج المنهجيتين اللتين استخدمتا في الدراسة لتقديره (نهج العملة ونهج MIMIC) و في عام 2010 ، كان أقتصاد الظل المقدر في الأردن وفقًا لهذه الأساليب (22.1%) و (20.1%) في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الرسمي على التوالي.	

B. دراسة	(4) (Friedrich Schneider, Andreas Buehn-2013)
الهدف من هذه الدراسة هو البحث عن الطرق المختلفة لتقدير حجم أقتصاد الظل ونقاط القوة والضعف فيه والعوامل المسببة لإقتصاد الظل. وقد توصل هذه الدراسة، أنه لا توجد طريقة مثالية لتقدير حجم وتطور أقتصاد الظل نظرًا لمرونته، واهم العوامل المسببة لهذه الظاهرة عبء الضرائب والمساهمة في الضمان الاجتماعي وجودة مؤسسات الحكومة.	

([1]) مراد زايد، رضا دحماني: تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر باستخدام منهج MIMIC، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 7، العدد 12، 2019.

([2]) غزوان سالم عطية أحمد: الاقتصاد الخفي وأثره على عدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق للمدة من (2004-2019)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق، 2021.

([3]) Rajeh Alkhdour: Estimating the shadow economy in Jordan: Causes, consequences and implications for policy, In partial fulfillment of the requirements For the degree of Doctor of Philosophy Colorado State University Fort Collins, United States of America, 2011.

([4])Friedrich Schneider, Andreas Buehn , Estimating the Size of the Shadow Economy: Methods, Problems and Open Questions, CESIFO Working Paper No. 4448 Category 1: Public Finance October, 2013.

C. دراسة	(Anna Katrechka ,Stefan Dahlberg-2014) (1)
اهتمت هذه الدراسة بتأثير أقتصاد الظل على التنمية الاجتماعية ومقارنة مقدار التأثيرات ما بين البلدان المتقدمة والأقل نمواً. واستخدمت في هذه الدراسة الأساليب الكمية وتم خلالها اختيار أربعة مؤشرات لتحديد مستوى التنمية الاجتماعية. واعتمد على متغيرات : متوسط العمر المتوقع ، وانتشار فيروس نقص المناعة، ووفيات الأطفال دون سن الخامسة والالتحاق بالمدارس كمتغيرات تابعة. وحللت الدراسة بيانات لـ 58 دولة من أقل البلدان نمواً وتقدماً خلال فترة 39 عاماً. وقد توصلت الدراسة إلى استنتاج أن التأثير السلبي لأقتصاد الظل يسود على التأثير الإيجابي في التنمية الاجتماعية في جميع البلدان. تدعم نتائج الدراسة الفرضية القائلة بأن التغييرات بنسبة 1٪ من أقتصاد الظل لأقل البلدان نمواً تكون أكثر سلبية مقارنة بالدول المتقدمة.	
D. دراسة	(Katarina Cuic, Oliver Kesar -2017)(2)
تناولت هذه الدراسة تلخيص مجموعة من الأدلة التجريبية المتعلقة بأقتصاد الظل في السياحة، مع إشارة خاصة إلى حالة كرواتيا والسعي لإيجاد محددات مهمة لتحسين فهم طبيعة أقتصاد الظل في السياحة من أجل الحد من الآثار السلبية في السياحة. وقد توصلت الدراسة الى أنه في المدى القصير ، يعمل أقتصاد الظل على تحفيز الأنشطة الأقتصادية والتوظيف، ولكن على المدى الطويل، يميل أقتصاد الظل المستمر إلى تدمير الأعراف والقيم الاجتماعية، ويؤدي في النهاية إلى تباطؤ أقتصادي أو حتى ركود، وان أقتصاد الظل في البلدان النامية يمكن أن تصل نسبته إلى 70٪. من الناتج المحلي الإجمالي.	
E. دراسة	(Amira Jadoon, Daniel Milton-2019)(3)
يعد الهدف من هذه الدراسة، دراسة قدرة الإرهابيين في الاعتماد على الشراكات والموارد المتاحة في أقتصاد الظل لزيادة قدرتهم التنظيمية، بالاستناد إلى استخدام البيانات المتعلقة بالنشاط الإرهابي وحجم أقتصاد الظل. وتوصلت هذه الدراسة إلى أن أنه كلما زاد حجم أقتصاد الظل، زاد عدد الهجمات الإرهابية الإجمالية والوفيات وأنواع معينة من الاعمال الإرهابية التي تتسبب في وقوع ضحايا في بلد ما.	

وقد جاءت إضافة هذه الرسالة، كونها تناولت قياس وتحليل دور أقتصاد الظل في النمو الأقتصادي للواقع الاقتصادي العراقي مع تضمين الأنشطة ذات التأثير المباشر وغير المباشر، وطبيعة التأثير من خلال متغيرات الأقتصاد الكلي، فضلا عن استعمال البحث الأساليب القياسية الحديثة عن طريق أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL).

(1)Anna Katrechka ,Stefan Dahlberg The effect of the shadow economy on social development A comparative study on advanced and least developed countries, Master's Thesis international management and global governance - University of Gothenburg., Sweden 2014.

(2)Katarina Cuic, Oliver Kesar, Shadow Economy in Tourism: Some Conceptual Considerations from Croatia, Zagreb International Review of Economics & Business, Vol. 20, No. 2, 2017.

(3) Amira Jadoon, Daniel Milton, Strength from the Shadows? How Shadow Economies Affect Terrorist Activities, United States Military Academy, West Point, New York, USA, 2019.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي لاقتصاد الظل والنمو الاقتصادي

تمهيد

المبحث الأول :- **الاطار المفاهيمي لاقتصاد الظل**

المبحث الثاني :- **الاطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي**

المبحث الثالث :- **أبعاد اقتصاد الظل على النمو الاقتصادي**

تمهيد

يعد أقتصاد الظل ظاهرة إقتصادية معقدة ومتعددة الإبعاد، إذ انه الجانب المقابل للاقتصاد الرسمي الذي يوفر الايرادات للحكومة، إذ إن أفضل مصطلح يصف هذا الجانب المقابل هو اقتصاد الظل، والذي يعكس العمليات المالية. التي تمارس في جميع الإنشطة الإقتصادية التي لا تسجل ضمن الدخل القومي أو الناتج الكلي للدولة، والذي يعكس الاختلال في المصادر المالية وعدم دقة البيانات والمعلومات المتاحة في معظم جوانب الأنشطة الإقتصادية مثل عدالة توزيع الاعباء الضريبية وأنماط توزيع الدخل في المجتمع. وبالتالي تشوه مؤشرات النمو الاقتصادي، نتيجة عدم مصداقية الاحصاءات في الأقتصاد الرسمي، وما ينجم عنه من اثار سلبية على السياسات الاقتصادية والمتغيرات الاقتصادية والنمو الاقتصادي، فضلاً عن انخفاض معدل النمو السنوي في حجم الدخل القومي نتيجة عدم دقة حسابات الدخل القومي الذي يتمخض عن استخدام اموال اقتصاد الظل بهدف غير اقتصادي أكثر ما هو متعلق الامر باخفاءها ولا تشكل إضافة حقيقية للطاقة الانتاجية لإقتصاد البلد وبالتالي احداث ضغوط تضخمية.

المبحث الأول:ـ الإطار المفاهيمي لاقتصاد الظل

أولاً:ـ مفهوم اقتصاد الظل

1ـ تعريف اقتصاد الظل

هنالك تعريفات عدة لإقتصاد الظل، تختلف باختلاف وجهات نظر المدارس الفكرية والمؤسسات المركزية والفلسفة الاقتصادية التي تتبعها كل دولة، ورغم اختلاف التعاريف من حيث التعبير، الا إنها نفس الشي من حيثُ الأساس والأهداف التي يهدف الناشطون إلى تحقيقها من خلال اقتصاد الظل. وفيما يلي استعراض لبعض من تلك التعاريف :ـ

يعرّف إقتصاد الظل من المنظور القانوني والأقتصادي بأنه ((كافة الأنشطة التي تولد دخلاً يخضع للضريبة والتي يتم اخفاءها عن السلطات الضريبية في البلاد بهدف التهرب من دفع الضريبة. والمنظور الاقتصادي يتمثل بالأنشطة التي يترتب عليها توليدا للدخل، سواء أكانت هذه الأنشطة قانونية أو غير قانونية، أو خاضعة أو غير خاضعة للضريبة))([1])

وكما يعرّف اقتصاد الظل بإنه ((كل الفعاليات التي تساهم في خلق القيمة الأقتصادية الإجمالية، ولكنها غير محسوبة في الإحصائيات الاقتصادية الرسمية))([2])

([1]) رمزي محمود و محمد رمزي: مافيات اقتصاد الظل وبنوك أوف شور، ط1 ، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية ـ مصر، 2019، ص ص 26-27.
([2]) هاني صالح: الاقتصاد اليوم كيف يعمل، ط1، العبيكان لنشر، الرياض- السعودية، 2008، ص91.

في حين عرّفه صندوق النقد الدولي بأنه ((أشكال الدخل التي لا يبلغ عنها و المتحصلة من انتاج السلع والخدمات المشروعة، سواء من المعاملات النقدية او المعاملات التي تتم بنظام المقايضة ومن ثم فان إقتصاد الظل يشمل جميع الأنشطة الأقتصادية التي تخضع للضريبة بشكل عام اذا ما أبلغت بها السلطات الضريبية، فضلا عن الأنشطة غير المشروعة))([1]).

وقد عرّفته منظمة العمل الدولية بأنه ((يشمل عدد من العمال والمؤسسات والمقاولين الذين يتميزون بخصائص يمكن تحديدها بالأتي ([2]):-

أ- سهولة الدخول إلى الأنشطة، بالاعتماد على الموارد المحلية.

ب- الملكية العائلية للمؤسسات.

ت- محدودية مستويات الانشطة.

ث- استخدام تقنيات كثيفة العمل ومكيفة للموارد المحصل عليها.

ج- اكتساب المهارات من خارج النظام الرسمي.

ح- انفتاح اسواقها على المنافسة وتهربها من كل التنظيمات والقوانين.

خ- ممارسة الأنشطة على أساس العمل والمبادرات الفردية.

د- يواجه العاملون في إقتصاد الظل مشاكل وصعوبات تختلف حدتها من بلد الى اخر وتختلف بين المناطق الريفية والحضرية.

وتستخدم منظمة العمل الدولية مصطلح الاقتصاد غير الرسمي للتمييز بين جميع الأنشطة الاقتصادية وجميع العمال والوحدات الاقتصادية التي لا يشملها القانون أو ليس لديها ترتيبات رسمية. وهذه الأنشطة ليست في مجال تطبيق القانون، وهذا يعني أن هؤلاء العمال وهذه الأنشطة ليست محمية فعلاً، فهم ينشطون خارج القانون لأنهم لا يعترفون به او لكونه يرهق كاهلهم، إذ يفرض عليهم تكاليف باهظة. واقترحت المنظمة ان يستخدم مصطلح " اقتصاد غير رسمي " بدلا من " القطاع غير الرسمي" لان العمال والمؤسسات في هذا الاقتصاد ينشطون في عدة قطاعات وليس في قطاع واحد من النشاط الاقتصادي. وكذلك انخرط هؤلاء العمال في الاعمال التعدينية الحرفية لانجذابهم في الحصول على المعادن النفيسة التي تكون سهلة المنال مما يسبب اضرار بيئية ([3]).

ويعرف الباحث إقتصاد الظل كل الانشطة التجارية والأقتصادية التي تكون غير مسجلة في السجلات الرسمية والتي تكون تقريباً الحكومة لا تعلم عنه اي شيء وليس لعمله طاقة ضريبية ولا سجل

([1]) فريديرك شنايدر، دومينك انستي: الاختباء وراء الظلال –نمو الاقتصاد الخفي، سلسلة قضايا اقتصادية، صندوق النقد الدولي، واشنطن، العدد 30، إذار 2002، ص2.

([2])International Labour Organization, Measuring informality: A statistical manual of the informal sector and informal employment, Geneva- Switzerland, 2013, p p19-20.

([3]) خواكيم غراتسفيلد: الصناعات التعدينية في المناطق الجافة وشبة الجافة التخطيط والادارة البيئية، ترجمة اسامة عباس، احمد المنسي، سعيد مبارك، ط1، مطابع الشروق للاوفست، الرياض- السعودية، 2005، ص ص 65-66.

تجاري ولا تتعامل مع المؤسسات الحكومية المنوط بها ان تتعامل مع الشركات وبالتالي تكون خارج سيطرة الحكومة وتكن مخرجاتها من السلع والخدمات المنتجة لا تطابق المواصفات كونها ليس تحت رقابة من اي نوع.

وتعتمد تطبيق السياسات الاقتصادية المثلى Optimal بشكل كبير على الأحوال الأقتصادية التي يمر بها البلد، وتوفر البيانات منها احصاءات الناتج المحلي الاجمالي ومستوى التشغيل الكامل في الاقتصاد الرسمي. وبالتالي وجود إقتصاد الظل؛ يؤثر على هذه البيانات إذ من الناحية الواقعية يكون مستوى الناتج المحلي الاجمالي اكبر بكثير من المستوى المسجل وان مستوى البطالة الحقيقة اقل من ذلك المستوى المسجل في الاحصاءات الرسمية، فالسياسات التوسعية المغالى فيها تؤدي إلى ارتفاع الضغوط التضخمية فتجد السلطة النقدية نفسها امام معدل اعلى للتضخم نتيجة زيادة عرض النقد اعلى بكثير مما يجب ان تسود وفقا لمعدل التضخم الحقيقي وما يتبع ذلك من ارتفاع الاسعار بدل من تحقيق هدف السياسة في زيادة الناتج المحلي الاجمالي والعمالة ومستوى التشغيل وانخفاض النمو الاقتصادي، إذ ان نمو إقتصاد الظل قد لا يتجه مع نمو الاقتصاد الرسمي ويكون معاكساً له في طبيعة الدورة الاقتصادية بمعنى ان اقتصاد الظل ينمو عندما يمر الاقتصاد الرسمي في فترة الكساد الاقتصادي Economic Depression وبالعكس([1]). كما تمارس التجارة الخارجية دوراً كبيراً بالتأثير في الموازنة العامة، من خلال الرسوم الجمركية التي تمثل أداة لرفد خزينة الدولة بالإيرادات العامة، الا ان التهرب بإدخال او اخراج السلع والمواد من البلد دون ان يقابها دفع رسوم جمركية بصورة كلية او جزئية، فضلاً عن خرق حظر قانوني يمنع دخول سلع محددة للبلد مما ينعكس سلباً على عملية تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ([2]).

إن إقتصاد الظل يتأثر سلباً بالسياسات المالية التوسعية بزيادة الانفاق وخفض الضرائب وإيجاباً بالسياسة المالية الانكماشية من خلال زيادة الضرائب بجانبيها المباشرة وغير المباشرة، وبهذا يمثل تراجع للأهداف التي يسعى البلد في تحقيقها، والتي تحدد على ضوء شروط الإنفاق والتحصيل وفقاً للقوانين التي تقرها السلطة التشريعية في الدولة، والتي تؤثر في توجيه الاقتصاد العام([3]) .

أن مفهوم إقتصاد الظل في الفكر الماركنتيلي (التجاري) ذو طابع طبقي بحت، إذ ينقسم المجتمع إلى طبقة صغيرة من التجار والنبلاء الذين يمنحون امتيازات من قبل السلطات، وطبقة كبيرة اخرى يكون عملهم ضمن إقتصاد الظل وتنقسم إلى فئتين يمكن وصفهما مرحلتين مختلفتين في عملية واحدة الفئة الاولى الباعة المتجولين، والثانية التجار العاملين في السوق، إذ تكون غاية الفئة الاولى الانتقال للعمل في السوق، وتمتاز هذه الطبقة بدورهم المحدد لبعدهم عن الأقتصاد الرسمي، وفرض الدولة اجراءات تقيد عمل هؤلاء

([1])صفوت عبدالسلام عوض الله: الاقتصاد السري دراسة في اليات الاقتصاد الخفي وطرق علاجه، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة ـ مصر، 2002، ص ص 56-57.

([2]) هاشم منصور الهاشمي: الجمارك الاردنية دراسة توثيقية، ط1، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان ـ الأردن، 2020، ص 185.

([3])Cong Minh, Fiscal policy and shadow economy in Asian developing countries: does corruption matter, Springer-Verlag Gmbh, Germany: 25/4/2019, p6.

الافراد في التجارة والصناعة الرسمية، اضافة إلى قواعد تعسفية تحكم حركة النشاط الاقتصادي لصالح طبقة النبلاء، وتبعاً لذلك ان الغالبية العظمى من المواطنين ضمن الفئة الاولى في الاقتصاد ولهذه الاسباب تكون مبرراً لانهاء النظام السياسي القائم استجابة لمطالبة الأغلبية. اما في واقع القطاعات غير الرسمية فانها تراءت او اندمجت في النهاية في القواعد والمؤسسات الرسمية في البلاد، وكانت تسمية القطاع غير الرسمي شائعة في بريطانيا العظمى والمانيا وفرنسا([1]).

2ـ نشأة ومراحل تطور إقتصاد الظل

أ ـ نشأة إقتصاد الظل

يُعد إقتصاد الظل من الظواهر القديمة فجرائم السرقة والإحتيال والنصب والإبتزاز ذات الدوافع الأقتصادية قديمة في كافة المجتمعات الانسانية، ولم ينشأ إقتصاد الظل بمفهومه العلمي الحالي إلا بعد سلسلة من التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فحين كانت المجتمعات تعيش حياة بدائية لم تكن هناك حاجة ملحة للتصريح عن أعمالهم التي كانوا يقومون بها، فكان الافراد يقومون بأنشطة اقتصادية بسيطة لتوفير احتياجاتهم الاساسية. إلا انه بعد تطور الحياة الاقتصادية وانتظام المجتمع، وكثرة الاضطرابات بين الافراد ظهرت الحاجة إلى الدولة كحل اداري وتشريعي، لتنظيم شؤونهم مقابل دفع جزء من دخلهم، من أجل توفير الإيرادات اللازمة لتغطية النفقات العامة وحماية الدولة للحرية الفردية وتقديم الخدمات العامة التي يحتاج كل فرد اليها بصورة اختيارية، إذ كانت هذه النظرية (نظرية المساومة) شبيه للعلاقة بين البائعين والمشترين في القطاع الخاص. إما النظرة الحديثة للدولة اصبحت المجتمعات وكافة أنشطتها تخضع للقوانين والانظمة الادارية المنظمة لممارسة الأنشطة الأقتصادية دون الحصول على منفعة مباشرة بإفتراض وجود مصلحة مشتركة بين كافة أفراد المجتمع وفقاً (لنظرية التضامن)، إذ أصبح دفع الضريبة إجبارياً على كل فرد حسب مقدرته دون حصوله على نفع عام، وهذا ما يسمى بالاقتصاد الرسمي([2]).

أن مفهوم إقتصاد الظل يرجع تاريخه إلى عام 1972م، عندما قدّم المكتب الدولي للعمل في كينيا دراسة حول التشغيل. وتوصل إلى ان المشكلة الرئيسية للتشغيل ليس في البطالة ولكن في وجود عدد كبير من الافراد يعملون في انشطة غير مسجلة لدى الدولة ولا توجد مؤشرات أو معلومات عن هذه الأعمال، و تمخضت الدراسة عن أعطاء تعريف متعدّد المعايير للأعمال التي تكون خارج الأقتصاد الرسمي وهو ما

([1]) هرناندو دي سوتو : الدرب الآخر " الثورة الخفية في العالم الثالث "، ترجمة : شوقي جلال، ط1، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة- مصر، 1997، ص 15.

([2]) محمود حسين الوادي: مبادئ المالية العامة، ط3، دار المسيرة، عمان- الاردن، 2015،ص50.

يعبر عنه، بإقتصاد السوق عند الاقتصاديين النيوكلاسيكيين[1]. كما اشار اليه الاقتصادي جون ماينارد كينز باقتصاد المحاسيب والاقارب في إشارته إلى الفساد او (أقتصاد الكازينو) الذي ساهم في الازمة العالمية عام 1929[2].

واستخدم مصطلح اقتصاد الظل من قبل العالم الأقتصادي الإنكليزي Gutmann عام1977م عندما قام بنشر بحث عن الأقتصاد السفلي والذي أشار فيه إلى أن مجموع المعاملات الاقتصادية التي لا تدرج ضمن حسابات الناتج القومي تمثل مقدار لا يستهان فيه من إجمالي النشاط الاقتصادي اما بالنسبة للاقتصادي Vito Tanzi عام 1982م فان اقتصاد الظل ينصرف إلى كافة الدخول التي لا يتم الكشف عنها للسلطات الضريبية ولا يشترط دخولها ضمن حسابات الدخل القومي[3].

ب ـ مراحل تطور انشطة اقتصاد الظل

مر اقتصاد الظل بمراحل مختلفة من التطور والتي أثرت على شكله ومضمونه، ويمكن إيجاز هذه المراحل في نموذج الاقتصاد الكلي من خلال اعتماده على الفرضيات الاتية[4]:-

- وجود دولة حديثة، سيتطور الاقتصاد خلالها مرحلة بدائية مطلقة إلى مرحلة متقدمة بمرور الوقت.
- الدخل الحقيقي للأقتصاد الكلي ينمو بمعدل ثابت خلال الزمن، والشكل التالي يوضح المسار الزمني لتطور الاقتصاد.

من خلال الرسم البياني ادنى تم تقسيم المراحل التي يمر بها اقتصاد الظل عبر الزمن، إذ يعبر المحور الافقي عن المسار الزمني(T)، والمحور العامودي الدخل الحقيقي (Y)، و بداية التغير في الأقتصاد من النقطة (Y0) مع مرور الوقت، ويتم استعراض التطور وفقاً للمسار الزمني للمراحل التي يمر بها.

المرحلة الاولى:-(T_0,T_1) وهي مرحلة الاقتصاد البدائي، إذ تسود فيها قطاعات الاكتفاء الذاتي بالاعتماد على اساليب المقايضة والاستهلاك الذاتي وعدم وجود معاملات نقدية في هذه المرحلة سواء كانت معلنة أو غير معلنة وكان اول شكل من اشكال التعاون الذي عرفه الانسان و هو التعاون الاسري[5].

المرحلة الثانية:- الانتقال إلى النقطة (T_1,T_2)،إذ تتميز هذه المرحلة بظهور ملامح السوق، و التطور النسبي في أساليب التبادل المنظم والنقود كوسيط للتبادل، وهي بدايات لظهور القطاع النقدي الخاص، مما ينتج عن انتقال الموارد من(القطاع الذاتي) إلى (القطاع النقدي الخاص) كما مبين بنمو المحور (B_1,B_2)، وانتقال منحنى الدخل الكلي إلى النقطة (Y_1,Y_2) ومن مميزات هذه المرحلة عدم توفر الأساليب لمعرفة مستوى النشاط الاقتصادي، وبالتالي عدم الوصول لمؤشرات معلنة لقيمة الانتاج والدخل.

([1]) كمال العروسي: التجارة الموازية والتهريب في الفضاء الحدودي التونسي-الليبي، ط1، المركز العربي للابحاث، الدوحة-قطر، 2018، ص56.

([2]) رواء زكي الطويل: التنمية المستدامة والامن الاقتصادي في ظل الديمقراطية وحقوق الانسان، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان ـ الأردن، 2010، ص 90.

([3]) نسرين عبد الحميد نبيه، الاقتصاد الخفي، ط1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، القاهرة- مصر، 2008،ص ص 27-28.

([4]) عاطف وليم أندراوس، الاقتصاد الظلي "مفاهيم المكونات، الأسباب"، الأثر على الموازنة العامة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية-مصر، 2016، ص26.

([5]) محمد الفاتح المغربي: النقود والبنوك، ط1، الاكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة- مصر، 2018،ص 7.

الشكل البياني (1)، تطور اقتصاد الظـل عبـر المسار الزمني لتطور الاقتصاد

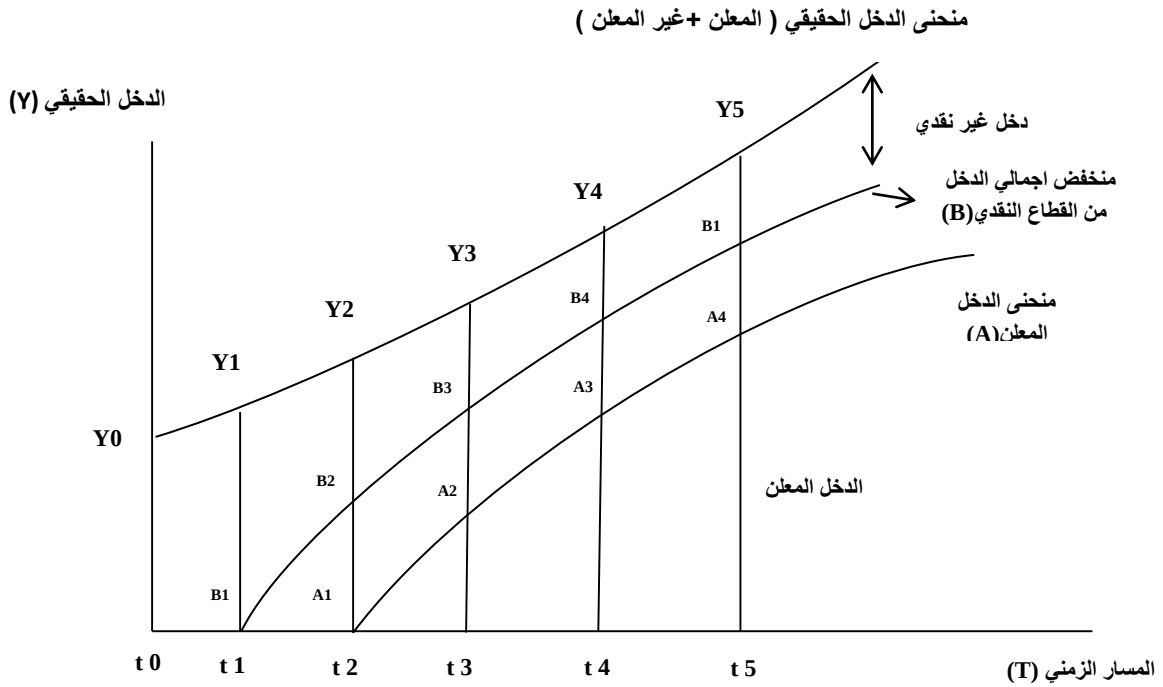

المصدر: عاطف وليم أندراوس، الاقتصاد الظلي "مفاهيم المكونات، الأسباب"، الأثر على الموازنة العامة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية-مصر 2016، ص26.

المرحلة الثالثة:- (T_2,T_3):وهي مرحلة الأقتصاد النقدي وبدأ الانسان فيها يبحث عن مادة نافعة ضرورية لتبادل السلع والخدمات من خلالها([1])، منحنى الدخل المعلن (A) تتميز هذه المرحلة بتباطؤ نمو القطاع النقدي الخاص وذلك لمرور هذه المرحلة بقانون تناقص الغلة، ويبدأ بروز الاثار الجانبية مثل التلوث وعدم العدالة في توزيع الدخول، مما ينعكس في البنية الاجتماعية. ونتيجة لذلك ظهرت الحاجة الملحة لتدخل الدولة من أجل توفير المتطلبات الأساسية من البنية التحتية، الدفاع, الامن، العدالة، التعليم، للوصول إلى تحقيق العدالة في توزيع الدخول، وذلك من خلال فرض الضرائب واللوائح، وبالتالي انخفاض الحجم النقدي الكلي للقطاع الخاص نتيجة ذهاب جزء من العوائد للضرائب وتحويل بعض الموارد للقطاع العام(الحكومي) بالإضافة إلى التقدم النسبي في تقنيات ووسائل القياس الحكومية وبالتالي الوصول إلى مؤشرات عن النشاط الاقتصادي. ويتضح من الشكل(1):-

أ- الاقتصاد الرسمي ينمو بمعدل (A_1,A_2)

([1]) محمد الفاتح المغربي: مصدر سابق، ص 8.

ب- القطاع النقدي غير المعلن كما موضح ما بين النقطة (B_2,B_3)، (A_1,A_2) .

ت- القطاع غير النقدي (الذاتي) كما موضح ما بين النقطة (B_2,B_3)، (Y_2,Y_3) .

المرحلة الرابعة (T_3,T_4): هي مرحلة الاقتصاد الرسمي واقتصاد الظل(اقتصاد نقدي غير معلن) والاقتصاد الكلي، ويكون فيها منحنى كل من الاقتصاد الرسمي ومنحى الاقتصاد النقدي الخاص غير متطابقين. بسبب عدم دخول اقتصاد الظل (الأقتصاد النقدي الخاص غير المعلن) ضمن القياس الرسمي للدخل القومي ومن مميزات هذه المرحلة دقة توصيف النشاط الاقتصادي، نتيجة لتطور اساليب ونظريات التنبؤ والقياس في هذه المرحلة، وبهذا سوف تحقق السياسة الاقتصادية الاهداف المتوقعة.

المرحلة الخامسة (T_4,T_5): وفي هذه المرحلة يزداد حجم اقتصاد الظل بنوعية النقدي والسلعي نتيجة لزيادة حجم نشاط القطاع العام عن الحجم الأمثل، بسب توجه الحكومة إلى زيادة معدلات الضرائب واللوائح الأمر الذي يدفع بانتقال الموارد من الاقتصاد الرسمي وينتج عن ذلك انخفاض معدل النمو فيه و الزيادة في أقتصاد الظل، و من جراء هذه الأثر يحصل الافراد على دخول دون الكشف للسلطة الضريبة في الحكومة عنها، إذ يقومون بإخفاء مصادر دخولهم وبالتالي الابتعاد عن قاعدة العدالة الضريبية وخسارة جزء كبير من ايرادات الموازنة العامة وما له من اثار سلبية على معدلات النمو الاقتصادي في الاقتصاد الوطني، إذ يتسبب في عدم قدرة الدولة على تنفيذ بعض المشروعات التي تعود بالنفع العام([1]).

3- تسميات إقتصاد الظل

أطلق على إقتصاد الظل مصطلحات عديدة، للتعبير عن نشاط معين له تأثير مباشر او غير مباشر في الاقتصاد ككل في كافة مجالاته. فاصبح إقتصاداً له خصائصه ومواصفاته، ويتقبله المجتمع كواقع وجزء لا يتجزأ من الاعمال والممارسات اليومية مثل الدروس الخصوصية، والعمل المزدوج بأكثر من وظيفة رغم ان القانون لا يسمح به، بهدف التربح وتلبية الاحتياجات دون ان يقابلها اي التزامات اتجاه الدولة، سواء ضرائب او رسوم ومن هذه التسميات مصطلح الاقتصاد السفلي وأقتصاد الجريمة والاقتصاد غير الرسمي والاقتصاد الموازي والاقتصاد الخفي وأقتصاد الظل والاقتصاد الهامشي حيث ان هذه الانشطة تؤثر بشكل مباشر في الناتج المحلي الاجمالي والدخل المحلي([2]). فهناك ما يطلق عليه مصطلح الاقتصاد الرمادي كالأنشطة الخفيفة التي تدخل ضمن دائرة الجريمة الإقتصادية كسواق التاكسي، وهناك ما يسمى، بالأقتصاد الاسود ليعبر عن جانب واحد من الانشطة غير المشروعة كتهريب النفط والغاز والاغنام، بالإضافة إلى ((الحواسم)) المقصود بها عمليات السطو والسرقة على ممتلكات الغير، و هناك من يطلق عليه الأقتصاد اللانظامي والمقصود منه المشاريع الصغيرة التي تنتج سلع بسيطة، ويضاف إلى ذلك إقتصاد الرصيف

([1])صفوت عبدالسلام عوض الله: مصدر سابق، ص 52.

([2]) محسن احمد الخضيري: غسيل الأموال الظاهرة-الاسباب- العلاج، ط1، مجموعة النيل العربية، القاهرة- مصر، 2003، ص28.

كصانعي قوالب البلوك[1]، ويمكن أن تعبر هذه التسميات عن النشاط القانوني والجنائي، فمن الناحية القانونية سيتم فرض ضريبة على النشاط اذا تم الابلاغ عنه والسماح له بالاستمرار، وغير قانوني على سبيل المثال مبيعات المخدرات غير المشروعة، من شأنه ان يؤدي إلى اجراءات لإنهائها[2].

ويرى الباحث ان تسمية اقتصاد الظل اكثر ملائمة لشمول الأنشطة الاقتصادية المشروعة وغير المشروعة.

ويلاحظ ان هذه الانشطة ترتبط بالسرية واللانظامية التي يكون عملها بعيد عن دفع الضرائب ووفقاً لذلك يمكن توضيح التسميات في الجدول (1) المستخدمة للتعبير عن إقتصاد الظل.

جــدول (1)، تسميات إقتصاد الظـل

الاقتصاد الرمادي	إقتصاد أسود
إقتصاد غير مشروع	إقتصاد سري
إقتصاد هامشي	الاقتصاد الخفي
الاقتصاد غير الظاهر	الاقتصاد غير الرسمي
الاقتصاد غير المرصود	الاقتصاد اللانظامي
الاقتصاد الموازي	الاقتصاد السفلي
إقتصاد تحت الارض	

المصدر: الجــدول مــن اعداد الـباحث بالاعتمـاد على معطيات البحث.

4 ـ التمييز بين مفهومي إقتصاد الظل والاقتصاد الرسمي

هناك ضرورة لبيان العلاقة ما بين مفهومي إقتصاد الظل والاقتصاد الرسمي و لتجنب الخلط بينهما يستخدم هذان المفهومين، للتعبير عن نشاط اقتصادي يتكون من مجموعتين الأولى تضم الأنشطة الرسمية والمسجلة حكومياً او من قبل المؤسسات والهيئات الأهلية وتتميز بوضوح مدخلاتها ومخرجاتها وتحديد دورها في إقتصاديات المدن والدولة كلها، والثانية تضم الأنشطة التي تندرج ضمن اقتصاد الظل والتي تتكون من الأنشطة المشروعة وغير المشروعة، و في الحقيقة لكل منهما هدف يختلف عن الاخر[3].

إنّ الفجوة ما بين إقتصاد الظل والرسمي ناتجة عن القوانين والأنظمة النافذة والتشريعات وهذا ما أشارت اليه المدرسة القانونية في منتصف ثمانينات القرن الماضي، واعتبرت ان جوهر التفريق بين القطاعين يكمن في:[4]

([1]) صباح قاسم الامامي، عباس كاظم جياد: الخصخصة وتأثيرها على الاقتصاد الوطني، ط1، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان-الاردن، 2015،ص426.

([2]) OECD: Shining Light on the Shadow Economy Opportunities and Threats, 2017,P10.

([3]) محمود عبدالله محمد الحبيس، فؤاد محمد الشريف بن غضبان: مدخل الى الاقتصاد الحضري، ط1، دار اليازوري العلمي، عمان-الأردن، 2021، ص53.

([4]) حيان احمد سلمان: اقتصاد الظل او الاقتصاد الخفي، جمعية العلوم الاقتصادية، سورية، 2006, ص7.

أ-التنظيم Regulation، وتشمل أُيضا شرط العمل والعلاقة مع النقابات.

ب-القانونية Legality، أيّ علاقة المشروع بالدولة خلال سياسة الأجور أو العطل الرسمية او اعتماد النظم المحاسبية.

وهناك علاقة وطيدة بين أقتصاد الظل والأقتصاد الرسمي والتي يمكن تحديدها بالاتي([1]):

1-تتحدد طبيعة العلاقة ما بين أقتصاد الظل والاقتصاد الرسمي من منظور إن أقتصاد الظل يتعايش مع موازين الأقتصاد الرسمي الذي له الصفة القانونية والعلنية، فتكون أسواق ومكونات أقتصاد الظل موازية لمكونات الأقتصاد الرسمي، وانشطته نابعة في الغالب من الأنشطة الرسمية عن طريق الانشطة غير المشروعة (الفساد الاداري).

2-إنّ العاملين في اقتصاد الظل يسعون بكل الأساليب لتحقيق علاقة بين انشطة الاقتصاد الرسمي، وانشطة إقتصاد الظل، لتحقيق هدفين الاول تعظيم العوائد والارباح من انشطة أقتصاد الظل التي تمارس. والهدف الثاني هو اكساب صفة الشرعية على انشطة إقتصاد الظل للأنشطة غير المشروعة وغير القانونية، ومحاولة السيطرة على الاقتصاد الرسمي واخضاعه لتوجيهات واهداف العاملين في إقتصاد الظل. وتتميز هذه العلاقة بوجود انشطة غير مشروعة لا تزدهر الا بوجود تشابك بين مصالح العاملين على ادارة إقتصاد الظل، والقائمين على ادارة الاقتصاد الرسمي. وتعتبر هذه الانشطة من مصادر قوة إقتصاد الظل.

3- هناك علاقة تأخذ صفة (تغذية مرتدة) بين انشطة أقتصاد الظل وأنشطة الاقتصاد الرسمي، فاقتصاد الظل يسعى بتعامله إلى اجراء عملية اتصال (نقل للمعلومات)مع الاقتصاد الرسمي من خلال استغلاله من قبل بعض ضعاف النفوس القائمين بإدارته. والقيام بتوجيه المعلومات إلى انظمته والياته لتغذية سياسات العمل في جرائم و انشطة أقتصاد الظل وتحقيق اهدافه، وبالتالي زيادتها يوم بعد يوم وعدم وجود استراتيجية و اجراءات رادعة وحاسمة لمواجهته.

5- هيكل اقتصاد الظل

يتكون اقتصاد الظل في الدول بشكل أساس من جانين رئيسين، هما الأنشطة المشروعة والانشطة غير المشروعة.

أ ـ الأنشطة المشروعة

تمثل الأنشطة المشروعة أنشطة اقتصادية تنتج سلعاً وخدمات مشروعة تتولد عنها دخول غير معلومة للجهات الرسمية. فالأنشطة المشروعة هي جميع الأنشطة التي يحصل الفرد من خلالها على دخل سواء أكانت نظير سلعة او خدمة يقوم بها بدون ان يقابلها (ضريبة)، فضلاً عن كون عوائدها غير معروفة

([1]) بوخاري فاطنة: اشكالية الاقتصاد الخفي في الجزائر بين واقع التشخيص وسبل العلاج، مؤتمر الاقتصاد الخفي وادارة الازمات، جامعة تكريت، كلية الادراة والاقتصاد، العراق، ج2/2020،ص8.

للسلطات المالية والاقتصادية او يتم قيدها في السجلات المحاسبية ولا تتعارض مع مبادئ وعادات وقيم المجتمع. ومن الانشطة المشروعة (الأعمال المنزلية كأحد مصادر الدخل) كمصدر أساسي في جانب الأنشطة المشروعة والتي تتم داخل البيت، والمشاريع الصغيرة إذ تستخدم بها نسب مرتفعة من النقود السائلة في معاملاتها، وهي تتميز برداءة النوعية من خلال انتاج سلع وخدمات لا تتوفر بها معايير الانتاج والامن([1]).

ب ـ الأنشطة غير المشروعة

تتضمن الانشطة غير المشروعة جميع الأنشطة التي تنتج سلعاً وخدمات غير مشروعة سواء أكانت انشطة الجريمة أم تهريب البضائع المشروعة، والتي تتركز ما بعد الازمات العالمية والتي يكون لها اثر في إقتصادات العالم، فضلاً عن البلدان التي تمر بمراحل انتقالية اقتصادية وسياسية([2]). وتنقسم الأنشطة غير المشروعة وفقاً للأساس الاقتصادي إلى قسمين هما:ـ

القسم الاول :ـ وتتضمن المخدرات والفساد و نهب المال العام، غسيل الأموال والارهاب، التجارة بالأسلحة، وهي اهم جرائم اقتصاد الظل .

القسم الثاني:ـ والتي تتضمن مخالفة قوانين العمل والهجرة ([3]). والأنشطة التي تخالف الانظمة التي تضعها الدولة منها الاتجار في السوق السوداء للصرف الاجنبي في البلدان التي يكون فيها رقابة على صرف العملة الاجنبية، وكذلك تهريب السلع المشروعة، عند قيام الدولة بمنع استيراد سلعة ما، وبالتالي إدخالها عن طريق التهريب الذي يعتبر من الأنشطة غير الشرعية ([4]).

أنّ عملية فصل الأنشطة الاقتصادية إلى مشروعة وغير مشروعة في اقتصاد الظل تعد ذات أهمية كبيرة، إذ إن عدم الفصل بينهما يؤدي إلى عدم كفاءة التحليل الاقتصادي و تحقيق أًهداف السياسات الاقتصادية الكلية، وان القائمين على ادارة اقتصاد الظل يعملون جاهدين على كسب الدخول والتي تسمى (بالأموال القذرة) المتحققة من الانشطة غير المشروعة والتي تصل في بعض التقديرات إلى نسبة كبيرة من حجم الدخل القومي في الأقتصاد الرسمي([5]). وبناءً على ما تقدم يمكن توضيح هيكل الأنشطة في اقتصاد الظل من خلال الشكل الاتي(1):-

([1]) رمزي محمود، محمد رمزي: مصدر سابق، ص 13.

([2]) Yair Eilat: The Shadow Economy in Transition Countries:Friend or Foe? A Policy Perspective, journal World Development, Britain, 2002,p10.

([3]) Nurul Amin, The Informal Sector in Asia from Decent Work Perspective, Bangkok, Asian Institute of Technology, 2002, P.36.

([4]) سامي هاشم فالح : تقدير الاقتصاد غير الرسمي واثره في الاقتصاد العراقي ، جامعة البصرة –كلية الادارة والاقتصاد، اطروحة دكتوراه غير منشوره في الاقتصاد، 2011، ص84.

([5])عبد المطلب عبد الحميد: السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، ط1، مجموعة النيل العربية، القاهرة ـ مصر، 2003، ص 24.

مخطط (1)، هيكلية الانشطة في اقتصاد الظل

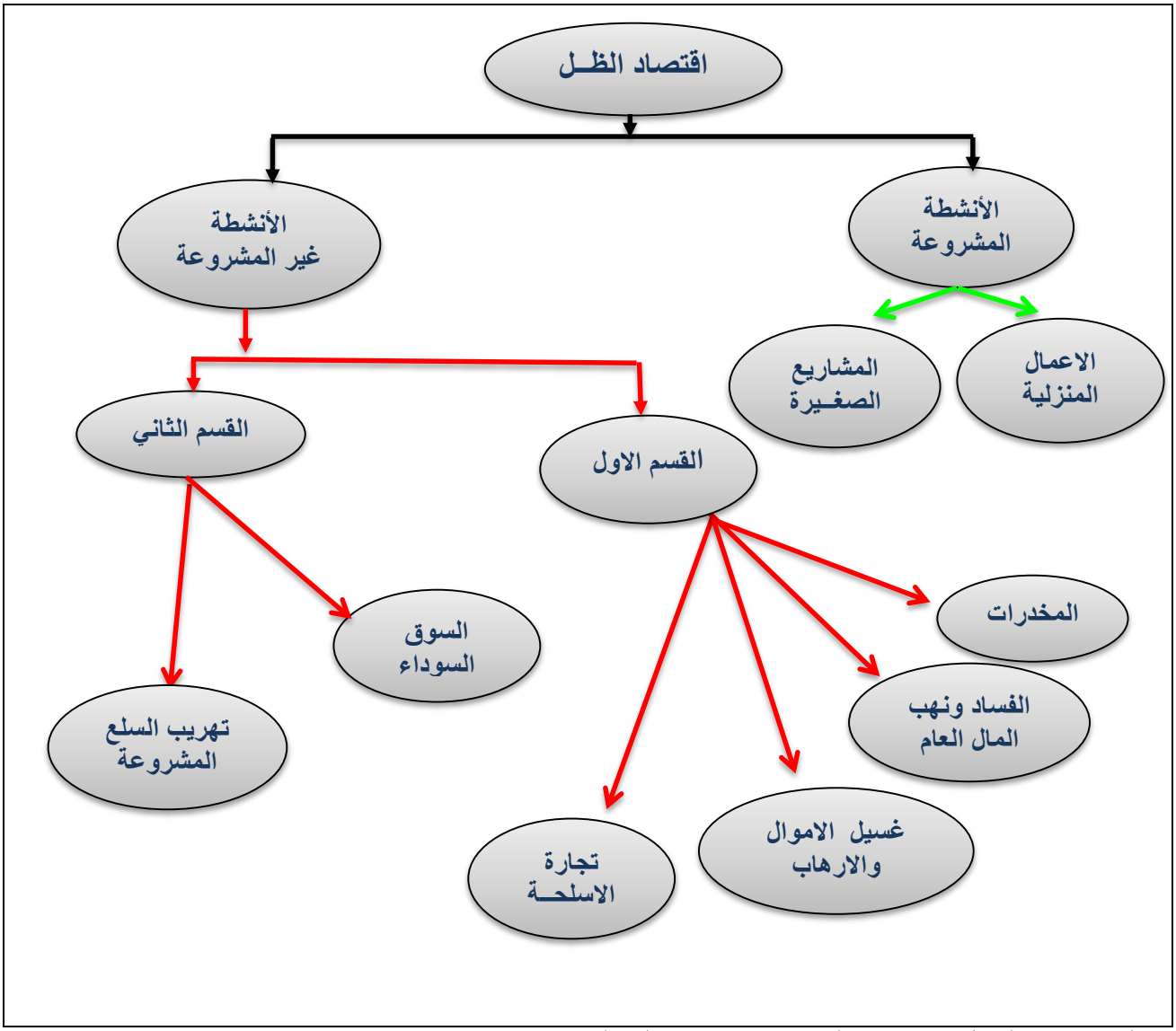

المصدر:- الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على المصادر الاتية:-

- رمزي محمود، محمد رمزي : مافيات اقتصاد الظل وبنوك أوف شور ، ط1،التعليم الجامعي، الاسكندرية ـ مصر، 2019، ص 29.
- عبد المطلب عبد الحميد: السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، ط1، مجموعة النيل العربية، القاهرة ـ مصر، 2003، ص 24.

ثانياً :- خصائص اقتصاد الظل و انواعه.

1- خصائص اقتصاد الظل

ينفرد أقتصاد الظل بالعديد من الخصائص التي يمكن تلخيصها في ضوء بعض الدراسات الصادرة من البنك الدولي([1])، واللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغرب اسيا والبرنامج الانمائي التابع للأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولي، عن الانشطة التي يشغلها الأفراد في اقتصاد الظل وتوصلت الدراسات إلى الخصائص التالية([2]):-

أ- انخفاض المستوى التعليمي لأغلب الافراد العاملين في انشطة اقتصاد الظل، إذ ليس هناك شروط تتعلق بالحد الادنى للتعليم، ومع ذلك توجد نسبة من حملة الشهادات الجامعية التي تعتبر سبب اضافي إلى جذب المزيد من العاملين لهذه الانشطة.

ب- ارتفاع نسبة عمل العنصر النسوي داخل هذه الانشطة، والتي تتمثل في الصناعات الصغيرة كإنتاج الاغذية والملابس. وعمل الاطفال الذي يعد مخالف للقانون.

ت- يتميز اقتصاد الظل بانخفاض راس المال، لذا يكون الهدف من عمل الأفراد هو لتوفير متطلبات الحياة اليومية وتحقيق مستوى معاشي ملائم، و البعض منهم لزيادة تراكم ثرواتهم ومما ينتج عنه من فروقات في العدالة الاجتماعية. وكذلك التقليد في صناعة الملابس والحقائب والساعات ذات العلامات التجارية العالمية في المشاريع الصغيرة.

ث- ينتشر اقتصاد الظل بشكل واسع في الدول النامية وبصورة أقل في الدول المتقدمة، وذلك بسبب البيروقراطية وانتشار الفساد الاداري وعدم العدالة في فرض الضرائب وعدم الاستقرار الاقتصادي والاضطرابات السياسية وكثرة الجرائم في المجتمع([3]).

ج- ان العمل في هذه الانشطة يغطي جميع الانشطة الأقتصادية في البلد، مع أرتفاع تركيزه في البناء والتشييد وكذلك التجارة والصناعات التحويلية والتعدين، لذا تتسم طبيعة الانشطة الاقتصادية في اقتصاد الظل بتفوق الانشطة ذات الطابع الانتاجي على الخدمي وارتفاع الانشطة المنتجة على الانشطة غير المنتجة في هذا الاقتصاد، وذلك نتيجة لعلاقات العمل التي تعتمد على المعرفة الشخصية والاقرباء، فهذه الانشطة تحتاج إلى تحقيق نوع خاص من التكامل في العمل والتي تمتاز بالمرونة لاستمرار العمل فيها وليس هناك علاقة بين متوسط اجر العامل اليومي وعدد ساعات العمل، وذلك لعدم ارتباط اجر العامل بعدد ساعات العمل بقدر اهمية الخبرة في العمل.

([1]) Jessica Leino, Formal and Informal Microenterprises, World Bank Group, enterprise note surveys N5,2009,p 1.

([2]) مكتب العمل الدولي، الانتقال من الاقتصاد غير المنظم الى الاقتصاد المنظم، جنيف-سويسرا، مؤتمر العمل الدولي، التقرير الخامس، 2014،ص ص 3- 4.

([3]) نسرين عبد الحميد نبيه، مصدر سابق، ص 22.

2ـ انواع اقتصاد الظل

يمكن تحديد عّدة أنواع من أقتصاد الظل، وذلك تبعاً لإنواع المعاملات في الانشطة الاقتصادية، وكما يأتي:ـ

أ ـ المعاملات النقدية

تشمل هذه المعاملات كافة الانشطة الاقتصادية التي تنتج سلعاً وخدمات تستخدم النقود كوسيط للتبادل داخل سوق الاقتصاد الرسمي والتي تشمل الادوية المغشوشة، والتجارة بالحبوب المهلوسة والمخدرات والاختلاس من المال العام والتهريب، الرشوة والفساد السياسي وتجارة الاسلحة والاحتيال والدعارة والقمار التي تعتبر من ضمن الانشطة غير المشروعة[1]، اما الانشطة المشروعة فتشمل جميع المهن والصناعات الصغيرة غير المسجلة لدى السلطات الضريبية او مسجلة ولكن المكلف يقوم فيها بتقديم الاقرار الضريبي باقل من قيمته الحقيقية او اخفاء جزء من نشاطه او الاتلاف المقصود للسجلات لأيهام السلطة الضريبية بقلة الارباح[2].

ب ـ المعاملات غير النقدية

يتمثل هذا النوع من المعاملات في الأنشطة الإقتصادية التي ينتج عنها سلعا وخدمات حقيقية والتي لا تستهلك او يتم تبادلها داخل سوق الاقتصاد الرسمي ولكن يتم مقايضتها او استهلاكها بشكل ذاتي و عن طريق الوحدات المنتجة كالمقايضة في البضائع المسروقة، او المهربة واستخدامها الشخصي، تداول المخدرات وزراعتها وهي من ضمن الانشطة غير المشروعة وغير القانونية[3]. ومعاملات أنشطة القطاع العائلي وقيامها بإنتاج سلع مشروعه وقانونية والتي تشمل مقايضة الخدمات والسلع القانونية، والإنتاج لأجل الاستهلاك الذاتي كالزراعة وتربية الدواجن او تقديم المساعدة للأخرين وهذه الانشطة تكون من ضمن الانشطة المشروعة ولكنها غير مسجلة رسمياً لدى السلطات الضريبية ويتم من خلالها تجنب دفع الضريبة[4].

([1]) طلال محمود، ميادة صلاح الدين: الاثر المتبادل بين غسيل الاموال والاقتصاد الخفي، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل،كلية الادارة والاقتصاد، العدد29، تشرين الاول2011،ص5.

([2]) عادل العلي: المالية العامة والقانون المالي والضريبي، ط2، اثراء للنشر والتوزيع، اربد ـ الأردن، 2011، ص178.

([3]) فريديريك شنايدر، مصدر سابق، ص3.

([4]) هاني صالح: مصدر سابق، ص91.

ثالثاً:ـ مؤشرات اقتصاد الظل و طرق تقديره

1ـ مؤشرات اقتصاد الظل

ينعكس التغير في حجم اقتصاد الظل في عدد من المؤشرات نتيجة اسباب تؤثر في الافراد مما يؤدي إلى انخراطهم في أقتصاد الظل و انشطته. مما ينتج عنه زيادة حجمه ونموه، وبالتالي وان الاخذ بهذه المؤشرات كمجموعة يسمح بالاقتراب الدقيق لتقدير حجم اقتصاد الظل وهي كالاتي ([1]):-

أ- مؤشرات العمالة (القوى العاملة) :- يتم تقدير حجم اقتصاد الظل من خلال هذا المؤشر من خلال ملاحظة انخفاض المشاركين للعمل في الاقتصاد الرسمي، بافتراض ثبات نسبة القوى العاملة فيه. ومن خلال الفرق ما بين القوى العاملة المشاركة بشكل فعلي والمسجلين بشكل رسمي، يمكن التوصل إلى العمالة خارج الاقتصاد الرسمي وتقدير حجم اقتصاد الظل. وتتم هذه العملية من خلال المسوحات الميدانية التي ينتج عنها الكثير من الافراد الذين يعملون في الأنشطة الإقتصادية وهم أكثر مما مدرج في الاحصاءات الرسمية وبالتالي فان المقارنة ما بين هاتين المساهمتين يمكننا من الوصول إلى تقدير اقتصاد الظل وهذا ما تم استخدامه في ايطاليا ويمكن تسميته بالطريقة الايطالية.

ب- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي: إذ ان زيادة اقتصاد الظل يمكن ان يحفز الناتج المحلي الاجمالي، وبذلك يكون له تأثير مباشر في الناتج المحلي الاجمالي ([2]).

ت- معدل نمو الاستهلاك الخاص الحقيقي: من مضامين النظرية الإقتصادية، وجود علاقة موجبة بين الدخل والاستهلاك، إذ يعتبر الاستهلاك الحقيقي للفرد كمؤشر على العائد الذي يحصل عليه الفرد([3]). ولذا يمكن ان يكون مؤشراً لأنشطة اقتصاد الظل التي تنعكس في الاستهلاك الحقيقي.

ث- معدل نمو العملة الحقيقية المتداولة: يعتمد هذا المؤشر على العدد الحقيقي من التعاملات المالية النقدية التي تحدث على مستوى نطاق اقتصاد البلد ([4]). إذ اعتاد الاقتصاديون قياس الدورة الاقتصادية من خلال معدل النمو الاقتصادي الذي يتسم بعدم الاستقرار في اتجاه واحد بسبب الدورة الإقتصادية، إذ اعتقد الاقتصاديون وخاصة النقديون ان للنقود دور فعال الاحداث الاختلال في التوازن النقدي وبالتالي حدوث تقلبات في الدورة الاقتصادية، إذ في حالة زيادة الطلب على النقد مع ثبات عرض النقد ومع تلبية فائض هذا الطلب من خلال تخفيض الطلب على السلع والخدمات، وبالتالي حدوث فائض عرض السلع والخدمات مما

([1]) إبراهيم البداوي، نورمان لويزة: العمالة اللارسمية والتنمية الاقتصادية في المنطقة العربية العالمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد10، العدد2، يوليو 2008 ، ص ص 35-36.

([2]) قوري يحيى عبدالله: تقدير حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر باستعمال نموذج MIMIC، مجلة التكامل الاقتصادية، جامعة امحمد بوقر بومرداس ، نيسان2018,ص7.

([3]) عثمان محمد عثمان: التنمية العادلة، النمو الاقتصادي- توزيع الدخل- الفقر، ط2، روابط للنشر وتقنية المعلومات، القاهرة-مصر، 2016، ص203.

([4]) عبد الوهاب المسيري: اشكالية التحيز رؤية معرفية ودعوة للاجتهاد، ج2، ط2، مؤسسة انترناشيونال جرافيكس، فيرجينيا-الولايات المتحدة، 1997، ص538.

يؤدي إلى انكماش النشاط الاقتصاد وانخفاض الاسعار والاجور([1]). وبافتراض ان عملية التبادل في المعاملات النقدية في انشطة اقتصاد الظل تتم بالنقود السائلة، وذلك لرغبة العاملين في هذا الانشطة بالابتعاد عن وسائل الدفع الاخرى كالشيكات والحسابات المصرفية، بهدف عدم اكتشافها، مما ينعكس بارتفاع مستوى الطلب على النقود في التداول خارج الجهاز المصرفي ([2])، لذا تُعد هذا الزيادة كمؤشر على زيادة حجم اقتصاد الظل. ويمكن ايضاح ذلك من خلال الشكل البياني الاتي:-

الشكل البياني(2)، التطـور الفعلي للطلب النقـدي

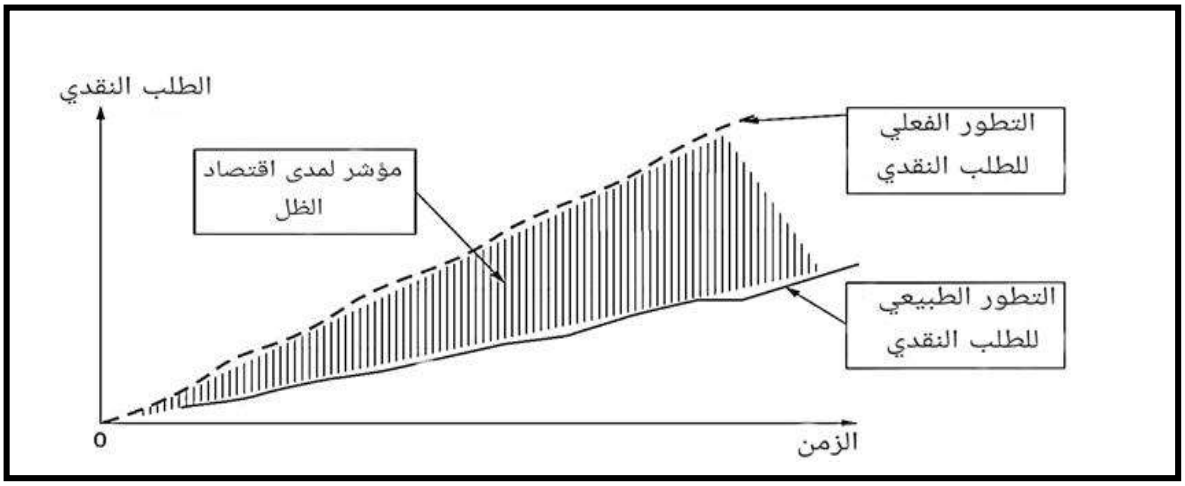

Source :Friedrich Schneidr, Dominik H. Enste, The Shadow Economy, the United States- New York, Cambridge University Press, 2nd edition, 2013, p16.

نلاحظ كما بالرسم ان المحور العمودي يمثل الطلب على النقود خلال فترة معينة من الزمن وهو ما موضح بالمحور الافقي (الزمن)، المراد منه معرفة التطور الفعلي للطلب النقدي وهو يوضح منحنى التطور الطبيعي للطلب على النقود داخل اقتصاد البلد بافتراض لا وجود لانشطة اقتصاد الظل. ومع مرور الزمن يلاحظ ارتفاع الطلب على النقود، إذ تمثل المساحة المظللة (ما بين الطلب الطبيعي والفعلي على النقود) مقدار نمو حجم اقتصاد الظل داخل البلد.

2ـ طرق تقدير اقتصاد الظل

هناك مجموعة طرق يمكن استخدامها للوصول إلى حجم اقتصاد الظل، رغم صعوبة التوصل إلى تقدير دقيق لحجم هذا الاقتصاد وتحويله إلى اقتصاد قابل للقياس بالطرق الكمية نتيجة اخفاء المعلومات والافتقار لها ولكن بسبب اثاره في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي، تم التوصل إلى نماذج وطرق لتقدير حجمه ونموه. فهناك بيانات وصفية يتم اخذها من الصحف ووسائل الاعلام، وهنا صعوبة تحليلها كمياً، لكنها تساعد في معرفة مكونات هذه الأنشطة وتكرارها في المجتمع. واما البيانات الميدانية (المسحية)

([1]) محمد احمد الافندي: الاقتصاد النقدي والمصرفي، ط1، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان- الأردن، 2018، ص18.

([2])Friedrich Schneidr, Dominik H. Enste, The Shadow Economy, the United States- New York, Cambridge University Press, 2nd edition, 2013, p16.

فتكون على المستوى الفردي، وتوفر مؤشرات اولية عن حجم اقتصاد الظل، غير انها تتأثر بأسلوب الاستقصاء والبيانات التي يتم الحصول عليها من المؤسسات، وقد تُضلّل عمداً للتهرب من الرسوم المستحقة او شروط انظمة السلطة الحكومية. وهناك بيانات اقتصادية تأخذ من منشورات على المستوى الكلي، وهي تقدم مؤشرات ذات أهمية عن حجم اقتصاد الظل، على الرغم من انها لا تخلو من الشك حول مصداقية تلك التقديرات وتفسيرها لانحراف الاقتصاد عن تحقيق أهدافه على المستوى الكلي([1]).

وتنقسم طرق تقدير حجم اقتصاد الظل إلى ثلاثة مناهج وهي كالاتي:-

اولاً:- المناهج المباشره

يتم تقدير اقتصاد الظل في هذا المنهج على مستوى الاقتصاد الجزئي ويكون خلال الاجل القصير ويقسم هذا المنهج إلى طريقتين([2]):-

1. طريقة المسح

ان المبدأ الرئيسي لهذه الدراسات الاستقصائية هو اختيار عينة مكونه من مجموعة من الاسر ومن ضمن هذه الاسر المختارة، يتم تحديد العاملين واصحاب العمل الذين يعملون لحسابهم الخاص وتستخدم في عدد كبير من البلدان في كل عام، ولكن هذه النتائج تعتمد إلى حد كبير على استعداد الافراد للمشاركة، لأن المشاركين في هذا الاستبيان قد يترددون في الاعتراف بسلوك احتيالي او تقديم اي معلومة تكشف مثل هذا السلوك وبالتالي تعتمد النتائج لهذه الدراسات الاستقصائية بالطريقة التي صيغت بها اسئلة الاستبيان([3]).

2.طريقة تدقيق الضرائب

يستند تقدير اقتصاد الظل باستخدام طريقة مراجعة الحسابات الضريبية بالاعتماد على الفرق بين مستوى الدخل الخاضع للضريبة المعلن عنه ومستوى الدخل الحقيقي، بالتحقيق العشوائي او الانتقائي من جانب السلطات الضريبية، وان لبرامج الحاسوب اهمية كبيرة لمراجعة الاقرارات الضريبية لقياس مقدار الدخل الخاضع للضريبة غير المعلن. ولكن من عيوب هذه الطريقة ان استخدام بيانات الامتثال الضريبي يعادل استخدام عينة من السكان والتي تؤدي إلى نتائج متحيزة، ولذلك لا يتم اختيار دافعي الضرائب لمراجعة الضرائب على اساس عشوائي، بل يستند إلى الإقرارات الضريبية المقدمة التي تشير إلى احتمال الاحتيال، وعادة ما يتم ملء هذه الإقرارات من قبل المحاسبين او الأفراد العاملين لحسابهم([4]).

ثانياً :- المناهج غير المباشره

يسمى ايضا منهج (المؤشرات) وذلك لاستخدامه مؤشرات اقتصادية متنوعة كمعلومات عن تطور اقتصاد الظل. ويتم تقديره على مستوى الاقتصاد الكلي. ويقسم إلى اربعة طرق غير مباشرة كالاتي:

([1])عاطف وليم أندراوس ، مصدر سابق، ص84.

([2])Dennis ducke, Gabor ivany, Mark kan: The Shadow Economy- A critical Analysis, Germany, Grin Verlag, 2008, p16.

([3]) وحيون كمال: اهم طرق قياس اقتصاد الظل، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد16 ،العدد22، 2020، ص162.

([4])Dennis ducke, op, cit, p16.

1. طريقة الفرق بين الانفاق والدخل

تستند هذه الطريقة في عملها إلى أوجه الفرق ما بين الانفاق القومي والدخل بالاعتماد على طرق قياس الناتج المحلي الاجمالي بشكل عام وفقا لشروط الحسابات القومية، فما يتم إخفاءه من الدخول لا يتم الافصاح عنه مما ينعكس على النفقات في المستقبل.

ويمكن قياس الناتج المحلي الاجمالي للبلد على اساس ثلاث طرق، هي طريقة الانفاق والدخل والناتج. ويجب ان يكون الناتج المحلي الاجمالي الذي تم التوصل اليه من خلال طرق القياس المختلفة يمثل نفس الكمية مع بعض الاختلافات المحتملة الناتجة عن الاختلافات الاحصائية والتقريبية. وهنا يجب ان يكون اجمالي الدخل في الاقتصاد مساوي لأجمالي الانفاق لأن لكل سلعة وخدمة هناك بائع ومشتري وبالتالي ما يكون مصروف للمشتري سيكون دخل للبائع، إذ ان مفهومي الناتج القومي والدخل القومي هما وجهان لعملة واحدة، فالناتج القومي يشكل وجه الانتاج للسلع والخدمات، والدخل القومي يمثل وجه القيم النقدية للإنتاج([1]). وان هذه الدخول التي يتم الحصول عليها يتم اخفاء جزء منها تدمج مع تيار الانفاق. ان هذه الطريقة لتقدير اقتصاد الظل تفترض ان المعاملات النقدية في أنشطة اقتصاد الظل ستظهر بصور انفاق. وبهذا يمكن استخدام الفرق ما بين قياس الانفاق وقياس الدخل للناتج المحلي الاجمالي كمؤشر على مدى اقتصاد الظل. ووفقاً لهذه الطريقة فأن قياسها يتم بأسلوبين، الأول على المستوى الكلي وذلك من خلال المقارنة ما بين الانفاق والدخل، والاسلوب الثاني على المستوى الجزئي، إذ يتم المقارنة بين الانفاق لمختلف الافراد مع الدخل وتعميم النتائج على المستوى الكلي للاقتصاد ([2]).

2. طريقة تحليل سوق العمل

تقوم هذه الطريقة بتحليل سوق العمل او الفرق ما بين معدل العمالة الرسمية من العدد الكلي للسكان والقوى العاملة الفعلية في البلد، باستخدام المسح الاحصائي والميداني لحجم العمالة الفعلية بالاقتصاد ككل التي تبين ان كثيراً من الافراد يشاركون في الانشطة الاقتصادية بما يزيد على الأعداد المتوفرة في الاحصاءات الرسمية. ويمكن لهذه الطريقة ان تقدم مؤشرات قوية لحجم اقتصاد الظل ويمكن اعتبار انخفاض معدل المشاركة في القوة العاملة في الاقتصاد الرسمي مؤشرا على زيادة نشاط اقتصاد الظل، إذ يلاحظ كثير من الافراد يعملون في الانشطة الاقتصادية اكثر مما هو منشور في الإحصاءات الرسمية ([3]).

([1]) مايكل ابدجمان: الاقتصاد الكلي -النظرية السياسية، ترجمة :محمد إبراهيم منصور، دار المريخ، الرياض-السعودية، 1999، ص66.

([2])Friedrich Schneider, Andreas Buehn, Estimating the Size of the Shadow Economy: Methods, Problems and Open Questions , a dissertationthe, University of Vienna, Austria,2013, p11.

([3])Alban Asllani, Measuring the size and development of the informal economy in the countries of the Balkan peninsula using structural equation modelling approach, a dissertationthe, untversity of bedfordshire, UK,2018, p55.

3. الطرق النقدية

تقوم هذه الطرق على افتراض ان تسوية المعاملات في أنشطة اقتصاد الظل تتم على الاغلب عن طريق الدفع بالنقود السائلة، لإخفاء معاملاتهم و ترك أقل أثر ممكن يؤدي إلى اكتشافها وبالتالي الابتعاد عن وسائل الدفع الاخرى مثل الشيكات ، مما ينعكس على نمو حجم الانشطة في اقتصاد الظل بارتفاع الطلب على النقود السائلة فوق القيمة الطبيعية([1]). وفيما يلي نتناول هذه الطرق النقدية بالتفصيل وتتضمن هذه الطرق الاتي:-

أ- منهج المعاملات

وضعت هذه الطريقة من قبل الاقتصادي Fiege عام 1979والتي تفترض وجود علاقة ثابتة و مستمرة خلال فترة زمنية محددة ما بين الناتج القومي الاجمالي في الأقتصاد الرسمي للبلد وحجم المعاملات النقدية السائلة مع اضافة الودائع الجارية إلى حجم المعاملات و استبعاد ما يتم من معاملات في صورة مقايضة وفقا لهذه الطريقة ويمكن توضيح هذه العلاقة من خلال اشتقاق معادلة فيشر لكمية النقود وهي كالاتي:-

$$M*V=P*T \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

إذ ان

M= تمثل العرض النقدي (النقود السائلة+ الودائع تحت الطلب)

V= سرعة دوران النقود

P= المستوى العام للأسعار

T= إجمالي المعاملات

ومن خلال التوصل إلى VM التي تمثل اجمالي حجم المدفوعات، يمكن حساب حجم المعاملات النقدية PT التي تمثل حجم المبادلات في الأقتصاد الرسمي مع افتراض إن القيمة الاسمية للناتج القومي الاجمالي ونسبة قيمة المعاملات النقدية تكون ثابتة ومعلومة خلال فترة زمنية معينة. وبالنتيجة يمكن تقدير حجم الناتج القومي الاجمالي في أي مدة زمنية وتكون سنة بالعادة من خلال التوصل إلى قيمة حجم المعاملات النقدية PT في ظل غياب اقتصاد الظل، ومن خلال المقارنة ما بين حجم الناتج القومي الاجمالي الذي يستخرج بحجم المعاملات النقدية مع القيمة الاسمية للناتج القومي الاجمالي الذي يتم تقديره بواسطة بيانات الحسابات القومية، والفروق التي تظهر تكون نتيجة انشطة أقتصاد الظل. وللحصول على تقديرات موثوقة لهذه الانشطة يلزم وضع ارقام دقيقة لحجم المعاملات. وهي من نقاط الضعف التي اخذت على هذه الطريقة([2]).

([1])صفوت عبد السلام عوض الله: مصدر سابق، ص28.

([2]) Friedrich Schneidr, Dominik H. Enste, op, cit, P 16.

ب- منهج معدل النقود السائلة إلى الودائع تحت الطلب

يعد Gutmann أول من استخدم هذا الاسلوب عام 1977م لتقدير حجم اقتصاد الظل ويقوم على عدة افتراضات:

- إنّ المعاملات في الاقتصاد الرسمي للبلد تتم بواسطة النقود والودائع تحت الطلب.
- إنّ معاملات اقتصاد الظل تستخدم النقود السائلة بالأساس.
- اذا كانت نسبة النقود السائلة إلى الودائع تحت الطلب ثابتة حينها لا يوجد اقتصاد ظل.
- تكون سرعة تداول النقود بالداخل لكل من اقتصاد الظل والإقتصاد الرسمي واحدة.

وبناء على هذه الافتراضات يمكن تقدير التغيرات الحاصلة في أنشطة اقتصاد الظل، إلى انشطة الاقتصاد الرسمي. من التغيرات التي تنعكس في معدل النقود السائلة إلى الودائع تحت الطلب ويتم حساب الفرق بين نسبة سنة الاساس ونسبة التغير في فترة القياس. فاذا كانت فترة القياس أعلى من سنة الاساس دلّ ذلك على وجود اقتصاد الظل([1]).

ت- منهج الطلب على العملة

ويسمى أيضا أسلوب التهرب الضريبي وتعود هذه الطريقة إلى الأقتصادي Tanzi عام1983م، إذ قام بدراسة العلاقة بين مستوى الضرائب والطلب على النقود السائلة، على افتراض اساسي هو ان معاملات اقتصاد الظل تتم باستخدام النقود السائلة، التي تنشأ نتيجة دافع التهرب الضريبي ويعتبر هو السبب الاساسي له. وتوصل من خلال دراسة لتقدير اقتصاد الظل في الولايات المتحدة([2]). على ان لمعدل الضريبة اثر معنوي موجب على كمية النقود السائلة التي يحتفظ بها الافراد. وبالتالي التغير في معدل الضريبة في نموذج Tanzi ، إذ توصل إلى رقم يمثل تقديراً لكمية النقود السائلة في اقتصاد الظل. وهو ما يستخدم في تقدير نسبة اقتصاد الظل من حجم الناتج القومي، بافتراض سرعات التداول في كل من الاقتصاد الرسمي واقتصاد الظل متساوية، كما اخذت الدراسة اتجاه اكثر تعمقاً، إذ اضيفت إلى النقود السائلة الودائع الجارية و ودائع لأجل وودائع الادخار الخاصة لدى البنوك التجارية وهو ما يعني خلق حجم مناسب للنقود داخل الاقتصاد، باعتماد منظور للنقود وفقاً ملتون فريدمان الذي ادخل عرض النقد الواسع (M2)([3]). ولقد افترض ان معدل الضريبة يتأثر بمجموعتين من العوامل وهي كالاتي:-

([1]) نسرين مصطو شرفاني: اثر الاقتصاد الخفي على حجم الانفاق الحكومي، مجلة العلوم الانسانية لجامعة زاخو, مجلد 5، العدد3, 2017, ص6.
([2]) صفوت عبد السلام عوض الله:الاقتصاد السري: مصدر سابق، ص37.
([3]) كاظم سعد الاعرجي، عبد الحسين جليل الغالبي: أساسيات النقود والبنوك، ط1، النجف– العراق، 2016، ص48.

1. العوامل القانونية

تتعلق هذه العوامل باستخدام بطاقات الائتمان وانتشار فروع البنوك التجارية في انحاء البلد ودرجة التحضر، وهي عوامل طويلة الآجل ولصعوبة تقديرها استخدم (تانزي) متوسط الدخل الحقيقي للفرد لكي يعكس العوامل السابقة. والعامل الاخر أي التغيرات التي تحدث في نسبة العملة $\left(\frac{C}{M2}\right)$ نتيجة التغير في نسبة الاجور والرواتب، فضلا عن اثر سعر الفائدة على نسبة العملة، إذ يكون له تأثير سلبي على الطلب على العملة في حالة ارتفاع سعر الفائدة وذلك نتيجة زيادة الودائع لأجل اما العوامل الاخرى فتبقى على حالها([1]).

2. العوامل غير القانونية

يقصد بها الانشطة غير القانونية (الاجرامية) المرتبطة بالمخدرات وتهريب السلع والقمار وغيرها، وهذه الانشطة تؤدي إلى زيادة نسبة النقود السائلة، حتى مع افتراض عدم وجود ضرائب.

ويكون الشكل الرياضي لنموذج Tanzi للطلب على العملة(معادلة الانحدار الاساسية) كالاتي:

$$\ln\left(\frac{C}{M2}\right)_t = \beta 0 + \beta 1 \ln(1+\mathrm{TW})_t + \beta 2 \ln\left(\frac{ws}{y}\right)_t + \beta 3 \ln \mathrm{R}_t + \beta 4 \ln\left(\frac{Y}{N}\right)_t + \alpha_t \ldots (2)$$

إذ ان:

ln : اللوغاريتم الطبيعي.

$\beta 0$: تمثل الثابت

$\beta 1\ \beta 2\ \beta 3\ \beta 4$: تمثل معلمات المتغيرات التفسيرية للنموذج.

$\left(\frac{C}{M2}\right)_t$: تمثل نسبة العملة بالتداول خارج المصارف بالإضافة إلى الودائع لأجل و تحت الطلب.

$(TW)_t$: هو متوسط معدل الضريبة المرجح(كبديل للتغيرات في حجم اقتصاد الظل)

$\left(\frac{ws}{y}\right)_t$: نسبة الاجور والرواتب في الدخل القومي(Y).

$\left(\frac{Y}{N}\right)_t$: نصيب الفرد من الدخل.

R_t : الفائدة المدفوعة مقابل الودائع الادخارية .

α_t : المتغير العشوائي.

الا ان طريقة Tanziللطلب على العملة تعرضت إلى انتقادات بافتراضها ان العبء الضريبي هو سبب اقتصاد الظل، وأهمالها للعوامل الاخرى منها الفساد والاجراءات الادارية والعدالة الضريبية، والتي لو تم أخذها بعين الاعتبار لأصبح تقدير حجم اقتصاد الظل اكبر مما هو متوقع([2]).

([1])عبد الحكيم مصطفى: التهرب الضريبي والاقتصاد الاسود، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية-مصر ،2009، ص74.

([2]) حامد ابن داخل: قياس حجم الاقتصاد الخفي وأثره على المتغيرات الاقتصادية الكلية، اطروحة دكتوراه، جامعة ام القرى- السعودية، 2009، ص89.

ث- طريقة المدخلات المادية (استهلاك الكهرباء)

يفترض هذا الأسلوب أن استهلاك الطاقة الكهربائية تمثل المؤشر الافضل للنشاط الاقتصادي ككل، ويعني ذلك وجود علاقة طردية بين كل من النشاط الاقتصادي واستهلاك الكهرباء. ويعتمد هذا الاسلوب في تقدير اقتصاد الظل على استهلاك الكهرباء في بلد او منطقة معينة، من خلال معرفة الكمية المطلوبة للكهرباء بصورة رسمية ومقدار الاستهلاك الفعلي، فيما اذا كان اكبر من الكمية المطلوبة فهو يعتبر كمؤشر على وجود انشطة اقتصاد الظل([1]).

ثالثا:- طريقة النموذج

تُعد من ابرز الاساليب المستخدمة لتقدير حجم اقتصاد الظل لشمولها على اسباب متعددة ومؤشرات متعددة و يطلق عليها تسمية (multiple indicators multiple causes) نموذج الاسباب المتعددة و المؤشرات المتعددة، وهو أحد نماذج المعادلات الهيكلية التي تمكن الباحث من قياس متغيرات غير ملحوظة بشكل غير مباشر، بدمجها مع بعضها من خلال متغيرات تتكون من اسباب و مؤشرات متعددة([2]). وأول من استخدمها عالم الاقتصاد القياسي Arnold Zellner عام 1970 م وتقوم هذه الطريقة على أساس ان معاملات اقتصاد الظل لا يمكن قياسها بصورة مباشرة واعتبارها متغير كامن، في حين تكون اسباب ومؤشرات تلك الانشطة معروفة([3]). ويمكن ايضاح ذلك من خلال الشكل الاتي:-

مخطط (2)، تكوين نموذج المعادلة الهيكلية لتقدير حجم إقتصاد الظل

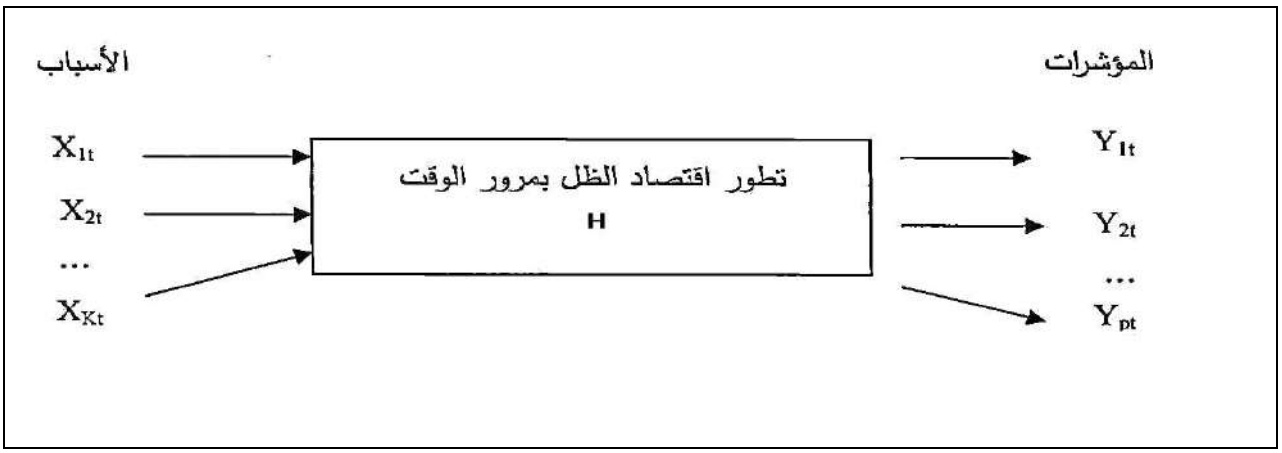

Source :Gorana Krstic، Friedrich Schneider, Formalizing the Shadow Economy in Serbia, Published By springer International Publishing (Germany), 2015, P 51.

يلاحظ من الشكل (2) تطور حجم اقتصاد الظل بمرور الوقت ويرمز له بالرمز (H) ويعتبر كمتغير كامن لا يمكن قياسه بشكل مباشر، إذ لا بد من دراسة العلاقة ما بين اقتصاد الظل كمتغير كامن والاسباب

([1]) عبد الحكيم مصطفى: مصدر سابق، ص89.

([2])جوزيف ف. هار ، ج. توماس م. هالت، كرستيان م. غينكل، ماركو زارستد: الاساس في نمذجة المعادلات الهيكلية بالمربعات الصغرى الجزئية، ترجمة: زكريا بلخامسة، ط1، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان-الاردن، 2020, ص23.

([3]) محمد ابراهيم عبدالله، الاقتصاد الخفي في فلسطين، رسالة ماجستير، جامعة القدس، 2017, ص45.

المتعددة X_n كما موضح بالشكل (2) وبعدها تقدير حجمه من خلال المؤشرات المتعددة Y_j ووفقاً لذلك يتكون النموذج من معادلتين وكالاتي([1]):

1. المعادلة الهيكلية

يحدد من خلالها العلاقة السببية، بين المتغير غير الملحوظ(الكامن) المقصود منه اقتصاد الظل. والاسباب التي تكون ذات اهمية في تحديد حركته وحجمه في المستقبل من خلال تأثرهما مع بعضهما بمرور الزمن.

$$H = \gamma_1 X_1 + \gamma_2 X_2 + \gamma_3 X_3 + \gamma_4 X_4 + \zeta \ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

إذ ان:

H: المتغير التابع يمثل اقتصاد الظل.

γ_N: معلمات المتغيرات المستقلة لتوضح العلاقة بين المتغير التابع والاسباب.

X_n: الاسباب.

ζ : حد الخطأ العشوائي.

2. معادلة القياس

تمثل العلاقة ما بين اقتصاد الظل ومؤشراته (Y_j).

$$Y_j = \delta_j + \lambda_j H + \zeta_j \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

Y_j: المؤشرات الاقتصادية الناتجة عن اقتصاد الظل.

δ_j و λ_j: معلمات الإنحدار لمتغير اقتصاد الظل.

H: المتغير المستقل الذي يمثل أقتصاد الظل.

ζ_j: حد الخطأ العشوائي.

([1])Gorana Krstic، Friedrich Schneider, Formalizing the Shadow Economy in Serbia, Published By springer International Publishing (Germany), 2015, P 51

رابعاً:ـ أسباب أقتصاد الظل و اثاره

1ـ اسباب اقتصاد الظل

هناك العديد من الاسباب التي تؤدي إلى ظهور اقتصاد الظل منها، اسباب اقتصادية واجتماعية و ادارية وسياسة، وسيتم التطرق إلى الاسباب الرئيسة([1]):-

أ- العبء الضريبي وتعقد النظام الضريبي

يعد العبء الضريبي أحد الأسباب الرئيسة في زيادة حجم اقتصاد الظل ونموه، إذ ان له تأثير مباشر في تخفيض حجم ايرادات العمل في الاقتصاد الرسمي بعد خصم الضرائب، مما ينعكس على التكلفة الكلية للعمالة، وهذا ما يشكل دافع قويا للتهرب من الضرائب والانخراط في اقتصاد الظل. بالإضافة إلى تعقد النظام الضريبي الذي يجعل من تهرب الافراد للضريبة أكثر فائدة، حيث ان غموض الاجراءات واللوائح التنظيمية غير الفعالة من الحكومة، وارتفاع الضرائب الجمركية على السلع التي تتميز بصغر حجمها وسهولة نقلها يزيد الدافع لاتساع انشطة التهريب، وايضا الضرائب على الصادرات من السلع التي تشكل فائضاً عن الطلب المحلي والتي يمكن ان تكون حافزاً للمهرب للاستفادة من فرق الاسعار بين الاسواق المحلية واسعار الاسواق العالمية([2]).

ب- البطالة و ندرة السلع والفقر

ان وجود البطالة تعكس حالة عدم التوازن ما بين الكمية المطلوبة والمعروضة من العمالة في سوق العمل وتكون العلاقة ما بين اقتصاد الظل وانخفاض التوظيف علاقة تفاعلية، والمقصود بالبطالة هي حالة توقف لا ارادي عن العمل نتيجة عدم توفره, او انها الحالة التي يكون فيها الفرد العاطل عن العمل قادر عليه ويرغب فيه ويبحث عنه والموافقة به عند مستوى الأجر السائد([3]).وهناك عدة انواع للبطالة وهي المقنعة، الدورية، الهيكلية، الاحتكاكية ، الموسمية ، الاختيارية، الاجبارية ويكون للبطالة المقنعة دور في زيادة عرض العمل في أنشطة اقتصاد الظل ، نتيجة زيادة ساعات الفراغ لدى العاملين وشعورهم بضعف طاقتهم وانتاجهم، فيكون حافز لهم للبحث عن فرص عمل إضافيه([4]). وتعد ندرة السلع احد اسباب تنامي ظاهرة اقتصاد الظل، إذ يكون لها تأثيراً اكبر في الدول التي يكون لها دور في توفر السلع الاستهلاكية و توزع من منافذ مختلفة يكون الاشراف عليها من قبل الدولة، وتمتاز تلك السلع بانها اساسية لأفراد المجتمع واسعارها مدعومة من قبل الدولة. وبالتالي فان هذه السلع تعاني من انخفاض العرض وزيادة الطلب، نتيجة عدم توفر

([1]) Friedrich Schneider, The Shadow Economy and Shadow Labor Force:A Survey of Recent Developments, Published By Johannes Kepler University (Germany), Discussion Paper No. 8278 June 2014, P 7.

([2])عبد الحكيم مصطفى : مصدر سابق، ص 36.

([3]) طارق عبد الرؤف، ايهاب عيسى: البطالة مفهومها اسبابها خصائصها، ط 1، دار العلوم للنشر والتوزيع، القاهرة–مصر، 2017, ص 12.

([4]) عيادة سعيد حسين: الاقتصاد الخفي وانعكاساته في التنمية الاقتصادية، المؤتمر العلمي الرابع، جامعة تكريت العدد16، 2020 , ص148.

جهاز انتاجي مرن ونقص الاستثمارات داخل الدولة بالتالي ظهور السوق السوداء وحصول الافراد العاملين فيها على دخول مرتفعة دون ان يقابلها زيادة الناتج او دخول ايرادات ضريبية للموازنة العامة للدولة([1]).

ت- انخفاض مستوى الدخل ومعدلات النمو الاقتصادي

ان وجود التفاوت في توزيع الدخل وتزايد اللامساواة يخلق ضغوطاً قوية على الأفراد لانخراطهم ضمن اقتصاد الظل الذي ينعكس في الانشطة التي يمكن ان تكون مشروعة أو غير مشروعة، لتوفير المتطلبات الحياتية، والحصول على الربح السريع([2]). وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي التي تعبر عن الدخل الحقيقي الذي يحصل عليه الافراد والذي يعد عامل له اهمية في زيادة حدة الفقر، وبالتالي يكون له علاقة ايجابية بزيادة جرائم المال العام والفساد.

ث- عجز الموازنة

يتمثل عجز الموازنة بزيادة النفقات العامة عن الايرادات العامة، ويتم اللجوء لسد العجز الفعلي الحاصل في الموازنة العامة من مصادر التمويل المختلفة كالاقتراض الداخلي والخارجي والاصدار النقدي الجديد وفرض ضرائب ورسوم جديدة، وهذه الاساليب تخلق ضغوطاً تضخمية تكون من الاسباب الرئيسية لظهور اقتصاد الظل([3]).

ج- النظم والقيود الحكومية

ان النظم والقيود الحكومية المفروضة من قبل مؤسسات الدولة على ممارسة الانشطة الاقتصادية تعد أحد اسباب نشؤ اقتصاد الظل، والتي تكون نتيجة المغالاة في فرض القيود الحكومية على بعض الانشطة الاقتصادية، من اجل تحقيق اهداف اجتماعية او اهداف اقتصادية بفرضها قيود على الانتاج لحماية المستهلك. الامر الذي يدفع الشركات للبحث عن ثغرات او التحايل لتجنب هذه القيود وبالتالي ممارسة أنشطة غير مشروعة لتحقيق دخول مرتفعة([4]).

ان الحكومة في بعض البلدان يمكن ان تقوم بوضع حد لسعر صرف عملتها الوطنية، مقابل العملات الاجنبية الاخرى. للمحافظة على ثبات قيمة عملتها على الاقل لفترة معينة، ونتيجة الممارسات الفاسدة لأنشطة اقتصاد الظل في سوق الصرف الاجنبي فانه ينقسم إلى قسمين. سوق الصرف الاجنبي الرسمي الذي يكون فيه الطلب مرتفعاً والصرف الاجنبي يتميز بالندرة. وسوق الصرف غير رسمي (السوق السوداء) والذي يكون فيه سعر الصرف اعلى من سوق الصرف الرسمي، ولكن الطلب فيه اكثر نشاطاً وحركه لشراء العملات الاجنبية المتاحة ، وذلك لتوجيه هذا النقد الاجنبي لتمويل الانشطة المحظورة في المجتمع او تمويل تجارة المخدرات او الكماليات المستوردة من الخارج او السلع المهربة من الخارج مما

([1]) روجر كيران، توماس كني : بائعو الاشتراكية – اقتصاد الظل في الاتحاد السوفيتي،ط1، دار مؤسسة رسلان، دمشق-سوريا، 2014، ص91.
([2]) حيان سليمان، مصدر سابق، ص 13.
([3]) مدركه ذنون: أثر الاقتصاد الخفي في النمو الاقتصادي في بلدان نامية, المؤتمر العلمي الرابع، جامعة تكريت ،ج16العددج2/2020, ص190.
([4])احمد المبروك: الاقتصاد الخفي في ليبيا، اسبابه، حجمه، اثاره الاقتصادية, مجلة الاقتصاد والعلوم الاقتصادية، جامعة الفاتح في ليبيا، العدد5/2006 , ص7.

له اثر في زيادة عجز ميزان المدفوعات، والذي قد يصل إلى حد عدم قدرة الدولة على سداد الديون والاقتراض من الخارج في حالة الاستمرار في هكذا وضع والعيش في دوامة القروض اضافة إلى الاثار السيئة على الاقتصاد([1]).

ح- توفر المعلومات

تحقق المعلومات دورا حيويا في اداء اقتصاد الظل، وذلك لاحتياج كل من المستثمرين والبائعين في سوق اقتصاد الظل إلى معلومات عن عمليات تبادل السلع والاطراف التي تدخل في هذه العمليات في الاقتصاد الرسمي، إذ البائع والمشتري الذي يعمل في انشطة اقتصاد الظل يبحث احدهما عن الاخر، وكلاهما يحتاج لتوفر المعلومات عن البضائع وأسعارها و معرفة جودتها، لذلك فأسواق اقتصاد الظل من غير الممكن ان تعمل في حال عدم توفر هذه المعلومات([2]).

خ- الفساد الاداري

ان فساد القطاع العام يمكن ان يكون سياساً او بيروقراطياً والذي يكون ذا عوائد مرتفعه لمن يمارسون هذه الانشطة، من خلال تشوية اسعار الاستثمارات العامة ودفع الرشاوى لبعض الموظفين في القطاع العام وتغير الاسعار الرسمية للسلع المباعة في السوق مما يضعف ثقة المواطنين بالنظام العام وفعالية القانون([3]). ويعتبر بيئة حاضنة لزيادة ونمو حجم اقتصاد الظل، إذ هناك علاقة طردية ما بين اتساع الفساد المالي والاقتصادي وزيادة انشطة اقتصاد الظل في أيّ مجتمع([4]).

د- العامل السياسي

تعد المدة التي تسبق الاستقرار السياسي وضعف مؤسسات الدولة وغياب الرقابة تتسع الأنشطة غير المشروعة ومنها ظهور الإرهاب، والحروب الاهلية مما ينعكس بتدمير البنية الاساسية للاقتصاد الرسمي فيكون العامل السياسي له اثر أساسياً في هذه المرحلة في ظهور اقتصاد الظل ونموه، وتوقف عجلة التنمية الاقتصادية في البلد.

ذ- المشروعات الصغيرة

إنّ وجود عدد كبير من المشاريع الصغيرة والحصول على بيانات محدده عنها لدى الجهات الحكومية، اضافه إلى اجراء معاملاتها باستخدام النقود السائلة، جعل منها مصدراً لأنشطة اقتصاد الظل.

ويمكن الاستعانة بالشكل (3) للإيضاح اكثر عن اسباب اقتصاد الظل كما يلي:

([1])عبد الله ابن حاسن الجابري: الفساد الاقتصادي انواعه. اسبابه اثاره علاجه، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد، جامعة ام القرى، مكة-السعودية، 2005، ص13.

([2]) نسرين عبد الحميد نبيه: مصدر سابق، ص47.

([3]) خالد عيادة عليمات: الفساد وانعكاساته على التنمية الاقتصادية، ط1، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان- الاردن، 2020، ص114.

([4]) محمد احمد الافندي: مقدمة في الاقتصاد الكلي، ط1، الامين للنشر والتوزيع، صنعاء – اليمن، 2006، ص55.

مخطط (3) اسباب اقتصاد الظل

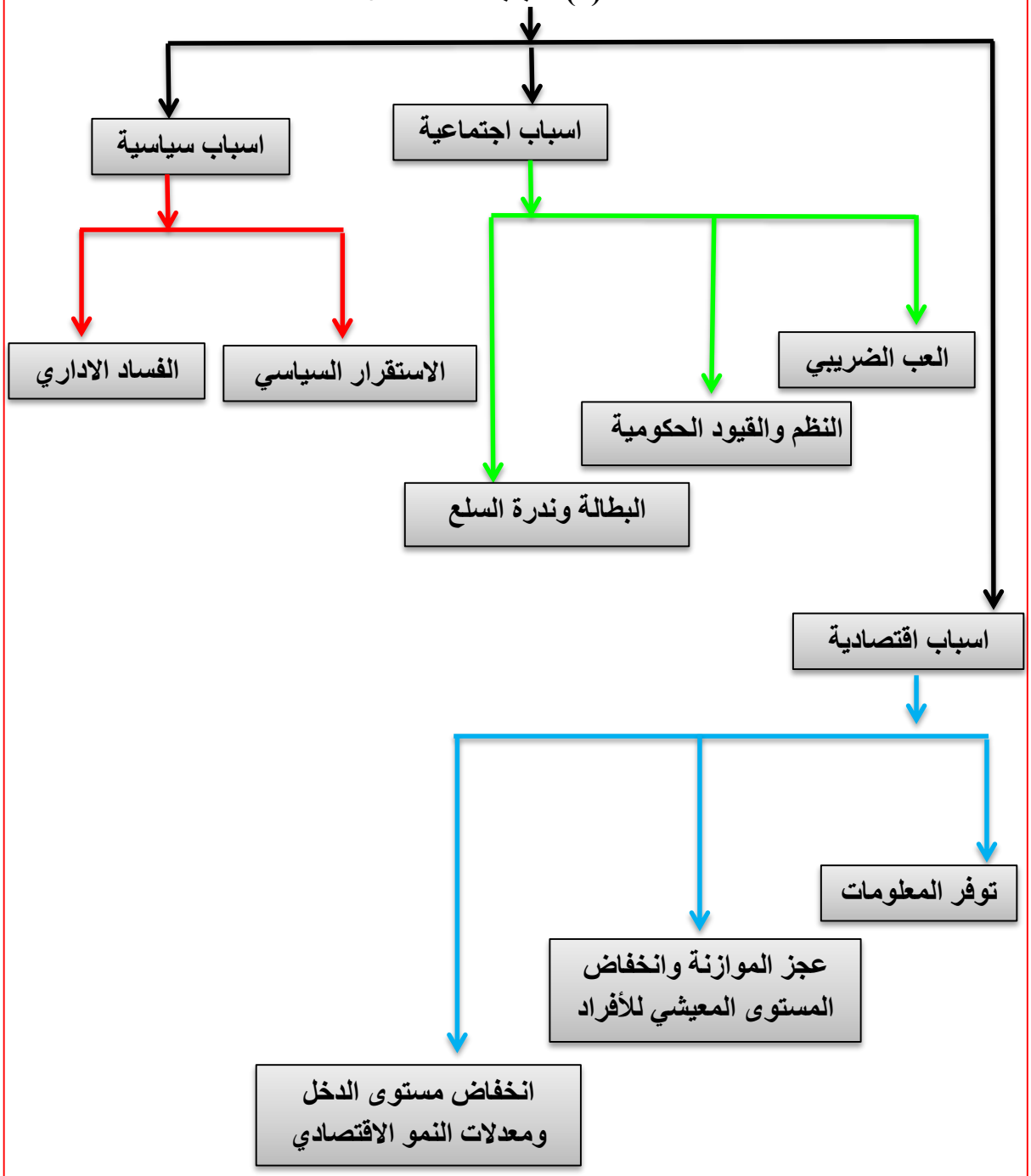

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات البحث.

2- آثار اقتصاد الظل

تقسم اثار اقتصاد الظل إلى اثار اجتماعية واقتصادية وكما يلي:-

❖ **اثار اقتصاد الظل في البعد الاقتصادي**

يؤثر اقتصاد الظل على كفاءة وفاعلية السياسات الاقتصادية، وبالتالي الاخفاق في تحقيق الاهداف المخططة وسيتم التطرق اليها على النحو الاتي([1]):-

أ- التأثير السلبي على الدخل القومي للاقتصاد الرسمي بسبب ذهاب جزء من الاموال في داخل البلد إلى الخارج نتيجة عمليات غسيل الاموال، إذ يتم استثمار تلك الاموال في دول اجنبية وتكون عوائدها لمصلحة الاقتصاد الرسمي لتلك الدول. وبشكل يتناقض مع اهداف البلد في تحقيق التشغيل الكامل وزيادة الناتج (الدخل) القومي للاقتصاد الرسمي.

ب- اضطراب استقرار الاسعار في الاقتصاد الرسمي، نتيجة زيادة الاستهلاك الكلي وارتفاع الاسعار ومعدلات التضخم، وبالتالي نقص معدل الادخار المحلي الاجمالي للبلد.

ت- عدم الاستقرار الاقتصادي نتيجة انعكاس انشطة اقتصاد الظل، على تقديرات اجهزة الدولة الاحصائية، والذي يكون له تأثيراً سلبياً على دقة المعلومات والبيانات والتي يعتمد عليها صانع القرار في رسم السياسات الكلية، كالمغالاة في تقدير مؤشرات البطالة والتضخم والتي يكون لها علاقة بالاقتصاد القومي.

ث- انخفاض الانتاجية على مستوى الاقتصاد الكلي في القطاعات المتأثرة، إذ يكون مستوى الانتاجية اقل مما يمكن ان يتحقق، وبالتالي تكون الزيادة في الدخل القومي في الاقتصاد الرسمي اقل مما كان يمكن تحقيقه، وبشكل يتناقض مع تحقيق زيادة معدل النمو الاقتصادي للاقتصاد الرسمي.

ج- سوء تخصيص الموارد وعدم تحقيق الكفاءة الاقتصادية، واستنزاف الموارد الاقتصادية بالضد من اهداف السياسات الاقتصادية الكلية للتخصص الكفء للموارد الاقتصادية والكفاءة الاقتصادية للاقتصاد الرسمي.

ح- اتساع حجم اقتصاد الظل في النشاط الاقتصادي، من حيث المشاريع الصغيرة مما ينعكس في انخفاض درجة جودة منتجاته ومنافستها للسلع الاجنبية ووصوله إلى الاسواق العالمية، ما ينتج عن ذلك هدر لدعم القوة الاقتصادية داخل البلد([2]).

خ- ارتفاع الطلب على النقود في اقتصاد الظل لأجراء المعاملات ويعتبر هذا الطلب غير حساس للتغيرات الحاصلة في معدلات الفائدة وبذلك تقل درجة المرونة للطلب على النقود بالنسبة لمعدل الفائدة و بالتالي لا يكون للسياسة البنك المركزي اي تأثير في النقود السائلة([3]).

([1])عبد المطلب عبد الحميد: مصدر سابق،ص26.

([2]) رشا مصطفى عوض: نحو تأصيل منظمة ثقافية داعمه لجهود التنمية، ط1، المكتبة الاكاديمية، القاهرة– مصر، 2009، ص48.

([3])نسرين عبد الحميد نبيه: مصدر سابق، ص ص91-92.

❖ **اثار اقتصاد الظل في البعد الاجتماعي واهمها**[1]:-

أ- يؤثر اقتصاد الظل على المجتمعات بصورة كبيرة من الناحية الاخلاقية والاجتماعية، إذ يجب ان يكون التعامل ما بين افراد المجتمع قائم على أساس الوازع الاخلاقي السليم والديني النابع من الرقابة الذاتية لضمير الفراد.

ب- يعد اقتصاد الظل مظهر من مظاهر التخلف في المجتمعات، إذ من ابرز سلبياته هي عملية هدر للطاقات البشرية والموارد المادية من حيث سوء استغلالها وبالتالي ارتفاع معدلات البطالة التي تؤدي إلى العمل في الانشطة الخفية (غير المشروعة) لاقتصاد الظل.

ج - التأثير على التوزيع العادل للدخل، واعادة توزيع الدخل باتجاه فئات غير منتجة من خلال حصولهم على دخول غير مشروعة، مما يوسع الفجوة بين الطبقات العليا والدنيا في توزيع الدخل، وصعود فئات لا تستحق على حساب فئات تستحق دخولاً أعلى، إذ يتركز الدخل والثروة بأيدي فئات غير أخلاقية، وبالتالي يرسخ في المجتمع القيم السلبية، وانتشار اليأس بين الشرفاء وبالنتيجة يتحلل المجتمع وينهار داخلياً وكل ذلك نتيجة التوزيع العشوائي للدخل القومي في الاقتصاد الرسمي[2].

ولإعطاء صوره واضحة عن اثار اقتصاد الظل وضعنا الشكل التالي:-

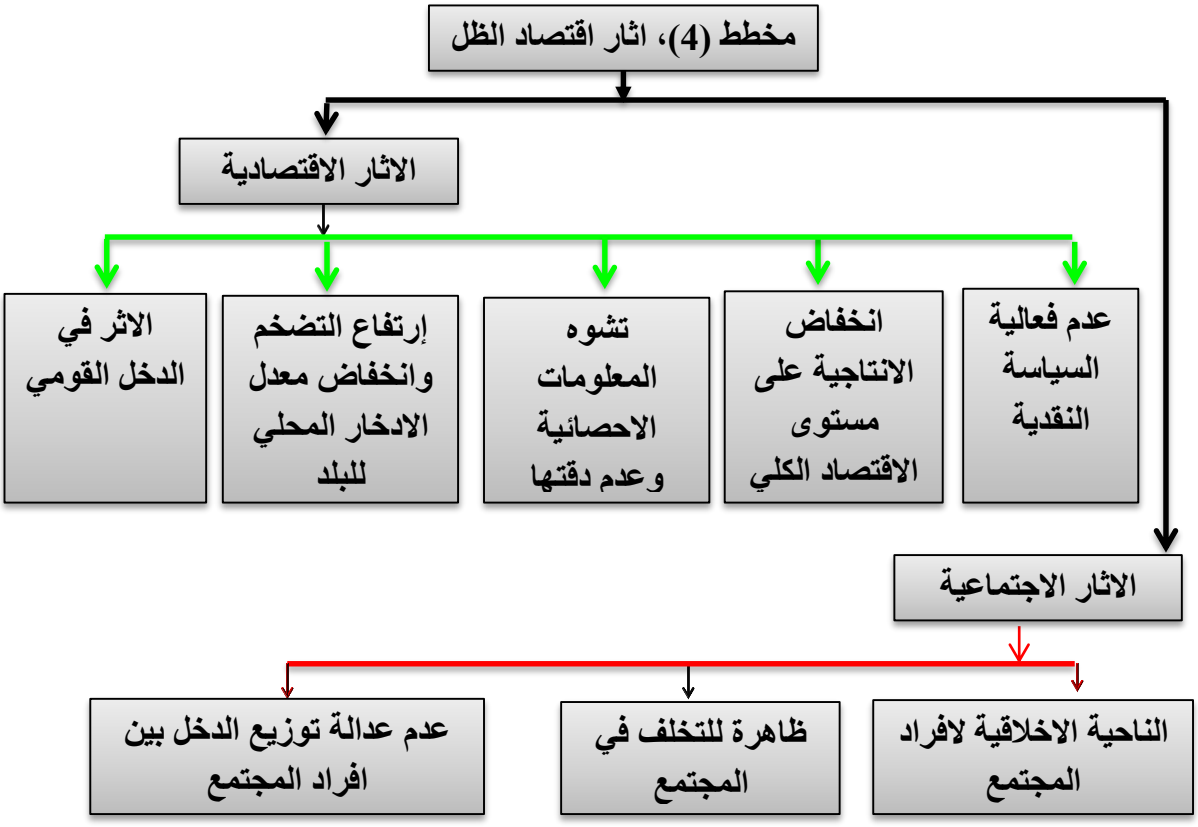

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات البحث.

[1] رمزي محمود و محمد رمزي: مصدر سابق، ص 14.
[2] عبد المطلب عبد الحميد: مصدر سابق،ص26.

المبحث الثاني:- الإطار النظري للنمو الاقتصادي

اولاً:- النمو الإقتصادي والتنمية

1.مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية:- ظهر مفهوم االتنمية الاقتصادية في النصف الثاني من القرن العشرين وكان مختلطاً مع مجموعة من المفاهيم وكثيراً من الدراسات الاقتصادية تربط ما بين التنمية والنمو الاقتصادية وعدهما مترادفين في وجودهما للدلالة على معنى واحد وان كانت هناك بعض الفروق الجزئية في معنييهما(1). فيعد مفهوم النمو الاقتصادي Economic growth مفهوماً كمياً يعبر عن مدى الزيادة في الإنتاج في المدى الطويل في البلد، إذ يأخذ بعين الاعتبار معدل نمو الدخل الفردي، ومقدار التغير الكمي في نصيب الفرد من الناتج وشرط الاستمرار وليس الزيادة المؤقتة كالإعانات الحكومية للدول الفقيرة دون الاهتمام بنوعية السلع والخدمات المقدمة او بهيكل توزيع الدخل الحقيقي بين الافراد.

بينما التنمية الاقتصادية لا تركز على الكم فقط بل أيضاً على نوعية السلع والخدمات التي يحصل عليها الافراد وحصول تغير هيكلي في الانتاج والتوزيع الامثل للدخل بين الافراد الذي يكون مصحوباً بتحسن مستوى معيشة الطبقات الفقيرة.

ولقد عرف النمو الاقتصادي ((بانه حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي او الدخل القومي الحقيقي، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي))(2).

كما عرف سيمون كوزنتس النمو الاقتصادي بأنه ((أرتفاع طويل الاجل في امكانيات عرض بضائع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد للسكان، وتستند هذه الامكانيات على التقنية المتقدمة والتكيف المؤسسي والأيديولوجي المطلوب لها)) (3).

وبهذا التعريف يقلص الفجوة ما بين مفهوم التنمية كفعل إرادي والنمو الاقتصادي كفعل تلقائي، إذ يحصل النمو الاقتصادي المستدام نتيجة لتغيرات هيكلية وعلمية وسياسات ومؤسسات من خلال تحسين النظم الإدارية، وبالتالي ليس عملية تلقائية كما عرفته النظرية الكلاسيكية من خلال نمو السكان والتراكم الرأسمالي والادخارات (4). اما التنمية الاقتصادية ((عملية مجتمعية واعية تهدف إلى احداث تحولات هيكلية اقتصادية- اجتماعية يتحقق بموجبها مستوى من الحياة .الكريمة للأغلبية الساحقة من افراد المجتمع، وتنخفض في ظلها ظاهرة عدم المساواة وتزول بالتدريج البطالة والفقر والجهل والمرض

(1) علي عبد الكريم حسين الجابري: دور الدولة في تحقيق التنمية البشرية المستدامة في مصر والاردن،ط1، دار دجلة، عمان- الاردن، 2012، ص51.

(2) محمد عبد العزيز عجمية، ايمان عطيه ناصف واخرون: التنمية الاقتصادية، مطبعة البحيرة، الاسكندرية- مصر، 2008، ص77.

(3) أماني غازي جرار: منظمات الأعمال التنموية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان- الاردن، 2018، ص ص 111-112.

(4) مدحت القريشي: التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان-الاردن،2007، ص ص62-36.

وتوفر فرص اكبر للمواطن للمشاركة وحق المساهمة في توجيه وطنه ومستقبله))[1]. بذلك تشمل التنمية الاقتصادية النمو الأقتصادي من الزيادة المادية والبشرية والطاقة الانتاجية التي تحقق زيادة في متوسط انتاجية الفرد التي تكون زيادة حقيقية وليست نقدية وتكون هذ الزيادة على المدى الطويل،وعلى سبيل المثال بالمقارنة ما بين ارتفاع نصيب الفرد من الدخل القومي في القرن التاسع عشر في الاقتصاد الانجليزي واقتصاديات اغلب البلدان النفطية التي شهدت زيادات مستمرة في الناتج المحلي القومي كانت سببها البترول فهناك اختلافاً جوهرياً ما بين كلتا الدولتين، فأن ما حصل في البلدان النفطية لا يوصف بالتنمية الاقتصادية، إذ هذه الارتفاع في نصيب الفرد كان نتيجة تدخل الشركات الاجنبية لانتاج البترول الذي يستهلك من قبل اوربا الغربية والولايات المتحدة وبالتالي كانت أسهام الشعب والحكومة في تحقيق هذه الزيادة محدودة، إذ التنمية البترولية في هذه البلدان مشابه لحصول دولة على منحة من قبل دولة اخرى إذ ان لم يصاحب ارتفاع نصيب الفرد من الدخل تغيرات اساسية في الهيكل الاقتصادي والتي من اهمها ارتفاع اسهام الصناعة في الناتج القومي وإنخفاض اسهام الزراعة وارتفاع نسبة سكان المدن عن سكان الريف وان يكون لسكان البلد النصيب الاكبر في الإسهام في التغيرات الهيكلية في عملية التنمية الاقتصادية[2].

وبذلك تعد الزيادة المؤقتة في الناتج المحلي الحقيقي او اجمالي الدخل القومي هي زيادة دورية لا تعتبر نمواً اقتصادياً، ومن جانب اخر يجب تكون الزيادة حقيقية وليست نقدية، إذ يجب استبعاد أثر التضخم فلا بد من يكون معدل الزيادة في الدخل النقدي أكبر من معدل التضخم، التي يقابلها زيادة الدخل الحقيقي من السلع والخدمات خلال مدة معينة وعليه فان:

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل النمو الأقتصادي الأسمي – معدل التضخم

ولكي يكون هناك نمو لا بد ان تكون القيمة موجبة، وان كانت كذلك في حالة كان معدل نمو السكان يزيد عن معدل نمو الدخل الكلي أو يقل أو متساوي مع بعضهما وفي جميع الحالات الثلاثة تنعكس على المستوى المعيشي[3].

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = الناتج المحلي الاجمالي/معدل النمو السكاني

([1]) عبير شعبان عبده، سحر عبد الرؤوف القفاش: التنمية الاقتصادية ومشكلاتها مشاكل الفقر- التلوث البيئي-التنمية المستديمة، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية-مصر، 2013، ص 83.

([2]) مالكولم جبلز، مايكل رومر: اقتصاديات التنمية، ترجمة: طه عبدالله منصور، عبد العظيم مصطفى، دار المريخ للنشر، السعودية، 1995، ص ص 31-32.

([3])علي حاتم القريشي: اقتصاديات التنمية، ط1، حوض الفرات ، النجف- العراق، 2017، ص ص 30-31.

2.عناصر النمو الاقتصادي:- هنالك مجموعة عناصر لابد للمخططين من بحثها عند المباشرة بأي عملية نمو وهي كالاتي([1]):-

أ- العمالة: - لكي تستطيع العمالة التعامل مع التقدم التقني في وسائل الانتاج الحديثة لا بد من توفر الكفاءة والخبرة، إذ يجب ان تكون مدربة وماهرة ففي حالة كانت عكس ذلك فأنها تشكل عائقاً امام النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية، إذ لا يمكنها التعامل مع الحاسوب أو الماكنة الحديثة ويظهر ذلك بارتفاع مستوى البطالة في هذه البلدان بالمقابل استقطابها للعمالة الاجنبية التي تمتاز بالمهارة وخصوصاً في الصناعة والخدمات.

ب- راس المال الفني: - المقصود به وسائل الإنتاج المناسبة كماً ونوعاً، إذ تمثل السلع المادية التي تستخدم في دورات الانتاج والتي يتمخض عنها زيادة في انتاجية العمل البشري سواء كانت اقتصادات زراعية، إذ توجد الادوات والالات زراعية او صناعية تعتمد نظم الالات الميكانيكية ويعتمد عرض راس المال على مستوى الادخار، إذ يشكل الفرق ما بين الدخل والانفاق إذ تتميز الدول الفقيرة بقلة رؤوس الأموال، لان الافراد ينفقون معظم دخولهم على الاستهلاك ([2]).

ت- **الموارد الطبيعية:** - تعد من الوسائل المساعدة و الاساسية للنمو الاقتصادي، الا ان هناك دول لا تمتلك ثروات طبيعية الا انها من الدول المتقدمة اقتصادياً كاليابان، في حين هناك دول تمتلك ثروات طبيعية هائلة ولكن ما زالت نامية كالدول العربية([3])، إذ استهلاك هذه الموارد يرتبط بالمحافظة عليها واستغلالها استغلال الأمثل، أي استهلاك غالباً ما يؤدي الى مخرجات مصاحبة تسمى أثاراً خارجية او متعديات، وتسمى هكذا لانها تكون غالباً مقصودة ولكنها تنتج مصاحبة لاستخدام الموارد وتكون ذات اثار سلبية على الرفاه الاقتصادي للمجتمع ككل اذ لم يتم تصحيح اثارها بالسياسات لاقتصادية الصحيحة([4]).

ث- الإدارة والتنظيم:- لتحقيق الأهداف بأفضل الطرق وأرخص طريقة ممكنة واستخدام الموارد لا بد ان تتماشى مع تقاليد واعراف وعادات ومعتقدات المجتمع بما تحقق الأهداف المحددة.

ج- التكنولوجيا:- أن عناصر الانتاج (العمل والارض وراس المال) بحاجة لتكنولوجيا متنوعة باعتبارها عناصر أساسية بتحويل المواد الاولية(الخامات) من الموارد الطبيعية إلى سلع وخدمات، اي توفير المعرفة والسبل الكفيلة لتحقيق هذه العملية بما يحافظ على المخزون من هذه الموارد من الاستنزاف تدريجياً، إذ يتم تقسيم بلدان العالم وفقا لتطورها الصناعي والتكنولوجي، إذ تعد اليابان والولايات المتحدة وفرنسا واسبانيا من اهم البلدان التي تشكل هذا العالم.

([1]) محمود علي الشرقاوي: النمو الاقتصادي وتحديات الواقع، ط1، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان- الاردن، 2015، ص ص47-48.

([2]) احمد فريد مصطفى: الموارد الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية- مصر، 2010، ص ص 161 -167.

([3]) محمود علي الشرقاوي: مصدر سابق، ص47.

([4]) حمد بن محمد ال الشيخ: اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئة، ط1، العبيكان للنشر، الرياض-السعودية، 2007، ص17.

3-**انواع النمو الاقتصادي:-** يتم التميز بين ثلاثة انواع للنمو الاقتصادي[1].

أ-**النمو الطبيعي :-** وهو النمو الذي يحدث خلال سلسلة تاريخية بالانتقال من مجتمع الاقطاع إلى مجتمع الرسمالية، نتج عنها عمليات موضوعية ادت إلى : التقسيم الاجتماعي للعمل، تراكم رأسمالي اولي، تحقق الانتاج السلعي لاغراض المبادلة، تكوين الأسواق التي تتفاعل داخلها قوى العرض والطلب لكل منتج.

ب-**النمو غير المستقر او العابر:-** وهو نمو ناتجاً عن ظروف طارئة وليس له صفة الاستمرارية، إذ يكون نتيجة ظروف خارجية، لا تلبث ان تزول وينتهي معه النمو الذي احدثته، وهو من صفات الدول النامية وبالتالي فهو غير قادر على التأثير بشكل كبير المضاعف و المعجل.

ت-**النمو المخطط:-** وهو النمو الذي يحصل نتيجة سياسات مؤسسات وعمليات تخطيط شامل لكافة موارد المجتمع وكذلك متطلباته، ويكون ارتباطه وفعاليته وقوته ترتبط بالبيانات وقدرة المخططين، ومدى ارتباطها بواقع البلد، والرقابة وفعالية التنفيذ، وتفاعل الأفراد مع تلك الخطط، فيكون النمو ذو حركة ذاتية على المدى الطويل تزيد عن بضعة عقود ما يتمخض عنه نمو مضطرد يتحول في النهاية إلى تنمية اقتصادية.

4-**سمات النمو الاقتصادي :-** يحصل النمو الاقتصادي بتوفر الظروف التالية[2].

أ- **زيادة حجم الانتاج:-** الذي يرافقه زيادة الدخل الفردي في المجتمع خلال فترة زمنية معينة مقارنة بالفترات السابقة.

ب- **حصول تغيرات على مستوى طرف التنظيم:-** مما يسهل من ديناميكية العمل وانتقال عناصر الانتاج بسهولة بصورة اسهل، وتحقيق ارباح اكثر من خلال البحث عن عناصر انتاج اكثر ربحية واقل تكلفة.

ت-**التقدم الاقتصادي:** -والتقدم يعرف بانه نمو الموارد الاقتصادية المتاحة بنسبة تفوق نمو السكان، والتقدم الاقتصادي هو مجموعة التحسينات في الحياة الاجتماعية والاقتصادية وتكون مرافقة للنمو ويتضح التقدم الاقتصادي بزيادة متوسط الناتج الحقيقي ومتوسط الدخل الحقيقي ومتوسط الاستهلاك الحقيقي للسكان بين فترة واخرى.

(1) علي حاتم : مصدرسابق، ص ص 36-37.

(2) أماني غازي جرار:مصدر سابق، ص ص 115-116.

5-مقايس ومؤشرات النمو الاقتصادي

أ- مقايس النمو الاقتصادي

تقسم مقايس النمو الاقتصادي إلى الاتي([1]).

- **مقياس اجمالي**:- وهو الزيادة الحاصلة في الناتج القومي الاجمالي

$$\text{معدل النمو} = \frac{\text{الناتج القومي للسنة الحالية} - \text{الناتج القومي للسنة السابقة}}{\text{الناتج القومي للسنة السابقة}} * 100$$

•المقياس الفردي

هذا المقياس يركز على نمو الدخل الحقيقي للفرد في المجتمع ويقاس وفقاً للصيغة التالية:

$$\text{أ- الدخل الفردي الحقيقي(متوسط الدخل الفردي)} = \frac{\text{الدخل(الناتج) القومي الحقيقي}}{\text{عدد السكان}}$$

ب- معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل النمو الاقتصادي الاسمي – معدل التضخم

•معدل النمو المركزي

يقيس معدل النمو الإقتصادي السنوي في الدخل، كمتوسط خلال مدة زمنية طويلة نسبياً([2]).

ب-مؤشرات النمو الاقتصادي

تنقسم مؤشرات النمو الاقتصادي الى الاتي ([3]): -

- **معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي**

يعد الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات التي تبين التطور الاقتصادي في البلد ويعبر عنه بأرقام احصائية، إذ يعكس القيمة النهائية لجميع السلع والخدمات المنتجة داخل البلد وخلال مدة معينة غالباً ما تكون سنة، وان اعتماد الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر كونه يمثل مجموعة متكاملة من البيانات والاحصائيات التي تعكس لصانع القرار والسياسة الحالة الاقتصادية والاضطرابات التي يمر بها البلد سواء يشهد حالة ركود أو تضخم أو إنكماش وعند اعتماد الناتج المحلي الاجمالي لتعبير عن النمو الاقتصادي لا بد من التميز ما بين، الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي والاسمي، فعندما يأخذ بنظر الاعتبار الزيادة الحاصلة في الاسعار بسبب التضخم وتثبيت الاسعار بين السنوات عند حساب الناتج

([1]) محمد احمد الافندي: مبادئ الاقتصاد الكلي ، ط2، دار الكتاب الجامعي، صنعاء- اليمن، 2012 ، ص 313.
([2]) أماني غازي جرار:مصدر سابق، ص 119.
([3]) مايكل ابدجمان: مصدر سابق، ص ص 453-454.

المحلي الاجمالي يسمى بالحقيقي بينما الناتج المحلي الاجمالي الاسمي يتم تقيم السلع والخدمات المنتجة خلال سنة بأسعار السوق الجارية([1]).

- **معدل نمو متوسط الدخل الفردي الحقيقي**

مرت كل الدول المتقدمة في الوقت الحالي بتحقيق معدل مرتفع لنصيب الفرد من الناتج فهو يعبر عن مستوى الرفاهية للأفراد ومستوى التقدم الاقتصادي ([2]).

- **معدل نمو التجارة الخارجية**

تعد التجارة الخارجية حجر الزاوية في القدرة الاقتصادية واحد الوسائل المهمة لتحقيق التقدم والتنمية، وتكون علاقتها مع النمو الاقتصادي علاقة قوية، إذ تساهم الصادرات في تنمية الدخل القومي فهي مرآة تعكس حقيقية الاستغلال للموارد المتاحة وتمثل قناة من قنوات تصريف الانتاج الفائض، اما الواردات فهي توفر المتطلبات السلعية والخدمية لتحقيق قاعدة التنمية الاقتصادية. وعاد ما يطلق على التجارة الدولية الحرة باعتبارها انها محرك للنمو الاقتصادي([3]) فعندما يحدث نمواً حقيقياً يتمخض عنه نمو مستمر في الطلب على الارصدة الحقيقية وبعدها على الأرصدة الأسمية من النقود، فعندما النمو الاقتصادي يترتب عليه جذب لرؤوس الاموال بما يفوق العجز في السلع والخدمات بمعنى لو ترتب على النمو الاقتصادي تحقيق زيادة في الواردات بمقدار(100)$ وفي الوقت نفس زيادة في تدفقات رؤوس الاموال بمقدار (150)$ مما يعني ميزان السلع والخدمات يعاني عجز، في حين يحقق ميزان معاملات الاحتياطات الرسمية يظهر فائضاً([4]). ويوجد العديد من المؤشرات التي يوظفها الاقتصاديون لقياس أو تقدير مستوى انفتاح أي اقتصاد، وهناك اتفاق بين الاقتصاديين حول تعريف معنى الانفتاح وما متوفر حالياً ليس الا اجتهادات لبعض الاقتصاديين للخروج بمؤشر كمي للانفتاح ومنها مؤشر الانكشاف الاقتصادي ويقاس كالتالي:

$$\frac{\text{الصادرات + الواردات}}{\text{إجمالي الناتج المحلي}}$$

ويشمل الصادرات والواردات كلاً من السلع والخدمات ويقيس هذا المؤشر حجم التجارة الخارجية لكل دينار من القيمة المضافة في الاقتصاد([5]).

([1]) سلام كاظم شاني: تحليل العلاقة بين الموازنة العامة والناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة 1988-2009، رسالة ماجستير في الاقتصاد غير منشورة، جامعة كربلاء-كلية الادارة والاقتصاد، العراق، 2011، ص 40.

([2]) ميشيل تودارو: التنمية الاقتصادية، ترجمة: محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، دار المريخ للنشر، الرياض-السعودية، 2006، ص ص 176-177.

([3]) ميشل تودارو: مصدر سابق، ص187.

([4]) مودخاي كريانين: الاقتصاد الدولي مدخل السياسات، ترجمة: محمد ابراهيم منصور، علي مسعود عطية، دار المريخ، الرياض-السعودية، 2007، ص371.

([5]) أحمد هاشم: عولمة الاقتصاد الخليجي، مؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان، 2003، ص157.

- **التراكم الرأسمالي**

ووفقاً للمفهوم الاقتصادي للاستثمار يعني هو الأصول الحقيقية المنتجة خلال مدة من الزمن والتي تؤدي إلى زيادة تراكم الرأسمالي وتكوين طاقات إنتاجية جديدة وتحافظ على الطاقة الإنتاجية القائمة وبالتالي يعد مرادف لعملية التراكم الرأسمالي، وارتبط الاستثمار بنماذج النمو الاقتصادي واعتبر الاستثمار دالة خطية ترتبط بصورة مباشرة في الناتج المحلي الإجمالي ([1]). ويعد الاستثمار اداة تستعملها الحكومة في تعديل الوضع الاقتصادي وتطوير المنشآت وتوسيعها فهو راس مال الثابت سواء كان منتجاً او غير منتج كما يرى المحاسب([2]). إذ يرتبط الاستثمار بالنمو الاقتصادي ارتباطاً ايجابياً كبيراً فهو يحفز الانشطة الاقتصادية ويحسن كفاءة راس المال البشري بصور غير مباشرة، ويخفض من اضرار نسبة التضخم اضافة إلى الاصلاحات الاقتصادية التي تحسن النمو الاقتصادي على المدى الطويل، كما يؤدي إلى النمو الاقتصادي للدولة. فهو يؤثر على الإنتاج والعمالة والاسعار والصادرات والواردات والدخل والرفاهية العامة في البلد([3])

ث-معوقات النمو الاقتصادي

يبرز لنا تساؤل لماذا تظل الدول الفقيرة عاجزة عن تحقيق التصنيع والنمو الاقتصادي على الرغم من أنّ النمو الاقتصادي بدأ في منتصف القرن الثامن عشر سنة 1850م ونجحت بعض الدول في تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستويات حياة فاقت تلك الدول التي بقى الفقر وسوء التغذية ومستويات حياة الكفاف بنفس الاسلوب الذي عاشوه في الواقع ليس ليس اجابة واحدة شاملة عن هذا السؤال. وقد الاشارة إلى عدة عقبات للنمو الاقتصادي في الدول الفقيرة الاقل تقدماً وهي كالاتي ([4]):-

- **انخفاض معدل الادخار:-** يمثل هذا الانخفاض سبب في تكوين دائرة التخلف، ويعد التكوين الرأسمالي حافز هام وقوي للنمو الاقتصادي، فالاستثمار يتطلب ادخاراً وان عدم توفر الموارد المستخدمة في دعم الطاقة الانتاجية المستقبلية للدولة من أجل توفير اساسيات الحياة من طعام، والكساء، والمأوى، إذ انخفاض الدخول في هذه الدول يؤدي إلى خفض معدلات الادخار وبالتالي انخفاض معدلات الاستثمار ما يتمخض عنه بقاء الدخل منخفض مستقبلاً.

([1]) دريد كامل ال شبيب: الاستثمار والتحليل الاستثماري، جامعة الزيتونية الاردنية، عمان- الأردن،2004، ص 10-11.
([2]) دريد محمد احمد: الاستثمار قراءة في المفهوم والانماط والمحددات، ط1، دار امجد والنشر والتوزيع، عمان- الأردن ،2016، ص 10.
([3]) علاء النجار حسانين احمد: دور الاسواق المالية في التنمية الاقتصادية للدولة، ط1، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية-مصر،2020، ص ص 50-51.
([4]) جيمس جوارتني، ريجارد استروب: الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص: ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن وعبد العظيم محمد، دار المريخ، الرياض- السعودية، 1988 ، ص ص589-594.

ومن اسباب انخفاض الادخارات هو الاستثمار في عمليات غير منتجة كشراء المباني والاراضي وهروب رؤوس الاموال إلى الخارج (غسيل الاموال)، والميل إلى محاكاة الاستهلاك في الدول الاخرى، اضافة إلى تضخم النفقات الادارية للدولة[1].

- **الانفجار السكاني:-** قد يحصل ارتفاع في مستوى النمو الأقتصادي وتحسن مستويات الحياة في البلدان الفقيرة ويكون دافع إلى انجاب اطفال اكثر، الامر الذي يؤدي إلى أحداث انفجار سكاني وبالتالي العودة مرة أخرى إلى انخفاض الدخل والقضاء على المكاسب العرضية التي حققها النمو الاقتصادي، إذ تزداد نسبة الاعالة والتي يتم استخراجها من خلال عدد الاطفال تحت سن معين مثلا (14سنة) وعدد كبار السن(65 سنة) فأكبر مقسومة على جملة السكان.
- **عدم الاستقرار السياسي**:- يسبب في انخفاض الميل للاستثمار وأعاقة النمو، اذ عدم توفر الامن والاستقرار يجعل الانسان يشعر بعدم ضمان حقوقه في الحال والمستقبل وبالتالي لن يقدم على الاستثمار وفي حال العكس والشعور بأن حقوقهم الحالية والمستقبلية مضمونة يزداد الميل للاستثمار.
- **عدم الكفاءة والاسراف على عوامل غير اقتصادية:-** وتعد من اشد عوائق النمو الاقتصادي، إذ أن عدم الكفاءة في استخدام الموارد ينتج عنه انخفاض مستوى الانتاج الذي كان من الممكن ان يحقق مستوى اعلى اذا ما تم استخدم الموارد بشكل امثل وبالتالي ضياع للمكاسب الاقتصادية بسبب عدم الاستغلال الفعال للموارد وعدم الوصول إلى اقصى حد، ومن جانب آخر قد يكون الاستغلال لموارد ثمينة من اجل الوصول إلى مستوى تنافسي للسلعة المنتجة في الدول الأجنبية، وفي هذه الحالة يكون اسراف على عوامل غير اقتصادية، إذ ان الأسعار المحلية تميل إلى أنّ تكون مرتفعة مقارنة مع أسعار الدول التي تمتلك أسواق كبيرة.
- **فقدان الحافز لدى العاملين بكفاءة من هذه الدول الفقيرة**:- نتيجة عدم تحفيز السلوك الإنتاجي لدى العاملين وبالتالي انخفاض الإنتاج بسبب انخفاض الجهد المبذول[2].

ثانياً:- وجهة نظر المدارس الفكرية في النمو الاقتصادي

اختلفت كتابات المدارس الفكرية حول النمو الأقتصادي وما القوى التي تحدد تقدم الشعوب وفيما يلي نستعرض على ما ركزت عليه المدارس الفكرية في عملية النمو الأقتصادي.

1-وجهة نظر المدرسة الكلاسيكية في النمو الاقتصادي

تتضمن وجهة نظر المدرسة التقليدية في النمو الأقتصادي آراء كل من آدم سمث، ديفيد ريكاردو، روبرت مالثوس، كارل ماركس، وقد استند في تحليلهم على العديد من الفرضيات وأهمها المنافسة التامة

(1) حسن عبد العزيز حسن: التنمية الاقتصادية، ط3، جامعة الزقازيق، مصر، 1997 ، ص ص59.
(2) جيمس جوارتني، ريجارد استروب: مصدر سابق، ص ص589-594 .

والملكية الخاصة وسيادة حالة التشغيل الكامل للموارد وحرية ممارسة النشاط للأفراد. واكدوا على عاملين رئيسيان في النمو التنمية الاقتصادية هما تقسيم العمل وتراكم راس المال([1]). ورغم الاختلاف ما بين الاقتصاديين الكلاسيك في بعض الآراء ولكن متفقين في العديد من الآراء حول نظرية النمو الإقتصادي والتي تركزت حول معرفة اسباب النمو الاقتصادي طويل الاجل في الدخل القومي وركزت على عملية النمو التي يتحقق من خلالها والتي سيتم التطرق اليها في ما يأتي([2]):-

أ- يرى الكلاسيك في ظل أفتراضات اساسية وهي (ثبات راس المال المستخدم والفن الانتاجي) بأن الانتاج هو دالة لعدة عوامل هي، العمل، ورأس المال، والموارد الطبيعية، والتقدم التكنولوجي، وتحقيق النمو (اي تغير الانتاج) يحصل في حال تغير أحد هذه العوامل او جميعها ما عدا الارض الزراعية (الموارد الطبيعية) التي اعتبرها الكلاسيك ثابتة والعوامل الاخرى متغيرة، ولذا فان عملية الانتاج للموارد الطبيعية تخضع لقانون الغلة المتناقصة، وبذلك يكون الاعتقاد السائد عند الكلاسيك ان عملية تكوين راس المال(الاستثمار) وتقدم الفن الانتاجي هما القوى الدافعة للنمو الاقتصادي، إذ الربح هو الحافز للاستثمار وبزيادته ارتفع تكوين راس المال الذي بدوره يؤدي إلى التقدم التكنولوجي.

ب- يرى الكلاسيك بوجود علاقة ما بين التراكم الرسمالي والنمو السكاني، إذ بزيادة الاول يزداد الثاني، إذ يعتمد النمو السكاني على عملية التراكم الرسمالي حيث يتمخض من هذه العملية زيادة الرصيد الكلي للأجور وبالتالي زيادة معدل الأجور وتزايد حجم السكان. وفي نفس الوقت في حالة زيادة حجم السكان ينخفض التراكم الرسمالي، إذ النمو السكاني يؤدي إلى تناقص الغلة في الارض(الزراعة) وبالتالي ارتفاع تكلفة الانتاج الزراعي ومن ثم الاجور، وانخفاض الارباح والادخارات، وبالنتيجة أنخفاض تكوين راس المال.

ت- ميل الارباح نحو الانخفاض، إذ نظراً لتزايد المنافسة لتحقيق زيادة في تكوين راس المال ترتفع الأجور نتيجة لذلك طبقاً لراي آدم سمث.

ث- اعتقد الكلاسيك بسوق المنافسة الكاملة (السوق الحر) فان اليد الخفية تعمل على تعظيم الدخل القومي.

ج- حالة الثبات أعتقد الكلاسيك بظهور حالة الثبات والركود كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي، بسبب المنافسة ما بين الرأسماليين وندرة الموارد الطبيعية التي تخضع لظاهرة الغلة المتناقصة.

ح- الحاجة إلى تغيرات في العوامل البيئية والاجتماعية والمؤسسات والسياسات المواتية للنمو التي تشمل حكومة مستقرة ونظام إجتماعي اداري ومؤسسات منظمة تمويلية ونظام شرعي قانوني وكفاءة النظام الانتاجي، فضلاً عن تحرير الناس من التقاليد والخرافات القديمة وتحديد حجم العائلة.

([1]) مدحت القريشي: تطور الفكر الاقتصادي، ط2، دار وائل للنشر، عمان-الاردن، 2011، ص ص 131.
([2]) مدحت القريشي: التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، مصدر سابق، ص ص55-64.

وبذلك اعتقد الكلاسيك بأن السبب الرئيسى للنمو الاقتصادي هو التراكم الرأسمالي، والمصدر الوحيد للادخار هي الارباح واعتقدوا أنّ النتيجة النهائية للنظام الرأسمالي هو الركود لتحقيق النمو الاقتصادي.

2- وجهة نظر المدرسة الكينزية في النمو الاقتصادي

نتيجة للكساد الكبير(1929-1933) وانهيار النظرية الكلاسيكية وتطور الرأسمالية التي اثمرت عنها نضج النظرية الكينزية، والتي جاءت بأفكار تهتم بالمخاطر المحدقة بالرأسمالية والمختلفة عن الكلاسيكية وتتركز حول الطلب الكلي الفعال وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بواسطة سياسات نقدية مالية لعلاج البطالة التي تحصل نتيجة نقص الطلب الكلي الفعال، وان الادخار والاستثمار لا يتطابقان، كون يميل معدل الربح للتناقص بسبب انخفاض الكفاية الحدية لراس المال، وبذلك اصبحت الكينزية لها صدى واسع في جميع الكتابات الاقتصادية في الدول الصناعية والرأسمالية الا ان بعد الحرب العالمية الثانية اصبحت نظرية عادية لها عيوب ونواقص ومنها ارتباطها بالأجل القصير، إذ لا تصلح لتفسير التطورات في الاجل الطويل، ومن جهة اخرى اتسمت بطابعها الستاتيكي (السكوني)، إذ لا تأخذ بعين الاعتبار مستقبل النمو وحركة النظام الرأسمالي، وبعد حصول ازمة اقتصادية 1949م في الولايات المتحدة التي ادت إلى تدهور الاستثمار المساهم في تكوين راس المال الثابت وانخفاض مستوى الانتاج الصناعي، ومن ناحية اخرى ظهور النظام الاشتراكي في عدد من دول اوربا الشرقية وما حققته من تطور على مستوى الانتاج وتحقيق معدلات نمو مرتفعة، وكذلك ظهور قضايا التنمية في البلدان النامية بعد حصولها على استقلالها السياسي، ونتيجة هذه العوامل من(ازمات اقتصادية، وظهور النظام الاشتراكي على المستوى العالمي، وطرح قضايا التنمية الأقتصادية للبلدان المستقلة) اصبح توجه[1] الكينزيين نحو الاهتمام بقضية النمو الطويل المدى للرأسمالية وهذه المرحلة سميت نماذج النمو الكينزية ومنها (نموذج هارود، نموذج كالدور، نموذج جوان روبنسون). وفقا للنظرية الكينزية يرتبط نمو الدخل القومي بنظرية المضاعف، إذ يرتفع الدخل القومي ضعف مقدار الزيادة في الانفاق الاستثماري، ومن خلال الميل الحدي للاستهلاك، ويوجد ثلاث معدلات للنمو وفقا للنظرية الكينزية وهي كالاتي[2].

أ- معدل النمو الفعلي:- وهو التغير الحاصل في نسبة الدخل القومي إلى الدخل القومي الكلي.

ب- معدل النمو المرغوب فيه:- ويطلق عليه أيضاً(معدل النمو التوازني) ويتحقق هذا المعدل عند وصول الطاقة الإنتاجية إلى اقصى حد.

([1]) رمزي زكي: الاقتصاد السياسي للبطالة، دار المعرفة، الكويت، 1998، ص ص 309-324.

([2]) رمزي زكي: مصدر سابق، ص ص 309-324.

ت- معدل النمو الطبيعي:- وهو يمثل اقصى حد للنمو من خلال التوظيف الكامل لكل من (عمليات تراكم راس المال، والتحسينات التكنولوجية، والاستخدام الكامل للقوى العاملة).

ويتحقق الوضع الامثل والاستقرار الإقتصادي، ولا وجود لضغوط تضخمية وظهور بطالة عندما يكون

معدل النمو الفعلي= معدل النمو المرغوب= معدل النمو الطبيعي

3- وجهة نظر المدرسة النيو كلاسيكية في النمو الاقتصادي (جوزيف شوميتر)

تميل النماذج الكلاسيكية الجديدة إلى نمذجة النمو الاقتصادي على انه يعتمد على التراكم الرأسمالي والذي يُصمم بدوره على أنه يعتمد على نمو المدخرات والتي زيادتها تترجم تلقائياً إلى زيادة في الاستثمار وفي مخزون رأس المال(القدرة الانتاجية) وتؤدي هذه الزيادة إلى انتقال مستوى الانتاج إلى الأعلى وكذلك يؤدي التغيير التكنولوجي الخارجي إلى زيادة معدل النمو([1]). ويؤكد النموذج الكلاسيكي الحديث ان النمو في الأمد الطويل([2]).

4- رؤية النظرية الحديثة للنمو الاقتصادي

بسبب استمرار اتساع الفجوة التنموية ما بين البلدان المتقدمة صناعياً والبلدان النامية ركزت النظرية الحديثة على النمو الاقتصادي في الاجل الطويل ومن نماذجها (بول رومر، وروبرت، ولوكاس) سنة 1986م وتتمحور هذه النماذج حول تحويل نوعي ذاتي في التقدم التقني ومجال المعرفة. اما نماذج كل من ديفيد رومر، غريك مانكي وديفيد ويل سنة 1992 م فقد استندت دراستهم حول دالة الانتاج من خلال اعادة صياغتها بالترابط مع احصاءات النمو والسلاسل الزمنية في البلدان النامية، إذ تركز هذه الابحاث على تحقيق زيادة في حجم الانتاج خلال اعطاء التقدم التقني في النمو الاقتصادي جانب الاهتمام الاكبر من خلال الابتكارات والاكتشافات والاختراعات، وفي الوقت نفسه فأن مثل دالة الانتاج هذه لا تعطي لراس المال البشري المجال باتساع مساهمته في العملية الانتاجية، إذ إن مجموع معاملات المرونة لمساهمة العناصر الثلاث تكون مساوية للواحد الصحيح وهذا ما تنفرد فيه هذه النظريات من خلال تجزئتها لراس المال إلى قسمين هما: راس المال المادي، وراس المال البشري وبذلك تنسجم هذه النظرية مع تحقيق معدلات نمو تنسجم مع مصالح الفقراء إذ لكي تزداد مساهمة العنصر البشري في العملية الانتاجية لابد من توفير متطلبات الحياة، لتطوير السكان وخاصة من يعيش منهم تحت خط الفقر حيث لا يتحقق ذلك إلا بتوفير الخدمات الصحية والتعلمية([3]).

([1])Nicoli Nattrass, Visakh Varma: Macroeconomics Simplified, SAGE Publications Inc, New Delhi-India, 2014, p 155.

([2]) محمد صالح تركي القريشي: علم اقتصاد التنمية، ط1، دار اثراء للنشر والتوزيع، عمان- الاردن، 2010، ص ص 83-88.

([3]) أماني غازي جرار: مصدر سابق، ص124.

المبحث الثالث

أبعاد اقتصاد الظل على النمو الاقتصادي

اولاً:- علاقة الفساد في النمو الاقتصادي

1- مفهوم الفساد وانواعه

أ-مفهوم الفساد

تعددت التوجهات في مسالة ايجاد تعريف اكثر شمولا للفساد، إذ انه لا يقتصر على القطاع الخاص فقط، بل يتعداه ليشمل القطاع الحكومي، كون الفساد يبدأ من القطاع الخاص وينتهي بتورط العاملين من الموظفين في القطاع العام، وقد عرفته منظمة الشفافية الدولية ((بانه إساءة استعمال السلطة العامة من قبل من اؤتمن عليها لتحقيق مكاسب شخصية)) [1].

اما الاقتصادي ماكس فيبر يعرّف الفساد ((بانه سلوك ينحرف عن الواجبات الرسمية لدور عام، بسبب مكاسب شخصية، مالية او لمكانه خاصة، او سلوك يخرق القانون عن طريق ممارسة بعض انواع التصرفات من اجل المصلحة الخاصة)) [2].

كما عرف البنك الدولي الفساد ((على انه استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص (الشخصي) غير المشروع ويكون ليس له اي اساس قانوني)) [3].

يتضح بأن الفساد هو ذلك الميدان الذي يتم من خلاله المقارنة ما بين تكلفة ممارسة سلوك الفساد وقيمة العوائد من ممارستها فعندما تكون الغرامات الرادعة والعقوبات اقل مما يجب يكون الاتجاه بارتفاع عوائد الفساد والعكس في حالة تكون العقوبات والغرامات اعلى.

تبرز ظاهرة الفساد في مختلف المجتمعات وهي لا تقتصر على بلد دون آخر أو على ثقافة لدى شعب معين، الا انها تتفاوت من مجتمع إلى اخر من حيث الحجم والدرجة، لكن عند توفر بيئة تكون فيها انظمة سياسية مناسبة لها كالأنظمة الدكتاتورية تكون ظاهرة الفساد بنسبة كبيرة بينما تقل هذه الظاهرة في المجتمعات الديمقراطية التي يكون فيها سيادة القانون والشفافية والمساءلة واحترام الحريات وحقوق الانسان[4].

([1]) محمد صادق اسماعيل: الفساد الاداري في العالم العربي: مفهوم وأبعاده المختلفة، ط1، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة- مصر، 2014، ص19.

([2]) مصطفى خواص: الفساد السياسي في بلدان افريقيا جنوب الصحراء: انعكاساته وآليات مكافحته، ط1، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، الدوحة- قطر، 2019، ص45.

([3]) نعيم ابراهيم الظاهر: إدارة الفساد دراسة مقارنة بالادارة النظيفة، ط1، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، اربد- الاردن ، 2013، ص 8.

([4]) مازن ليلو راضي، حمزة حسن الطائي: الفساد الاداري في الوظيفة العامة، ط1، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان- الاردن، 2015، ص 92.

ب-انواع الفساد

من المعروف بأن ظاهرة الفساد تظهر في صورة عدة لذا لا بد من معرفة ابرز اشكاله والتي يمكن توضيحها وفقاً للاتي([1]):-

- **الفساد السياسي والاداري**

الفساد السياسي المقصود به جميع الممارسات غير المشروعة من قبل متخذي القرار السياسي بهدف تحقيق اهداف شخصية وتقديم مصالحهم الخاصة على المصلحة العامة لباقي افراد البلد، ويطلق عليه ايضا (فساد القوة) او (فساد القمة) الذي من اثاره يولد عدم الثقة لدى الشعب في السلطة السياسية الحاكمة، إذ ان سلطات الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية مترابطة مع بعضها وان اصابة أي جهة من هذه الجهات بالفساد تتأثر أحدهما بالأخرى وبالتالي تأثر المجتمع ومن ثم الدولة ككل. اما الفساد الاداري يكون مشابه للفساد السياسي إلا أنّ الاختلاف من حيث الموقع الوظيفي في الحكومة والتي يمكن من خلاله التستر على مخالفته القانونية والوساطة والرشوة والاختلاس، والاحتيال، والتلاعب الوظيفي وقبول الهدايا في مؤسسات الدولة المختلفة، ويمكن تسميته من حيثُ الحجم بالفساد الصغير وينتشر بين مجموعة صغار الموظفين او من قبل فرد واحد، دون التنسيق مع موظفين الاخرين.

- **الفساد المالي والاقتصادي**

الفساد المالي والاقتصادي مجتمعه معاً هو كل ما يمس ويهدد النظام الاقتصادي بصفة عامة في البلد، ويسبب ضرر مباشر، او غير مباشر للاقتصاد. ويرى بعض الاقتصاديين ان العوامل الاقتصادية السيئة في البلد، هي نتيجة انتشار ظاهرة الفساد وتشمل السرقة والنصب، الغش التجاري، وإهمال الشؤون الاقتصادية للبلد. فالجانب المالي للفساد يتمثل في مخالفة القواعد المالية ومجمل الانحرفات المالية عن تنظيم العمل المالي والاداري للحكومة، اما الجانب الاقتصادي فيشمل السياسات الاقتصادية التي تكون دون دراسة ومرتجلة كتوزيع الثروات والدخول والموارد، أو تحميل الحكومة اعباء كبيرة والقيام بهذه المهام دون رقابة ومتابعة ([2]).

- **الفساد الاجتماعي**

هو تمخض عن مجموع الفساد الاداري والسياسي والاقتصادي وتفاعلها مع بعض يتولد لنا فساداً ينتشر إلى بقية افراد المجتمع، والذي يشمل الإتجار في البشر، وبيوت البغاء والصراع العرفي والطبقي.

([1]) تيسير محمد محمد شاوي: الفساد في العالم الاسلامي، ط1، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية- مصر، 2020، ص ص 15-16.
([2]) مازن ليلو راضي، حمزة حسن الطائي: مصدر سابق، ص96.

2-المؤشرات الدولية لقياس الفساد

يتصف الفساد بالسرية والتعقيد الأمر الذي يجعل من قياسه عملية مكلفة وشاقة وهذا ما يعني الوصول إلى مدى الضرر الذي يسببه الفساد غير معلوم على وجه الدقة، لذا نشأت منظمات وهيئات دولية اكتسبت قاعدة كبيرة من المصداقية، اذ كثير من دول العالم تستخدم مؤشراتها لمكافحة الفساد بأنواعه المختلفة وسيتم إيضاح بعض منها كالاتي ([1]):-

أ-منظمة الشفافية الدولية

وهي منظمة دولية غير حكومية وغير ربحية تأسست في سنة 1993م في المانيا ولها (100) فرع في دول مختلفة وتعد الابرز في محاربة الفساد اذ تصفه بأفة العصر والعائق الأول امام التطور الاقتصادي ومن أهم مؤشراته.

- **مؤشر مدركات الفساد**

وهو مؤشر مركباً يبنى على بيانات يتم جمعها عن الدول خلال مجموعة مؤسسات تتصف بالنزاهة ويتم تصنيف الدول وفقاً لوجود الفساد بين سياسيها والمسؤولين الحكومين يستخدم مقياس يتراوح ما بين قيمة (100) خالية تماماً من الفساد وصفر اعلى درجات الفساد.

- **باروميتر الفساد العالمي**

عبار عن مسح للرأي العام، لتحديد صور الفساد وممارساته والكيفية التي ينظر اليه على المستوى الوطني.

- **مؤشر دفعي الرشوة**

وهو يصنف الدول وفقاً لتأثيرها الاقتصادي وثرواتها وإمكانية انخراط شركاتها في الرشوة عند عملها في الخارج وفق مقياس يتراوح ما بين صفر إلى (10) وبارتفاع المؤشر تنخفض معه احتمالات تورط شركات الدولة اثناء عملها في الخارج بالرشاوى.

ب-البنك الدولي

يعد البنك الدولي الفساد عجز في مؤسسات الحكومة وسبباً في وجوده اذ سوء تخطيط السياسات الاقتصادية وضعف المساءلة في المؤسسات العامة وغياب المنافسة من المحاور التي عمل عليها البنك الدولي من خلال استراتيجية عمله ([2]). من خلال مؤشر مركب للحاكمية التي تتمثل كفاءة الحكومة، التعبير والمساءلة، الاستقرار السياسي، حكم القانون، نوعية التدخل الحكومي، التحكم في الفساد،

([1]) عاطف وليم أندروس، محمد جلال خطاب: الفساد وأثره على فاعلية السياسة الجمركية، ط1، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية- مصر، 2016، ص ص 19-21.

([2]) سالم محمد عبود: الفساد الإداري والمالي، ط3، دار الدكتورللعلوم الإدارية والاقتصادية، بغداد- العراق، 2019، ص ص 200-201.

وتتراوح قيمة المؤشر من سالب(2.5) إلى موجب (2,5) اذ تكون القيمة المرتفعة مستوى اعلى للحاكمية التي تفسر الفساد عدم احترام القانون وبالتالي تمخض عنه خلل في الحاكمية [1].

3- آثار الفساد في النمو الاقتصادي

أ-هناك مبالغ كبيرة تخسر الدولة من الايرادات المستحقة بسبب الفساد وانحياز النظم الضريبية من قبل موظفي الادارة الضريبية حين يتم تجاهل جزءً من تقويم الضرائب من الواردات والانتاج والدخل وتقديم الاعفاءات المنتظمة من اجل قيام علاقة جيدة مع الافراد الذين يتمكنون من دفع الرشاوى إلى موظفي الحكومة وبطبيعة الحال تكون هذه الاعفاءات لا تستند الي اي ضوابط ادارية او عوامل اخرى وبذلك فقدان مبادى العدالة والمساواة بين افراد المجتمع، اذ ستدفع الطبقة الفقيرة من الافراد نسبة من دخلهم اعلى مقارنة بطبقة الاغنياء نتيجة قدرتهم على دفع الرشوه بالإضافة إلى تقديم دعم للفئات غير مستحقة كمنح قروض لا تتناسب مع الضوابط ولكن تحصل عليها بنفوذ او رشوة او اي وسيلة اخرى وبالتالي تقل الاموال المتاحة للدولة نتيجة هدر الأموال، ما يتمخض عنه إنخفاض الايرادات العامة للموازنة مع ارتفاع معدلات الفساد الذي ينعكس على اداء الحكومة في تقديم الخدمات العامة منها الصحة والتعليم مما يسبب في تفاقم الفقر واعاقة النمو الاقتصادي والاعانات والبرامج الاجتماعية[2].

ب- يترتب على انتشار الفساد في القطاع الحكومي تشوه تركيب النفقات العامة، مما يؤدي إلى تدني النفع من الانفاق العام وليس تحقيق اقصى نفع ممكن، وما ينعكس ذلك على سوء الكفاءة الاقتصادية وترشيد الانفاق في تخصيص موارد البلد، اذ سوف تتجه نحو أوجه انفاق ليس ذات اهمية من وجهة نظر المجتمع كوسائل الاعلام والانشطة الرياضية وبأنفاق سخي، واهمال القطاعات والانشطة الاقتصادية المهمة، كالزراعة والصناعة وغيرها، التي يكون لها الجانب الأقتصادي الأكبر في نهضة البلد او يكون هناك انفاق باتجاهها الا ان ليس بالدرجة المطلوبة، كما ان المناقصات وتنفيذ المشروعات العامة سيحصل عليها ليس اصحاب الخبرة او ستتميز بدرجة عالية من التميز، وعليه ستكون الآلات ومواد البناء والمواد الخام تستورد من دول اجنبية معينة، التي قد تكون رخيصة وغير جيدة مقارنة في حال استيرادها من مصادر أخرى، متاحة فضلاً عن ما تحمل هذه المشاريع من أعباء لخزينة الدولة والتي تعد هدر للموارد، وتعطيل التنمية الاقتصادية اذ هناك علاقة عكسية ما بين الفساد الاقتصادي والاستثمار واعاقة النمو الاقتصادي[3].

ت-بارتفاع معدلات الفساد وذهاب الانفاق الحكومي باتجاه مشاريع إستثمارية عديمة الفائدة للمجتمع ما يسبب في حرمان الأفراد محدودي الدخل من الإعانات والبرامج الأجتماعية، وذلك بسبب تحويل

([1])خالد عيادة عليمات: مصدر سابق، ص114..

([2]) محمد صادق اسماعيل:مصدر سابق، ص19.

([3]) سالار ناجي اسماعيل: دور التشريع في معالجة الفساد الاقتصادي، دار المصرية للنشر والتوزيع، القاهرة- مصر، 2018، ص ص 42-43.

المسؤولين في القطاع الحكومي هذه الأموال لمصالحهم الخاصة بعيداً عن المصلحة العامة للمجتمع وهذا ما ينعكس في سوء تخصيص الموارد الحكومية وهدرها واعاقة النمو الاقتصادي داخل البلد[1].

ث-تسبب معدلات الفساد اثار سلبية على المشاريع الصغيرة نتيجة تكاليف الفساد المرتفعة من المال والوقت وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة التكوين الرأسمالي نتيجة العمولات والبيئات الفاسدة وهذا يقلل معدل النمو الاقتصادي [2].

ثانياً:- علاقة عمليات غسيل الاموال في النمو الاقتصادي

1-مفهوم عمليات غسيل الاموال

تظهر عمليات غسيل الاموال نتيجة حاجة العاملين في الانشطة غير المشرعة إلى إخفاء الاموال المكتسبة من هذه المصادر. ويمكن تعريف غسيل الأموال بأنها ((أخفاء او تمويه المصادر ووسائل الحصول غير المشروعة للأموال المنقولة وغير المنقولة المتأتية من ارتكاب الجرائم المنظمة كتجارة المخدرات والخمر والسوق السوداء، من ثم العمل على ادخال هذه الاموال في نطاق الدورة الاقتصادية وصولاً إلى استثمارها وتداولها بين الناس)) [3]. ان الاقتصاد القومي يعاني من أفتقاد القيمة الحقيقية المضافة نتيجة ممارسة اعمال لا يحتاج اليها الاقتصاد في كل معاملة من معاملات عمليات غسيل الاموال كبيع وشراء الاراضي والعقارات فهي لا توفر قيمة مضافة إلى المجتمع، إذ تذهب كامل عملياتها وعوائدها إلى الخارج ولا تحقق اي فائدة حقيقية للاقتصاد القومي [4].

تبرز انشطة غسيل الاموال دائماً مع الاموال المكتسبة خلال الانشطة غير المشروعة والتي تكون خارج سريان الضوابط، وحدود القوانين ومن ثم المحاولة لعودة هذه الاموال مرة اخرى للاندماج مع الاقتصاد بصفة شرعية ومقبولة من قبل المجتمع والقوانين التي كانت في بداية الامر تجرمها وليس بمقدور اصحاب المعاملات القذرة الناتجة عنها الاموال غير المشروعة أن يعودوا بأموالهم إلى المؤسسات المصرفية الحكومية داخل البلد الا بعد التأكد والاطمئنان ليس هناك مخاطر عليها ترتبط بسيادة الحكومة المتمثلة المصادرة او بأجهزة الامن او هناك توقيع صادرة بالعقوبات البدنية أو المالية او كليهما معاً على العاملين في هذه الانشطة[5]. وأن تقدير غسيل الأموال الناتج عن الاعمال غير

([1]) سالار ناجي اسماعيل: المصدر السابق، ص43.

([2]) مازن ليلو راضي، حمزة حسن الطائي: مصدر سابق، ص99.

([3]) عبد محمود هلال السميرات: عمليات غسيل الاموال بين الاقتصاد الاسلامي والاقتصاد الوضعي، ط1، دار النفائس للنشر، عمان-الاردن، 2009، ص 29.

([4]) محسن احمد الخضيري: مصدر سابق، ص 68.

([5]) صلاح جودة: غسيل الاموال، ط1، الملتقى المصري للابداع والتنمية ، القاهرة- مصر، 2006 ، ص 31.

المشروعة تتراوح ما بين النصف والثلث، اذ هذه الدخول تصل إلى (60%) من حجم اقتصاد الظل كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي[1].

إنّ لعمليات غسيل الاموال تأثيرات مدمرة وذلك لسيطرتها على القوة الاقتصادية من الموطنين والسوق والحكومة إلى المجرمين الذي يجعل منها تحدياً ديناميكياً شديد التعقيد، سيما تداخلها مع ظواهر دولية تكون طبيعتها تدميرية ايضا كظاهرة الارهاب، اذ كان لابد من وجود أداة لقياس النشاط الإرهابي على المستوى العالم بهذا صدر مؤشر الإرهاب الدولي من قبل معهد الأقتصاد والسلام تتراوح من

(1-10) عند ارتفاع المؤشر دليل على ارتفاع التهديدات الإرهابية التي تعاني منها الدولة [2]. وهذه التأثيرات تنعكس على الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في البلد وفي الحالات القصوى قد تصل إلى سيطرتها بصورة فعلية على السلطات الحكومية لما ما تملكه من قوة اقتصادية، الأمر الذي جعل لابد من تنامي جهود العديد من الدول في العالم، للكشف عن الحسابات المصرفية والمعاملات لعدد من الدول والجماعات الضالعة في ممارسة عمليات إرهابية [3].

2-مراحل عمليات غسيل الأموال ومؤشراته

إنّ غسيل الاموال من انشطة اقتصاد الظل شديدة الاهمية والخطورة على الأقتصاد الوطني ويحتاج إلى دراسة تحليلية بشكل مبكر لرصد تطوراته، وتتم بشكل ذكي ومتطور عبر مراحل وهي كالاتي [4]:-

المرحلة الأولى: الايداع او الإحلال

تتمثل في إيداع عوائد الانشطة غير المشروعة التي تكون نقدية غالباً في حسابات مصرفية، أو توظيفها في أنشطة اقتصادية كمشاريع استثمارية مشروعة، او شراء عقارات وأسهم، وتُعد هذه المرحلة أصعب مرحلة، أذ تتضمن اموال نقدية سائلة بكميات هائلة فتكون عرضة للكشف وتكمن اهميتها في دمج الأموال في الاقتصاد الرسمي، فهي من جانب تخلص تجار السلع المغشوش أو المخدرات من كتلة النقد الضخمة، ومن جانب اخر وضع هذه النقود في احد المصارف او في مؤسسات مالية تكون غير مصرفية مثل مكاتب الصيرفة، وشركات التحويلات المالية، وبذلك اصبح من السهل تحرك الأموال وتحويلها إلى عملات اجنبية او مجوهرات لتهريبها لخارج البلد.

([1]) مصطفى راشد علي الدريعي: ظاهرة غسيل الأموال وانعكاساتها على الاقتصاد العراقي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة واسط/كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، 2013 ، ص60.

([2]) اياد هلال حسين الكناني: الحكم العالمي في دراسة العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة، ط1، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2020،ص 196.

([3]) سمير الخطيب: مكافحة عمليات غسيل الاموال، ط1، منشأة المعارف، الاسكندرية- مصر، 2005 ، ص 50.

([4]) هشام بشير،ابراهيم عبدربه ابراهيم: غسيل الاموال بين النظرية والتطبيق، ط1، المركز القومي للاصدارات القانونية، القاهرة-مصر،2011، ص ص 13 - 14.

المرحلة الثانية: التموية

وتسمى ايضا مرحلة الفصل او التعتيم او التغطية، ويتم خلالها اجراء مجموعة من العمليات المالية بشكل متعاقبة من قبل العاملين في غسيل الاموال لإخفاء أصل الأموال غير المشروعة، من خلال تحويلات مالية وصفقات تجارية والقيام بمشاريع استثمارية متنوعة في بلدان مختلفة والتحويل المتكرر من حساب مصرف إلى اخر، ولذا يستعان في هذه المرحلة بوسائل تكنولوجيا متطورة لسرعة التحويل وبطاقات دفع الإلكترونية، وتزوير الفواتير لسهولة انتقال الأموال، وهذه المرحلة تمتاز بالتعقيد وبسلسلة من العمليات المالية وبين دول عديدة[1].

المرحلة الثالثة: الدمج

تعد هذه المرحلة النهائية يتم من خلالها اضفاء المشروعية على العوائد المتحصلة من الانشطة غير المشروعة واعطاؤها طابعاً شرعياً، وبالتالي يستطيع العاملون في غسيل الأموال بإعادة استثمارها في انشطة اقتصاد الظل او أصول اخرى وتمتاز هذه المرحلة بأنها أقل خطراً وأكثر أماناً ومن الصعب اكتشافها ومن إجراءات هذه المرحلة شراء العقارات وبيعها مرة اخرى باستخدام شركات الغطاء، او شراء مشروعات خاسرة وذلك للإيهام بأصل هذه الأموال، أو شراء سلع مشروعة وبيعها وما لذلك من اثر في خلق التضخم وخفض قيمة العملة في البلد.

مؤشرات غسيل الأموال

لغسيل الأموال عدة مؤشرات ومن هذه المؤشرات الخدمات المصرفية وسيتم التطرق لأهمها فيما يلي[2]:-

أ- مؤشرات شراء وبيع النقد الأجنبي وهي كالاتي.

- عمليات الشراء والبيع الكبيرة للعملات الأجنبية التي لا تتماشى مع طبيعة النشاط الاقتصادي او النشاط الذي يقوم به العميل.
- استخراج البطاقات الائتمانية للعميل ولافراد اسرته بشكل ملحوظ وصرف مبالغ نقدية كبيرة في الخارج من دون مبرر يوضح ذلك.

ب- مؤشرات الحسابات الجارية، اذ ان منبعها وحركتها يعد منبع خصباً وتقسم إلى التالي:-

- مؤشر البيانات وذلك خلال قيام العميل بتقديم بيانات إلى المصرف عند فتح حسابات غير صحيحة او تكون غير كاملة مما يصعب التحقق من صحتها.

([1])عادل حسن السيد: طبيعة عمليات غسل الأموال وعلاقتها بانتشار المخدرات، ط1، جامعة نايف العربية، الرياض-السعودية، 2008، ص 89.

([2]) عبد المطلب عبد الحميد: الاقتصاد الخفي وغسيل الأموال والفساد العلاقة الجهنمية، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية- مصر، 2013ص ص 293- 302.

- مؤشر تعدد الحسابات وهو قيام العميل بفتح حساب داخل المصرف من دون أنّ يكون لنشاطه حاجه لذلك مع كثرة الحوالات بين هذه الحسابات في الداخل او وجود حسابات مصرفية لعملاء خارج منطقة الفرع.
- مؤشر الايداعات:- هناك مبالغ كبيرة يتلقها حسابات العميل لا تتناسب مع نشاطه ومقدار التدفقات النقدية المتوقعة اضافة الى ايداعات نقدية كبيرة بصورة غير عادية في حين تكون ايداعات هذا العميل وتعاملاته بشيكات لصالحه، ومن جانب اخر وجود حسابات جارية تستخدم لتلقي حوالات واردة من الخارج دون نشاط او سبب واضح في الداخل.

ج-مؤشر السحوبات ويشمل:-

- وجود سحوبات من حساب عميل غير نشط، أو تحويل مبالغ نقدية كبيرة من خارج الدولة بصورة مفاجئة وغير متوقعة.
- السحب بصورة نقدية من حساب الشركة بدلا من اعتماد الشيكات او أومر الدفع الأخرى.
- مؤشرات الحوالات: يعتبر هذا المؤشر من أهم المؤشرات التي تثير الاشتباه في عمليات غسل الأموال وتشمل مؤشرات الحوالات الواردة والصادرة.

3. آثار غسيل الأموال في النمو الاقتصادي

هنالك مجموعة من الاثار السلبية لعمليات غسيل الاموال وهي كالأتي([1]):-

أ- تؤدي عمليات غسيل الأموال إلى حصول فجوة ما بين طبقات المجتمع نتيجة زيادة دخول بعض الافراد التي تتصف بعدم الرشد في الاستهلاك والانفاق، مما يتمخض عن ذلك ارتفاع المستوى العام للأسعار وخلق التضخم وانخفاض قوة النقود الشرائية على حساب الطبقة المنتجة في المجتمع.

ب- واضافة إلى تسرب الأموال لخارج البلد ينتج عدم القدرة على قياس المؤشرات الاقتصادية للدولة وتضارب المعلومات وعدم دقتها من حيث نسبة البطالة، والناتج المحلي، وميزان المدفوعات وهذا ما يمثل صعوبة في اعداد الموازنة العامة للدولة.

ت- كذلك حصول المستثمرين من خلال شركات الدمى وهي شركات صورية أو وهمية، هي واجهة لاخفاء الانشطة غير المشروعة، ولا تزاول نشاطات حقيقية وتكون مرخص لها للممارسة العمل في داخل البلد وخارجه ويتم استخدام كيانها المعنوي او ذمتها المالية في الحصول على قروض من المصارف الحكومية ومن ثم تهريب هذه الاموال خارج البلد([2]). وبذلك تعتبر هذه الأموال الهاربة

([1]) عبد محمود هلال السميرات: مصدر سابق، ص ص 110- 111.
([2]) صلاح جوده: مصدر سابق، ص 37.

كاستقطاعات، من الدخل القومي الحقيقي للدولة إلى مصلحة المصارف الأجنبية، وحرمان الاقتصاد الوطني من استثماره في مشروعات محلية([1]).

ث- انتقال الأموال إلى خارج البلد لغرض غسلها والتموية في استثمارات في بلدان أخرى، وحرمان الاقتصاد الوطني من هذه الأموال والأرصدة لغرض استثمارها في مشاريع تنموية واقتصادية التي من شأنها تحد من البطالة وزيادة نسبة القوة العاملة والطاقة الانتاجية للبلد تمثل استنزاف للاقتصاد الوطني واحداث مشاكل منها زيادة عجز الموازنة العامة وزيادة الدين العام الداخلي والخارجي([2]).

ج- يؤدي غسيل الاموال إلى زيادة حجم التهرب الضريبي من دفع الضرائب الذي من شأنه يحد من السياسة المالية في البلد، وخفض الايرادات العامة للدولة مما ينعكس سلباً على الموازنة العامة([3]).

ثالثاً:- علاقة التهرب الضريبي في النمو الاقتصادي

1.مفهوم التهرب الضريبي واسبابه

تعد الضريبة في الدول الحديثة مصدر رئيس لتمويل الدور النامي للحكومة عندما تتزايد نفقاتها والزام الافراد بالمساهمة في تمويل اعباء النفقات العامة حسب قدرتهم التكليفية واحد ادوات السياسة المالية للبلد، فضلاً عن كونها مورد سيادي للدولة تعكس فلسفة الدولة لتحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية، فيمكن ان تؤثر معدلات الضرائب المرتفعة تأثيراً غريبا على النمو عن طريق خفض معدلات الاستثمار من خلال تأثيرها على صافي العائد للاستثمار كما يمكن ان تؤثر معدلات الضرائب المرتفعة ايضا على عرض العمالة من خلال تشجيع استبدال اوقات الفراغ بالعمل([4]). وتعرف الضريبة ((بانها عبارة عن فريضة نقدية يدفعها الفرد جبراً إلى الدولة او احدى الهيئات العامة المحلية بصفة نهائية مساهمة منه في تحمل التكاليف والأعباء العامة دون ان يعود علية نفع خاص مقابل دفع الضريبة))([5]).

إلا أن انتشار ظاهرة التهرب الضريبي في اغلب دول العالم المتقدمة والنامية والتي تهدد السياسة المالية أدت إلى اضعاف فاعلية أداة الضريبة لمحاربة التضخم وكبح جماح الاستهلاك وتوجيه النشاط الاقتصادي، وما لها من آثار اقتصادية واجتماعية واثر مباشر في انخفاض الايرادات في الموازنة

([1])حمد عبدالله علي مطر النيادي: ظاهرة غسيل الاموال كنموذج للجرائم الاقتصادية المستحدثة والسياسة الجنائية والأمنية لمكافحتها في دولة الامارات العربية المتحدة، دار اكاديمية شرطة دبي، دبي- الامارات، 2011، ص 78.

([2]) احمد حسين الهيتي: ظاهرة الاقتصاد الخفي وغسيل الاموال، المصادر والاثار دراسة مجموعة من البلدان المختارة للمدة من(1989-2008)، جامعة الموصل، مجلة كلية الادارة والاقتصاد، العدد الحادي والعشرون، 2010، ص 89.

([3]) احمد صبحي جميل: الاثار الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة غسيل الاموال ودور المصارف في مكافحتها، جامعة بغداد، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد السابع والعشرون، 2011، ص 96.

([4]) David N . Hyman : Public Finance – Acontemporary Application Of Theory To Policy,10E, South – Western Cengage Learning, 2011, P 596.

([5]) عادل احمد حشيش: اساسيات المالية العامة ،دار النهضة العربية، بيروت –لبنان، 1992، ص 151.

العامة، التي تحد من قدرة الدولة على تمويل الاستثمارات اللازمة للتنمية، وتزداد حدة مشكلة العجز في الموازنة في حال تم تمويله من خلال الجهاز المصرفي، اذ يكون سبب في خلق التضخم والاضطراب الاقتصادي، اضافة الى الانشطة الاخرى لاقتصاد الظل التي تفاقم من انخفاض الايرادات وتزيد من الانفاق العام للدولة، أذ ان نسبة (94٪) من دافعي الضرائب في دول متقدمة يدفعون رشوة لعاملين الادارة الضريبية للتساهل معهم في التحصيل[1].

ويعرف التهرب الضريبي بانه ((قيام الشركات او الافراد أو المؤسسات المالية بأساليب احتيالية وتضليلية يقصد منها عدم دفع الضريبة او الانتقاص من مقدارها))[2].

كما يعرف التهرب الضريبي ((تلك الظاهرة التي يحاول بواسطتها الشخص المكلف بدفع الضريبة التخلص من دفعها كلياً أو جزائياً بعد تحقق واقعتها المنشئة مستخدماً في ذلك احدى الوسائل المختلفة لكي لا يلتزم بدفعها))[3]

اشكال التهرب الضريبي

هناك عدة اشكال للتهرب الضريبي وتنقسم إلى جانبين[4]:-

أ- التهرب المشروع او التجنب الضريبي وهو غير مخالف للقانون ولكن لها اثر مالي على ايرادات الموازنة ويكون في الحالات الاتية:-

- انصراف الافراد عن شراء السلع أو عن ممارسة استغلال معين التي تفرض عليها ضريبة مرتفعة الى سلعة او استغلال اخر تكون الضريبة فيهما اقل.
- استغلال الافراد ثغرات نصوص بعض بنود القانون أو الاعفاءات من الضريبة كالاستثمار في قطاعات محددة تكون معفاة وفقا لنصوص القانون الضريبي مثل قطاع الزراعة.
- قيام الشخص بنقل ملكية امواله إلى شخص آخر أو ورثته من طريق عقد بيع خلال حياته تهرباً من ضريبة التركات.
- قيام الشخص بتحويل الضريبة من خلال تحسين عمليات الانتاج بإنقاص درجة جودة المنتج أو حجمه مع بقاء سعر السلعة ثابتة.

(1) هاشم الشمري، ايثار الفتلي: الفساد الاداري والمالي وأثاره الاقتصادية والاجتماعية، ط 1، دار اليازوري العلمية للنشر، عمان-الاردن، 2011، ص91.

(2) عبد المجيد محمود الصلاحين: التهرب الضريبي أحكامة الفقهية، الجامعة الاردنية- كلية الشريعة، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية، المجلد9، العدد9، 2012، ص 192.

(3) جمال طارق محمد صبري: ظاهرة التهرب من ضريبة الدخل في العراق، وزارة العلوم التكنلوجيا، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد48، 2016، ص385.

(4)عادل العلي: مصدر سابق، ص177.

ب- التهرب غير المشروع

وهو مخالف للقانون كاحتيال او غشاً يلجأ اليه الشخص المكلف بالضريبة كالضريبة الجمركية التي تفرض على السلع المستوردة للبلد او المصدر منه والتي غالبا ما تشكل نسبة كبيرة إلى باقي الضرائب ويكون التهرب غير مشروع في الحالات الاتية:-

- الامتناع عن تقديم معلومات أو محاولة التخلص جزئياً من الضريبة عند تقديم اقراراً لا يعكس المعلومات الكاملة أو تقديم الاقرار الضريبي على اساس عدم وجود مستندات أو سجلات أو تضمينها بيانات تخالف ما مقيد لديه من سجلات او اخفاها.
- كذلك الاتلاف المقصود للسجلات الضريبية قبل انتهاء المدة المحددة للاحتفاظ بها وفق ضوابط واحكام القانون، واخفاء جزء من نشاط او كله مما يخضع للضريبة وتغير فواتير البيع او الشراء او غيرها لإيهام دائرة الضريبة بزيادة الخسائر او قلة الارباح.

اسباب التهرب الضريبي

تعددت الأسباب التي تؤدي إلى التهرب الضريبي واهمها كالاتي[1]:-

أ- اسباب اقتصادية

يساعد الموقف الاقتصادي للمكلف في تحديد موقفه من الضريبة، فكلما يكون العائد الذي يحصل عليه من التهرب كبيراً، دفعة ذلك إلى محاولة التهرب وكذلك كلما ارتفع سعر الضريبة ارتفعت محاولاته للتهرب، كما تعد الظروف الاقتصادية عاملاً مهماً ففي فترات الرواج الاقتصادي نتيجة لارتفاع الدخول وكثرة النقود تنخفض محاولات التهرب والعكس يكثر التهرب في أوقات الركود.

ب-اسباب فنية في التشريع الضريبي

ان عدم كفاءة العاملين في الادارة الضريبية من حيث النوع أو الكم الذي يشمل انخفاض عدد العاملين، والمغالاة في تعدد الضرائب (الازدواج الضريبي) على المكلف مما يؤدي لزيادة العبء الضريبي عليهم نتيجة انخفاض اداء العاملين في مجال حصر المكلفين ومقدار ما يستحق عليهم من ضرائب

ت- اسباب اخلاقية

درجة انتشار الوعي الضريبي وشعور الافراد بواجبهم إتجاه الدولة، إذ كلما كان الوعي الضريبي عالياً انخفض دافع الأفراد في التهرب الضريبي والعكس عندما ينخفض ويكون أقل من

(1)خديجة الاعسر: اقتصاديات المالية العامة، دار الكتب المصرية، القاهر- مصر، 2016, ص ص 186-187.

الوعي القانوني، أيّ المكلف عندما يخالف القوانين الضريبية والاستيلاء على شي مهما كان لا يشعر بانه يرتكب في حق المجتمع اثماً كشعوره عن إرتكاب جريمة السرقة يعاقب عليها القانون لاعتقاد المكلفين بالضريبة انهم ضحية لنصوص هذا القانون.

ث-اسباب سياسية

إنّ سياسة الدولة الانفاقية من العوامل المهمة في تحديد اتجاه التهرب الضريبي ارتفاعاً وانخفاضاً، فعند شعور المواطنين بان انفاق الدولة من الأموال العامة لا تنفق في تحقيق الصالح العام يشعر المكلف بعدم جدوى دفعهم ويؤدي لأضعاف وعيهم الضريبي ويزداد دافعهم إلى التهرب من اداء التزاماتهم الضريبية، والعكس عندما يكون انفاق الدولة يحقق أكبر قدر من المنافع للمواطنين يشعر المكلفون بجدوى دفعها ويمتنعون عن التهرب.

2. آثار التهرب الضريبي في النمو الاقتصادي

للتهرب الضريبي اثار اقتصادية مباشرة على الموازنة العامة من أهمها[1]:-

أ- يؤدي التهرب الضريبي إلى تخفيض الايرادات العامة مما ينعكس سلباً على الموازنة العامة للدولة وتشوه برنامج الانفاق العام للحكومة وما يؤدي اليه من اتساع فجوة التهرب الضريبي، بسبب انخفاض المنافع للأفراد من انفاق الدولة، إذ يشعر المكلفين بالضريبة بعدم جدوى دفعها وبالتالي ضعف ثقتهم بالحكومة، مما يودي إلى خلق عائق لتحقيق التنمية الاقتصادية، إذ أن الضريبة من الموارد الرئيسية لتمويل التنمية وتحسين وتيرة الأقتصاد، ومن جانب اخر زيادة الثروات لدى فئة المتهربين التي يكون انفاقها باتجاه استهلاك السلع المستوردة العالية الجودة وهذا ما يؤثر على الصناعة الوطنية لعدم قدرتها من منافسة الانتاج الاجنبي.

ب- عدم القدرة على توفير الموارد المالية اللازمة لدعم وتنفيذ المشروعات الاستثمارية لبناء البنية التحتية بسبب انخفاض حصيلة الضريبة، إذ أنّ هذه المشاريع التنموية لا يستطيع القطاع الخاص توفيرها كونها تحتاج إلى رؤوس اموال ضخمة او ان عوائدها قليلة واسترداده طويل الامد، لذلك تبقى الدولة الوسيلة الوحيدة لدعم وتمويل تلك المشاريع وخاصة في الدول النامية التي تكون من أهدافها الرئيسية تحقيق التنمية الاقتصادية وهذا ما يدفع بالدولة إلى رفع معدلات الضريبة لتعويض ذلك النقص وهذا ما يؤثر على المقدرة التكليفية للمكلفين.

(1) هاوكار رمضان عيسى: تحليل اسباب واثار ظاهرة التهرب الضريبي وطرق معالجته في النظام الضريبي العراقي، جامعة دهوك- كلية الادارة والاقتصاد، مجلة جامعة دهوك، المجلد20، العدد2، 2017، ص141.

ت- يؤدي التهرب الضريبي إلى لجوء الدولة لمعالجة مشكلة العجز المالي في الموازنة العامة إلى وسائل غير عادية منها القروض والتي قد تكون على شكل سندات طويلة الأجل او أذونات خزينة قصيرة الأجل وما فيها من مخاطر كبيرة من جراء تراكم الدين العام والتي تعد بمثابة تأجيل لفرض الضريبة، تقع عبأها على كاهل الاجيال اللاحقة، اضافة في حال استخدام الاصدار النقدي الجديد الذي يسبب ظاهرة التضخم واضطراب الاستقرار الاقتصادي.

ث- في حالة وجود التهرب الضريبي تفشل السياسة الضريبية في معالجة مشكلة التضخم وكبح الاستهلاك عن طريق تخفيض الطلب للمستهلكين، إذ ان فئة تدفع الضريبة واخرى لا تدفع وهذا ما يؤدي إلى الزيادة الظاهرية في الأنفاق العام للدولة دون ان يقابلها زيادة في المنفعة الحقيقية للأفراد.

ج- عدم تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية، متمثلاً في سوء توزيع الثروات والدخول المصاحب لعملية النمو الاقتصادي ([1]).

([1]) محمد عبد العزيز عجمية، ايمان عطيه ناصف، علي عبدالوهاب نجا: مصدر سابق، ص66.

الفصل الثاني

تحليل العلاقة بين اقتصاد الظل والنمو الاقتصادي في الاقتصاد العراقي للمدة(1995-2019)

تمهيد

المبحث الاول:- تحليل واقع الاقتصاد العراقي

المبحث الثاني :- تحليل مساهمة اقتصاد الظل في مؤشرات الاقتصاد العراقي

تمهيد

يعد الأقتصاد العراقي من البلدان التي مرت بمرحلة إنتقالية من حكومة بيروقراطية واقتصاد مغلق إلى غياب الحكومة بكل مؤسساتها وغياب الحسابات المالية والختامية، وبعدها الانتقال لنظام اقتصادي مفتوح على العالم الخارجي، ونتيجة لعوامل داخلية وخارجية والظروف التي مر بها ادت إلى طفرة في نمو النشاط الاقتصادي غير المسجل (اقتصاد الظل) والذي يضعف من فاعلية السياسات الأقتصادية الكلية والتشوهات الخطيرة في كفاءة استخدام الموارد ونمو القطاعات الاخرى، إذ أنّ الأقتصاد العراقي احادي الجانب لاعتماده على النفط الخام في تمويل الايرادات العامة ويساهم في الجزء الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي، ولذا استمرار وجود اقتصاد الظل يساهم في تدهور الاستقرار الأقتصادي في المجتمع. وهذه العوامل تؤثر في النمو الاقتصادي والقدرة التنافسية للبلد.

المبحث الأول:ـ تحليل واقع الأقتصاد العراقي

اولاً:ـ السياسة النقدية في الأقتصاد العراقي

1.طبيعة السياسة النقدية في العراق

يفتقر العراق إلى سياسة نقدية فعالة ورقابة حكيمة، يمارسها البنك المركزي على الجهاز المصرفي والنقدي معاً، عن طريق التأثير في الانفاق العام في المجتمع، إذ أن قوة المركز النقدي للحكومة وأرتفاع السيولة التي تتمتع بها البنوك التجارية، أدى إلى انخفاض أثر وسائل الرقابة الاعتيادية بل وتكون غير فعالة، كما يتأثر الدخل في العراق بسياسة الحكومة المالية وبوضع ميزان المدفوعات وسياسة الانفاق العام على مشاريع التنمية. وهذه الاسباب تكون مسؤولة عن توسع عرض النقد في البلد دون الحاجة للاعتماد على قروض البنك المركزي التي يمنحها للحكومة، وهذا ما يحد من فاعلية سياسة البنك المركزي كأداة مؤثرة وضابط لحجم النقد المتداول فعلا ([1]).

2.طبيعة البنك المركزي العراقي

نشأت فكرة البنك المركزي العراقي بعد تأسيس الحكومة العراقية في عام 1921م لاستكمال اسس سيادة الدولة، إذ تم ايقاف التعامل بالنقود العثمانية واصبح بدل عنها الروبية الهندية العملة القانونية في العراق بذلك الوقت. وبعد أنّ نص الدستور العراقي بالمادة 108 لسنة 1924 التي تقرر (نظام مسكوكات الدولة بقانون) أصبحت هناك مطالبات من قبل اعضاء مجلس النواب في سنة 1926 لإصدار العملة العراقية. وعلى الرغم انه لم يتمخض عن هذه المطالبات تأسيس البنك المركزي ولكن كانت بداية لإصدار

([1]) زكريا الدوري، يسرا السامرائي: البنوك المركزية والسياسات النقدية ، دار اليازوري العلمية، عمان، 2006 ، ص 211.

العملة العراقية ([1]). فبعد صدور قانون العملة العراقية رقم (44) لسنة 1931 وتشكيل لجنة مؤقتة تعرف بلجنة العملة العراقية تضطلع بمهمة اصدار العملة (الدينار) التي انتهت اعمالها بأنشاء المصرف الوطني العراقي بموجب القانون رقم (43) لسنة 1947 وهو أول مصرفاً وطنياً على مستوى الوطن العربي اسس لإصدار النقد ومراقبة الامور النقدية. وبعدها صدر قانون رقم (72) لسنة 1956 ينص على تغير اسم المصرف الوطني إلى البنك المركزي العراقي. وفي سنة 1959 صدر قانون رقم (92) الذي الغي قانون رقم (44) لسنة 1931 واصبح البنك المركزي العراقي السلطة الوحيدة المسؤولة عن اصدار العملة وسحبها واتلاف المبطلة منها ومراقبتها حتى صدور القانون رقم (64) لسنة 1976بالغاء جميع القوانين السابقة الخاصة بالبنك المركزي العراقي وتشريع قوانين تتماشى مع توجهات الدولة صوب تحقيق التحول الاشتراكي([2]) .

نصت الفقرة (2) من المادة الثانية من القانون رقم (56) لسنة 2004، على استقلالية البنك المركزي وانه لا يتلقى اي تعليمات من مؤسسة حكومية او كيان او شخص، في حين نصت الفقرة الثانية من المادة (14) على الحصانة الكاملة لأعضاء مجلس الادارة، اذ لا يمكن تنحية المحافظ او نائبة او اي من اعضاء مجلس الادارة الا من خلال السلطة التي قامت بالتعيين فقط، كما نصت الفقرة الاولى من المادة (26) بصورة جوهرية على علاقة البنك المركزي بالحكومة فيما يتعلق بتمويل الموازنة، إذ لا يجوز للبنك المركزي العراقي منح الحكومة ائتمانات مباشرة او غير مباشرة أو اي كيان حكومي او مؤسسة عامة عدا قيامه بدعم السيولة للمصارف التجارية والتي تكون خاضعة لرقابة البنك المركزي ووفقاً للمادة(31) من نفس القانون([3]).

وفي مرحلة ما بعد سنة 2004 اصبح الاحتياطي الاجنبي للبنك المركزي العراقي منفصل عن موارد الحكومة المركزية من العملة الأجنبية، إذ اصبحت إيرادات الحكومة من العملة الاجنبية بحساب صندوق تنمية العراق والذي تمثل عائداته، ايرادات مباشرة للموازنة العامة. وبهذا تتكون الاحتياطات الاجنبية للبنك المركزي من اتجاهين هما: اتجاه مباشر وهو ما يمثل (70%) من الاحتياطي الاجنبي من خلال قيام البنك المركزي بمبادلة الدينار مقابل الدولار لقيام الحكومة بتغطية نفقاتها في الموازنة، إما تجارة الاستيرادات الحكومية يتم تمويلها من جانب المصرف العراقي للتجارة من المتبقي من العملية اعلاه، إما الاتجاه غير المباشر يتم من خلال تحويلات مقيمين خارج البلد إلى مقيمن في الداخل، وتستخدم هذه الاحتياطات الاجنبية للبنك لتمويل التجارة الخارجية للقطاع الخاص وسياسة لاستقرار سعر الصرف([4]).

([1]) عبد الحسين جليل الغالبي: الصيرفة المركزية النظرية والسياسات، ط1 ، مؤسسة النبراس، النجف- العراق، 2015، ص ص 157-158.
([2]) عوض فاضل اسماعيل الدليمي: النقود والبنوك، دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل-العراق، 1990، ص ص 305-308.
([3]) بدر غيلان وهم: السوق النقدية والمالية في العراق، بغداد -العراق ، 2009، ص ص 180-182.
([4]) مظهر محمد صالح قاسم: السياسة النقدية في العراق، ط1، بيت الحكمة، بغداد -العراق ، 2012، ص ص 74-76.

ثانياً:- تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق

1.تحليل تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي

لما مر بها العراق من ظروف اقتصادية و سياسية كان لها انعكاس سلبي على واقع النمو الاقتصادي بشكل كبير وتؤخره، إذ ان السياسة الغير رشيدة للحكومة والظروف الراهنة التي يمر بها العراق وهذا (ما يتعلق بمدة البحث) كان لها اثار في الواقع التنموي وتدهور في القطاعات الأقتصادية.

يمكن الاستعانة بالملحق (2) والجداول (2 و 3) لتوضيح تحليل تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لسنة (1995=100) حسب مساهمة الأنشطة الأقتصادية التي تعبر عن التطور الحقيقي للنمو الاقتصاد العراقي ومتوسط نصيب الفرد خلال مدة البحث.

جدول (2) تطور مساهمة الأنشطة الاقتصادية بالناتج المحل الإجمالي بالأسعار الثابتة (1995=100)للمدة (1665-2019) (مليون)

رقم العمود	1	2	3	4	5	6	7	8	9
السنوات	الزراعة والغابات والصيد	التعدين والمقالع	الصناعة التحويلية	الكهرباء والماء	البناء والتشييد	النقل والمواصلات والخزن	تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	المال والتأمين	القطاعات الخدمية
1995	20.6	63.0	1.4	0.0	0.5	8.7	3.2	1.3	1.9
1996	18.6	57.0	1.0	0.1	0.2	8.9	10.3	2.3	2.4
1997	8.5	73.9	0.7	0.1	0.4	7.1	4.1	1.7	4.2
1998	10.9	68.7	0.9	0.2	0.5	8.1	5.2	1.6	4.5
1999	7.2	78.2	0.9	0.1	0.5	6.0	4.0	0.9	2.6
2000	4.6	83.4	0.9	0.1	0.5	4.8	3.4	0.7	1.9
2001	6.9	74.7	1.5	0.3	1.2	6.3	6.4	1.0	2.4
2002	8.6	71.0	1.5	0.4	1.6	7.9	6.2	1.2	2.6
2003	8.5	69.8	1.0	0.6	0.7	7.8	6.6	1.3	6.4
2004	6.9	57.5	1.7	2.7	1.3	8.3	6.1	6.9	10.3
2005	6.8	57.3	1.3	3.6	3.6	7.9	5.7	7.4	8.8
2006	5.7	54.5	1.5	5.5	3.5	6.9	6.5	8.2	11.0
2007	4.8	51.4	1.6	7.6	4.3	6.4	6.1	9.4	12.4
2008	3.5	53.9	1.4	7.5	3.7	5.3	6.3	8.0	12.0
2009	4.2	38.7	2.3	10.4	4.8	5.8	7.9	9.9	17.1
2010	4.7	41.6	2.1	15.2	5.8	5.3	7.0	8.7	15.0
2011	4.2	49.1	2.6	14.3	4.4	4.3	6.0	7.6	12.9
2012	3.7	45.2	2.5	16.3	5.5	5.1	7.0	7.0	13.3
2013	4.2	40.9	2.0	16.7	6.5	5.8	6.6	6.9	14.2
2014	4. 2	37.3	1.6	20.1	6.1	6.2	6.7	6.6	14.6
2015	3.4	27.6	1.8	26.8	5.3	8.8	9.0	6.9	17.3
2016	3.2	28.0	1.8	28.7	5.1	9.4	7.7	7.4	16.9
2017	3.0	40.0	2.2	31.5	6.0	10.8	9.0	8.6	3.3
2018	2.2	40.6	1.7	25.6	3.9	8.7	6.6	6.5	15.9
2019	2.9	37.4	1.7	27.0	3.5	8.5	6.7	6.6	17.2

المصدر: 1- الاعمدة (1-9) من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (2، 3).

تم احتساب نسبة مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي وفق الصيغة الاتية: $= \frac{\text{ناتج القطاع}}{\text{الناتج المحلي الاجمالي}} 100x$

أـ قطاع الزراعة والغابات والصيد

تراجع انتاج قطاع الزراعة بالأسعار الجارية من عام 1995إلى عام 1996بمقدار (1208982.3) مليون دينار بمعدل نمو (30.0-%)، كما انخفضت مساهمته إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة إلى (18.6%)، كان هذا بسبب اهمال القطاع الزراعي والاستفادة من صادرات النفط إلى السوق الدولية بعد توقيع مذكرة التفاهم مع الأمم المتحدة (النفط مقابل الغذاء والدواء) عام 1996.

وقد اخذ هذا القطاع بالتراجع خلال الاعوام 2000-2003 ليبلغ (2486865.5) مليون دينار بمعدل نمو (29.2-%) في عام 2003، وكان ذلك نتيجة عدم وجود استراتيجية شاملة والاضطرابات الأمنية نتيجة حرب الخليج الثالثة ومنافسة المنتجات الزراعية المستوردة وعدم وجود سياسة لدعم هذا القطاع من قبل الحكومة، و كانت نسبة مساهمته (8.5%) في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.

وقد اخذ قطاع الزراعة بالزيادة بشكل طفيف حتى بلغ اعلى مستوى له عام 2013، إذ بلغ (13045856) مليون دينار بمعدل نمو سنوي (24.4%)، وكان مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي (4.2%)، بسبب اعلان الحكومة عن خطة خمسية لتقليل الاعتماد على النفط وتنويع الاقتصاد ورفع مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي بتحسين الخدمات الزراعية المقدمة من قبل الحكومة في تلك المدة.

تراجع ناتج قطاع الزراعة عام 2017 إذ بلغ (6598384.8.0) مليون دينار بمعدل (16.0-%)، وانخفضت نسبة مساهمته إلى (3.0%) من الناتج المحلي الإجمالي، ذلك بسبب الاستنزاف المالي لمواجهة الهجمة الإرهابية التي تعرض لها العراق وخسارة الأراضي الزراعية في المناطق التي تعرضت لهذه الأعمال الإرهابية.

شهد ناتج قطاع الزراعة تحسن فقد بلغ (8766710.8) مليون دينار في عام 2019 بمعدل نمو سنوي (33.3%)، إما نسبة مساهمته إلى الناتج المحلي الإجمالي ارتفعت إلى (2.9%). وكان ذلك بفعل دعم القطاع الزراعي من خلال السياسات الحكومية سواء بالمستلزمات الزراعية او من أجل توفير بيئة تنافسية عادلة للمزارعين.

بـ قطاع المقالع والتعدين

يتكون هذا القطاع من اجمالي ما مستخرج من النفط والمعادن الفلزية (الحديد) واللافلزية الفحم والكبريت والصخور والاحجار والرخام وتشكل انتاج النفط النسبة الأعلى من الإنتاج الإجمالي في هذا القطاع ([1]).

([1]) عبد الحسين زيني: الحسابات القومية، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان- الاردن، 2012، ص 96 .

ارتفع ناتج قطاع التعدين في عام 1997 بمعدل نمو (200.6%) في حين بلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (14507338.70) مليون دينار بمعدل نمو (88.72%) وكانت مساهمة نشاط هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي بلغت (73.9%) وتمثل مساهمة النفط الخام في هذا القطاع كما موضح في بيانات الجدول (3) المساهم في الجزء الأكبر منه، إذ كان ناتج النفط الخام للسنة المذكوره بلغ (10723854) مليون دينار بمعدل نمو (144.5%)، وكانت مساهمة النفط الخام في الناتج المحلي الإجمالي وقطاع التعدين بلغت (73.9% و 99.97%) وكان هذا نتيجة لإعادة بناء وتأهيل هذا القطاع لاسيما المنشآت النفطية خلال هذه المدة لاستئناف تصدير النفط بعد توقيع اتفاقية (النفط مقابل الغذاء).

ويبدو ان تطور قطاع التعدين والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة اخذ بالتذبذب ما بين الزيادة والنقصان، حتى عام 2003 بسبب الحرب على العراق وتدمير اغلب المنشآت النفطية وتدهور الأوضاع الأقتصادية والأمنية، تراجع ناتج هذا القطاع بمعدل (29.9-%)،وشهد الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة انخفاض ملحوظاً إذ بلغ (11389051.05) بمعدل (45.60-%) كما تراجعت مساهمة قطاع التعدين في اجمالي الناتج المحلي إلى (69.8%)، وقد انخفضت حصة النفط الخام في هذا القطاع إلى (7832861) مليون دينار، بمعدل (47.1-%)، في حين كانت مساهمته إلى اجمالي الناتج المحلي وقطاع التعدين (69.7%، 99.89%)، ويعزى ذلك إلى الاضطرابات السياسية والأقتصادية والاجتماعية بسبب الحرب على العراق 2003.

إرتفع ناتج قطاع التعدين في عام 2004 بمعدل (51.5%)، كما إرتفع الناتج المحلي الإجمالي إلى (16141025.72) مليون دينار بمعدل نمو (72.41%)، إما الإيرادات النفطية ارتفعت إلى (9341583) مليون دينار بمعدل نمو (19.3%)، إما نسبة مساهمته قطاع التعدين في الناتج المحلي الإجمالي (57.5%)، في حين بلغت نسبة مساهمة الايرادات النفطية (57.4% و99.85%) في الناتج المحلي الإجمالي وقطاع التعدين والمقالع، وهذا يفسر أرتفاع الإيرادات النفطية.

إما عام 2009 تراجع قطاع التعدين بمعدل (34.8-%) كما تراجع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة إلى (15417704.17) مليون دينار بمعدل (8.10-%)، إما الإيرادات النفطية تراجعت إلى (6222335) مليون دينار بمعدل (33.2-%)، إما نسبة مساهمة قطاع التعدين إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد تراجعت إلى (38.7%)، في حين كانت مساهمة الإيرادات النفطية في الناتج المحلي الإجمالي وقطاع التعدين (38.5%، 99.25%)، ويعزى سبب الانخفاض إلى تراجع الطلب العالمي على النفط الخام.

إرتفع ناتج قطاع التعدين في عام 2011 بمعدل (57.7%) كما إرتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة إلى (22228039.54) مليون دينار بمعدل (26.99%)، كذلك ارتفعت الإيرادات النفطية إلى

(11788527) مليون دينار بمعدل (49.7%)، إما نسبة مساهمة قطاع التعدين إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد ارتفعت إلى (49.1%)، في حين كانت مساهمة الإيرادات النفطية في الناتج المحلي الإجمالي وقطاع التعدين (48.8%، 99.36%) الذي أدى الى زيادة الايرادات النفطية

جدول (3)، تطور الأهمية النسبية للنفط الخام بالاسعار الثابتة لسنة(100=1995) للمدة من 1995 - 2019 (مليون دينار)

رقم العمود	1	2	3	4	5 (1/3)	6
السنوات	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة100=1995	معدل النمو%	الايرادات النفطية بالأسعار الثابتة 100=1995	معدل النمو %	نسبة الايرادات النفطية الى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة %	نسبة مساهمة النفط الخام في قطاع التعدين والمقالع %
1995	6695482.90		4215918		63.0	99.98
1996	7687343.78	14.81	4385849	4.0	57.0	99.96
1997	14507338.70	88.72	10723854	144.5	73.9	99.97
1998	14342682.27	-1.13	9837724	-8.3	68.6	99.95
1999	25638597.74	78.76	20034787	103.7	78.2	99.96
2000	35583791.92	38.79	29649123	48.0	83.4	99.96
2001	25158080.45	-29.30	18757233	-36.7	74.7	99.94
2002	20936204.79	-16.78	14814394	-21.0	71.0	99.92
2003	11389051.05	-45.60	7832861	-47.1	69.7	99.89
2004	16141025.72	41.72	9341583	19.3	57.4	99.85
2005	16278882.65	0.85	9382286	0.4	57.1	99.65
2006	13810055.14	-15.17	7635338	-18.6	54.3	99.66
2007	12307545.11	-10.88	6517016	-14.6	51.2	99.57
2008	16776817.62	36.31	9311038	42.9	53.7	99.65
2009	15417704.17	-8.10	6222335	-33.2	38.5	99.25
2010	17503336.39	13.53	7873960	26.5	41.2	99.10
2011	22228039.54	26.99	11788527	49.7	48.8	99.36
2012	24517209.47	10.30	12193611	3.4	44.9	99.38
2013	25903735.85	5.66	11889215	-2.5	40.6	99.31
2014	24671879.63	-4.76	10820663	-9.0	37.2	99.57
2015	18557042.98	-24.78	6057800	-44.0	27.4	99.39
2016	18280083.80	-1.49	6256402	3.3	27.9	99.41
2017	20913190.35	14.40	8215029	31.3	39.9	99.55
2018	23172269.93	10.80	10877374	32.4	40.4	99.63
2019	24615369.80	6.23	10544775	-3.1	37.3	99.63

المصدر:

1- الاعمدة (1، 3، 6) من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (1، 3).

2- الاعمدة (2، 4، 5) من اعداد الباحث.

تم احتساب معدل النمو البسيط وفق الصيغة الاتية: ـ $R = \frac{P_t - P_{t-1}}{P_{t-1}} * 100$

و بعد الصدمة المزدوجة التي تعرض لها العراق نتيجة انخفاض أسعار النفط واحداث داعش فضلاً عن اتفاق أوبك على تخفيض انتاج النفط لأعادت الاستقرار لأسعار النفط الخام في الأسواق العالمية ، كان سبب في تراجع ناتج قطاع التعدين والمقالع في عام 2015 بمعدل (44.1-%)، وانخفاض الناتج الحلي

الإجمالي بالأسعار الثابتة (18557042.98) مليون دينار بمعدل (24.78-%)، إما نسبة هذا القطاع فقد إلى الناتج المحلي الإجمالي تراجعت إلى (27.6%)، وانخفضت الإيرادات النفطية إلى (6057800) مليون دينار بمعدل نمو (44.0-%) ، في حين تراجعت مساهمة الإيرادات النفطية إلى (27.4% و 99.39%) في الناتج المحلي الإجمالي و قطاع المقالع والتعدين بالأسعار الثابتة.

إما في عام 2019 تراجع ناتج قطاع التعدين والمقالع بمعدل (3.3-%)، بينما إرتفع الناتج المحلي الإجمالي إلى (24615369.80) مليون دينار بمعدل (6.23) الا ان مساهمة قطاع المقالع والتعدين انخفضت إلى (37.4%) في الناتج المحلي الإجمالي، في حين انخفضت الايرادات النفطية بالأسعار الثابتة إلى (10544775) مليون دينار بمعدل (3.1-%) و(37.3% و99.63%) بالترتيب. ومن الواضح ان قطاع المقالع والتعدين يحتل المرتبة الأولى في مساهمته بالناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة الذي يشكل النفط الخام (99.8) نتيجة اعتماد الاقتصاد العراقي بشكل اساسي عليه.

ت- قطاع الصناعة التحويلية

عانى الاقتصاد العراقي عموماً والقطاع الصناعي بشكل خاص من مشاكل ومعوقات، إذ ان قلة التخصصات الاستثمارية بصورة فعلية، فضلا عن سوء بيئة العراق التي يمكن وصفها طاردة للاستثمار الأجنبي وانتشار الفساد الإداري وارتباط هذا القطاع بتوفير الطاقة الكهربائية وكذلك المشتقات النفطية، واغراق السوق بالسلع المستوردة ورفع الحماية عن سلع الصناعة الوطنية، كل تلك الاسباب أدى إلى اغلاق العديدة من المصانع ([1]).

تراجع ناتج الصناعة التحويلية بمعدل (30.0-%) في عام 1996 وبنسبة مساهمة (1.0%) من الناتج المحلي الإجمالي، ويعزى ذلك إلى العمل باتفاقية (النفط مقابل الغذاء).

حقق قطاع الصناعة التحويلية في عام 2001 نموا بمعدل (33.7%)، نتيجة انتشار أنشطة اقتصاد المشروعة من الصناعات الصغيرة والحرفية، إما نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بلغت (1.5%) و استمر الناتج في هذا القطاع ما بعد عام 2003وبعد الحرب الأخيرة ورفع الحظر الاقتصادي اخذ مستوى الناتج في هذا القطاع بالتذبذب بسبب المشاكل التي كانت سبب تراجع، إذ بلغ (2011418.5) مليون دينار، وبمعدل (28.8-%)، في حين اصبحت مساهمته كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (1.0%).

وفي عام 2004 وبعد تحسن الأوضاع النقدية والمصرفية والسماح للمصارف الأجنبية بفتح فروع لها لتطوير نظام المدفوعات ورفع مستوى المصارف فضلاً عن استقرار سعر الصرف الدينار العراقي بسبب

([1]) عباس لفته كنيهر العقابي، شيماء خطاب عبيد: دراسة احصائية واقتصادية لدالة الانتاج لقطاع الصناعات التحويلية في العراق للمدة 1970-2011، المؤتمر العلمي الدولي الاول، كلية الكوت الجامعة، العراق-واسط، العدد/الاول، 2017، ص 609 .

دخول البنك المركزي في عمليات المزاد العملة. إرتفع ناتج قطاع الصناعة التحويلية بمعدل (208.7%) ونسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (1.7%).

وبعد العمل على تحقيق استراتيجية للتنمية للنهوض بواقع الصناعة من خلال تعزيز السياسة الاستثمارية في مجال الصناعة التحويلية لبناء قاعدة صناعية متطورة، شهد قطاع الصناعات التحويلية إرتفع ملحوظ في الإنتاج عام 2009 بمعدل (44.5%)، وكانت نسبة مساهمة (2.3) إلى الناتج المحلي الإجمالي.

تراجع ناتج قطاع الصناعة التحويلية بمعدل (20.5-%) في عام 2014 وكانت نسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (1.6%)، إذ قامت وزارة الصناعة بتقليص شركاتها ودمجها بعد ان كانت (37) شركة وصلت إلى (32) شركة، فضلاً عن تدهور الوضع الأمني وتوقف عدد من الشركات العامة للصناعات وإلغاء المشاريع الاستثمارية.

حقق انتاج الصناعة التحويلية نمواً في عام 2019 بمعدل (6.6%) ونسبة مساهمة بلغت (1.7%) إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويعزى ذلك إلى ابرام عقد ما بين الشركة العامة للأسمدة الجنوبية والشركة العامة للتجهيزات الزراعية لشراء كامل المنتج المحلي وعودة المنشآت للعمل بعد الاستقرار الأمني.

ث- قطاع الكهرباء والماء

تراجع قطاع الكهرباء بمعدل (31.5%) في عام 1999 وبنسبة مساهمة بلغت (0.1%) إلى الناتج المحلي الإجمالي، بسبب انخفاض كمية الكهرباء التي تولدها المولدات التي تعمل بالطاقة المائية لقلة هطول الامطار الشتوية مما ادى إلى نقص بالطاقة المتولدة بحوالي (70%).

وفي عام 2003 تراجع قطاع الكهرباء بمعدل (18.0-%)، كما تراجعت نسبة مساهمة إلى الناتج المحلي الإجمالي (0.6%) بسبب الدمار الذي خلفته الحرب.

حقق قطاع الكهرباء أرتفاع بمعدل (28.9%) في عام 2009 وزيادة نسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي إلى (10.4%)، ويعود ذلك الارتفاع إلى إضافة وحدات تشغيل (غازية) لخطوط الانتاج.

وفي عام 2019 إرتفع معدل نمو قطاع الكهرباء إلى (10.8%) وبنسبة مساهمة (27.0%) إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، وذلك بسبب أرتفاع معدل الاستيراد للطاقة الكهربائية وانتاجية الخطط الاستثمارية.

ج- قطاع البناء والتشييد

بسب انخفاض مصادر التمويل، تراجع قطاع البناء والتشييد في عام 1996 بمعدل (54.6-%)، كما تراجعت نسبة مساهمته إلى (0.2%) الناتج المحلي الإجمالي. وأخذت هذا القطاع بالتزايد في عام 2000 بلغ معدل النمو السنوي (44.5%) وبنسبة (0.5%) إلى الناتج المحلي الإجمالي، بسبب أرتفاع عوائد النفط مقابل الغذاء.

تراجعت قطاع البناء إلى معدل نمو (67.8-%) في عام 2003 كما تراجعت مساهمته إلى (0.7%) في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، بسبب تدهور الوضع الأمني وانخفاض مصادر الطاقة والوقود توقف انشطة الصناعة التحويلية.

وحقق هذا القطاع ارتفاع إلى معدل (214.2%) عام 2004، كما ارتفعت نسبة مساهمته إلى (1.3%) في الناتج المحلي الإجمالي، بعد تطور بعض الصناعات الصغيرة والمتوسطة إضافة إلى استيراد المواد الانشائية.

استمر أداء قطاع البناء بالارتفاع في السنوات المتتالية، إذ حقق في عام 2013 أرتفاع بمعدل (31.0%)، كما ازدادت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى (6.5%)، ويعود ذلك إلى التوسع في بناء المجمعات السكنية والتجارية والمستشفيات والمدارس ومشاريع الترفيه والقاعات الرياضية من قبل القطاع الحكومي والخاص بحسب خطة التنمية الوطنية (2013-2017). الا ان تدهور الوضع الأمني بسبب ظهور عصابات داعش توقفت المشاريع الاستثمارية للقطاع الحكومي، فضل عن تضاؤل دور القطاع الخاص أدى إلى انخفاض ناتج قطاع التشييد في الأعوام(2014-2016).

تراجع ناتج قطاع البناء والتشهيد في عام 2018 بمعدل (16.3-%)، كما انخفضت قيمته المضافة إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى (3.9%)، ويعزى ذلك نتيجة عدم تبسيط إجراءات مراجعة المواطنين للحصول على إجازة بناء، فضلاً عدم توفر التخصيصات المالية أدى إلى توقف اغلب المشاريع.

وفي عام 2019 تراجع هذا القطاع بالأسعار الجارية بمعدل نمو (4.4-%)، كما تراجعت نسبة مساهمته إلى (3.5%) في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، ويعود سبب ذلك الى انخفاض عدد مقاولات الأبنية والانشاءات بسبب الظروف الأمنية في كافة المحافظات وظروف التقشف بسبب عجز الموازنة.

ح- قطاع النقل والمواصلات والخزن

حقق قطاع النقل أرتفاع بمعدل نمو سنوي (85.1%) في عام 1996، كما ارتفعت قيمته المضافة في الناتج المحلي الإجمالي (8.9%) بعد العمل بمذكر التفاهم واستئناف تصدير النفط. وتراجع ناتج هذا القطاع

إلى معدل (29.5-%) في عام 2003، كما تراجعت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة إلى (7.8%)، بسبب الحرب وتدهور الوضع الأمني مما قلة حركات النقل والمواصلات، وارتفع ناتج قطاع النقل في عام 2004 بمعدل نمو (93.9%)، كما بلغت نسبة مساهمته (8.3%) في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، ويعود ذلك إلى لزيادة نشاط شركات القطاع الخاص.

كما حقق قطاع النقل في عام2013 معدل نمو (25.3%)، وسجل نسبة مساهمة إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة أرتفاع بلغت (6.6%)، بسبب تحسن شبكات الطرق ورفع درجة السلامة والأمان لمستخدميها. وفي عام 2019 انخفض معدل النمو السنوي إلى (3.1%)، وكانت مساهمته إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (8.5%) بسبب أوضاع الاحتجاجات خلال هذه المدة.

خ- قطاع تجارة الجملة والمفرد والفنادق

حقق قطاع تجارة الجملة معدل نمو (210.2%) كما بلغت نسبة مساهمته إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (10.3%)، بسبب التوسع الاقتصادي خلال هذه المدة. واستمر التذبذب في ناتج هذا القطاع حتى عام 2001، إذ بلغ بمعدل نمو (51.5%)، كما نسبة مساهمته إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (6.4%). إرتفع ناتج هذا القطاع عام 2012 بمعدل نمو (39.1%)، وكانت نسبة مساهمة (7.0%) إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، بسبب زيادة الشركات التجارية ونشاط الفنادق في المواسم الدينية.

سجل هذا القطاع عام 2019 معدل نمو (6.8%) كما إرتفع نسبة مساهمته إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة إلى (6.7%)، بسبب تبسيط إجراءات الأعمال ووضع ضوابط التعاقد مع الشركات لتقليل البيروقراطية بموجب توصيات مؤتمر تنمية الأقتصاد العراقي.

د- قطاع المال والتأمين

إرتفع ناتج قطاع المال والتأمين في عام 1996 بمعدل نمو (81.7%) وارتفعت نسبة مساهمته إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة إلى (2.3%)، بسبب أرتفاع النمو الاقتصادي خلال هذه المدة. وبعد حرب عام 2003 وما تلتها وما اثار سلبية على الأقتصاد العراقي ككل، تراجع قطاع المال والتأمين من (477602.5) مليون دينار عام 2002 إلى (390794.1) مليون دينار عام 2003 بمعدل نمو (18.2-%). إما نسبة مساهمته بالناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بلغت (1.3%). حقق قطاع المال والتأمين معدل نمو (844.6%) في عام 2004، كما بلغت مساهمته (6.9%) في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار

الثابتة، وكان ذلك نتيجة لتزايد العمليات المصرفية والائتمانية ومرونة سياسة البنك المركزي لتحقيق الانسجام مع التوجه الجديد لاقتصاد السوق.

وقد استمر هذا القطاع في التذبذب ما بين الارتفاع والانخفاض حتى عام 2009 حقق معدل نمو (12.2%) لما شهده هذا القطاع من تطور على مستوى نشاطاته وفعالياته وبذلك كانت نسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بلغت (9.9%). سجل قطاع المال والتأمين في عام 2014 تراجع بمعدل نمو (3.1-%) كما تراجعت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (6.6%)، ويعزى ذلك الى الظروف التي الأمنية التي مر بها البلد خلال هذه المدة.

وبعد تحسن الوضع الأمني عاد ناتج هذا القطاع إلى الارتفاع في عام 2019 إذ حقق معدل نمو سنوي (3.2%)، كما كانت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمال بالأسعار الثابتة بلغت (6.6%)ويعزى ذلك لارتفاع ملكية دور السكن مع تزايد ثقة الافراد بالمصارف إذ زادت الودائع الجارية.

2.تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي و الدخل القومي الحقيقي في العراق

لبيان واقع الأقتصاد العراقي الحقيقي بصورة واضحة ومسار تطورة، سيتم التطرق إلى متوسط نصيب الفرد في كل من الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي بالأسعار الثابتة لسنة 1995=100 باعتبارهما مؤشر حقيقي للنمو الاقتصادي، إذ يوضح الجدول (4)، حقق الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والدخل القومي في عام 1997 معدل نمو (88.6%، 90.8%)، في حين إرتفع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي إلى (577267.2) مليون دينار مقارنة مع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة الذي بلغ (658155.2) مليون دينار، ويعزى السبب إلى توقيع على مذكرة التفاهم (النفط مقابل الغذاء).

تراجع الناتج المحلي الإجمالي في عام 2001 بمعدل (29.4-%)، في حين انخفض الدخل القومي بالأسعار الثابتة إلى (25161126) مليون دينار بمعدل نمو (29.3-%) بينما انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي إلى (901419.9) مليون دينار، في حين بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (1012364.1) مليون دينار، وسبب هذا التراجع نتيجة تقلبات أسعار النفط عالمياً بسبب احداث 11 سبتمبر. شهد عام 2003 تراجع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بمعدل (45.6-%)، بينما شهد الدخل القومي انخفاض بمقدار(9903290.5) مليون دينار بمعدل نمو (44.1-%).

جدول (4)، تطور الدخل القومي والناتج المحلي الاجمالي ومتوسط نصيب الفرد للمدة من 1998 - 2019(مليون دينار)

رقم العمود	1	2	3	4	5	6
السنوات	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة 100=1995	معدل النمو %	الدخل القومي بالأسعار الثابتة 100=1995	معدل النمو%	متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي بالأسعار الثابتة	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة
1995	6695483		5807374.9		282790.0	326036.4
1996	7684308	14.8	6668350.2	14.8	315676.5	363771.4
1997	14512638	88.9	12726432.7	90.8	577267.2	658289.0
1998	14343256	-1.2	12574055.5	-1.2	553874.4	631805.8
1999	25642867	78.8	23348994.4	85.7	998588.4	1096692.6
2000	35587314	38.8	33050768.8	41.6	1372198.3	1477510.3
2001	25161126	-29.3	22366931.0	-32.3	901419.9	1014030.0
2002	20940749	-16.8	17701747.1	-20.9	692421.2	819117.9
2003	11387909	-45.6	9903290.5	-44.1	375979.1	432342.8
2004	16141709	41.7	14227809.5	43.7	524257.0	594779.1
2005	16279300	0.9	14566873.3	2.4	520933.9	582172.9
2006	13809297	-15.2	12342031.0	-15.3	428394.0	479323.1
2007	12307400	-10.9	11053535.4	-10.4	372398.6	414641.9
2008	16889971	37.2	15880526.4	43.7	519361.8	552375.0
2009	14456479	-14.4	13326245.1	-16.1	420864.2	456558.8
2010	18046571	24.8	15817417.5	18.7	486974.5	555603.9
2011	22228404	23.2	19662173.5	24.3	589924.2	666918.8
2012	24517841	10.3	21913574.2	11.5	640597.9	716728.3
2013	25903004	5.6	23056112.3	5.2	656962.9	738082.5
2014	24670838	-4.8	21997780.7	-4.6	609982.0	684103.9
2015	18557489	-24.8	17241302.9	-21.6	466826.5	502463.6
2016	18924147	2.0	17302264.3	0.4	456729.0	499541.9
2017	20939051	10.6	20467492.2	18.3	526779.5	538916.2
2018	23171618	10.7	22641940.4	10.6	576820.6	590314.6
2019	24615366	6.2	23684445.3	4.6	589899.0	613085.1
المدة الزمنية	معدل النمو المركب%					
2002-1995					11.84	12.20
2010-2003					3	3
2019-2011					0	-1
2019-1995					3	3

المصدر: 1 الاعمدة (1، 3) من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (2، 3).

2-الاعمدة (2، 4، 5، 6) من اعداد الباحث.

تم احتساب متوسط دخل الفرد وفق الصيغة الاتية: $= \frac{\text{الدخل القومي بالاسعار االثبتة}}{\text{عدد السكان}} \mathbf{1000x}$ **،**

تم احتساب متوسط نصيب الفرد من الناتج وفق الصيغة الاتية: $\frac{\text{الناتج المحلي بالأسعار الثابتة}}{\text{عدد السكان}} \mathbf{1000x}$

في حين انخفض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي إلى (375979.1) مليون دينار، إما نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة حقق تراجع (432342.8) ملين دينار، والسبب يعود

إلى الحرب على العراق والاضطرابات الأقتصادية والاجتماعية والأمنية والسياسية وتوقفت عن العمل اغلب القطاعات الانتاجية وتعرض المنشآت إلى التخريب.

إما معدل النمو المركب للمدة 1995-2002، لمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي بالأسعار الثابتة (11.84%)، و(12.20%) لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.

حقق الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في عام 2004 معدل (41.7%)، إما الدخل القومي إرتفع إلى (14227809.5) مليون دينار بمعدل بلغ (43.7%)، في حين إرتفع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي إلى(524257.0) مليون دينار، وأرتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (594779.1) مليون دينار، بسبب عودة العراق إلى تصدير النفط إلى الأسواق العالمية.

سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في عام 2009 تراجع بمعدل نمو (14.4-%)، في حين انخفض الدخل القومي إلى (13326245.1) مليون دينار بمعدل (16.1-%)، إما متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي والناتج المحلي الإجمالي حققا انخفاض (420864.2، 456558.8) مليون دينار بالترتيب، بسبب تداعيات الازمة المالية العالمية نتيجة تراجع أسعار النفط وهذا ما يفسر اعتماد الأقتصاد العراقي بشكل كامل على قطاع النفط.

إما معدل النمو المركب للمدة 2003-2010، لمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي بالأسعار الثابتة (3%)، و(3%) لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.

وفي عام 2013 سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة أرتفاع بمعدل (5.6%)، إما الدخل القومي ارتفعت إلى (23056112.3) مليون دينار بمعدل (5.2%)، في حين بلغ متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (656962.9، 738082.5) مليون دينار بالترتيب، وتعود هذه الزيادة إلى أرتفاع في الإيرادات النفطية.

تراجع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في عام 2015 بمعدل (24.2-%)، بينما شهد الدخل القومي انخفاض بلغ (17241302.9) مليون دينار بمعدل نمو(21.6-%) في حين حقق كل من نصيب الفرد ن الدخل القومي والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة انخفاض بمقدار (466826.5، 502463.6) مليون دينار بالترتيب، ويعزى ذلك التراجع بسبب العمليات العسكرية ضد عصابات داعش الإرهابي، فضلا عن التراجع في الإيرادات النفطية نتيجة انخفاض أسعار النفط في السوق العالمية.

سجل الناتج المحلي بالأسعار الثابتة في عام 2019 معدل نمو (6.2%) بينما إرتفع الدخل القومي بالأسعار الثابتة إلى(23684445.3) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي (4.6%). في حين كان متوسط

نصيب الفرد من الدخل القومي بالأسعار الثابتة (589899.0) مليون دينار، بينما متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (613085.1) مليون دينار، ويعود ذلك إلى الانتعاش في الأقتصاد غير النفطي في قطاع الزراعة والكهرباء فضلا عن زيادة النفط الخام

إما معدل النمو المركب للمدة 2011-2019، لمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي بالأسعار الثابتة (0%)، و(1-%) لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.

وكان معدل النمو المركب للمدة 1995-2019، لمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي بالأسعار الثابتة (3%)، و(3%) لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.

ويوضح الشكل البياني (3) تطور الدخل القومي ومتوسط دخل الفرد بالأسعار الثابتة والناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد منه بالأسعار الثابتة الإيرادات العامة خلال مدة البحث، إذ يوضح الاتجاه التصاعدي للناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي ولكن بصورة متذبذب وذلك ما يفسر الاعتماد الكلي للاقتصاد العراقي على الإيرادات النفطية وكان متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال مدة البحث الأقل على الرغم من أرتفاع الناتج المحلي الإجمالي.

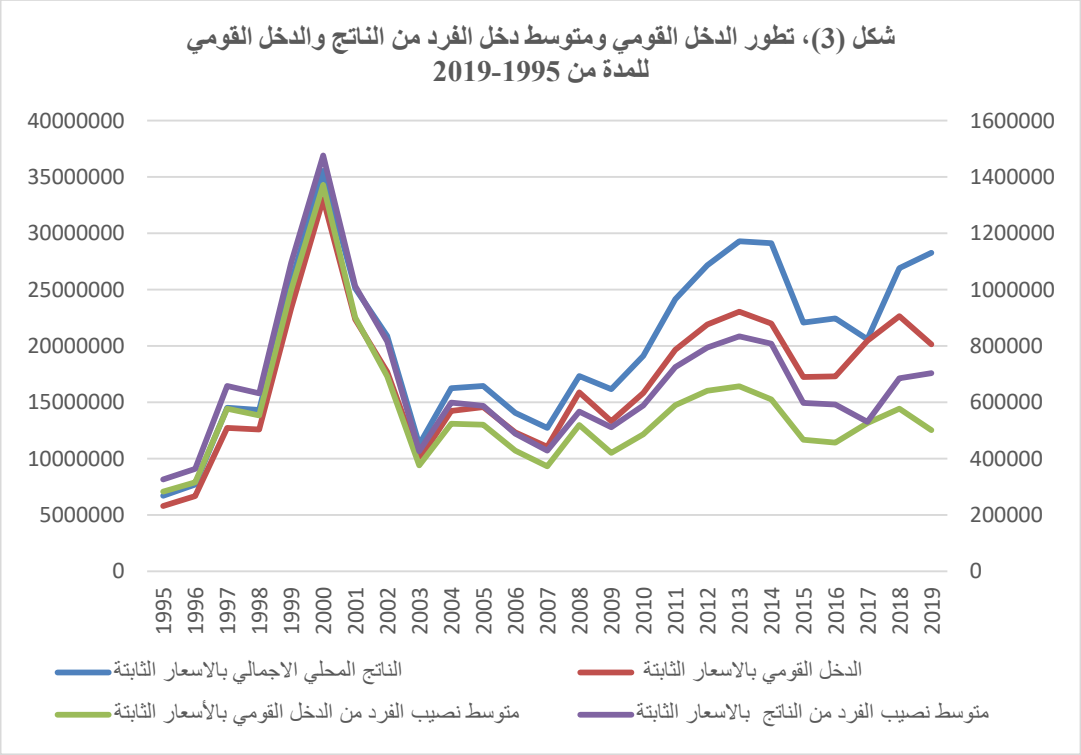

الشكل البياني من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (4).

3.تطور عرض النقد ومكوناته في العراق للمدة من 1995 - 2019

يعد العراق كغيره من البلدان يشكل فيه عرض النقد أهمية كبيرة، إذ تكون الأهمية النسبية للعملة في التداول خارج الجهاز المصرفي أكبر من الأهمية النسبية للودائع في اجمالي عرض النقد، وما زاد من تلك الأهمية اتباع البنك المركزي سياسة النقد التي أسهمت في زيادة عرض الكتلة النقدية التي تقابلها اتساع عجز الموازنة كما واضح في سنوات الربع الأول من مدة البحث،

إذ كان مصدر هذه الزيادة الإصدار النقدي الجديد ومن ثم أرتفاع مستوى النقود السائلة، إذ اصبح الحصول على السيولة النقدية التي يقابلها أرتفاع الدين الداخلي بكل سهولة عن طريق البنك المركزي، وذلك نتيجة انخفاض الإيرادات العامة، لاسيما النفطية في بداية التسعينات نتيجة لحرب الخليج الثانية وفرض الحصار الاقتصادي، هذا ما أدى إلى عدم قدرة البنك المركزي على تطبيق المادة (40) من القانون رقم (64) لسنة 1976 التي تنص على احتفاظ البنك المركزي العراقي بمقدار (50%) من الموجودات (العملات الأجنبية، والذهب، والفضة، والسندات) كغطاء للعملة في التداول([1]). وهذا ما يوضح ان مصادر الأزمات في العراق في الأساس ناشئة عن عوامل خارجية ومن ثم لا تخضع للسلطة الأقتصادية والنقدية وهذا ما يعكس اعتماد الأقتصاد العراقي على الإيرادات النفطية، التي تسهم بزيادة الانفاق العام ومن ثم زيادة التدفقات النقدية بصورة أكبر من الزيادة في اجمالي الناتج المحلي في الأجل القصير، إذ يكون توجه فاعلية الجهاز المصرفي بشكل عام باتجاه التجارة الخارجية وخصوصاً الاستيرادات ([2]).

ويوضح الجدول (5)، تزايد عرض النقد M1 و M2 من عام 1995إلى عام 1996 بمعدل (61.0%، 65.7%) على التوالي، في حين ارتفعت صافي العملة في التداول من (584398) مليون دينار إلى (1042102) مليون دينار وبمعدل نمو (78.3%)، ويعود ذلك إلى السياسة النقدية التوسعية من خلال زيادة عرض النقد لسد فجوة عجز الموازنة، في حين تراجعت الودائع الجارية إلى (93247) مليون دينار بمعدل (22.7-%)، وبلغت نسبة مساهمة صافي العملة في التداول في M1 و M2 لعام 1996 (91.8%) (81.3%) بالترتيب. واستمر تباين معدل عرض النقد M1 و M2 بمعدلات متفاوتة بعد العمل بموجب مذكرة التفاهم (النفط مقابل الغذاء والدواء) مع اتخاذ اجراءات اقتصادية أهمها اتباع سياسة مالية انكماشية بهدف تقليص حجم التضخم، فضلاً عن إيقاف اصدار حوالات الخزينة (سياسة الدين العام) لكي لا يتزايد الانفاق حداً معين عن عرض النقد. وبسبب عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي وإنخفاض الوعي المصرفي، فضلا عن ضعف السياسة النقدية في قدرتها في السيطرة على السيولة المحلية، إرتفع عرض النقد M1 و M2عام 2002 إلى (1538336)، (1966432) مليون دينار بمعدل نمو (17.0%) و (13.8%) بالترتيب، مع أرتفاع معدل نمو صافي العملة في التداول إلى (20.5%) في M1 و (66.6%)

([1]) سنان الشبيبي ، ملامح السياسة النقدية في العراق ، ابو ظبي ، صندوق النقد العربي ، 2007 ، ص7.
([2]) زكريا الدوري، يسرا السامرائي: مصدر سابق، ص ص 212-213.

جدول (5)، تطورعرض النقد (M1, M2) ومكوناته بالاسعار الثابتة 1995=100 للمدة 1995-2019 (مليون دينار)

رقم العمود	1	2	3	4	5 (3+1)	6	7	8	9 (5/1)	10 (7/1)
السنوات	صافي العملة في التداول	معدل النمو %	الودائع الجارية	معدل النمو %	عرض النقد بالمعنى الضيق M1	معدل النمو%	عرض النقد بالمعنى الواسع M2	معدل النمو%	نسبة صافي العملة في التداول إلى عرض النقدM1 %	نسبة صافي العملة في التداول إلى عرض النقدM2 %
1995	584398		120668		705066		773337		82.9	75.6
1996	1042102	78.3	93247	-22.7	1135349	61.0	1281527	65.7	91.8	81.3
1997	894065	-14.2	104105	11.6	998170	-12.1	1194778	-6.8	89.6	74.8
1998	998769	11.7	133451	28.2	1132219	13.4	1378760	15.4	88.2	72.4
1999	948824	-5.0	155220	16.3	1104045	-2.5	1381999	0.2	85.9	68.7
2000	1044877	10.1	179791	15.8	1224668	10.9	1569151	13.5	85.3	66.6
2001	1085683	3.9	229231	27.5	1314914	7.4	1728407	10.1	82.6	62.8
2002	1308674	20.5	229662	0.2	1538336	17.0	1966432	13.8	85.1	66.6
2003	1782061	36.2	440264	91.7	2222325	44.5	1548055	-21.3	80.2	115.1
2004	2171906	21.9	905300	105.6	3077206	38.5	3715585	140.0	70.6	58.5
2005	2017453	-7.1	506152	-44.1	2523605	-18.0	3250830	-12.5	79.9	62.1
2006	1584527	-21.5	648940	28.2	2233467	-11.5	3045363	-6.3	70.9	52.0
2007	1571522	-0.8	827017	27.4	2398539	7.4	2976598	-2.3	65.5	52.8
2008	1989083	26.6	1043071	26.1	3032154	26.4	3756015	26.2	65.6	53.0
2009	2409614	21.1	1717866	64.7	4127479	36.1	5027987	33.9	58.4	47.9
2010	2629030	9.1	2959423	72.3	5588453	35.4	6521880	29.7	47.0	40.3
2011	2893256	10.1	3496632	18.2	6389887	14.3	7382423	13.2	45.3	39.2
2012	2950492	2.0	3196280	-8.6	6146771	-3.8	7278075	-1.4	48.0	40.5
2013	3313336	12.3	3676909	15.0	6990245	13.7	8301411	14.1	47.4	39.9
2014	3340364	0.8	3391134	-7.8	6731498	-3.7	8401500	1.2	49.6	39.8
2015	3238734	-3.0	2841495	-16.2	6080229	-9.7	7674735	-8.7	53.3	42.2
2016	3905619	20.6	2660150	-6.4	6565769	8.0	8176181	6.5	59.5	47.8
2017	3737914	-4.3	3395096	27.6	7133011	8.6	8286977	1.4	52.4	45.1
2018	3737708	0.0	3445401	1.5	7183109	0.7	8500729	2.6	52.0	44.0
2019	4405271	17.9	3618679	5.0	8023950	11.7	9142055	7.5	54.9	48.2
المدة الزمنية	معدل النمو المركب%									
2002-1995		10.60		8.38		10.24		12.37		
2010-2003		5		27		12		20		
2019-2011		5		0		3		2		
2019-1995		8		15		10		10		

المصدر: 1- الاعمدة (1، 3 ،7) من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (1).

2- الاعمدة (2، 4، 5، 6، 8، 9، 10) من اعداد الباحث.

تم احتساب معدل النمو البسيط وفق الصيغة الاتية: - $R = \frac{P_t - P_{t-1}}{P_{t-1}} * 100$

تم احتساب معدل النمو المركب وفق الصيغة الاتية: - $R = \left[\left((PT/P0)\hat{}(1/N)\right) - 1\right] * 100$

وفي M2 ، في حين تراجع معدل نمو الودائع الجارية إلى (0.2%).

وكان معدل النمو المركب للمدة 1995-2002، (10.24%) لعرض النقد الضيق و (12.37%) لعرض النقد الواسع و(10.60%) لصافي العملة في التداول و(8.38%) للودائع الجارية.

إما عام 2003 إرتفع عرض النقد M1 إلى (2222325) مليون دينار بمعدل نمو (44.5%)، وحققت صافي العملة في التداول نمواً سنوياً بلغ (36.2%)، في حين بلغ معدل نمو الودائع الجارية (91.7%)، وكانت نسبة مساهمة صافي العملة في التداول (80.2%) في عرض النقدM1 وبنسبة (115.1%) في عرض النقد M2 ، إما عرض النقد الواسع M2 تراجع إلى (1548055) مليون دينار بمعدل نمو بلغ (21.3-%) مقارنة بالسنة السابقة، ويعود ذلك إلى رغبة الافراد بالاحتفاظ بأرصدتهم النقدية لدى الجهاز المصرفي او زيادة تلك الأرصدة النقدية لاسيما في المدة التي سبقت استبدال العملة لتجنب كلفة الاستبدال والمخاطر الأمنية، إذ ارتفعت هذه النسبة منذ نهاية شهر تشرين الأول إلى نهاية عام 2003. شهد عرض النقد الضيق والواسع في عام 2004 نمواً بمعدل(38.5%) في M1 و (140.0%) في M2، مع أرتفاع صافي العملة في التداول و الودائع الجارية إلى (2171906) (905300) مليون دينار وبمعدل نمو (21.9%) (105.6%) بالترتيب، إما نسبة مساهمة صافي العملة في عرض النقدM1 بلغت (70.6%) وفي M2 بلغت (58.5%)، وتعزى تلك الزيادة إلى استغلال عملية تبديل العملة وغياب الرقابة والضوابط خلال تلك المدة ما بعد تغير النظام السياسي بادخال العملة المزورة إلى صافي العملة في التداول باستبدال هذه النقود بالطبعة الجديدة (البنكنوت) التي تصدر من قبل البنك المركزي، فضلا عن زيادة النفقات الجارية والاستثمارية و الانفاق العسكري وانفتاح الأقتصاد العراقي على العالم الخارجي. وبعد صدور قانون رقم (56) لسنة 2004 واستقلالية البنك المركزي وتوظيف ادواته للتأثير في الأساس النقدي والعرض النقدي لتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار بالتوافق مع برنامج صندوق النقد الدولي للوصول إلى نظام مالي سليم وتحقيق الإصلاح المالي والاقتصادي وتخفيف عبء المديونية وهو من شروط نادي باريس، وكل ذلك عن طريق تطوير جهاز مصرفي قادر على نقل اثر السياسة النقدية إلى الأقطاعات الأقتصادية ومن ثم اخذ عرض النقد بالانخفاض ([1]). فضلا عن رفع الاحتياطات الأجنبية للبنك المركزي، التي يقابلها وجود عملة عراقية للمحافظة على سعر الصرف، إذ أدت هذ الأسباب إلى زيادة عرض النقد.

إما معدل النمو المركب للمدة 2003-2010، لعرض النقد M1 (12%) و(20%) لعرض النقدM2 و (5%) لصافي العملة في التداول و (27%) للودائع الجارية.

([1]) سعد عبد نجم العبدلي، خليل اسماعيل عزيز: الطلب على النقود فاعلية السياسة النقدية في العراق بعد عام 2003، بحث مستل من أطروحة دكتوراه، مجلة كلية بغداد للعلوم الأقتصادية الجامعة،العدد 53، 2017، ص 188.

وفي عام 2015 بعد انخفاض أسعار النفط وقلة ايراداته من ثم انخفاض رصيد الاحتياطات الأجنبية والانكماش الذي شهدته السياسة النقدية، فضلا عن تدهور الوضع الأمني، كل تلك الأسباب أدت إلى انخفاض عرض النقد الضيق M1 إلى (6080229) مليون دينار بمعدل بلغ (9.7-%) وانخفاض عرض النقد الواسع M2 إلى (7674735) مليون دينار بمعدل (8.7-%)، في حين تراجع صافي العملة في التداول بمعدل (3.0-%) بنسبة مساهمة في عرض النقد M1 بلغ (53.3%) و (42.2%) في M2، إما الودائع الجارية حققت (16.2-%).

وشهد عرض النقد اعلى زيادة عام 2019، ويعزى ذلك إلى المنح الحكومية للعاطلين عن العمل التي منحتها الحكومة نتيجة الاحتجاجات، إذ سجل عرض النقد M1 زيادة بمقدار (8023950) مليون دينار بمعدل (11.7%) والتي تقابلها الزيادة في صافي العملة في التداول بمعدل بلغ (17.9%)، في حين حقق عرض النقدM2 معدل نمو بلغ (7.5%)، في حين سجلت الودائع الجارية معدل (5.0%)، وكانت نسبة مساهمة صافي العملة في M1 وM2 بلغت (54.9%، 48.2%) بالترتيب.

إما معدل النمو المركب للمدة 2011-2019، لعرض النقد M1 (3%) و(2%) لعرض النقد M2 و (5%) لصافي العملة في التداول و (0) للودائع الجارية.

إما معدل النمو المركب للمدة 1995-2019، لعرض النقد M1 (10%) و(10%) لعرض النقد M2 و(8%) لصافي العملة في التداول و (15%) للودائع الجارية.

كما يوضح الشكل البياني (4) ان لصافي العملة في التداول دورا مهما في توجيه عرض النقد، كما ان أي تغير في عرض النقد يفسر على أساس تغير صافي العملة في التداول، إذ تراجعت صافي العملة في التداول بشكل واضح منذ 2004 ولغاية 2019. وهذا مؤشر على دور البنك المركزي بعد الحصول على استقلاليته.

شكل(4)، نسبة العملة الى التداول الى عرض النقد M2, M1بالاسعار الثابتة 1995=100 % للمدة 1995-2019

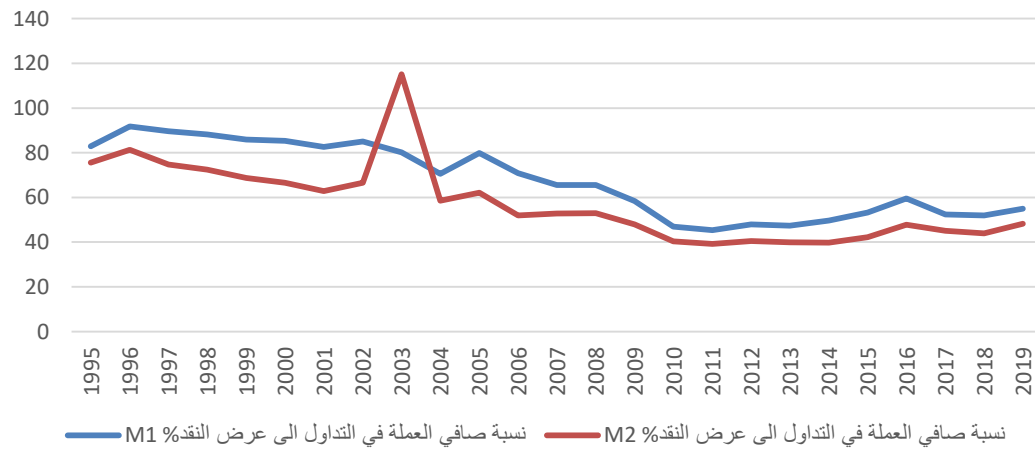

الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (5).

4.التجارة الخارجية

يمكن تحليل تطور الوضع الاقتصادي الخارجي لبلد ما بالاستعانة بالحساب الجاري لميزان المدفوعات، والانكشاف الاقتصادي لتوضيح مدى ارتباط الأقتصاد العراقي مع الأقتصاد العالمي من خلال الاستعانة بالملحق (3) والجداول (17 و 18) وكما يلي:-

أ- درجة الانكشاف الاقتصادي

تزداد اهمية نشاط التجارة الخارجية في العراق خلال مدة البحث ضمن بيانات الجدول (6)، فقد حققت درجة الانكشاف أرتفاع في عام 1998 من (330.49%) إلى (1850%) عام 1998 مع أرتفاع قيمة الصادرات بمعدل نمو (64.81%) بينما حققت الاستيرادات معدل نمو (1530.9%)، ويعود ذلك الارتفاع إلى توقيع اتفاقية التفاهم (النفط مقابل الغذاء).

سجلت درجة الانكشاف الاقتصادي في عام 2001 تراجع إلى (557.76%)، في حين انخفضت الصادرات إلى (57208875) مليون دينار بمعدل نمو (2.81-%) بينما تراجعت الاستيرادات إلى (83129782) مليون دينار بمعدل نمو (83.7-%)، في حين انخفض الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة إلى (25161126) مليون دينار، ويعزى سبب الانخفاض لتراجع مستوى النشاط العالمي بسبب الاحداث في الولايات المتحدة (11 أيلول 2001).

وكان معدل النمو السنوي المركب للمدة 1995-2002، (8.41%) للصادرات و (16.35-%) للاستيرادات و(24.40-%) لمؤشر الانكشاف الاقتصادي.

وبعد الحرب على العراق عام 2003 وغياب الأمن والاستقرار في البلد وتدمير البنية التحتية للقطاعات الأقتصادية كان توجه الحكومة العراقية لتلبية متطلبات الأقتصاد العراقي من خلال زيادة الاستيرادات وزيادة الإيرادات النفطية من خلال الصادرات، لتحسين المستوى المعاشي لأفراد المجتمع ([1]). سجل الانكشاف الاقتصادي (86.42%) في عام 2004، وأرتفاع الناتج المحلي بالأسعار الثابتة إلى (16141709) مليون دينار، مع تراجع الصادرات بالأسعار الثابتة إلى (10983032) مليون دينار محققه معدل نمو (42.68-%)، إما الاستيرادات سجلت أرتفاع إلى (2937602) مليون دينار بمعدل نمو بلغ (2074.9%).

تراجعت درجة الانكشاف الاقتصادي إلى (67.89%) في عام 2007، وحقق الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة تراجع إلى (12307400)، بينما شهدت الصادرات انخفاض إلى (5538928) مليون دينار بمعدل (23.00-%)، إما الاستيرادات سجلت تراجــع إلى (2816613) مليون دينار بمعدل (25.5-%)، بسبب تردي الأوضاع الأمنية في بعض مناطق العراق وعدم تأمين الطرق البرية.

([1]) خالد حسن الشربيني العشماوي :الازمة المالية العالمية تأثيرها على الدول النامية وسياسات مواجهتها مع دراسة لتداعيات الأزمة على الاقتصاد المصري، ط1، اطروحة دكتوراه منشورة، جامعة المنصورة /كلية الحقوق /قسم الاقتصاد، مصر، 2017، ص 167 .

جدول (6)، تطور الانكشاف الاقتصادي والنمو الاقتصادي للمدة من 1998 - 2019 (مليون)

رقم العمود	1	2	3	4	5	6
السنوات	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة 1995=100	الصادرات بالأسعار الثابتة 1995=100	معدل النمو %	الاستيرادات بالأسعار الثابتة 1995=100	معدل النمو %	درجة الانكشاف الاقتصادي%
1995	6695483	16942035		282883565		4478.03
1996	7684308	41386592	144.28	273749019	-3.2	4101.03
1997	14512638	35259763	-14.80	12702981	-95.4	330.49
1998	14343256	58109874	64.81	207176022	1530.9	1849.55
1999	25642867	77178305	32.81	321631397	55.2	1555.25
2000	35587314	58863819	-23.73	511265624	59.0	1602.06
2001	25161126	57208875	-2.81	83129782	-83.7	557.76
2002	20940749	32327718	-43.49	67790936	-18.5	478.10
2003	11387909	19159361	-40.73	135070	-99.8	169.43
2004	16141709	10983032	-42.68	2937602	2074.9	86.24
2005	16279300	7548616	-31.27	4134292	40.7	71.77
2006	13809297	7193204	-4.71	3781129	-8.5	79.47
2007	12307400	5538928	-23.00	2816613	-25.5	67.89
2008	16889971	8245926	48.87	4593050	63.1	76.02
2009	14456479	5156879	-37.46	5027391	9.5	70.45
2010	18046571	6630533	28.58	5625142	11.9	67.91
2011	22228404	9747210	47.00	5847641	4.0	70.16
2012	24517841	11202594	14.93	7016530	20.0	74.31
2013	25903004	10471067	-6.53	6858234	-2.3	66.90
2014	24670838	9650933	-7.83	6110997	-10.9	63.89
2015	18557489	8765910	-9.17	4738990	-22.5	72.77
2016	18924147	5227187	-40.37	4573209	-3.5	51.79
2017	20939051	6346273	21.41	3633045	-20.6	47.66
2018	23171618	958370	-84.90	4269689	17.5	22.56
2019	24615366	1014666	5.87	5401480	26.5	26.07
المدد الزمنية			**معدل النمو المركب%**			
2002-1995			8.41		-16.35	-24.40
2010-2003			-12		59	-11
2019-2011			-22		-1	-10
2019-1995			-11		-15	-19

المصدر:

1-الاعمدة (1، 2، 4) من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (1، 3).

2-الاعمدة (3، 5، 6) من اعداد الباحث.

تم احتساب مؤشر الانكشاف الاقتصادي وفق الصيغة الاتية ([1]):-

$$\frac{\text{الصادرات + الاستيرادات}}{\text{الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة}} * 100$$

تراجعت درجة الانكشاف الاقتصادي إلى (70.45%) في عام 2009، في حين سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة انخفاض إلى (14456479) مليون دينار، إما الصادرات تراجعت إلى

([1]) سهام داد حسين ، مقداد غضبان لطيف: هيمنة النمط الاستهلاكي للانفاق الحكومي وتأثيره في النمو الاقتصادي في العراق 2003-2014، مجلة العلوم الأقتصادية والادارية، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، المجلد23، العدد100، 2017، ص 357 .

(5156879) مليون دينار بمعدل (37.46-%)، في حين الاستيرادات بلغت (5027391) مليون دينار بمعدل نمو بلغ (9.5%)، ويعود ذلك حدوث الازمة العالمية وانخفاض أسعار النفط وهو يفسر ارتباط الاقتصاد العراقي بالاقتصاد العالمي.

وكان معدل النمو المركب للمدة 2003-2010، (12-%) للصادرات و(59%) للاستيرادات و(11-%) لمؤشر الانكشاف الاقتصادي.

سجلت درجة الانكشاف الاقتصادي في عام 2012 أرتفاع إلى (74.31%). كما حقق الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة زيادة بمقدار (24517841) مليون دينار، في حين سجلت الصادرات أرتفاع إلى (11202594) مليون دينار بمعدل نمو (14.93%) إما الاستيرادات حققت (7016530) مليون دينار بمعدل نمو (20.0%)، بسبب تحسن أسعار النفط العالمية.

ولكن بسبب تراجع أسعار النفط عام 2013، وتعرض العراق لأعمال إرهابية انخفضت درجة الانكشاف الاقتصادي عام 2013 لتبلغ (66.90%)

وبعد الهجمة الشرسة التي تعرض لها البلد من عصابات داعش الإرهابي تراجع مؤشر الانكشاف الاقتصادي إلى (63.89%)، وسجل الناتج المحلي الإجمالي تراجع إلى (24670838) مليون دينار، في حين انخفضت الصادرات إلى (9650933) مليون دينار بمعدل (7.83-%)، إما الاستيرادات تراجعت إلى (6110997) مليون دينار بمعدل نمو (10.9-%).

واستمرت درجة الانكشاف بالتراجع حتى بلغت عام 2018 (22.56%) ، وقد انخفضت قيمة الصادرات (10383940) مليون دينار محققة معدل (84.8-%)، إما الاستيرادات فقد ارتفعت إلى (4269689) مليون دينار وبمعدل (17.5%).

حققت درجة الانكشاف الاقتصادي في عام 2019 أرتفاع إلى (26.07%)، إما الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة حقق (24615366) مليون دينار، في حين سجلت الصادرات أرتفاع بمقدار (1014666) مليون دينار بمعدل (5.87%)، وحققت الاستيرادات (5401480) مليون دينار بمعدل نمو (26.5%) ويعود ذلك إلى أرتفاع قيمة الاستيرادات.

وكان معدل النمو السنوي المركب للمدة 2011-2019، (22-%) للصادرات و (1-%) للاستيرادات و(10-%) لمؤشر الانكشاف الاقتصادي.

إما معدل النمو السنوي المركب للمدة 1995-2019، (11-%) للصادرات و (-15%) للاستيرادات و(19-%) لمؤشر الانكشاف الاقتصادي.

يوضح الشكل (5) تطور العلاقة بين الانكشاف الاقتصادي والنمو الاقتصادي خلال مدة البحث، إذ يبين دور الانكشاف الاقتصادي عن طريق توفير السلع والخدمات التي تؤدي إلى انخفاض الأسعار وفي النهاية تحسين المستوى المعاشي وتحقيق الرفاهية الاقتصادي وزيادة النمو الاقتصادي.

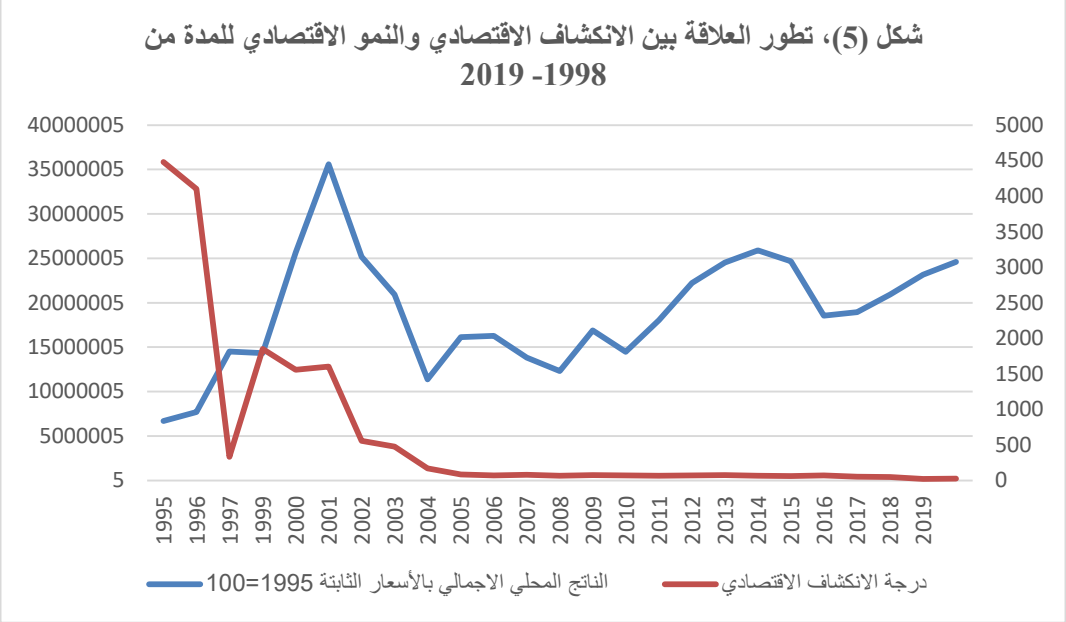

المصدر : الشكل البياني من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (18)

ب- تحليل دور الحساب الجاري في النمو الاقتصادي

يمكن توضيح تطور الحساب الجاري والعجز والفائض فيه خلال مدة البحث بتحليل مكوناته، والتي يشكل الميزان التجاري المساهم الأكبر فيه واهمية الحساب الجاري كونه يعكس سلامة السياسية التجارية للبلد في حالة الفائض والعكس في حالة العجز وسلوك القطاع الخاص. وبالاستعانة بالجدول (7)، يتضح أنّ الحساب الجاري حقق عجزاً في عام 1996 إلى (169702-) مليون دينار بمعدل نمو (88.2-%) مع تراجع نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة إلى (2.2-%)، إما الميزان التجاري حقق عجز بمقدار (246447-) مليون دينار، في حين تراجعت التحويلات بدون مقابل إلى (215367) مليون دينار، وحقق صافي الخدمات عجزاً بمقدار (138623-) مليون دينار. حقق الحساب الجاري في عام 2000 فائضاً مقداره (2257841) مليون دينار بمعدل نمو (651.7-%)، في حين كانت نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (6.3%)، إما الميزان التجاري حقق فائضاً بمقدار (10578889) مليون دينار وذلك بسبب الزيادة في الصادرات النفطية. إما حساب صافي التحويلات بدون مقابل سجل عجزاً مقداره (8185375-) مليون دينار، بسبب تعويضات الحرب التي يدفعها العراق إلى دول الخليج. في حين سجل حساب صافي الخدمات عجز مقداره(135673-) مليون دينار، نتيجة أرتفاع تكاليف الشحن والتأمين وحركة السفر والنقل، فضل عن تلقي العراق جميع أنواع الخدمات من الخارج.

جدول (7) تطور الحساب الجاري بالاسعار الثابتة 1995=100 للمدة من 1998 - 2019 **(مليون دينار)**

رقم العمود	1	2	3	4	5	6	7
السنوات	الميزان التجاري بالأسعار الثابتة 100=1995	التحويلات بدون مقابل بالأسعار الثابتة 100=1995	صافي الدخل** بالأسعار الثابتة 100=1995	صافي الخدمات بالأسعار الثابتة 100=1995	عجز وفائض الحساب الجاري بالأسعار الثابتة 100=1995	معدل النمو%	نسبة الفائض أو العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة %
1995	-1555816	277923		-163797	-1441690		-21.5
1996	-246447	215367		-138623	-169702	-88.2	-2.2
1997	3822478	-2163049		-159869	1499560	-983.6	10.3
1998	3312588	-2562965		-170925	578698	-61.4	4.0
1999	5809917	-6007836		-211333	-409252	-170.7	-1.6
2000	10578889	-8185375		-135673	2257841	-651.7	6.3
2001	2020751	-4108347		-158985	-2246581	-199.5	-8.9
2002	2491154	-2492623		-157448	-158917	-92.9	-0.8
2003	-165730	736992	447	-9981	561728	-453.5	4.9
2004	-1538603	819108	-245	-49665	-769405	-237.0	-4.8
2005	1201738	1052236	1634	-18664	2236943	-390.7	13.7
2006	2505450	-97192	1898	-10943	2399213	7.3	17.4
2007	3145053	-52731	2055	-5549	3088828	28.7	25.1
2008	4305797	-376199	8827	-6747	3931679	27.3	23.3
2009	530818	-258935	4272	-8286	267869	-93.2	1.9
2010	1824133	-322543	2011	-8902	1494699	458.0	8.3
2011	4672820	-524843	-241	-9644	4138092	176.9	18.6
2012	4953853	-574847	1191	-11761	4368436	5.6	17.8
2013	4340872	-537108	-558	-12541	3790664	-13.2	14.6
2014	4187278	-341497	-573	-108685	3736523	-1.4	15.1
2015	1163153	60086	-1677	-12671	1208891	-67.6	6.5
2016	1349981	111069	-1725	-10502	1448823	19.8	7.7
2017	2797597	130467	-1588	-11272	2915203	101.2	13.9
2018	5301414	117386	-1926	-13641	5403232	85.3	23.3
2019	3510058	33630	-1272	-16965	3525451	-34.8	14.3
المدد الزمنية	معدل النمو المركب%						
2002-1995						-24.09	
2010-2003						13	
2019-2011						-2	
2019-1995						-204	

المصدر:

1-الاعمدة (1، 2، 3 ، 4، 7) من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (1).

2- احتسب العمود (5) من خلال حاصل جمع الاعمدة (1)، (2)، (3)، (4).

3- العمود (6) من اعداد الباحث.

- تم احتساب مؤشراته الحساب الجاري وفقاً لأسعار الصرف الرسمية.

- عدم توفر بيانات صافي حساب الدخل خلال المدة (1995-2002) ضمن منشورات البنك المركزي لعام 2003

ومن ذلك يتبين ان عجز الحساب الجاري خلال المدة (1998-2002) كان بسبب العجز في التحويلات بدون مقابل وصافي الخدمات، في حين كان الميزان التجاري فائضاً نتيجة لزيادة الصادرات النفطية. وكان معدل النمو المركب للمدة 1995-2002، (24.09-%) للحساب الجاري

وبعد الحرب الأخيرة في عام 2003 ونتيجة الدمار الذي طال القطاعات الإنتاجية مع الزيادة في الطلب الكلي سواء استهلاكياً او استثماريا فضلا عن الزيادة في الانفاق الحكومي كان لا بد من تلبيته هذا الزياد من خلال الاستيرادات فقد سجل الحساب الجاري في 2004 عجز بمقدار (769405-) مليون وبمعدل نمو سنوي بلغ (237.0-%)، في حين كانت نسبة عجز الحساب الجاري (-4.8%) إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، إما الميزان التجاري حقق عجز مقداره (1538603-) مليون دينار، و حققت التحويلات بدون مقابل فائض مقداره (819108) مليون دينار، إما صافي الخدمات سجل عجز مقداره (49665-) مليون دينار.

حقق الحساب الجاري فائضاً في عام 2005 بمقدار (2236943) مليون دينار وبمعدل نمو (390.7-%) إما نسبة مساهمة الفائض (13.7%) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، في حين حقق كل من الميزان التجاري وصافي الدخل فائضاً مقداره (1201738، 1052236) مليون دينار بالترتيب، إما صافي الخدمات حققت عجز مقداره (18664-) مليون دينار، بينما سجل حساب الدخل فائضاً مقداره (1634) مليون دينار، ويعود سبب فائض الحساب الجاري إلى زيادة الصادرة في الميزان التجاري فضلا عن فائض حساب الدخل نتيجة عوائد الاستثمار في الأذونات الجنبية في الخارج العائدة للبنك المركزي العراقي ووزارة المالية.

تراجع فائض الحساب الجاري في عام 2009 إلى (267869) مليون دينار وبمعدل (93.2-%)، وبلغت نسبة مساهمته (1.9%) إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، بينما حقق الميزان التجاري تراجع الفائض إلى(530818) مليون دينار بسبب الازمة العالمية وتراجع الصادرات النفطية، إما حساب التحويلات بدون مقابل حقق عجزاً مقداره (258935-) مليون دينار، وحقق صافي الدخل تراجع الفائض إلى (4272) مليون دينار بسبب تحويلات العاملين في العراق من الشركات الأجنبية. في حين حقق صافي الخدمات عجزاً مقداره (8286-) مليون دينار، إذ العراق من البلدان المتلقية للخدمات النقل والشحن والتأمين من خارج البلد. إما معدل النمو المركب للمدة 2003-2010، (13%) للحساب الجاري.

حقق الحساب الجاري في عام 2012 فائضاً مقداره (4368436) مليون دينار بمعدل نمو (5.6%)، إما نسبة مساهمة الحساب الجاري إلى اجمالي الناتج المحلي الإجمالي بلغت (17.8%)، رافق ذلك فائض الميزان التجاري بمقدار (4953853) مليون دينار نتيجة لزيادة عوائد تصدير النفط الخام. في حين حقق صافي حساب التحويلات بدون مقابل عجزاً مقداره (574847-) مليون دينار، بسبب تعويضات عن حرب

الخليج التي تشكل نسبة (5%) من الايرادات النفطية. إما صافي الدخل حقق فائضاً مقداره (1191) مليون دينار بسبب استثمار البنك المركزي وزارة المالية في الاذونات الأجنبية. وحقق ت صافي الخدمات عجزاً مقداره (11761-) مليون دينار، بسبب خدمات النقل والتأمين التي يتلقها العراق.

تراجع فائض الحساب الجاري في عام 2015 بمقدار (1208891) مليون دينار بمعدل نمو (67.6-%)، إما نسبة مساهمة إلى الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة تراجعت إلى (6.5%)، في حين تراجع فائض حساب الميزان التجاري إلى (1163153) مليون دينار، بسبب انخفاض قيمة الصادرات المتأتية من الإيرادات النفطية. حقق حساب التحويلات بدون مقابل فائضاً بمقدار (60086) مليون دينار. نتيجة إقرار قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (39) لسنة 2015. بينما حقق حساب صافي الدخل عجزاً بمقدار (1677-)، بسبب المدفوعات إلى الخارج من الفوائد مقابل القروض المدفوعة إلى العراق. في حين انخفض عجز صافي الخدمات إلى (12671-) مليون دينار، بسبب انخفاض قيمة الاستيرادات الكلية وبالتالي انخفاض قيمة الشحن والتأمين.

تراجع فائض الحساب الجاري في عام 2019 بمعدل (34.8-%)، رافقه تراجع نسبة مساهمة إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (14.3%)، إما الميزان التجاري حقق تراجع فائض بمقدار (3510058) مليون دينار بسب الاضطرابات التي حدثت في العراق. في حين حققت التحويلات بدون مقبل تراجع بمقدار (33630) مليون دينار، بينما حقق صافي الدخل عجز بمقدار (1272-) مليون دينار بسبب تعويضات العاملين الأجانب في العراق فضلا عن تحويل أرباح الشركات العاملة في العراق إلى الخارج وفوائد الدين الخارجي. إما صافي الخدمات حقق عجزاً بمقدار (16965-) مليون دينار بسبب زيادة المدفوعات من جراء الاستيرادات وما ينعكس من تكاليف شحن.

وكان معدل النمو المركب للمدة 2011-2019، (2-%) للحساب الجاري. إما معدل النمو المركب للمدة 1995-2019، (204-%) للحساب الجاري.

ويوضح الشكل البياني (6) تطور العجز والفائض في الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة لسنة1995=100 خلال مدة البحث، يتضح أنّ الحساب الجاري كان يواجه عجزاً في المدة 1995-2002، وتقلبات خلال المدة 2003-2019.

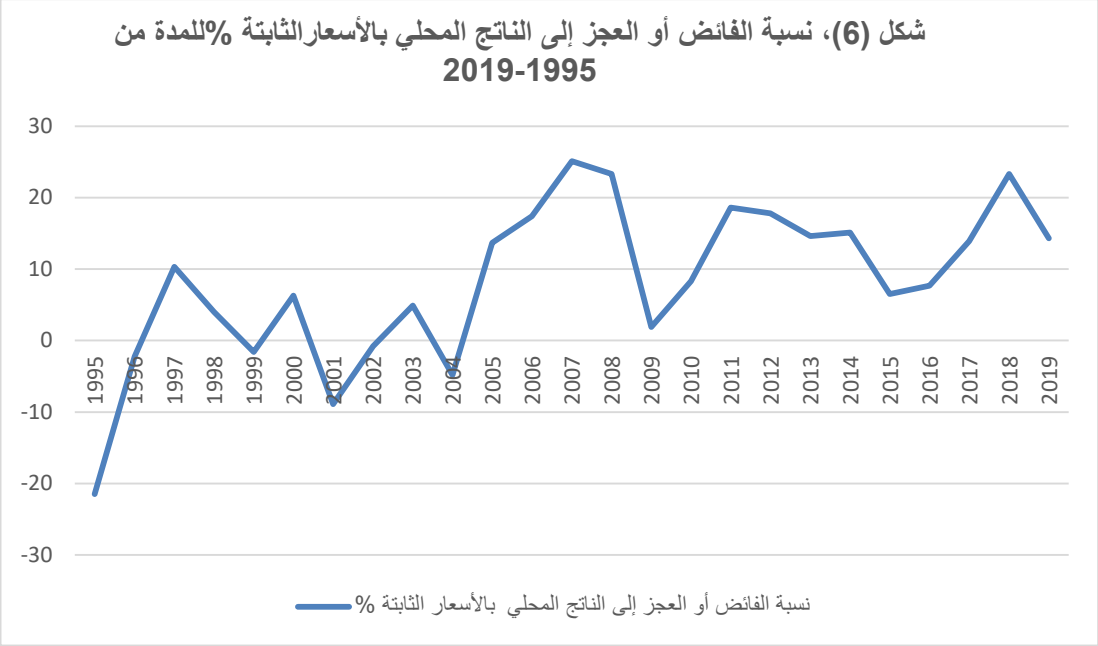

الشكل البياني من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (19)

5.التراكم الرأسمالي

يوضح الجدول (8) تطور الاستثمار بالأسعار الثابتة لسنة 1995=100 في العراق، إذ شهد عام 1997 تحسن اجمالي تكوين راس المال الثابت بمعدل نمو (234.9%)، في الوقت الذي إرتفع فيه الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة إلى (14512638) مليون دينار، وكانت نسبة مساهمة الاستثمار إلى الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (5.1%)، وكان سبب هذه الزيادة نتيجة استئناف تصدير النفط الخام التي ادت إلى زيادة اجمالي تكوين رأس المال الثابت.

تراجع الاستثمار في عام 2002 بمعدل نمو (28.8-%)، إما الناتج المحلي الاجمالي تراجع إلى (20940749) مليون دينار، وكانت نسبة مساهمة الاستثمار إلى الناتج المحلي الاجمالي (17.3%)، ويعود سبب التراجع إلى التشاؤم لدى الافراد ما قبل الحرب، فضلا عن انخفاض الايرادات النفطية بسبب الازمة العالمية. وكان معدل النمو المركب للمدة 1995-2002، (13.26%) لأجمالي تكوين راس المال الثابت.

وبعد الحرب على العراق في عام 2003 وتراجع اداء معظم القطاعات الأقتصادية وانخفاض الصادرات النفطية، بسبب العمليات العسكرية مما ادى إلى انخفاض اجمالي تراكم راس المال الثابت إلى (11387909) مليون دينار بمعدل (63.2-%) وتراجعت نسبة مساهمته إلى (11.7%) في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة.

حقق الاستثمار في عام 2005 نمواً بمعدل (133.7%) مع أرتفاع الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة إلى (16279300) مليون دينار، إما نسبة مساهمة الاستثمار بلغت (16.0%) إلى الناتج المحلي

الاجمالي بالأسعار الثابتة، وتعود هذه الزيادة إلى أرتفاع الايرادات النفطية والتي انعكست بزيادة الانفاق الاستثماري الحكومي وكذلك غير الحكومي فضلا عن سعي السياسة النقدية لتحقيق استقرار الاسعار خلال هذه العام وزيادة حجم الائتمان والتمويل المصرفي الممنوح للقطاع الخاص.

جدول (8) العلاقة بين الاستثمار والنمو الاقتصادي للمدة من 1995 -2019 (مليون دينار)

رقم العمود	1	2	3	4 (1/2)
السنوات	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة 100=1995	الاستثمار بالأسعار الثابتة 100=1995	معدل النمو%	نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي بالأسعار الثابتة%
1995	6695483	412191		6.2
1996	7684308	220007	-46.6	2.9
1997	14512638	736913	234.9	5.1
1998	14343256	909971	23.5	6.3
1999	25642867	1373828	51.0	5.4
2000	35587314	3232494	135.3	9.1
2001	25161126	5101641	57.8	20.3
2002	20940749	3632037	-28.8	17.3
2003	11387909	1335269	-63.2	11.7
2004	16141709	1116553	-16.4	6.9
2005	16279300	2609910	133.7	16.0
2006	13809297	2576008	-1.3	18.7
2007	12307400	831548	-67.7	6.8
2008	16889971	2287186	175.1	13.5
2009	14456479	1374238	-39.9	9.5
2010	18046571	2868354	108.7	15.9
2011	22228404	2800408	-2.4	12.6
2012	24517841	3378718	20.7	13.8
2013	25903004	4760944	40.9	18.4
2014	24670838	5065445	6.4	20.5
2015	18557489	4230476	-16.5	22.8
2016	18924147	3396739	-19.7	17.9
2017	20939051	2965259	-12.7	14.2
2018	23171618	3720549	25.5	16.1
2019	24615366	3154934	-15.2	12.8
المدد الزمنية			معدل النمو المركب%	
2002-1995			31.26	
2010-2003			10	
2019-2011			1	
2019-1995			8	

المصدر:

1. **الاعمدة (1، 2) من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (1).**
2. **الاعمدة (3، 4) من اعداد الباحث**

تم احتساب معدل النمو المركب وفق الصيغة الاتية: ـ $R = \left[\left((PT/P0)\hat{}(1/N)\right) - 1\right] * 100$

شهد الاستثمار في عام 2008 تحسن واضح، إذ حقق نمواً بمعدل (175%)، كما إرتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة إلى (16889971) مليون دينار، محققاً الاستثمار نسبة مساهمة (13.5%) إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، وتعود هذه الزيادة إلى اتجاهات الواسعة لموازنة عام 2008 الانفاقية والسعي لتحقيق اهداف النمو والتنمية الحقيقية.

وبفعل الازمة المالية العالمية التي انعكست على تراجع الايرادات النفطية وانخفاض الانفاق الاستثماري والجارية، تراجع الاستثمار في عام 2009 بمعدل (39.9-%)، كذلك تراجع الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة إلى (14456479) مليون دينار، إما نسبة مساهمة الاستثمار إلى الناتج المحلي الاجمالي انخفضت إلى (9.5%). وبعد زيادة اسعار النفط وأرتفاع الايرادات النفطية في عام 2010 حقق نمواً بمعدل (108.7%)، إما الناتج المحلي الاجمالي إرتفع إلى (18046571) مليون دينار، إما نسبة مساهمة الاستثمار إلى الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة ارتفعت إلى (15.9%). وكان معدل النمو المركب للمدة 2003-2010، (10%) للاستثمار.

إما في عام 2015، تراجع الاستثمار بمعدل (16.5-%) كما تراجع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة إلى (18557489) مليون دينار، في حين كانت نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (22.8%)، بسبب انخفاض الصادرات النفطية نتيجة تدهور الأوضاع الأمنية ولاسيما انخفاض أسعار النفط العالمية. تراجع الاستثمار في عام 2019 بمعدل نمو (15.2-%)، بينما إرتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة إلى (24615366) مليون دينار، وكانت نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي (12.8%)، ويعود سبب التراجع إلى الاضطرابات التي حدثت في البلد في هذا العام. وكان معدل النمو المركب للمدة 2011-2019، (1%) للاستثمار، إما النمو المركب للمدة 1995-2019، (8%) للاستثمار.

ويوضح الشكل البياني (7) نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال مدة البحث.

شكل (7)، نسبة الاستثمار الى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة% للمدة من 1995-2019

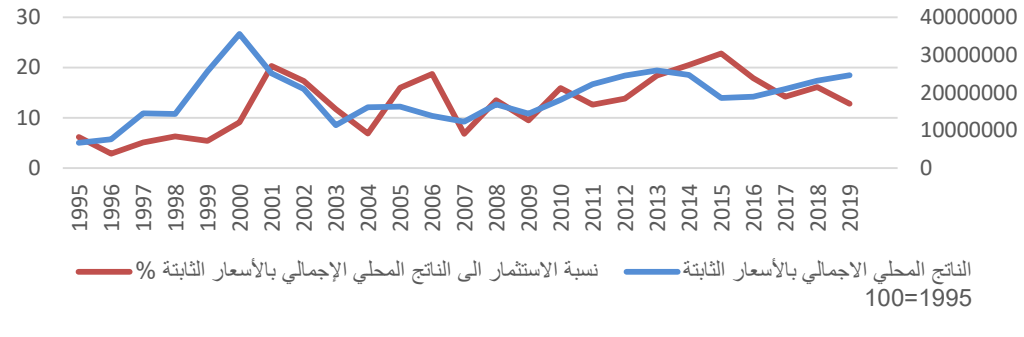

الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (8)

المبحث الثاني:ـ تحليل مساهمة اقتصاد الظل في مؤشرات الاقتصاد العراقي

اولاً : ـ تحليل أهم مؤشرات حجم اقتصاد الظل في العراق

أنّ اقتصاد الظل يتكون من عدة مؤشرات، وأهمها مؤشر معدل نمو العملة في التداول والذي يعبر عن المعاملات التي تتم من قبل الافراد بواسطة النقود السائلة، وذلك للابتعاد عن الحسابات المصرفية والشيكات مما ينعكس على الطلب على النقود في التداول، إما المؤشر الآخر لاقتصاد الظل فهو الناتج المحلي الاجمالي، إذ ان زيادة حجم اقتصاد الظل يمكن أنّ يحفز الناتج المحلي الاجمالي، وبذلك يكون له أثر مباشر في الناتج على مستوى نطاق اقتصاد البلد. ويمكن توضيح اقتصاد الظل في الاقتصاد العراقي من خلال المؤشرين وكما يأتي: ـ

1- تطور معدل نمو العملة (الطلب غير الطبيعي على النقود) للمدة 1995-2019

يتحدد حجم الطلب على النقود وفقاً لهذا المؤشر كما موضح في الجدول (9)، إذ ن تطور الطلب على النقود بالأسعار الثابتة خلال مدة البحث، ينقسم إلى الطلب الطبيعي وغير الطبيعي (لتسوية أنشطة اقتصاد الظل) ومجموعهما يكون صافي العملة في التداول. على الرغم من اتباع البنك المركزي سياسة ترشيد وتخفيض الانفاق العام وفرض القيود على تمويل عجز الموازنة بالاصدار النقدي الجديد دون غطاء لهذا الإصدار، الا أنّ أرتفاع الطلب النقدي اخذ بالتباين، إذ ارتفع الطلب الطبيعي من (470036) مليون دينار عام 1997 إلى (612109) مليون دينار عام 1998، إذ حقق معدل نمو سنوي (30.2%)، بنسبة مساهمة في العملة في التداول (50.6% و51.3%)على التوالي، إما الطلب غير الطبيعي فقد ارتفع من (459792) مليون دينار إلى (580421) مليون دينار بمعدل نمو (26.2%)، و بمساهمة (49.4% و48.7%) في العملة في التداول. وفي عام 2002 بسبب التوقعات التشاؤمية للافراد من الحرب على العراق ارتفع الطلب على السلع وتزايد الطلب النقدي، إذ ارتفع معدل نمو الطلب الطبيعي إلى (39.6%) ونسبة مساهمة بلغت (53.2%) في صافي العملة في التداول، إما الطلب غير الطبيعي بلغ معدل نمو (49.0%) وبنسبة مساهمة في صافي العملة في التداول بلغت (46.8%).

وكان معدل النمو المركب للمدة 1995-2002، (19.91%) للطلب الطبيعي على النقود و(20.76%) للطلب غير الطبيعي.

حقق الطلب الطبيعي على النقود في عام 2005 معدل نمو (12.3%) وبلغت نسبة مساهمته في العملة في التداول (56.6%)، كما حقق الطلب على النقود غير الطبيعي أرتفاع بلغ (3951465) مليون دينار بمعدل (53.9%) و نسبة مساهمة بلغت (43.4%) في صافي العملة بالتداول ، ويرجع ذلك إلى أنّ سلطة الائتلاف المؤقتة (المنحلة) لم تنفذ رقابة مالية كافية([1]).

([1]) ديوان الرقابة المالية: التقرير السنوي لعام 2005، ص20.

جدول (9)، التطور غير الطبيعي للطلب النقدي في العراق للمدة من 1995 - 2019 (مليون دينار)

رقم العمود	1	2	3	4	5	6
السنوات	الطلب الطبيعي على النقود	معدل النمو %	الطلب غير الطبيعي على النقود	معدل النمو %	نسبة الطلب الطبيعي إلى العملة في التداول%	نسبة الطلب غير الطبيعي إلى العملة في التداول%
1995	319244		265154		54.6	45.4
1996	434904	36.2	446714	68.5	49.3	50.7
1997	470036	8.1	459792	2.9	50.6	49.4
1998	612109	30.2	580421	26.2	51.3	48.7
1999	671861	9.8	603359	4.0	52.7	47.3
2000	782418	16.5	691903	14.7	53.1	46.9
2001	977607	24.9	805084	16.4	54.8	45.2
2002	1364518	39.6	1199175	49.0	53.2	46.8
2003	2614209	91.6	2015585	68.1	56.5	43.5
2004	4595162	75.8	2567783	27.4	64.2	35.8
2005	5161372	12.3	3951465	53.9	56.6	43.4
2006	7000109	35.6	3967990	0.4	63.8	36.2
2007	9835054	40.5	4396646	10.8	69.1	30.9
2008	12764026	29.8	5728476	30.3	69.0	31.0
2009	16888956	32.3	4886723	-14.7	77.6	22.4
2010	23428761	38.7	913431	-81.3	96.2	3.8
2011	*(26506482)	13.1	**(1780879)	95.0	93.7	6.3
2012	28858751	8.9	1734896	-2.6	94.3	5.7
2013	33429675	15.8	1565778	-9.7	95.5	4.5
2014	32914623	-1.5	3157970	101.7	91.2	8.8
2015	29628287	-10.0	5226969	65.5	85.0	15.0
2016	32026970	8.1	10048260	92.2	76.1	23.9
2017	34858497	8.8	5484812	-45.4	86.4	13.6
2018	35239925	1.1	5258142	-4.1	87.0	13.0
2019	39288750	11.5	8349853	58.8	82.5	17.5
المدة الزمنية		معدل النمو المركب %				
2002-1995		19.91		20.76		
2010-2003		32		-9		
2019-2011		4		19		
2019-1995		21		15		

المصدر:

1- الاعمدة (1-6) من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (1).

*** حاصل طرح التطور غير طبيعي للطلب على النقود من صافي العملة في التداول**

**** متوسط حسابي باعتبارها سنة اساس**

تم احتساب التطور الطبيعي وغير الطبيعي للطلب على النقود من خلال الصيغة الاتية ([1]).

$$\text{التطور (الطبيعي) للطلب على النقود} = M1 * K0$$

$$\text{التطور (غير الطبيعي) للطلب على النقود} = M1(Kt - K0)$$

إذ أنّ :

K0= أقل نسبة من قسمة $\frac{C}{M1}$ خلال مدة البحث. Kt= تسلسل السنوات (الزمن)

M1=C+D= عرض النقد الضيق ، C= العملة في التداول. D= الودائع الجارية

([1]) رضا دحماني، مراد زايد: تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي باستخدام طريقة نسبة النقود السائلة حالة الجزائر خلال الفترة 1970-2017، مجلة رؤى الاقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد7، العدد12، 2019، ص ص27-28.

حقق الطلب الطبيعي على النقود في عام 2010 معدل نمو (38.7%) وبنسبة مساهمة في صافي العملة في التداول (96.2%)، في حين انخفض الطلب غير الطبيعي على النقود إلى (913431) مليون دينار بمعدل نمو (81.3-%) بنسبة مساهمة (3.8%) في صافي العملة في التداول، إذ يعزى ذلك إلى تخفيض سعر الفائدة من قبل البنك المركزي لتوفير الائتمان المناسب لأنشطة القطاع الخاص.

وكان معدل النمو المركب للمدة 2003-2010، (32%) للطلب الطبيعي على النقود و(9-%) للطلب غير الطبيعي.

تراجع الطلب الطبيعي في عام 2014، إذ بلغ (32914623) مليون دينار بمعدل (1.5-%) وكانت نسبة مساهمته (91.2%) في صافي العملة في التداول، بينما سجل الطلب غير الطبيعي ارتفاعاً، إذ بلغ (3157970) مليون دينار بمعدل (101.7%) وحقق نسبة مساهمة في صافي العملة بلغت (8.8%) وذلك نتيجة الاحداث التي شهدتها بعض المحافظات في داخل العراق واحتلال بعض المدن.

ارتفع الطلب الطبيعي في عام 2019 بمعدل (11.5%)، في حين حقق الطلب غير الطبيعي أرتفاع بلغ (8349853) مليون دينار بمعدل نمو (58.8%) وكانت نسبة مساهمة الطلب الطبيعي وغير الطبيعي على النقود بلغت (82.5%، 17.5%) بالترتيب إلى صافي العملة في التداول وذلك نتيجة الاضطرابات والاحتجاجات والمنح التي وزعتها الحكومة إلى العاطلين.

وكان معدل النمو المركب للمدة 2011-2019، (4%) للطلب الطبيعي على النقود و(19%) للطلب غير الطبيعي.

إما معدل النمو المركب للمدة 1995-2019، (21%) للطلب الطبيعي على النقود و(15%) للطلب غير الطبيعي.

ويوضح الشكل (8) نسبة الطلب غير الطبيعي إلى صافي النقود في التداول، إذ من الواضح أنّ للاستقرار الاقتصادي والأمني دور مهم في تخفيض الطلب غير الطبيعي.

الشكل(8)

نسبة الطلب غير الطبيعي الى النقود في التداول% في العراق للمدة 1995-2019

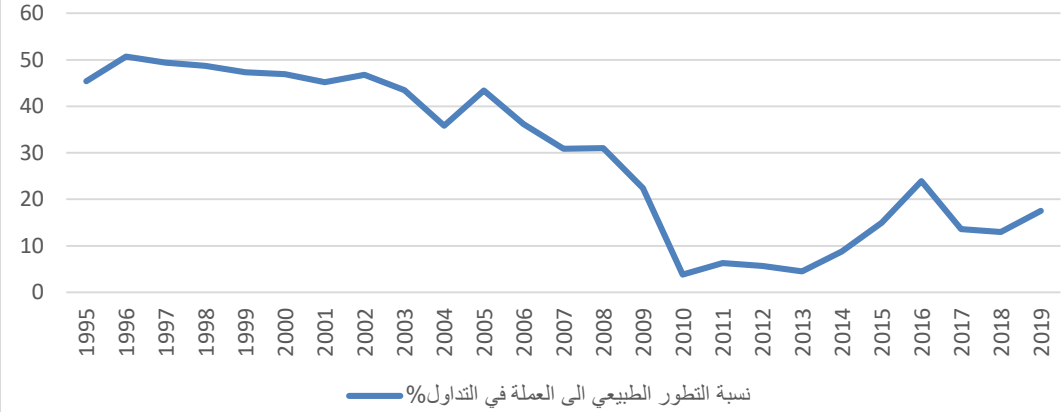

الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (9).

2- مؤشر اقتصاد الظل كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي

مع الظروف الاستثنائية التي مر بها الاقتصاد العراقي خلال مدة التسعينيات والحصار والحرمان من الإيرادات النفطية، ومرحلة الانتقالية وتوجه التعاملات الاقتصادية وفق آليات السوق والانفتاح على العالم الخارجي ما بعد عام 2003 وغياب الرقابة والضوابط في البلد، كل ذلك ساهم في توفر البيئة الخصبة لتوسع أنشطة اقتصاد الظل وانتشارها.

جدول (10)، تطور اقتصاد الظل بالأسعار الجارية والثابتة للمدة من 1995 - 2019 (مليون دينار)

رقم العمود	1	2	3	4	6
السنوات	اقتصاد الظل بالأسعار الجارية	معدل النمو %	اقتصاد الظل بالأسعار الثابتة 100=1995	معدل النمو%	نسبة اقتصاد الظل إلى الناتج المحلي الاجمالي%
1995	5030744		5030744		75.1
1996	5725244	13.8	6767428	34.5	88.1
1997	12806241	123.7	12313693	82.0	84.8
1998	14193309	10.8	11887193	-3.5	82.9
1999	27424714	93.2	20405293	71.7	79.6
2000	39504091	44.0	27997230	37.2	78.7
2001	30850952	-21.9	18788643	-32.9	74.7
2002	32125459	4.1	16398907	-12.7	78.3
2003	21070665	-34.4	8110341	-50.5	71.2
2004	30482383	44.7	9242687	14.0	57.3
2005	52107304	70.9	11535821	24.8	70.9
2006	55239230	6.0	7980241	-30.8	57.8
2007	55625210	0.7	6142360	-23.0	49.9
2008	78550169	41.2	8448980	37.6	50.0
2009	51649415	-34.2	5715328	-32.4	39.5
2010	38542033	-25.4	4162656	-27.2	23.1
2011	44555480	15.6	4557173	9.5	20.5
2012	62173569	39.5	5996101	31.6	24.5
2013	64519020	3.8	6108599	1.9	23.6
2014	71434801	10.7	6614946	8.3	26.8
2015	64121535	-10.2	5958143	-9.9	32.1
2016	83871458	30.8	7785339	30.7	41.1
2017	69723511	-16.9	6460068	-17.0	30.9
2018	76114293	9.2	7024854	8.7	30.3
2019	91786605	20.6	8487757	20.8	34.5
المدة الزمنية		معدل النمو المركب %			
2002-1995		26.08		15.92	
2010-2003		8		-8	
2019-2011		8		7	
2019-1995		12		2	

المصدر: 1- الاعمدة (1-6) من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (1و 2).

تم احتساب نسبة اقتصاد الظل إلى الناتج المحلي الاجمالي باستخدام طريقة غوتمان وباعتبار سنة 2011 سنة اساس[1]. وفق الصيغة الاتية : $SE\% * \frac{(C-K0.D)}{M1}$

تم احتساب العمود (1) = نسبة اقتصاد الظل * الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

تم احتساب العمود (2) = نسبة اقتصاد الظل * الناج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

([1]) علي حسين الحسن: اقتصاد الظل، اثار السلبية واساليب الحد من حجمه، مجلة جامعة تشرين، سوريا، المجلد36، العدد4، 2014، ص 40.

ارتفع اقتصاد الظل بالأسعار الجارية من (5725244) مليون دينار عام 1996 إلى (12806241) مليون دينار عام 1997 وبمعدل نمو سنوي (123.7%)، إما بالأسعار الثابتة (1995=100) ارتفع من (6767428) مليون دينار إلى (12313693) مليون دينار بمعدل (82.0%) وبنسبة مساهمة بالناتج المحلي الإجمالي بلغت (84.8%).

ومع أرتفاع الايرادات النفطية بداية اتفاقية التفاهم (النفط مقابل الغذاء) انعكس تأثيرها على واقع الاقتصاد العراقي والتوجه نحو الاستقرار الاقتصادي، الامر الذي أدى إلى تراجع اقتصاد الظل بالأسعار الجارية فتراجع من (39504091) مليون دينار عام 2000 إلى (30850952) عام 2001 بمعدل (21.9%)، إما بالأسعار الثابتة تراجع من(27997230) مليون دينار إلى(18788643) مليون دينار بمعدل (32.9-%)، بنسبة مساهمة (74.7%) في الناتج المحلي الإجمالي.

وكان معدل النمو المركب للمدة 1995-2002، (26.08%) لاقتصاد الظل بالأسعار الجارية و(15.92%) لاقتصاد الظل بالأسعار الثابتة.

وبعد حرب عام 2003 وتغير النظام السياسي ورفع الحظر الاقتصادي المفروض على البلاد، وضعف الرقابة ارتفع اقتصاد الظل بالأسعار الجارية من (21070665) مليون دينار عام 2003 إلى (30482383) مليون دينار عام 2004، بمعدل نمو (44.7%)، إما بالأسعار الثابتة ارتفع من (8110341) مليون دينار إلى (9242687) مليون دينار، بمعدل نمو (14.0%) وكانت نسبة مساهمته (57.3%) في الناتج المحلي الإجمالي.

وبعد عودة الجهات الرقابية إلى العمل انعكس تأثير ذلك بشكل واضح في اقتصاد الظل، إذ انخفض من (78550169) مليون دينار عام 2008 إلى (51649415) مليون دينار عام 2009 بمعدل نمو (34.2-%)، إما بالأسعار الثابتة انخفض من (8448980) مليون دينار إلى (5715328) مليون دينار بمعدل (32.4-%) وكانت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي (39.5%).

وكان معدل النمو المركب للمدة 2003-2010، (8%) لاقتصاد الظل بالأسعار الجارية و(8-%) لاقتصاد الظل بالأسعار الثابتة.

وفي الأعوام 2012-2013 ومع أرتفاع أسعار النفط وبسبب صفقات الفساد منها شراء طائرات بقيمة مليار دولار للطائر من اصل (24) طائر والتي كانت لا فائدة منها للقتال، وعقود بقيمة (400)

مليون دينار، مرتبطة بالتشغيل والصيانة في مشروع محطة الفاو([1]).ارتفع اقتصاد الظل بالأسعار الجارية إلى (62173569، 64519020) مليون دينار على التوالي وبمعدل نمو (39.5%، 3.8%)، إما بالأسعار الثابتة ارتفع إلى (5996101، 6108599) مليون دينار وبمعدل نمو (31.6%، 1.9%)، وكانت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي (24.5%، 23.6%) على التوالي.

حقق اقتصاد الظل بالأسعار الجارية في عام 2019 أرتفاع بلغ (91786605) مليون دينار بمعدل نمو (20.6%) في حين حقق بالأسعار الثابتة أرتفاع بلغ (8487757) مليون دينار بمعدل نمو (20.8%)، إما نسبة مساهمة اقتصاد الظل بلغت (34.5%) في الناتج المحلي الإجمالي. بسب الاضطرابات التي حدثت في البلد.

وكان معدل النمو المركب للمدة 2011-2019، (8%) اقتصاد الظل بالأسعار الجارية و(7%) اقتصاد الظل بالأسعار الثابتة.

إما معدل النمو المركب للمدة 1995-2019، (12%) اقتصاد الظل بالأسعار الجارية و(2%) اقتصاد الظل بالأسعار الثابتة.

ويوضح الشكل البياني (9)، تطور اقتصاد الظل بالأسعار الجارية والثابتة خلال مدة البحث، إذ يتضح الأتجاه التصاعدي في الغالب لاقتصاد الظل بالأسعار الجارية، إما بالأسعار الثابتة شهد نمواً مستقراً، وهذا انعكاس لظاهرة الفساد والهدر في الأموال وباقي الأنشطة غير المشروعة خلال سنوات البحث التي عانى منها الاقتصاد العراقي.

الشكل(9)

تطور اقتصاد الظل بالأسعار الجارية والثابتة في العراق للمدة 1995-2019

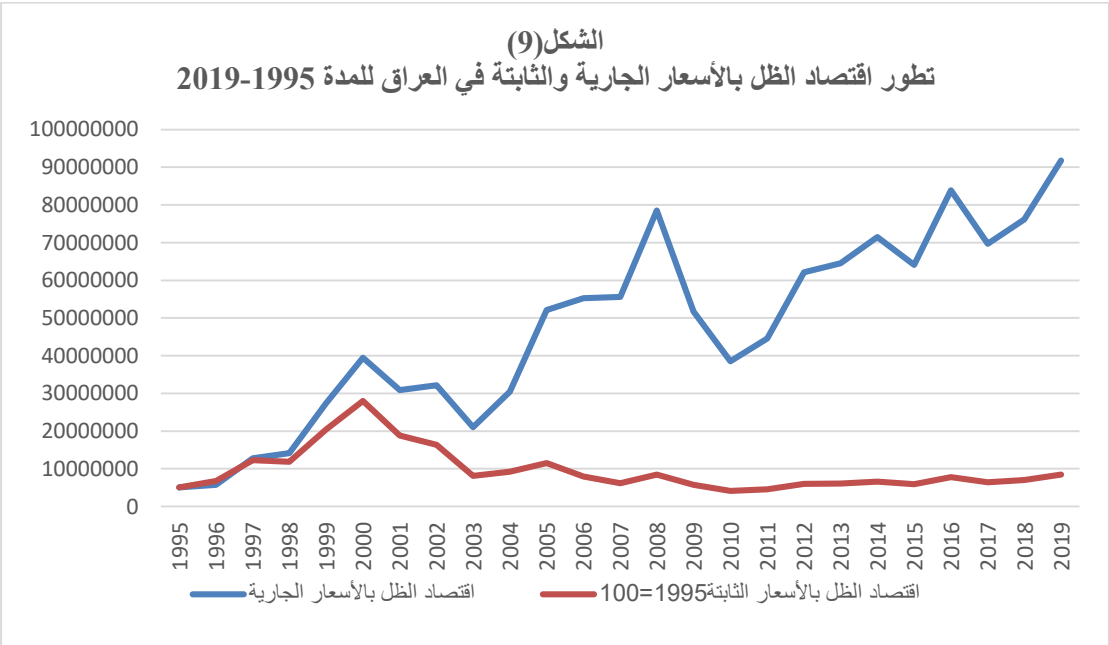

الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (10).

([1]) انظر:- داحو جربال، رشيد سيدي بومدين: اقتصاد الظل، الفساد والنهب في ممارسة السلطة حالتا الجزائر والعراق، سلسلة كتب السفير العربي ، لبنان، 2020، ص ص 114-119.

ثانياً :ـ تحليل أنشطة اقتصاد الظل في الاقتصاد العراق

1- غسيل الأموال في العراق

تميزت المدة ما بعد عام 2003 بتزايد حجم جرائم الارهاب بشكل عام وغسيل الاموال بشكل خاص، بسبب الظروف التي مر به البلد من حرب وتغير النظام السياسي والاقتصادي و ما تبع ذلك من آثار سلبية، إذ ازدادت الأنشطة غير المشروعة بمعدلات نمو قد فاقت الزيادة الحاصلة في باقي دول العالم، إذ تتداخل أنشطة غسيل الأموال وجريمة الإرهاب، إذ أنّ الطرق المستخدمة لرسملة عملية غسيل الأموال هي نفسها المستخدمة من المجرمين للقيام بالأعمال الإرهابية، وزاد الاهتمام بظاهرة غسيل الأموال في العراق بعد عام 2003 لذا صدر قانون مكافحة غسيل الأموال رقم (93) لسنة 2004([1]). وبالرغم من الجهود المبذولة من قبل البنك المركزي الا أنّ مجموعة العمل الدولي* لم ترى جهود الجهات العراقية كافية للحد من غسيل الأموال وتمويل الإرهاب الامر الذي أدى إلى ادراج جمهورية العراق في القائمة الرمادية. و في حال عدم التزام العراق وتحقيق رضا المجموعة سوف يدرج ضمن القائمة السوداء، مما يعني عدم التعامل معه مصرفياً ومالياً بمعنى حصار مالي ومصرفي جديد، وهذا ما دفع بالبنك المركزي للسعي من أجل الخروج من هذا التصنيف الرديء لذلك صدر قانون رقم (39) لسنة 2015 بدلا عن الاول وهذا القانون يعد من أفضل القوانين العربية والذي انشأ بموجب الفقرة أولا من المادة (8) مكتب مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب ([2]).

بسبب الشبهات التي تدور حول أنشطة غسيل الأموال في العراق إذ أنّ ما يعادل (46) مليار دولار أمريكي من النفقات الاستثمارية في الموازنة العامة تذهب إلى غسيل الأموال و تحصل عليه جهة ما او شركة، وأنّ ما يقارب (5%) إلى (10%) لا تعود إلى البلد وتستخدم في الخارج، و هناك خسارة ما تعادل مليار دولار اسبوعياً تذهب إلى دول أخرى، وأنّ عمليات المزاد اليومية التي اعتمدت بتاريخ 2003/10/4 من خلال البنك المركزي على الرغم من انها أسهمت في تحسين سعر الصرف بنسبة(40%) لكن كان منفذ لتسريب واردات العراق من مبيعات النفط منذ عام 2006 إلى 2014، إذ بلغت (550) مليار دولار امريكي، إذ أنّ (60%) من ذلك المبلغ تم بيعه من خلال نافذة مزاد بيع العملة وجرى تحويلة إلى خارج البلد([3]). ويعزى ذلك لعدم فاعلية النظام المصرفي وتوفر اليات الرقابة المناسبة ذات الفاعلية في المتابعة وبذلك أصبح مزاد العملة في البنك المركزي أهم جهة لغسيل الأموال([4]). لذا

([1]) زياد عبد الكريم رشيد، عبد القادر عبد الوهاب عبد القادر: دراسة تحليلية لظاهرة غسيل الأموال مع إشارة خاصة للعراق، وزارة المالية العراقية، قسم السياسات الاقتصادية، بحث منشور، 2016 ، ص 19.

* مجموعة العمل الدولي:- هي منظمة حكومية دولية تأسست في عام 1989 من قبل وزراء الدول الاعضاء فيها وحاليا تتألف من 35 دولة ومنظمتين اقليميتين، هما اللجنة الاوربية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومن جهاتها المراقبة الدولية منها مجموعة مينافايف ومهامها وضع المعايير والتنفيذ الفعال للتابير القانونية والتنظيمية لمكافحة غسيل الاموال وتمويل الارهاب.

([2]) وليد عيدان عبدالنبي الحجاج: مكافحة غيسل الأموال وتمويل الإرهاب التجربة العراقية والعالمية دراسة نظرية وتطبيقية، ط1،بغداد- العراق، 2019، ص ص 265-266.

([3]) عبد الرضا فرج بدراوي: غسيل الأموال ودور المصارف في المكافحة، ط1، دار المؤلف، بيروت- لبنان، 2017، ص ص 618-620.

([4])سلمى غازي: اثار ظاهرة غسيل الأموال على الاقتصاد العراقي وسبل معالجتها، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية،العدد55، 2017، ص 78.

سيتم التطرق لمؤشرات غسيل الأموال من خلال الفرق ما بين بيع العملة واستيرادات القطاع الخاص والتي قد تكون عمليات غسيل أموال او تهريب للعملة، ومؤشر المؤسسات المحلية وكذلك اضرار الأعمال الإرهابية خلال مدة البحث وكالاتي.

أ- مؤشر نافذة بيع العملة الاجنبية

سجلت مبيعات البنك المركزي من الدولار في عام 2004 معدل نمو (103.7%) في حين ارتفع استيرادات القطاع الخاص إلى (5581) مليون دولار بمعدل نمو (86.2%) وكان فرق مبيعات البنك المركزي عن الاستيرادات (527) مليون دولار بمعدل نمو (52600.0%)، وهذا يعكس الزيادة في الفرق ما بين المبيعات من النقد الأجنبي مع استيرادات القطاع الخاص سواء كان نتيجة التهريب او غسيل الأموال.

جدول (11) مبيعات الدولار في نافذة البنك المركزي العراقي للمدة من 2003 - 2019

رقم العمود	1	2	3	4	5 (3-1)	6
السنوات	مبيعات البنك المركزي من الدولار (مليون دولار)	معدل النمو %	استيراد القطاع الخاص (مليون دولار)	معدل النمو %	فرق المبيعات عن الاستيراد (مليون دولار)	معدل النمو %
2003	2999		2998		1	
2004	6108	103.7	5581	86.2	527	52600.0
2005	10462	71.3	7236	29.7	3226	512.1
2006	11175	6.8	7123	-1.6	4052	25.6
2007	15980	43.0	11985	68.3	3995	-1.4
2008	25869	61.9	16788	40.1	9081	127.3
2009	33992	31.4	27302	62.6	6690	-26.3
2010	36171	6.4	27772	1.7	8399	25.5
2011	39798	10.0	34877	25.6	4921	-41.4
2012	48649	22.2	34819	-0.2	13830	181.0
2013	55678	14.4	37239	7.0	18439	33.3
2014	51728	-7.1	32930	-11.6	18798	1.9
2015	44304	-14.4	30147	-8.5	14157	-24.7
2016	33524	-24.3	28834	-4.4	4690	-66.9
2017	42201	25.9	32150	11.5	10051	114.3
2018	47133	11.7	32600	1.4	14533	44.6
2019	51127	8.5	38550	18.3	12577	-13.5
المدة الزمنية	معدل النمو المركب%					
2019-2003		18		16		74

المصدر:- 1- الاعمدة (1، 3) بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، نشرات احصائية لسنوات (2003-2019)

2- الاعمدة (2، 4، 5، 6) من اعداد الباحث.

و استمرت مبيعات البنك المركزي من الدولار بالارتفاع مع الفرق الكبير عن الاستيرادات للقطاع الخاص، إذ حققت (25869) مليون دولار في عام 2008 بمعدل (61.9%)، في حين كانت استيرادات

القطاع الخاص بمقدار (16788) مليون دولار بمعدل نمو (40.1%)، إما الفرق بلغ (9081%) مليون دولار بمعدل (127.3%)، هذا ما يعني أن استمرار زيادة الانشطة غير المشروعة،

وفي عام 2013 حققت مبيعات البنك المركزي من الدولار اعلى مقدار بلغ (55678) مليون دولار بمعدل نمو (14.4%)، إما استيرادات القطاع الخاص سجلت (37239) مليون دولار بمعدل نمو (7.0%)، بمقدار فرق ما بين مبيعات الدولار والاستيرادات بلغ (18439) مليون دينار بمعدل (33.3%).

حتى عام 2015 وضعت مجموعة العمل الدولي العراق ضمن القائمة الرمادية مما يعني مواجهة مشكلة كبيرة في أنشطة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، وفي عام 2016 تراجعت مبيعات البنك المركزي من الدولار بلغت (33524) بمعدل نمو (24.3-%) وسجلت استيرادات القطاع الخاص (28834) مليون دولار بمعدل نمو (4.4-%)، إما الفرق بين المبيعات والاستيرادات تراجعت إلى (4690) مليون دولار بمعدل نمو بلغ (20.7-%)، وهذا ما يفسر تراجع أنشطة اقتصاد الظل.

سجلت مبيعات البنك المركزي من الدولار في عام 2019 مقدار(51127) معدل نمو (8.5%). كما حققت استيرادات القطاع الخاص (38550) مليون دولار بمعدل نمو (18.3%)، إما الفرق بين المبيعات والاستيرادات بلغ (12577) مليون دولار بمعدل نمو (13.2-%) وهذا ما يفسر ارتفاع الأنشطة غير المشروعة.

وكان معدل النمو المركب للمدة 2003-2019، (18%) لمبيعات البنك المركزي من الدولار و(16%) لاستيرادات القطاع الخاص، (74%) للفرق ما بين مبيعات الدولار واستيرادات القطاع الخاص.

ويوضح الشكل البياني (10) تطور مبيعات البنك المركزي من الدولار واستيرادات القطاع الخاص خلال مدة البحث، ويتضح الأتجاه التصاعدي لمبيعات البنك المركزي على الرغم من الاحداث التي مر بها العراق في الأعوام (2014-2017) من أعمال إرهابية وانخفاض استيرادات القطاع الخاص خلالها.

شكل (10)، تطور مبيعات البنك المركزي من الدولار واستيرادات القطاع الخاص للمدة 2003-2019

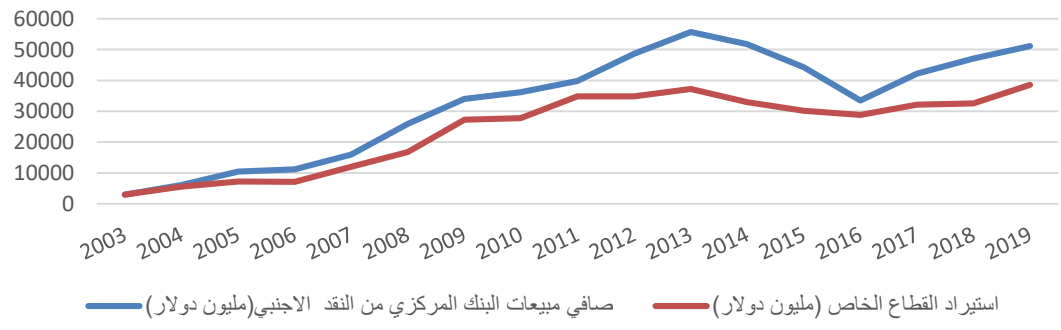

الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (11).

وكما يمكن توضح تطور حجم نشاط غسيل الأموال بالأسعار الجارية والتعامل في السوق السوداء خلال مدة البحث، بالاستعانة بالجدول(12)

جدول (12)، تطور غسيل الأموال والسوق السوداء في العراق للمدة من 1995 - 2019

رقم العمود	1	2	3	4	5	6	7
السنوات	حجم غسيل الاموال بالأسعار الجارية (مليون دينار)	معدل النمو %	ربح المتاجرة	عمولات التعامل في النقد الاجنبي في السوق السوداء (الف دينار)	معدل النمو %	نسبة غسيل الاموال إلى الناتج %	نسبة السوق السوداء إلى غسيل الاموال%
1995	3018446.5		1673.7	4437846.0		45.1	147.0
1996	3435146.6	13.8	1169.7	5225167.3	17.7	52.8	152.1
1997	7683744.6	123.7	1470.7	6762104.5	29.4	50.9	88.0
1998	8515985.1	10.8	1617.69	9389417.5	38.9	49.7	110.3
1999	16454828.4	93.2	1973.69	11908433.7	26.8	47.7	72.4
2000	23702454.7	44.0	1927.69	13337744.0	12.0	47.2	56.3
2001	18510571.1	-21.9	1957.69	15761055.3	18.2	44.8	85.1
2002	19275275.4	4.1	1959.69	23500106.7	49.1	47.0	121.9
2003	12642398.8	-34.4	247	4978493.8	-78.8	42.7	39.4
2004	18289429.8	44.7	1	25677.8	-99.5	34.4	0.1
2005	31264382.1	70.9	4	158058.6	515.5	42.5	0.5
2006	33143538.1	6.0	10	396799.0	151.0	34.7	1.2
2007	33375125.9	0.7	11	483631.0	21.9	29.9	1.4
2008	47130101.6	41.2	13	744701.9	54.0	30.0	1.6
2009	30989649.3	-34.2	11	537539.6	-27.8	23.7	1.7
2010	23125219.8	-25.4	17	155283.3	-71.1	13.8	0.7
2011	26733288.0	15.6	29	516454.8	232.6	12.3	1.9
2012	37304141.3	39.5	55	954192.5	84.8	14.7	2.6
2013	38711412.0	3.8	67	1049071.4	9.9	14.1	2.7
2014	42860880.8	10.7	52	1642144.5	56.5	16.1	3.8
2015	38472921.0	-10.2	84	4390654.1	167.4	19.3	11.4
2016	50322874.5	30.8	99	9947777.1	126.6	24.7	19.8
2017	41834106.8	-16.9	72	3949064.3	-60.3	18.5	9.4
2018	45668575.7	9.2	28	1472279.8	-62.7	18.2	3.2
2019	55071963.1	20.6	20	1669970.5	13.4	20.7	3.0
المدة الزمنية		معدل النمو المركب%					
2002-1995		15.32			13.24		
2010-2003		6			-45		
2019-2011		1			13		
2019-1995		5			-13		

المصدر: 1- الاعمدة (1-7) الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (4، 9) والملحق (1).

تم احتساب غسيل الأموال وفق الصيغة الاتية: النسبة المئوية (60%) * حجم اقتصاد الظل

تم احتساب عمولات التعامل في النقد الأجنبي بالسوق السوداء وفق الصيغة الاتية ([1]):

الحجم الكلي للمعاملات في السوق السوداء * ربح المتاجرة.

إذ انّ: الحجم الكلي لمعاملات السوق السوداء في النقد الأجنبي بالتعويض عنها بحجم الطلب على النقود غير الطبيعي

ربح المتاجرة= الفرق ما بين سعر الصرف الرسمي وسعر السوق

([1]) عبد المطلب عبد الحميد: الاقتصاد الخفي وغسيل الأموال والفساد العلاقة الجهنمية ، مصدر سابق ، ص 103.

سجل غسيل الأموال في عام 1996 معدل نمو (13.8%)، في حين حققت السوق السوداء (5225167.3) مليون دينار بمعدل نمو (17.7%) وكان الفارق ما بين سعري الصرف الرسمي والموازي (1169.7) دينار، وكانت نسبة مساهمة غسيل الأموال (52.8%) من الناتج المحلي الإجمالي. إما نسبة مساهمة السوق السوداء في غسيل الاموال بلغت (152.1%)، وذلك بسبب الاختلالات الداخلية والخارجية بسب الحصار وفقدان الدينار العراقي قيمته وظهور ميزان تجاري يمثل اقتصاد الظل بتهريب الصادرات والاستيرادات إلى جانب الميزان التجاري الرسمي، وكان يسد عجز هذا الميزان بتهريب العملة إلى الدول حجم غسيل الأموال في عام 2001 بمعدل نمو (21.9-%)، إما السوق السوداء ارتفعت إلى (15761055.3) مليون دينار بمعدل نمو (18.2%) وكان الفارق ما بين سعر الصرف الرسمي والموازي (1957.69) دينار، وسجل غسيل الأموال نسبة مساهمة إلى الناتج المحلي الإجمالي (44.8%)، في حين نسبة السوق السوداء إلى غسيل الأموال كانت (85.1%)، وكان سبب تراجع غسيل الأموال إلى احداث 11 سبتمبر 2001 في الولايات الامريكية المتحدة وتجميد ارصدة ومؤسسات خيرية واتخاذ إجراءات من قبل الدول الغربية وإصدار تشريعات خاصة بمكافحة ظاهرة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب ، كما اتخذت الدول العربية العديد من التشريعات والتدابير للحد من هذه الظاهرة([1]).

وكان معدل النمو المركب للمدة 1995-2002، (15.32%) لغسيل الاموال بالأسعار الجارية و(13.24%) للسوق السوداء.

وبعد عام 2003 استمر غسيل الأموال بمعدلات مرتفعة، إذ حقق اعلى معدل لهذه المدة (41.2%) في عام 2008، في حين سجل السوق السوداء (744701.9) مليون دينار بمعدل نمو (54.0%)، وكان الفرق ما بين سعر الصرف الرسمي والموازي (13) دينار، إما نسبة مساهمة غسيل الأموال إلى الناتج المحلي الإجمالي ارتفعت إلى (30.0%) بينما نسبة السوق السوداء إلى غسيل الأموال ارتفعت (1.6%)، رافقت الزيادة أرتفاع الفرق ما بين مبيعات البنك المركزي واستيرادات القطاع الخاص.

وبلغ معدل النمو المركب للمدة 2003 -2010، (6%) لغسيل الاموال بالأسعار الجارية و(45-%) للسوق السوداء.

كما شهد غسيل الأموال في عام 2014 أرتفاع بمعدل (10.7%). كذلك ارتفعت السوق السوداء إلى (1642144.5) مليون دينار بمعدل (56.5%) بفارق ما بين سعر الصرف الرسمي والموازي (52) دينار، وسجلت نسبة مساهمة غسيل الأموال إلى الناتج المحلي (16.1%). إما نسبة السوق السوداء إلى غسيل الأموال ارتفعت إلى (3.8%) وهذا يدل على نمو الأنشطة غير المشروعة في هذه المدة.

([1]) فرج محمد لامة: إعادة اختراع الإرهاب بعد 11 سبتمبر، أمواج للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2015، ص ص 129-130.

تراجعت غسيل الأموال في عام 2015 بمعدل (10.2-%). في حين حققت السوق السوداء زيادة مقدارها (4390654.1) مليون دينار بمعدل نمو (167.4%)، إما الفارق ما بين سعر الصرف الرسمي والموازي بلغ (84) دينار، وكانت نسبة غسيل الأموال إلى الناتج المحلي (19.3%)، إما نسبة مساهمة السوق السوداء إلى غسيل الأموال بلغت (11.4%). ومن ذلك يتضح أنّ كان لصدور قانون مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (39) لسنة 2015 دورا ايجابياً في خفض حجم غسيل الأموال.

ارتفع غسيل الأموال في عام 2019 بمعدل (20.6%). في حين شهد السوق السوداء أرتفاع بمقدار (1669970.5) مليون دينار وكان الفرق ما بين سعر الصرف الرسمي والموازي (20) دينار، وسجل غسيل الأموال نسبة غسيل الأموال إلى الناتج المحلي الإجمالي (20.7%) إما نسبة مساهمة السوق السوداء في غسيل الأموال (3.0%)، إذ يعد العراق ضمن قائمة الدول الي وضعت من قبل الاتحاد الأوربي التي تفتقر إلى المعايير الدولية لمنع ظاهرة غسيل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب.

وبلغ معدل النمو المركب للمدة2011 -2019، (1%) لغسيل الاموال بالأسعار الجارية و(13%) للسوق السوداء.

وبلغ معدل النمو المركب للمدة 1995 -2019، (5%) لغسيل الاموال بالأسعار الجارية و (13-%) للسوق السوداء.

ويوضح الشكل البياني (11) نسبة غسيل الاموال إلى الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية والسوق السوداء إلى اقتصاد الظل %خلال مدة البحث، ويتضح الأتجاه التنازلي لغسيل الأموال والسوق السوداء.

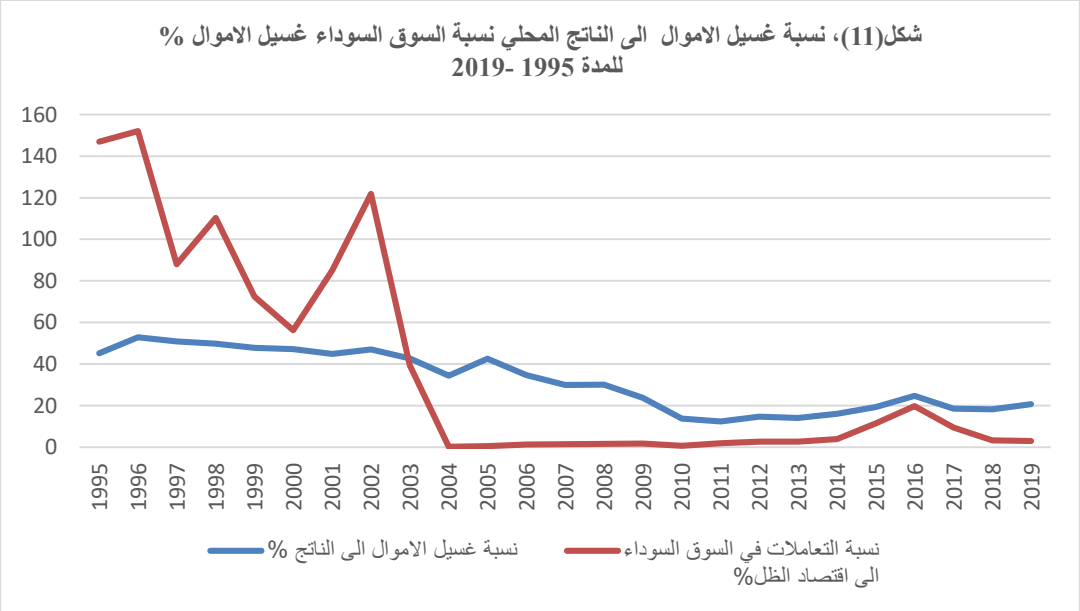

الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (12).

ب-الأعمال الإرهابية

يعد العراق أكثر البلدان التي تعرض لهجمات ارهابية سيما ما بعد عام 2003، اذ تعد هذه مرحلة انتقال للعملية السياسية وتغيرات اقتصادية وكل ذلك شكل بالنسبة له تحدي في تحقيق تنمية اقتصادية تتناسب مع حاجات السكان، اضافة إلى زعزعة الامن والاستقرار. وتوضح البيانات الواردة في الجدول(13) أرتفاع مؤشر الإرهاب العالمي من (6.5) عام 2003 إلى (9.1) في عام 2010 إذ بلغ حصيلة ضحايا الأعمال الارهابية(24354)، وكانت خسارة قطاع الصناعة (5477) مليون دينار.

جدول (13) اضرار الأعمال الإرهابية في العراق للمدة 2003-2019

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة 100=1995	مؤشر الارهاب العالمي	ضحايا الارهاب	تقييم الاضرار النهائية نتيجة الأعمال الإرهابية على القطاعات في العراق بأسعار سنة 2014	القطاعات	الاصول المهملة	التكلفة الكلية للوحدات المتضررة (مليار دينار)	عدد الوحدات المتضررة (الاينية)
2003	11389051.05	6.5	24354		قطاع الصناعة التحويلية	المنشأت الصناعية الحكومية والخاصة والابنية الحكومية	5477	178
2004	16141025.72	----			قطاع الاتصالات	هل منظومة خطوط الهاتف الثابت واللاسلكي ومنظومة البدلات	395	177
2005	16278882.65	8.6			قطاع التربية والتعليم	المدارس بمختلف مراحلها.	1098	1679
2006	13810055.14	9.0			قطاع النفط	الحقول النفطية وخطوط النقل ومحطات توزيع المنتجات النفطية.	6145	71
2007	12307545.11	9.5			قطاع الابنية الحكومية	كافة الأبنية الحكومية ودور العبادة والمحاكم.	2912	2167
2008	16776817.62	9.2			قطاع الماء والصرف الصحي	المشاريع ومحطات الابار ومحطات المعالجة المركزية	3538	571
2009	15417704.17	9.2			قطاع الكهرباء	المحطات الغازية والبخارية ومستودع مخزون الامدادات خطوط أبراج النقل.	9586	316
2010	17503336.39	9.1			قطاع الصحة	المستشفيات الحكومية والأهلية ومصرف الدم ومذاخر الادوية.	2226	426
2011	22228039.54	9	92929		قطاع الموارد المالية	السدود والخزانات والنواظم الرئيسية والابار ومحطات الضخ ومنشأت السيطرة	503	373
2012	24517209.47	9.0			قطاع النقل	الطرق الرئيسة والفرعية وسكك الحديد والقناطر والجسور والمطارات ومعدات تخصيصية.	5770	2041
2013	25903735.85	9.5			قطاع الثقافة	المواقع الاثرية والسياحية والمراكز الثقافية.	161	32
2014	24671879.63	10			قطاع الزراعة	الأراضي والتربة الزراعية وغابات وبساتين (دونم) والاسمدة وعدد المناحل والثروة الحيوانية ابقار، جاموس	536	279
2015	18557042.98	9.9			فطاع التجارة	السايلوات ومطاحن ومخازن ودور سكنية ورش	698	142
2016	18280083.80	10	7368		قطاع البيئة	الأصول محطات التحسس النائي والمختبرات	1	142
2017	20913190.35	9.7	3554					
2018	23172269.93	9.2	1054			المجموع	36046	8457
2019	24615369.80	9.2	564					

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد
1- مؤشرات الإرهاب العالمية.
2- التقرير النهائي لوزارة التخطيط العراقية للأضرار النهائية للأعمال الإرهابية لعام 2018 .

في حين كانت الأبنية المتضررة(178)، وكان حجم الاضرار في قطاع الكهرباء الاعلى إذ كانت حصيلته (9586) مليون دينار، والقطاع الاعلى تضرر من ناحية الابنية قطاع كافة الأبنية الحكومية ودور العبادة والمحاكم. وقد بلغ حجم الاضرار (2912) هذا وكانت خسائر قطاع النفط خلال تلك المدة (6145) مليون دينار.

وأزداد حجم الأعمال الإرهابية من عام 2011 إلى 2015، إذ بلغ مؤشر الإرهاب العالمي بالنسبة للعراق أعلى نسبة كانت (10) إذ بلغت حصيلة ضحايا الأعمال الإرهابية (92929) وهذا اعلى عدد على مستوى العالم إذ كانت نسبة العراق (35.4%)، إما الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة اخذ بالتذبذب خلال تلك المدة إذ بلغ الناتج المحلي (18557042.98) مليون في عام 2015. وكانت التكلفة الاقتصادية للعراق بنسبة (10.8%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.

وخلال الأعوام 2016 -2019 بلغت حصيلة ضحايا الأعمال الإرهابية بالترتيب (7368, 3554, 1054 و 64) وكان مؤشر الإرهاب العالمي مرتفع إذ سجل (10, 9.7, 9.2 و 9.2) على التوالي، وقد بلغت اجمالي الاضرار في القطاعات (36046) مليون دينار ومجموع عدد الوحدات المتضررة من الأبنية بلغت (8457)، إما التكلفة الاقتصادية للعراق بنسبة (1.2%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال عام 2019.

ويوضح الشكل البياني (12) الانحراف عن القيمة الفعلية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لسنة1995=100 بسبب الأعمال الإرهابية خلال مدة البحث، إذ يتضح لم يشهد أتجاه الناتج نمواً واضحاً، وهذا انعكاس للأعمال الإرهابية التي عانى منها الاقتصاد العراقي.

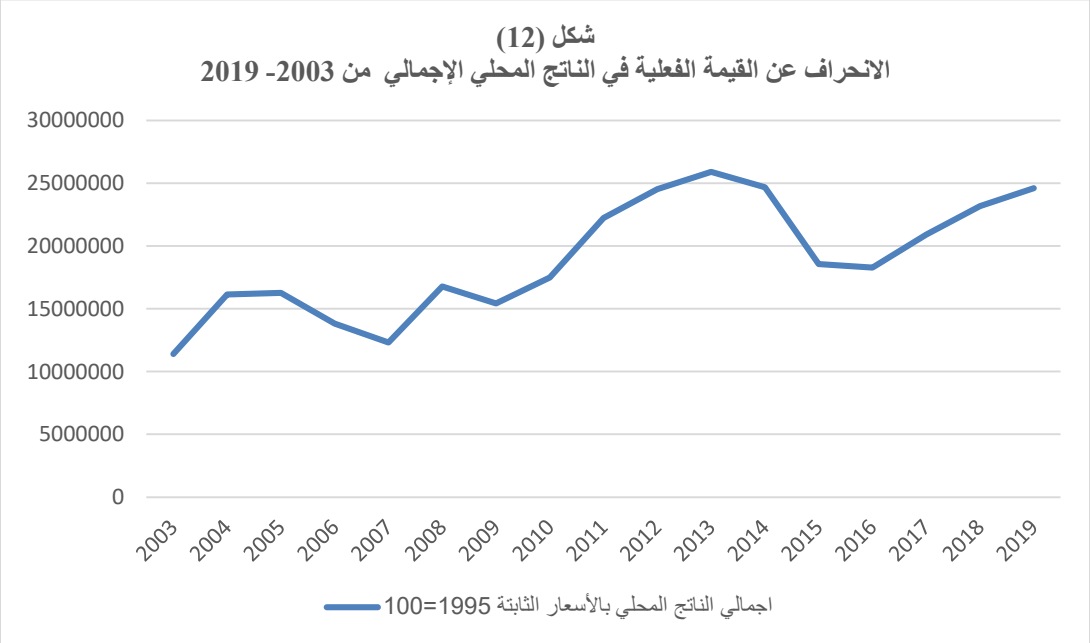

الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (13)

ت- مؤشر المؤسسات المحلية (مكتب مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب)

يمكن توضيح حالات غسيل الأموال وتمويل الارهاب في العراق خلال مدة 2016-2019 بالاستعانة بالجدول(14)، والذي يبين أنّ العراق يعاني من مشكلة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، إذ بلغت الحالات المشبوهة في المحافظات العراقية (82) حالة عام 2016، في حين بلغت النشاطات المشبوهة (82) حالة وكانت نسبة الحوالات منها تبلغ (39.02%)، وازداد إلى حالات الأشخاص المشبوهة إلى (187) حالة عام 2017، في محافظات العراق في الوقت الذي ازداد فيه عدد الأشخاص المشتبه بهم إذ بلغ (425) شخص وعدد البلاغات بلغ (187) أخبار.

وفي عام 2017 بلغ مجموع غسيل الأموال وتمويل الارهاب (813) من أخبار وعدد الحالات المشبوهة في العرق والأشخاص الذين يمارسون هذه الأنشطة وهذا ما يعني ازدادت الحالات بشكل كبير. إما حالات النشاط المشبوهة بلغت (187) حالة ونسبة مساهمة الحوالات (43.78%) من المجموع.

جدول(14) حالات غسيل الاموال وتمويل الارهاب للمدة 2016-2019 (عدد الحالات)

السنوات	الحالات المشبوهة في كل محافظات العراق	عدد الاشخاص المشتبه بهم	نسبة الحوالات إلى الحالات المشبه بها%	الحالات المشبوهة حسب طبيعة النشاط								المجموع للحالات المشبوهة	المجموع وفق للنشاط
				حوالات	ايداعات ومسحوبات نقدية	صكوك	خطابات ضمان	قروض	فتح حسابات	نقل نقدي عبر الحدود	ادوات مختلفة		
2016	82	425	39.02	32	10	2	-	2	7	11	18	589	82
2017	187	439	43.78	82	32	11	3	1	22	11	25	813	187
2018	308	1468	47.73	147	27	19	-	-	15	12	88	2084	308
2019	400	1799	43	172	24	20	-	-	17	15	152	2599	400

المصدر: 1-الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير مكتب مكافحة غسيل الاموال وتمويل الارهاب للسنوات (2016 لغاية 2019)

وفي الأعوام 2018-2019 بلغت الحالات المشبوهة في المحافظات (308) و (400) على التوالي، في حين بلغ عدد الأشخاص المشتبه بهم على الترتيب (1468، 1799) وهذا ما يعني أرتفاع خطورة هذه الأنشطة، وكان عدد البلاغات (308، 400) للأعوام 2018-2019 ومجموع الحالات لعام 2019 بلغ (2599) وهذا ما يعني أنّ العراق يعاني من مشكلة حقيقة في هذا الجانب. إما الحالات حسب النشاط للأعوام 2018 و2019 شهدت أرتفاع فقد بلغت (308) حالة إلى (400) حالة وكانت مساهمة نشاط الحوالات (47.73%) و (43%) على التوالي.

2-الفساد في العراق

تعاظم الفساد بشكل كبير ما بعد حرب الخليج الثانية وفرض الحصار الاقتصادي الذي سبب انخفاض مستوى المعيشي وانتشار البطالة وانهيار الطبقة الوسطى، وهذا ما أدى إلى ظهور الاختلاس والسرقة والرشوة وأصبح الفساد وسيلة لكسب الأموال لأجل العيش بمستوى مترف وكانت سرقات الفساد تتم من قبل رجال الدولة الفاسدين ([1]). ولتحديد هذه المشكلة بأساسها الحقيقية سوف يتم الاعتماد على ما متوفر من الارقام وفقاً للمؤشرات الدولية والمحلية في العراق كهيئة النزاهة، وهي كالاتي : -

❖ **المؤشرات الدولية**

أ- منظمة الشفافية الدولية

يمكن توضيح تطور الفساد خلال مدة الدراسة بالاستعانة بالجدول (15)، إذ ادخل العراق ضمن تقرير منظمة الشفافية الدولية ما بعد عام 2003، كون المدة التي تسبقة كان العراق تحت نظام سياسي واقتصادي مغلق لا يسمح بتدخل المنظمات الدولية، ويشير التقرير إلى أنّ العراق احتل المرتبة (113) من بين (130) دولة وقيمة المؤشر بدرجة (22) ومعدل فساد (88%) وبلغت نسبة الفساد (30.9%) من اجمالي اقتصاد الظل عام 2003، وكان سبب هذا الأرتفاع في مستوى الفساد هو رفع الحصار الاقتصادي وحصول العراق على مساعدات دولية كانت تشكل أكبر من الإمكانات المتاحة من الكوادر الإدارية والرقابة على الانفاق من قبل أجهزة الحكومة ، وقد تراجع العراق إلى المرتبة (160) من بين (163) دولة عام 2006 وبنسبة فساد (81%)، إما نسبة الفساد من اجمالي اقتصاد الظل قد ارتفعت إلى (32.9%)، بسبب سوء الإدارة واستغلال المنصب([2]).

وقد تراجع العراق إلى المرتبة (175) من بين (178) دولة عام 2010، وقيمة المؤشر (15) إذ حقق معدل نمو للفساد بنسبة (85%)، وقد ارتفعت نسبة الفساد إلى (65.0%) من إجمالي اقتصاد الظل، وهذا يدل على سوء الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها العراق في تلك المدة.

ارتفع الفساد في الاعوام 2011-2015بمعدل نمو سنوي (82% و82% و84%و 8% و84%) على التوالي، إما ترتيب العراق عالمياً (175, 169, 171، 170, 161) من بين (183) لعام 2011 و(198) لبقية الاعوام، في حين ارتفعت نسبة الفساد إلى (87.8% و 73,6% و 67.9% و 59.7% و49.8) من اقتصاد الظل، وكان سبب هذه الزيادة هو سوء الاوضاع في البلد.

([1]) حيدر علي عبدالله الجشعمي: الفساد والنزاهة في العراق، ط1، دار الدكتور للعلوم الإدارية والاقتصادية، بغداد- العراق، 2014، ص 79.
([2]) المصدر نفسة، ص 4.

جدول (15) موقع العراق حسب التصنيف العالمي والعربي في مؤشر مدركات الفساد للمدة 2003-2019

السنوات	قيمة مؤشر الفساد للعراق	ترتيب العراق عالمياً	مجموع البلدان	نسبة الفساد في العراق%	نسبة الفساد إلى اقتصاد الظل%
2003	22	113	130	78	30.9
2004	21	129	146	79	36.7
2005	22	170	194	78	31.0
2006	19	160	163	81	32.9
2007	15	178	180	85	30.1
2008	13	178	180	87	26.0
2009	15	176	180	85	37.9
2010	15	175	178	85	65.0
2011	18	175	183	82	87.8
2012	18	169	198	82	73.6
2013	16	171	198	84	67.9
2014	16	170	198	84	59.7
2015	16	161	198	84	49.8
2016	17	166	176	83	41.3
2017	18	169	180	82	58.3
2018	18	168	180	82	59.4
2019	20	162	180	80	58.0

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لمنظمة الشفافية الدولية.

وفي الأعوام 2018-2019 احتل المرتبة (168و162) على التوالي وكان مجموع الدول(180)، وقد حقق معدل نمو للفساد (82%، 80%)على التوالي، وبلغت نسبة الفساد (59.4%، 58.0%) من اجمالي اقتصاد الظل للأعوام 2018و2019 وهي مرتبة كارثية.

والشكل البياني (13) يوضح نسبة الفساد من اقتصاد الظل% ومؤشر مدركات الفساد خلال مدة 2003-2019،

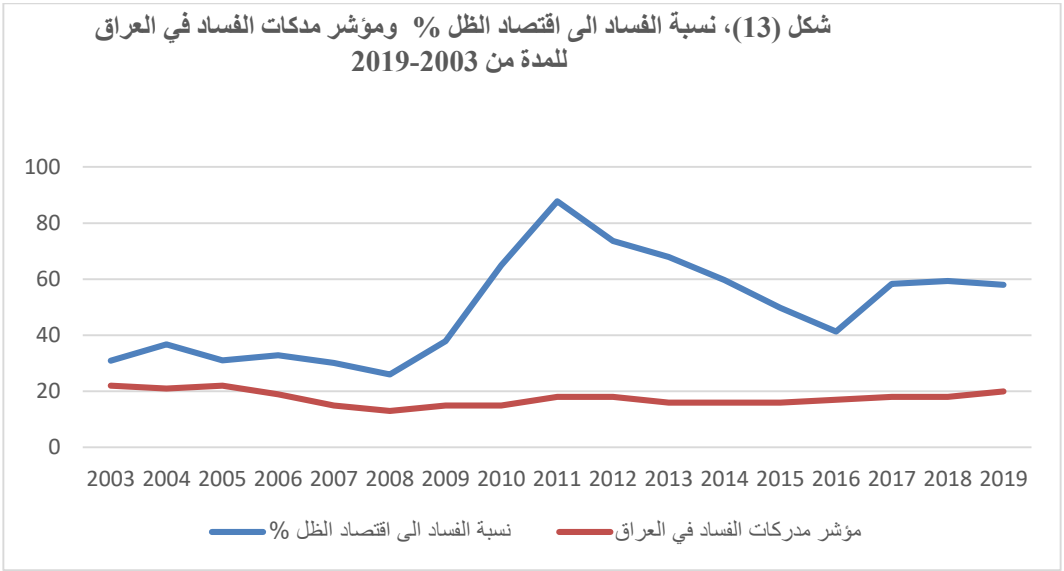

الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (15)

ب- البنك الدولي

يمكن توضيح تطور مؤشرات الحوكمة خلال مدة البحث وفقاً لما متوفر في قاعدة بيانات البنك الدولي عن العراق وبالاستعانة بالجدول (16)، إذ يشير إلى ضعف مؤشرات الحوكمة الستة، إذ كانت مصادر البيانات في السنوات الأولى قليلة وفيما بعد ازدادت مصادر البيانات مع مرور الأعوام وسجل العراق تقديرات سالبة وسيتم اخذ كل مؤشر على حدة للإيضاح بشكل أفضل وكالاتي:

جدول (16)، تطور مؤشر الحوكمة في العراق للمدة 1995-2019 (درجة)

رقم العمود	1	2	3	4	5	6
السنوات	حق المساءلة والتعبير	السيطرة على الفساد	الاستقرار السياسي وغياب العنف	الجودة والتنظيم	فعالية الحكومة	حكم القانون
1998	-1.9	-1.4	-1.5	-2.2	-1.9	-1.5
1999	--	--	--	--	--	--
2000	-2.0	-1.5	-1.7	-2.2	-2.0	-1.4
2001	--	--	--	--	--	--
2002	-2.1	-1.4	-1.6	-2.0	-1.9	-1.5
2003	-1.5	-1.2	-2.4	-1.4	-1.7	-1.6
2004	-1.6	-1.5	-3.2	-1.6	-1.6	-1.8
2005	-1.3	-1.4	-2.7	-1.5	-1.6	-1.7
2006	-1.3	-1.4	-2.8	-1.4	-1.7	-1.7
2007	-1.1	-1.5	-2.8	-1.3	-1.6	-1.8
2008	-1.1	-1.5	-2.5	-1.1	-1.2	-1.8
2009	-1.0	-1.3	-2.2	-1.0	-1.2	-1.7
2010	-1.0	-1.3	-2.2	-1.1	-1.2	-1.6
2011	-1.1	-1.2	-1.8	-1.1	-1.1	-1.5
2012	-1.1	-1.2	-1.9	-1.3	-1.1	-1.5
2013	-1.1	-1.3	-2.0	-1.2	-1.1	-1.4
2014	-1.1	-1.3	-2.5	-1.3	-1.1	-1.3
2015	-1.1	-1.4	-2.3	-1.2	-1.2	-1.4
2016	-1.0	-1.4	-2.3	-1.1	-1.3	-1.6
2017	-1.0	-1.4	-2.3	-1.2	-1.3	-1.6
2018	-1.0	-1.4	-2.5	-1.2	-1.3	-1.8
2019	-0.9	-1.3	-2.6	-1.2	-1.3	-1.7

-غير متوفرة ضمن بيانات البنك الدولي

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

- **مؤشر حق المساءلة والعدالة :-** احتل مؤشر حق المساءلة العدالة درجات سالبة خلال مدة الدراسة، إذ أقل درجة من هذا المؤشر بلغت (2.1-) عام 2002 وهذا مؤشر منخفض جدا من حق المساءلة والعدالة، وأنّ اعلى مستوى حصل عليه العراق من هذا المؤشر بلغ (0.9-) عام 2019 وهو الأقرب إلى مستوى الحكم الرشيد.
- **مؤشر السيطرة على الفساد :-** أخذت درجات العراق من هذا المؤشر غير مستقرة في بداية مدة البحث، إذ بلغت (1.4-) عام 1998، وأقل مستوى منخفض في مؤشر الحوكمة بلغ (1.5-) في الأعوام 2007-2008، وأخذت تتجه إلى الانخفاض إذ بلغت (1.3-) في عام 2019 بسبب أرتفاع مكافحة الفساد.

- مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف: افضل درجة حصل عليها العراق بلغت (1.5-) في عام 1998 وتعد ضمن مستوى منخفض من مؤشرات الحوكمة، في حين اعلى درجة كانت (3.2-) في عام 2004 وكان هناك تذبذب واضح في هذا المؤشر بسبب الحرب في عام 2003 والأعمال الإرهابية في الأعوام التي تلتها، إذ ارتفعت إلى (1.8-و1.9-) في الأعوام 2011-2012 وأخذت بالانخفاض وبلغت (2.6-) عام 2019 نتيجة أعمال العنف في البلد.
- مؤشر الجودة والتنظيم: أقل درجة (2.2-) حصل العراق عليها في مؤشر الحوكمة في الأعوام 1998-2000 وهو مؤشر منخفض جداً. في حين أفضل درجة بلغت (1.0-) عام 2009، بسبب إقرار قانون الخدمة المدنية، وتعديل قانون دور الدولة رقم(5) لسنة 1994، واخذ المؤشر بالتزايد إذ بلغ(1.2-) في عام 2019بسبب ضعف الحكومة وعدم قدرتها على الحفاظ على سلامة الافراد.
- مؤشر فعالية الحكومة: حصل العراق على درجة (2.0-) في عام 2000 وهي أقل درجة بسب عدم كفاءة مؤسسات الدولة وانتشار البيروقراطية، وأخذت بالارتفاع ما بعد عام 2003 وأعلى درجة بلغت (1.1-) في عام 2011، وثم أخذت بالتزايد إذ بلغت (1.3-) في عام2019 بسبب عدم توفر طرق سليمة تخدم المجتمع.
- مؤشر حكم القانون: أخذت درجات هذا المؤشر تتراوح ما بين (1.3-و1.8-) وكانت سالبة خلال مدة الدراسة وتتمتع بدرجة عالية من الاستقرار.

الشكل البياني (14) يوضح أنّ مؤشرات الحوكمة في العراق جميعها تتجه إلى التصاعد ماعدا مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف الذي يتصاعد بصورة أقل عما كان عليه خلال بداية مدة الدراسة

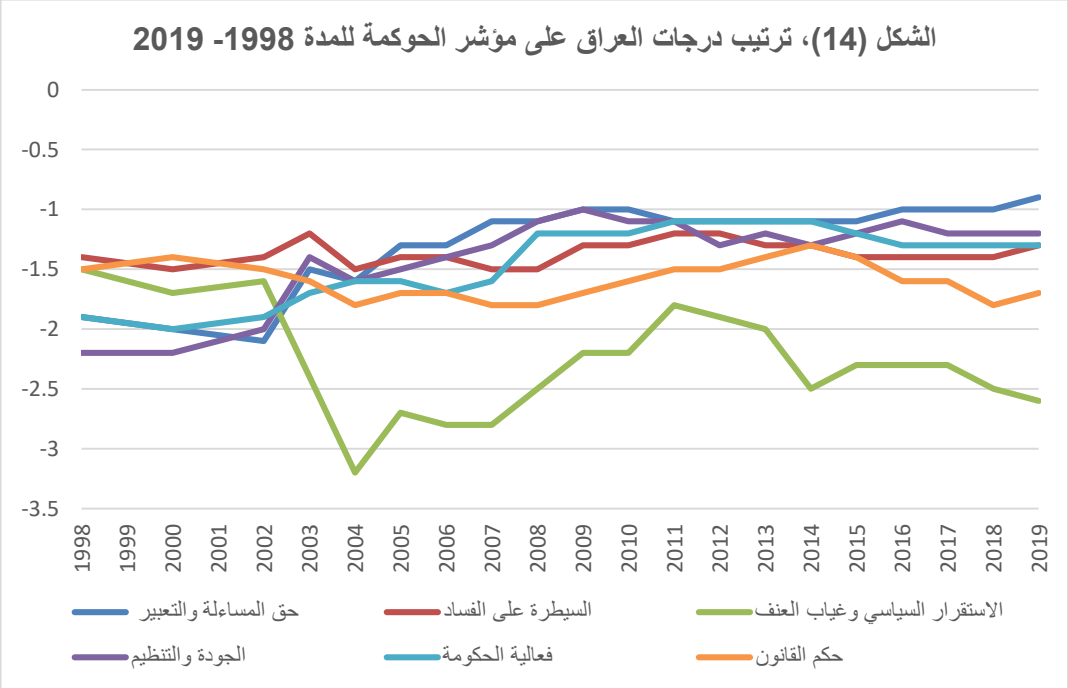

الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (16)

❖ **المؤشرات المحلية**

أ-هيئة النزاهة

تأسست هيئة النزاهة في العراق بشكلها المستقل بموجب الامر المرقم (55) لسنة 2004 من قبل سلطة الائتلاف وبعدها اقرها الدستور العراقي لعام 2005 بالمادة (5) تتمثل بسيادة القانون والمادة (27) حماية المال العام واجب على كل فرد في البلد. وتتولى هذه الهيئة المستقلة مكافحة الفساد في المؤسسات الحكومية ([1]).

ويمكن توضيح تصنيف قضايا الفساد في العراق خلال مدة الدراسة بالاستعانة بالجدول(17)، والذي يبين أنّ العراق يعاني من مشكلة الفساد، إذ بلغت (1924) أخبار عام 2006، وازداد إلى (14581) أخبار عام 2009، وكان ذلك بسبب تزايد الرشوة نتيجة لاستبيانات حول تعاطي الرشوة أجرتها هيئة النزاهة في محافظات العراق في الوقت الذي تزداد فيه التزوير إذ بلغ (1901) أخبار وتراجع الاختلاس بلغ (551) أخبار، وفي عام 2010 بلغ مجموع قضايا الفساد (20496) أخبار وهذا ما يعني ازدادت حالات الفساد بشكل كبير.

جدول(17)، تصنيف قضايا الفساد للمدة 2006-2019 (عدد القضايا)

رقم العمود	1	2	3	4
السنوات	رشوة	تزوير	اختلاس	المجموع
2006	193	322	1409	1924
2007	253	566	650	1469
2008	294	704	454	1452
2009	*(12129)	1901	551	14581
2010	*(17599)	2430	467	20496
2011	1090	1631	318	3039
2012	*(7217)	845	367	8429
2013	*(8163)	215	331	8709
2014	*(7860)	112	286	82.58
2015	149	19	77	245
2016	146	186	151	483
2017	203	268	237	708
2018	201	19	481	701
2019	218	3	283	504

***استبيانات هيئة النزاهة**

المصدر:

1-الاعمدة (1، 2، 3) من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير هيئة النزاهة في العراق للسنوات (2006 لغاية 2019).

2-العمود (4) حاصل جمع الاعمدة (1-3) من اعداد الباحث.

([1]) بشار محيسن حسن الإمارة: دور السلطة التشريعية في مكافحة الفساد الوظيفي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين/ كلية الحقوق، العراق، 2012 ، ص 211.

وفي الأعوام 2011-2019 أخذت الأخبار عن قضايا الفساد بالانخفاض بسبب عمل هيئة النزاهة وفقاً لقانون هيئة النزاهة المادة (1) المرقم (20) لسنة 2011 وبالتالي لم تلجأ هيئة النزاهة للعمل على دعاوى أخبارية او بلاغات. ويمكن أنّ توصف هيئة النزاهة بالضعيفة لكونها بحاجة إلى القوانين والحماية بسبب وجود معوقاً قانونياً والضغوط السياسية والعشائرية والاجتماعية وكذلك الضغوط الخارجية فضلاً عن لا يمكن لها التصريح بأسماء الفاسدين ([1]).

ب-**ديوان الرقابة المالية**: ([2])

- هناك تحفظ على تقارير وزارة التجارة، إذ تبرم شركة المواد الغذائية عقود لمواد تبلغ مليارات الدولارات تفوق الأسعار العالمية بمقدار الضعف.
- عدم ارسال الحسابات الختامية إلى وزارة المالية من قبل الحكومات المتعاقبة خلال نهاية السنة المالية، إذ تم تسليمها للأعوام الممتدة من عام 2003 إلى 2010 لوزارة المالية جميعها مرة واحدة في نهاية سنة 2011 والتي أرسلت للسلطة التشريعية في منتصف السنة ما يعني إقرار الموازنات السنوية دون الرجوع للحسابات الختامية.
- تقرير الرقابة والتدقيق التخصصي عن أعمال المحطة الكهربائية (بسماية) الصادر من ديوان الرقابة المالية الاتحادية ومن اهم ملاحظاته الاتي:

●خسارة وزارة الكهرباء مبلغ قدره (146) مليون نتيجة أحد بنود العقد التي تنص على (Take or Pay) (خذ او ادفع)، إذ يلزم هذا العقد وزارة الكهرباء بشراء (90%) من الطاقة التصميمية الا أنّ الطاقة المنتجة لم تتجاوز (80%) وهذا ما يعني القيام بدفع مبالغ مالية مقابل طاقة لم تدخل الشبكة الوطنية، إضافة إلى الزام وزارة الكهرباء بدفع غرامة سواء بسبب عدم تحمل الشبكة الوطنية او سقوط احد الأبراج ونتيجة لذلك تحملت غرامة للشركة (191000) الف دولار بسبب عدم القدرة على نقل الطاقة ليوم واحد.

●تحمل وزارة الكهرباء خسارة بقيمة (51,7) مليون دولار نتيجة الشوائب في الوقود المستورد (الغاز)، إذ الوزارة تقوم بشراء وقود للشركة المستثمرة بقيمة (1,247) بمليار دولار وكلفة شراء الطاقة هي (920) مليار دولار.

●بلغت الأرض المقام عليها المشروع (340) دونم، إذ قامت الهيئة الوطنية للاستثمار في بغداد المطالبة بتمليكها لصالح الشركة الأجنبية المستثمرة، إذ ذلك مخالف لنظام بيع ويجار أراضي الدولة من أجل الاستثمار والتي تكون لأجل الايجار وليس التمليك.

([1]) ايمن احمد محمد: الفساد والمساءلة في العراق، ورقة سياسات، مؤسسة فريدريش، بغداد- العراق، 2013، ص 11.

([2]) تقارير ديوان الرقابة المالية: (2003، 2004، 2005، 2006، 2007، 2008، 2009، 20010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015، 2016، 2017، 2019).

3- التهرب الضريبي

يمكن توضيح تطور التهرب الضريبية خلال مدة الدراسة وذلك بالاستعانة بالجداول (18، 19، 20)، إذ توضح البيانات الواردة في الجدول (18) أنّ التهرب الضريبي لشركات الاتصال في العراق خلال المدة (2008-2019) قد بلغ (219073150) مليون دينار.

جدول (18) تطور التهرب الضريبية لشركات الاتصال في العراق للمدة من 2008 - 2019 (مليون)

رقم العمود	1	2	3
	شركة اسيا سيل	شركة كورك	شركة الاثير
السنوات	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
2008	41461	4240680	4240680
2009	246356	24657897	24657897
2010	345676	28131115	28131115
2011	828513	7909564	8426564
2012	252628	517000	377234
2013	321266	376248	4059168
2014	474641	4059168	11433574
2015	415013	11443110	15987696
2016	339538	16190120	11549708
2017	214255	11568865	237921
2018	213149	237914	245526
2019	231877	245524	236289
المدة الزمنية	المجموع الديون المترتبة بذمة شركات الهاتف النقال ولا تزال معلقة		
2019-2008	3924373	109806084	105342693
المجموع الكلي	219073150		

المصدر:
1- الاعمدة (1-3) من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (2) .
2- تم احتساب المبالغ لشركات الاتصال (اسيا، كورك، الاثير) وفقاً لأسعار الصرف الرسمية.

إذ سجل التهرب الضريبي لشركة اسياسيل للمدة 2008-2019 مقدار (3924373) مليون دينار، إما شركة كورك سجلت (109806084) مليون دينار، في حين شركة الاثير بلغ التهرب الضريبي مقدار (105342693)، من الإيرادات الضريبية خلال تلك المدة، وهذا يعزى إلى الاعتماد على الإيرادات النفطية دون اللجوء إلى الضرائب.

وكما موضح في الجدول رقم (19) بلغت عدد المصارف التي لم تتحاسب ضريباً (9) مصارف ما يشكل (20%) من عدد المصارف المسجلة لدى الهيئة العامة للضرائب والبالغ عددها الكلي (44) مصرف[1].

(1) جمال عبد الزهرة المحمداوي: التحاسب الضريبي للمصارف الاهلية، العدد/2178، التاريخ 2021/5/4.

جدول (19) عدد المصارف التي لم تحاسب لدى الهيئة العامة للضرائب

رقم العمود	1	2
التسلسل	اسم المصرف	السنوات التي لم يتحاسب عنها
1	الائتمان العراقي	2015
2	الاقتصاد	2015-2013
3	الوركاء	2015-2010
4	الشمال	2014
5	دجلة والفرات	2015-2014
6	كردستان الدولي	2006-2005
7	ابو ظبي الاسلامي	2015-2014
8	ستاند تشارترد	2015-2014
9	مكتب تمثيل ستي بنك	2015-2014

المصدر : 1 – الاعمدة (1، 2) من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (2) .

أنّ مشكلة التهرب الضريبي جعل من العوائد الضريبية دوره ضعيف في الاقتصاد العراقي، وشيوع أنشطة اقتصاد الظل امر لا يستهان به في مسألة انخفاض حجم الإيرادات العامة.

ويوضح الجدول (20)، تحليل الإيرادات الضريبية والتهرب الضريبي، إذ حققت الايراد العامة في عام 1996 معدل نمو (96.7%). في حين ارتفعت الإيرادات الضريبية بالأسعار الثابتة إلى (35119.07) مليون دينار بمعدل نمو (157.45%). إما التهرب الضريبي ارتفع إلى (30929) مليون دينار، إما نسبة الإيرادات الضريبية من الإيرادات العامة والناتج المحلي بالأسعار الثابتة بلغت (16.69%، 0.46%) بالترتيب، في حين سجلت نسبة التهرب الضريبي إلى الإيرادات الضريبية (88.07%) في تلك السنة، وذلك بسبب الاعتماد على الايرادات النفطية والتقليل من مساهمة الإيرادات الضريبية. حققت الإيرادات العامة في عام 2001 نمواً بمعدل (2.2-%)، في حين حققت الإيرادات الضريبية ارتفاعاً إلى (428946.25) مليون دينار بمعدل (84.48%)، بسبب انخفاض الإيرادات النفطية الذي انعكس سلباً على الإيرادات العامة وزيادة أهمية الضرائب، إما نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية إلى الإيرادات العامة والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بلغت (54.63%، 1.71%) بالترتيب، وكان التهرب الضريبي (320308) مليون دينار وبنسبة مساهمة إلى الإيرادات الضريبية (74.67%).

إما معدل النمو المركب للمدة 1995-2002، (32.33%) الإيرادات العامة و(47.34%) للإيرادات الضريبية و(48.11%) للتهرب الضريبي.

تراجعت الايراد العامة في عام 2005 بمعدل (10.4-%)، في الوقت سجلت فيه الإيرادات الضريبية ارتفاعاً إلى (109645.63) مليون دينار بمعدل نمو (126.52%)، ويعزى ذلك إلى تراجع انتاج النفط الخام بسبب الأعمال الإرهابية مما زاد من أهمية الضرائب. وكانت نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية (1.22%، 0.62%) في الإيرادات العامة والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، وسجل التهرب الضريبي ارتفاعاً إلى (77697) مليون دينار بنسبة (70.86%) إلى الإيرادات الضريبية.

جدول (20) تطور التهرب الضريبية بالاسعار الثابتة (1995=100) للمدة من 1995 - 2019 (مليون دينار)

رقم العمود	1	2	3	4	5	6 (1/3)	7	8 (3/5)
السنوات	الايرادات العامة بالأسعار الثابتة (100=1995)	معدل النمو%	الايرادات الضريبية بالأسعار الثابتة (100=1995)	معدل النمو%	التهرب الضريبي بالأسعار الثابتة (100=1995)	نسبة الايرادات الضريبية إلى الايرادات العامة%	نسبة الايرادات الضريبية إلى الناتج%	نسبة التهرب الضريبي إلى الإيرادات الضريبية%
1995	106986		13641.00		10249	12.75	0.20	75.14
1996	210417	96.7	35119.07	157.45	30929	16.69	0.46	88.07
1997	394747	87.6	69459.24	97.78	58935	17.60	0.48	84.85
1998	435871	10.4	108103.72	55.64	89593	24.80	0.75	82.88
1999	535019	22.7	170766.21	57.97	135887	31.92	0.67	79.57
2000	803001	50.1	232516.32	36.16	182925	28.96	0.65	78.67
2001	785168	-2.2	428946.25	84.48	320308	54.63	1.71	74.67
2002	1006189	28.1	302985.79	-29.37	237271	30.11	1.45	78.31
2003	6153013	511.5	134.35	-99.96	96	0.00	0.00	71.22
2004	10002683	62.6	48404.26	35929.13	27716	0.48	0.30	57.26
2005	8966754	-10.4	109645.63	126.52	77697	1.22	0.67	70.86
2006	7086889	-21.0	85417.72	-22.10	49362	1.21	0.62	57.79
2007	6069440	-14.4	135639.41	58.80	67695	2.23	1.10	49.91
2008	8632051	42.2	106032.62	-21.83	53041	1.23	0.63	50.02
2009	6109257	-29.2	369016.16	248.02	145889	6.04	2.39	39.53
2010	7579460	24.1	165506.74	-55.15	38176	2.18	0.95	23.07
2011	10636094	40.3	182424.44	10.22	37400	1.72	0.82	20.50
2012	11555331	8.6	253957.87	39.21	62108	2.20	1.04	24.46
2013	10778269	-6.7	272385.65	7.26	64236	2.53	1.05	23.58
2014	9758924	-9.5	174572.33	-35.91	46808	1.79	0.71	26.81
2015	5316420	-45.5	187229.28	7.25	60113	3.52	1.01	32.11
2016	4958085	-6.7	358492.27	91.47	147483	7.23	1.96	41.14
2017	7320617	47.7	583535.24	62.77	180031	7.97	2.79	30.85
2018	9835702	34.4	524814.03	-10.06	159106	5.34	2.26	30.32
2019	9947043	1.1	371234.66	-29.26	128007	3.73	1.51	34.48
المدد الزمنية	معدل النمو المركب%							
2002-1995		**32.33**		**47.34**	48.11			
2010-2003		**3**		**143**	111			
2019-2011		**-1**		**8**	15			
2019-1995		**20**		**14**	11			

المصدر: 1-العمود (1، 3) من اعدد الباحث بالاعتماد على بيانت الملحق (1).
2- الاعمدة (2، 4، 5، 6، 7) من اعداد الباحث.

تم احتساب التهرب الضريبي وفق الصيغ الآتية ([1]):

$$tR = \frac{\text{TP}}{\text{GDP}(GDPOF - GDPSH)}$$

إذ أنّ:
tr= نسبة الضريبة، TP= الإيرادات الضريبية ، GDP= الناتج المحلي الإجمالي الخاضع للضريبة فعلا مطروح منه نسبة اقتصاد الظل
تم احتساب التهرب الضريبي وفق الصيغة الاتية: ـ

$$TL = GDP * \frac{\text{SE}}{100} * TR$$

إذ أنّ:
TL= التهرب الضريبي ، SE= مستوى اقتصاد الظل ، TR= نسبة الضريبة ، GDP= الناتج المحلي الإجمالي الفعلي

([1]) Pavlo Bernicusa: Analysis of the shadow economy and its financial strength Monuments in Ukraine, Department of Taxes and Fiscal Policy Ternopil National Economic University, Ukraine, 2018, P 33.

بفعل الازمة المالية العالمية تراجعت الإيرادات العامة في عام 2009 بمعدل (29.2-%)، رغم أرتفاع الإيرادات الضريبية إلى (369016.16) مليون دينار بمعدل (248.02%) وكانت نسبة الإيرادات الضريبية إلى الإيرادات العامة والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (6.04%، 2.39%) بالترتيب، في حين بلغ التهرب الضريبي (145889) مليون دينار، إما نسبة مساهمة إلى الإيرادات العامة بلغت (39.53%).

وكان معدل النمو المركب للمدة 2003-2010، (3%) الإيرادات العامة و(143%) للإيرادات الضريبية و(111%) للتهرب الضريبي.

وبسبب استمرار انخفاض أسعار النفط الخام ما زاد من أهمية الإيرادات الضريبية، إذ تراجعت الإيرادات العامة في عام 2015 إلى معدل (45.5-%)، في حين ارتفعت الإيرادات الضريبية إلى (187229.28) مليون دينار بمعدل نمو (7.25%)، بسبب توجه الحكومة العراقية للبحث عن إيرادات غير نفطية، وكانت نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية في الإيرادات العامة والناتج المحلي الإجمالي (3.52%، 1.01%)، وسجل التهرب الضريبي أرتفاع بمقدار (60113) مليون دينار، إما نسبة مساهمة إلى الإيرادات الضريبية بلغت (32.11%). وفي عام 2019 مع زيادة الإيرادات النفطية ارتفعت الإيرادات العامة بمعدل (1.1%)، في حين تراجعت الإيرادات الضريبية إلى (371234.66) مليون دينار بمعدل (29.26-%). وكانت نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية في الإيرادات العامة والناتج المحلي بالأسعار الثابتة (3.73%، 1.51%) بالترتيب، إما التهرب الضريبي تراجع إلى (128007) مليون دينار بنسبة مساهمة في الايرادات الضريبية بلغ (34.48%).

وكان معدل النمو المركب للمدة 2011-2019، (1-%) الإيرادات العامة و(8%) للإيرادات الضريبية و(15%) للتهرب الضريبي.

وكان معدل النمو المركب للمدة 1995-2019، (20%) الإيرادات العامة و(14%) للإيرادات الضريبية و(11%) للتهرب الضريبي.

ويوضح الشكل البياني (15)، نسبة التهرب الضريبي إلى الإيرادات الضريبي خلال مدة البحث، أتجاه غير مستقر بسبب اعتماد الحكومة العراقية على الإيرادات النفطية بالجزء الأكبر من الإيرادات العامة مع ومحاولتها البحث عن ايرادات غير نفطية بين مدة وأخرى عند انخفاض الإيرادات النفطية.

الشكل(15)، نسبة التهرب الضريبي الى الايرادات الضريبية%للمدة 1995-2019

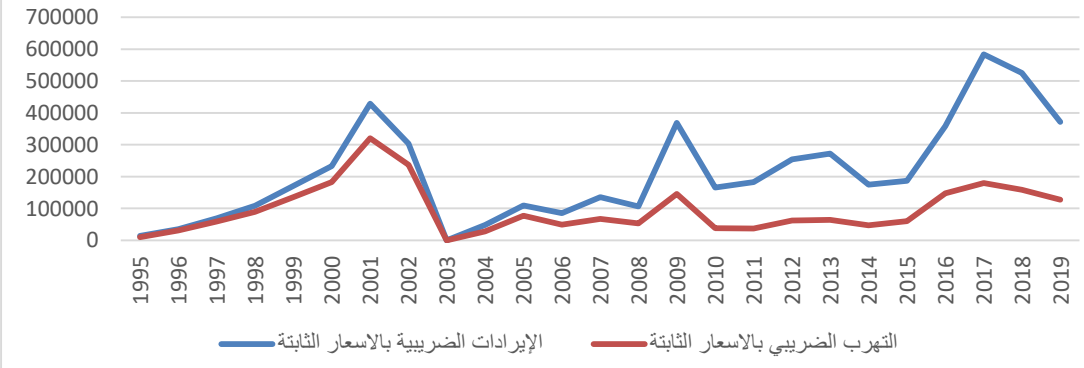

الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (20)

الفصل الثالث

قياس وتحليل اقتصاد الظل ودوره في النمو الاقتصادي في العراق للمدة (1995-2019)

تمهيد

المبحث الاول:- الاطار المفاهيمي للأساليب القياسية المستخدمة في التحليل.

المبحث الثاني :- نتائج قياس وتحليل دور اقتصاد الظل في النمو الاقتصادي في العراق

تمهيد:-

يتم في هذا الفصل مواصلة البحث والتقصي لقياس وتحليل دور اقتصاد الظل في النمو الاقتصادي عن طريق اسلوب القياس الاقتصادي باستخدام النموذج القياسي والاساليب والادوات الكمية الحديثة الخاصة به، لدراسة العلاقة بين اقتصاد الظل وبعض انشطته والنمو الاقتصادي وبعض المتغيرات الاقتصادية المؤثرة فيه. لذا يتم استعراض هذا الفصل في مبحثين تناول المبحث الاول الإطار النظري للأساليب القياسية، اذ تتضمن على اختبارات سكون السلاسل الزمنية في اطار مدة البحث، عن طريق اختبار جذر الوحدة، ومن ثم اختبار التكامل المشترك باستخدام انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)، واختبار مدى وجود علاقة توازنية طويلة وقصيرة الأجل بين أنشطة اقتصاد الظل والمتغيرات الاقتصادي للنمو الاقتصادي في العراق للمدة (1995- 2019) للتوصل الى دور اقتصاد الظل ومدى تأثيره في النمو الاقتصادي في العراق بتغير مؤشرات وانشطة اقتصاد الظل وبعض متغيرات النمو الاقتصادي، اما المبحث الثاني فقد اشتمل على استعراض النتائج الإحصائية والقياسية التي تم التوصل اليها بالاعتماد مخرجات برنامج (Eviews12).

المبحث الأول:- الاطار المفاهيمي للأساليب القياسية المستخدمة في التحليل وتوصيف

اولاً:- توصيف الاساليب القياسية

1- استقرارية السلاسل الزمنية

تعرف السلاسل الزمنية هي مجموعة من القراءات مسجلة لقيم ظاهرة ما في فترات زمنية معينة وتكون متساوية (سنة، شهر، يوم، ساعة) في سلسلة زمنية متتالية على الترتيب وتستخدم بشكل اساسي لتقدير قيمة هذه الظاهرة في المستقبل عن طريق دراسة التطور التاريخي لها. وكذلك تحديد العوامل المؤثرة على السلسلة الزمنية وفصلها ([1]). ولتوصل الى استقرارية سكون السلاسل الزمنية سواء كان عند المستوى الأصلي او عند الفرق الأول او الاثنين معاً لتوصل الى تحديد الاختبار الاحصائي في التقدير، وسيعتمد طريقة اختبارات جذر الوحدة لاختبار سكون السلاسل الزمنية.

أ- اختبارات جذر الوحدة.

لفت انتباه عالم الاقتصاد القياسي الى ظاهرة الانحدار الزائف جرانجر ونيوبولد عام 1974 واثبت ذلك كل من فيبلس وديكي فولر عام 1988 عدد من النتائج حول الانحدارات الزائفة والتي تتضن سلاسل زمنية غير ثابتة فالسلسلة الزمنية التي لها جذر وحدة دل ذلك على عدم سكونها، وبالعكس في

([1]) عبد الرحمن بن محمد سليمان أبو عمه، أنوار احمد عبدالله واخرون : الإحصاء التطبيقي، ط2، جامعة الملك سعود، الرياض- السعودية، 1995، ص ص 191-192.

حال خلو السلسلة الزمنية من مشكلة جذر الوحدة ومن الاختبارات الاكثير شيوعاً في اختبار سكون السلاسل الزمنية والكشف عن مشكلة جذر الوحدة ([1]). والتي سوف توظف في المبحث الثاني هو اختبار ديكي – فوللر .

1-اختبار ديكي فوللر الموسع

قام كل من ديكي-فوللر بتطوير الصيغة البسيطة عام 1981 للكشف عن مشكلة جذر الوحدة، اذ تحتوي الصيغة البسيطة سلبيات متمثلة بعدم إعطاء مشكلة الارتباط الذاتي في حد الخطأ العشوائي أهمية، اذ ان الانحدار البسيط غالباً ما تكون البواقي فيه مرتبطة ذاتيا مع بعضها ([2]). ويستخدم عادة اختبار ديكي فوللر الموسع في النماذج التي تكون فيها السلاسل الزمنية كبيرة ومعقدة، ويشمل هذا الاختبار على ثلاث معادلات انحدار ينم عن طريقه الكشف عن مشكلة جذر الوحدة وهي كالاتي([3]):

$$\Delta yt = x_t r° + (B_{-1})yt_{-1} + u_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(5)$$

معادلة (5) لا تتضمن حد ثابت واتجاه زمني.

$$\Delta yt = x_t r + B_{yt-1} + \delta \Delta yt_{-1} + e_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(6)$$

معادلة (6) بعد إضافة حد ثابت.

$$\Delta yt = x_t r + B_{yt-1} + \sum_{j=1}^{p} \delta j \, \Delta yt_{-1} + e_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(7)$$

معادلة (7) بعد إضافة حد ثابت واتجاه زمني.

اذ ان: Δ: الفرق الاولي للسلسلة. X , B : المعلمات المراد تقديرها. Y: المتغير المطلوب.

P: عدد فترات الابطاء. et: حد الخطأ العشوائي. T: اتجاه عام يمثل الزمن.

2- اختبار التكامل المشترك (Cointegration test)

ان اختبارات التكامل المشترك تستند الى اختبارات جذر الوحدة بشكل كبير. اذ كان Yt=I(0) و Xt=I(1) ، فأن أي مزيج خطي ما بين هذي السلاسل الزمنية ينتتج عنها سلسلة زمنية غير مستقرة I(1)، اذ ان المتغير او السلسلة الزمنية غير المستقرة هو المسيطر على سلوك المتغير الاخر مما يمكن ان يواجه مشاكل. اما اذا كان Yt=I(1) و Xt=I(1)، فينتج عن هذا المزيج I(1)، مما يعني بينها تكامل

([1]) Uwe Hassler, Jurgen Wolters: Introduction to Modern Time Series Analysis, Second Edition, Springer Heidelberg, New York, 2013, P 165

([2])C. W. J. Granger, G. E. Mizon: Cointegration, error correction, and the econometric analysls of non-stationary data, Oxford University Press Inc, New York-United States, 2003, P113-114.

([3]) Russell Davidson, James G. MacKinnon: Econometric Theory and Methods, Oxford University Press Inc, New York-United States, 2004, P110-113.

مشترك نوع و(I(1. اما اذا كان Yt=I(0) و Xt=I(0)، فينتج عن هذا المزيج I(0)، مما يعني بينها تكامل مشترك نوع و(I(0. فيتحقق من هذا المزيج تكامل مشترك I(0) ([1]). والتكامل المشترك تعمل على فكرة إعادة التوازن للنظام الاقتصادي، اذ التباعد ما بين المتغيرات في الاجل القصير تعمل على القوى الاقتصادية الى اعادتها الى التوازن في الاجل الطويل ([2]). وسيتم التطرق الى اختبار التكامل المشترك الذي يمزج ما متغيرات التكامل بينهما I(0) وI(1) كالاتي :

أـ أنموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع (ARDL) في اختبار التكامل المشترك

عندما تكون المتغيرات متكاملة من رتبة مختلفة I(0) , I(1) او في حال العينة صغيرة الحجم في مثل هذه الحالة لا يمكن تطبيق إجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام (انجل وجرانجر – جوهانسن)، اذ تتطلب متغيرات متكاملة من نفس الرتبة، فضلا عن الحصول على نتائج مضللة وغير دقيقة عند صغر العينة، ومن ثم أصبح من الضروري التوصل الى اختبار للتكامل المشترك بغض النظر عما إذا كانت رتبة المتغيرات الأساسية هي I (0)، او I(1) أو كليهما. فقام Pesaran and Shin عام 1995 اكتشاف نهج (ARDL) وفي عام 1996 تم تطويره من قبل Pesaran واخرون، اذ ان تطبيق نهج ARDL على التكامل المشترك سيعطي تقديرات واقعية وفعالة. على عكس اختبار (جوهانسن) للتكامل المشترك، كما يمكنه تقدير معلمات المتغيرات الأساسية في الأجل الطويل والقصير في ان واحد وفق تصحح الخطا غير المقيد ([3]). والصيغة العامة لهذا النموذج هي([4]).

$$\Delta(\boldsymbol{Y_t}) = \mathbf{c} + \boldsymbol{B_1}\mathbf{Y_{t-1}} + \boldsymbol{B_2}\mathbf{X_{2t-1}} + \cdots + \boldsymbol{B_{K+1}}\mathbf{X_{Kt-1}}$$

$$+ \sum_{\mathbf{i=1}}^{\mathbf{q-1}} \mathbf{a_1}\Delta\mathbf{Y_{t-i}} + \sum_{\mathbf{i=0}}^{\mathbf{q1-1}} \mathbf{a_2}\Delta(\mathbf{X_{t-i}}) + \boldsymbol{\mu_t} \ldots\ldots\ldots\ldots (8)$$

اذ ان :

Y: المتغير التابع . $\mathbf{X_K}$: المتغيرات المستقلة . Δ : الفرق الأول.

C: الحد الثابت $\mathbf{u_t}$: حد الخطأ العشوائي. B: معلمات العلاقة طويلة الاجل.

a:معلمات العلاقة قصيرة الاجل . $P, \boldsymbol{q_1}, \boldsymbol{q_2}$ فترات الابطاء للمتغيرات المستقلة.

([1]) عمار حمد خلف : تطبيقات الاقتصاد القياسي بأستخدام البرنمج Eviews، ط1، دار الكتب الدكتور للعلوم الإدارية و الاقتصادية، بغداد- العراق، 2010، ص 90.

([2])Helmut Lutkepohl: Appled Time series Econometris, Cambridge University Press, New York, 2004, P.112.

([3]) Emeka Nkoro, Aham Kelvin Uko: Autoregressive Distributed Lag (ARDL) cointegration technique: application and interpretation, Journal of Statistical and Econometric Methods, vol.5, no.4, 2016,P 76.

([4]) Kelly Wong Kai Seng, Law Siong Hook: Pesaran .M, Shin Y, and Smith. R (2001),"Bounds Testing Approaches to The Analysis of Level Relationships, Journal of Applied Econometrics, Vol(16), USA, 2018, P3.

ولتطبيق اختبار التكامل المشترك بعد تحديد رتبة التكامل لمتغيرات الأنموذج باستعمال اختبار (ديكي- فوللر) لا بد من القيام بالخطوات الاتية :

1-اختبار الحدود

يتم وفق هذا الاختبار التحقق من التكامل المشترك ما بين متغيرات الأنموذج، بالاستناد الى قيمة أحصاءة (F) المحسوبة ومقارنتها مع (F) الجدولية للكشف عن العلاقة الطويلة الاجل ما بين المتغيرات([1]). وتحسب قيمة (F) وفق الصيغة الاتية:

$$F = \frac{(SSER - SSEU)/m}{SSER/(n-k)} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (9)$$

اذ ان :

SEER *:* مجموعة مربعات البواقي للأنموذج المقيد بمعنى عدم وجود علاقة توازنية طويلة الاجل مابين المتغيرات (تطبيق فرضية العدم).

SEEU *: :* مجموعة مربعات البواقي للأنموذج غير المقيد بمعنى وجود علاقة توازنية طويلة الاجل مابين المتغيرات (تطبيق الفرضية البديلة).

m : عدد المعلمات الأنموذج المقيد. n: حجم العينة. k : عدد المتغيرات.

وبعد احتساب قيمة (F) تتم مقارنتها مع قيمة (F) الجدولية المحتسبة من قبل *(Pesaran et.al)*، اذ يتكون الجدول من حدين الحد الأدنى يفترض ان رتبة التكامل للمتغيرات I(0)، والحد الأعلى يفترض ان تكامل المتغيرات I(1)، فاذا كانت قيمة (F) المحتسبة اقل من الحد الأدنى لقيمة (F) الجدولية، في هذه الحالة نقبل بفرضية العدم التي تعني بعدم وجود توازن طويل الأجل ما بين المتغيرات ونرفض الفرضية البديلة. أما اذا كانت قيمة (F) المحتسبة اكبر من الحد الاعلى لقيمة (F) الجدولية، في هذه الحالة نرفض فرضية العدم، ونقبل الفرضية البديلة التي تعني بوجود تكامل مشترك ما بين المتغيرات، في حين اذا كانت قيمة (F) المحتسبة تقع ما بين الحد الأدنى والاعلى لقيمة (F) الجدولية، في هذه الحالة تكون النتائج غير محسومة وعدم القدرة على اتخاذ قرار لتحديد مدى التكامل المشترك ما بين المتغيرات في العلاقة التوازنية في الأجل الطويل.

([1]) بن مريم محمد: دور الاستقرار السياسي كعامل أساسي الى جانب المتغيرات الاقتصادية الكلية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية، العدد20، 2018، ص 63.

2- تقدير معلمات الاجل الطويل والقصير ومعلمة تصحيح الخطأ في انموذج (ARDL).

بعد قياس معالم المتغيرات المستقلة والتابع للأنموذج في الأجل القصير والطويل والتأكد من وجود تكامل المشترك وقبل اعتماد الأنموذج لابد من اجراء الاختبارات التشخصية الاتية ([1]) :

أ- اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي مضروب لاكرانج

ب- التوزيع الطبيعي لبواقي الانحدار.

ت- اختبار عدم تباين حد الخطأ.

ث- اختبار مدى ملائمة او صياغة الشكل الدالي للأنموذج.

***3*- اختبار الاستقرار الهيكلي لأنموذج (ARDL).**

يتمثل هذا الاختبار في الاستقرار الهيكلي لمعلمات الأجل القصير والطويل للتأكد من خلو بيانات السلاسل الزمنية المستخدمة خلال مدة البحث لا يوجد فيها تغيرات هيكلية، ويبين مدى انسجام واستقرار نتائج تصحيح الخطأ في معاملات الاجل القصير مع الاجل الطويل، ويتحقق الاستقرار الهيكلي في حال وقع الخط البياني داخل الحد الأعلى والادنى (الحدود الحرجة) عند مستوى معنوي 5%، وتكون غير مستقرة عند انتقال الخط البياني خارج الحدود الحرجة ويتم استخدام اختبارين ([2]) :

أ- اختبار المجموع التراكمي للبواقي المتابعة (CUSUM)

ب- أختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتابعة (CUSUM SQ)

4- اختبار الأداء التنبوي للأنموذج المقدر (تصحيح الخطأ غير المقيد).

تستند النتائج المقدرة على جودة الأداء التنبؤي لنموذج تصحيح الخطأ غير المقدرة، ولأجل ان تكون التنبؤات القياسية ذات أساس علمية ومعنوية عالية يمكن للاقتصادي استخدامها، لذا لابد من التأكد من الأنموذج يتمتع بقدرة جيدة على التنبؤ خلال الفترة الزمنية للتقدير([3]). ويعد معامل عدم التساوي لثايل من اهم هذه مقاييس الأداء التنبؤي للنماذج القياسية للاقتصاد، ويتم احتسابه وفقاً للصيغة الاتية ([4]).

$$T = \sqrt{\frac{\sum(df - da)^2}{\sum d_a^2}} \dots\dots\dots\dots\dots\dots (10)$$

اذ أن:

T : معامل ثايل. da : التغير الفعلي في قيمة الناتج. dF : التغير في القيمة المتنبأ بها للمتغير التابع.

([1]) فاطمة الزهراء زرواط، أمين حواس: واردات الرأسمالية والنمو الاقتصادي في الصين: منهجية ARDL، مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، المجلد/25، العدد/1، 2016، ص 16.

([2])Helmut Lutkepohl, Op.Cit P.P 53-45.

([3]) مجدي الشوربجي: أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري، مجلة الاقتصاديات شمال افريقيا، جامعة مصر للعلوم و التكنولوجيا، المجلد/174، العدد/1، 2009، ص 16.

([4]) ناظم عبدالله عبد المحمدي، ماجد جاسم محمد العيساوي: قياس وتحليل العوامل المؤثرة في سعر صرف الدينار العراقي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) للمدة 1995-2015، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد9، العدد/17، 2017، ص 166.

فاذا كانت قيمة معامل T=0 او تقترب منه مما يعني مقدرة كبيرة للنموذج على التنبؤ، اما اذا كانت T=1 او اكبر من الواحد الصحيح مما يعني انخفاض مقدرة النموذج على التنبؤ. فضلا عن معيار مصادر الخطأ (نسبة عدم التساوي) في النموذج الذي يتكون من ثلاث نسب كالاتي:

اولاً: نسبة التحيز Bias Proportion (BP)

ثانياً: نسبة التباين Variance Proportion (VP)

ثالثاً: نسبة التغير Covariance Proportion (CP)

ثانياً:- توصيف الأنموذج القياسية

تعد مرحلة صياغة النموذج أصعب مرحلة واهمها في بناء النموذج لما تتطلبه من تحديد للمتغيرات التي يتضمنها النموذج او لابد من استبعادها، ويعرف النموذج بأنه مجموعة من العلاقات الاقتصادية لمتغيرات مستقلة ومتغير تابع لتمثل ظاهرة معينة معبرة عن الواقع بهدف السيطرة عليها او تعليلها او التنبؤ بها، وهذه المتغيرات خالية من التفاصيل. ويتكون النموذج الاقتصادي من معادلات هيكلية كونها توضح الهيكل الأساسي للنموذج المراد بناؤه، وتنقسم الى معادلات سلوكية التي تعبر عن العلاقات الدالية للمتغيرات الاقتصادية يعبر عنها بدالة تتضمن متغير مستقل واحد او عدة متغيرات مستقلة، والمعادلات المتطابقات او التعريفية وهي تعبر عن علاقة اقتصادية نتيجة تعريف متفق عليها ([1]).

وتعين النموذج هو صياغة المتغيرات موضوع البحث في صورة رياضية من اجل معاملتها بالطرق القياسية وتشمل هذه المرحلة ثلاث خطوات ([2]) والتي سيتم تطبيقها على متغيرات البحث وكالاتي :

الخطوة الأولى:- تحديد متغيرات النموذج.

ويتم تحديد المتغيرات من خلال مصادر عديدة وهي (النظرية الاقتصادية، المعلومات المتاحة بالاعتماد على دراسات قياسية سابقة، المعلومات المتاحة عن الظاهرة بشكل خاص).

الخطوة الثانية:- تحديد الشكل الرياضي للنموذج.

ويقصد به عدد المعادلات التي يحتوي عليها النموذج وكلما كانت الظاهرة معقدة يكون عدد المتغيرات التي تؤثر فيها كثيرة، اذ من الأفضل استخدام المعادلات المتعددة.

الخطوة الثالثة:- تحديد التوقعات القبلية.

يتعين تحديد توقعات نظرية مسبقة عن إشارة وحجم معلمات العلاقة الاقتصادية محل القياس بناءاً على ماتقدمه المصادر السابقة من معلومات ووفقا لما تقدمه النظرية الاقتصادية من معلومات.

([1]) حسين علي بخيت، سحر فتح الله : الاقتصاد القياسي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان- الاردن، 2018، ص 24.
([2]) عبد القادر محمد عبد القادر عطيه : الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعة، الإسكندرية-مصر، 2005، ص 16.

أ- تحديد متغيرات النموذج القياسي

بناءً على التحليل الاقتصادي لاقتصاد الظل والنمو الاقتصادي في العراق والمعلومات المتاحة، يمكن تحديد متغيرات النموذج على النحو الاتي :

الجدول (21)، المتغيرات المستخدمة في النموذج القياسي دور اقتصاد الظل في النمو الاقتصادي والرموز الخاصه بها

ت	اسم المتغير باللغة العربية	اسم المتغير باللغة الانكليزية	رمزه	نوعه
1	الاستثمار	Investment	I	متغيرات تابعة
2	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	Average per capita GDP	AGDP	
3	الناتج المحلي الإجمالي	Gross domestic product	GDP	
4	الأنشطة المشروعة	Legitimate Activities	LA	متغيرات مستقلة
5	الطلب غير الطبيعي على النقود	Abnormal demand for money	ADM	
6	غسيل الاموال	Money laundering	ML	
7	السوق السوداء	Black market	BM	
8	الفساد	corruption	CO	
9	التهرب الضريبي	Tax evasion	Te	

المصدر: الجدول من اعداد الباحث.

ب- تحديد الشكل الرياضي للنموذج.

تعد ظاهرة اقتصاد الظل من الظواهر المعقدة وكانت المتغيرات التي تؤثر في النمو الاقتصادي عن طريق قنوات متعددة، لذا استخدم الباحث نموذج ذو معادلات متعددة من أجل اخذ العلاقات المتشابكة في الحسبان، وتجنب الخطأ في تقدير المعلمات، اذ يمكن صياغة الانموذج القياسي لدور اقتصاد الظل في النمو الاقتصاد في العراق وفقاً للعلاقات الدالية الاتية :

$$I = F(LA, ADM, ML) \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (11)$$

$$AGDP = F(LA, CO, Te) \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (12)$$

$$GDP = F(LA, ML, Co, bM) \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (13)$$

جـ ـ تحديد التوقعات القبلية

LA: الأنشطة المشروعة تتضمن المؤسسات الصغيرة والاعمال المنزلية، يفترض ان تكون هناك علاقة طردية او عكسية مع الاستثمار، ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والناتج المحلي الإجمالي، ولكل منهم ما يبرر حسب منطق النظرية الاقتصادية وواقع الاقتصاد العراقي.

ADM: الطلب غير الطبيعي على النقود ويفترض ان يرتبط بعلاقة عكسية مع الاستثمار.

ML: غسيل الأموال ويفترض ان تكون هناك علاقة عكسية او طردية مع الاستثمار، والناتج المحلي الإجمالي، اذ يمر غسيل الأموال بمرحلة الدمج واضفاء المشروعية للأموال عن طريق شراء العقارات وبيعها وشراء السلع المشروعة والمشاريع الخاسرة، وما يخلق حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي والتضخم وخفض قيمة العملة في البلد.

BM: السوق السوداء يفترض ان تكون هناك علاقة عكسية او طردية مع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، بسبب عدم المساواة في الكفاءة الاقتصادية.

CO: الفساد يفترض ان يرتبط بعلاقة عكسية مع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، نتيجة ذهاب الانفاق الحكومي باتجاه مشاريع استثمارية عديمة الفائدة للمجتمع، ما يسبب حرمان الافراد والعاطلين عن العمل من الإعانات والبرامج الاجتماعية.

TE: التهرب الضريبي يفترض ان تكون هناك علاقة عكسية مع الناتج المحلي الإجمالي، بسبب الخسائر في الموازنة العامة.

المبحث الثاني

نتائج قياس وتحليل دور اقتصاد الظل في النمو الاقتصادي في العراق للمدة (1995-2019)

اولاً : ـ نتائج اختبار جذر الوحدة

1- اختبار ديكي فوللر (ADF) إستقرارية المتغيرات

يوضح الجدول (22) نتائج اختبار السكون لجذر الوحدة باستخدام اختبار ديكي فوللر لمتغيرات مدة البحث باستعمال برنامج Eviews.12 من اجل معرفة هل أن السلسلة الزمنية للمتغيرات مستقرة ام غير مستقرة اي يوجد فيها جذر وحدة مع تحديد رتبة التكامل عند المستويات كافة وبعد إجراء اختبار ديكي فوللر للمتغيرات توصلنا إلى المخرجات الموضحة بالجدول (22):-

جدول (22)، اختبار جذر الوحدة لديكي فوللر الموسع

المتغيرات	المستوى						الفرق الاول					
	a		b		Non		a		B		Non	
	t المحتسبة	t الحرجة	t المحتسبة	t الحرجة	t المحتسبة	t الحرجة	t المحتسبة	t الحرجة	t المحتسبة	t الحرجة	t المحتسبة	t الحرجة
CO	-3.63***	-3.36	-3.05**	-3.08	0.20	-1.96						
ML	-3.37***	-3.24	-1.19	-2.99	0.70	-1.95						
TE	-2.60	-3.61	-2.67***	-2.99	-1.27	-1.95						
ADM	-2.66	-3.61	-2.66	-3.61	-0.19	-1.95	-5.76**	-3.69	-5.67**	-3.04	-4.42**	-1.96
AGDP	-2.53	-3.61	-2.34	-2.99	-0.51	-1.95	-2.73	-3.64	-2.80***	-3.01	-2.89**	-1.95
BM	-2.34	-3.61	-1.97	-2.99	-1.56	-1.95	-4.63**	-3.62	-4.73**	-2.99	-4.83**	-1.95
GDP	-2.44	-3.61	-2.52	-2.99	-0.07	-1.95	-4.12**	-3.62	-4.18**	-2.99	-4.20**	-1.95
I	-2.52	-3.61	-2.31	-2.99	-0.62	-1.95	-4.40**	-3.62	-4.44**	-2.99	-4.49**	-1.95
LA	-2.52	-3.61	-1.82	-2.99	-0.74	-1.95	-3.25	-3.65	-4.32**	-2.99	-4.42**	-1.95

a تعني الإنحدار يحتوي على تقاطع وإتجاه .زمني
b تعني الإنحدار يحتوي على تقاطع فقط
non تعني الإنحدار بدون تقاطع و إتجاه زمني
***، **، *** تعني معنوي عند مستوى معنوية 1%، 5%، 10% على التوالي**
الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews. 12

وفق اختبار جذر الوحدة وإجراء اختبار ديكي فوللر الموسع (D- F) الموضح في الجدول (22) أن تحليل السلاسل الزمنية موضوع البحث كانت غير مستقرة على المستوى (Level) سواء بوجود معلمة التقاطع ام بوجود تقاطع وإتجاه زمني أم بدون تقاطع وإتجاه زمني عند المستويات كافة. باستثناء المتغيرات (TE , ML ,CO) كانت مستقرة على المستوى ويعني أنها ليس لها جذر وحدة ولا تحتوي على الإنحدار الزائف عند مستوى معنوية 5% و 10% أي أنها متكاملة من الرتبة I(0)، في حين بقية المتغيرات استقرت على الفرق الاول (First - difference) للسلاسل الاصلية مع وجود حد ثابت وإتجاه زمني، إذ استقر متغيري (ADM, BM, GDP, I) بوجود تقاطع وإتجاه زمني وبوجود تقاطع فقط

وبدون تقاطع وإتجاه زمني عند مستوى 5%. في حين استقر متغيري (AGDP, LA) بوجود تقاطع فقط وبوجود تقاطع وإتجاه زمني عند مستوى 5%. وبذلك ستكون السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات متكاملة من الرتبة I(1).

ثانياً : ـ تقدير الدوال باستعمال أنموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)

الخطوة الثانية بعد اختبار إستقرارية المتغيرات هي تقدير الدوال باستخدام أنموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL وكالاتي:

1-دالة الاستثمار

يبين الجدول (23) نتائج تقدير دالة الاستثمار لأنموذج (ARDL) الذي يوضح العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة،

جدول (23) نتائج التقدير الأولى لأنموذجARDL لدالة الاستثمار

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
I(-1)	0.410536	0.219888	1.867022	0.0989
I(-2)	-0.289734	0.200855	-1.442505	0.1871
ML	0.154655	0.033255	4.650536	0.0016
ML(-1)	-0.093248	0.047389	-1.967696	0.0846
ML(-2)	0.082551	0.035177	2.346763	0.0469
ML(-3)	0.046794	0.030251	1.546878	0.1605
LA	-0.050199	0.051097	-0.982430	0.3547
LA(-1)	0.231554	0.066945	3.458897	0.0086
LA(-2)	-0.095014	0.053150	-1.787642	0.1116
ADM	-0.448145	0.107947	-4.151543	0.0032
ADM(-1)	0.065554	0.153828	0.426149	0.6812
ADM(-2)	-0.126338	0.135204	-0.934428	0.3774
ADM(-3)	-0.285552	0.128024	-2.230451	0.0563
C	-1581839.	836742.9	-1.890472	0.0954
R-squared	0.920133	**Mean dependent var**		2851023.
Adjusted R-squared	0.790349	**S.D. dependent var**		1303517.
S.E. of regression	596850.7	**Akaike info criterion**		29.69785
Sum squared resid	2.85E+12	**Schwarz criterion**		30.39215
Log likelihood	-312.6763	**Hannan-Quinn criter**		29.86140
F-statistic	7.089711	**Durbin-Watson stat**		1.912046
Prob(F-statistic)	0.004653			

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews 12.

توضح نتائج تقدير أنموذج ARDL لدالة الاستثمار ان المتغيرات المستقلة للأنموذج المقدر تفسر(92.0%) من التغيرات التي تحصل في المتغير التابع، في حين ان (8%) تعود لتأثير متغيرات أخرى غير داخلة بالنموذج. وان قيمة (Adjusted R-squared=%79.0). وان الأنموذج وفقاً لما تشير قيمة

اختبار (F) المحتسبة البالغة (7.08) إلى معنوية النموذج عند مستوى معنوي 1%. و ان رتبة النموذج كما يتضح من الشكل البياني (14)، وفق منهجية (ARDL) بالاستناد إلى معيار Akaike ان فترة الابطاء المثلى هي (2, 3, 3, 2)، إذ أنها تعطي اقل قيمة ويوضح الشكل البياني (16) فترات الابطاء المثلى لأنموذج (ARDL).

الشكل (16)، فترات الابطاء المثلى لأنموذج الاستثمار

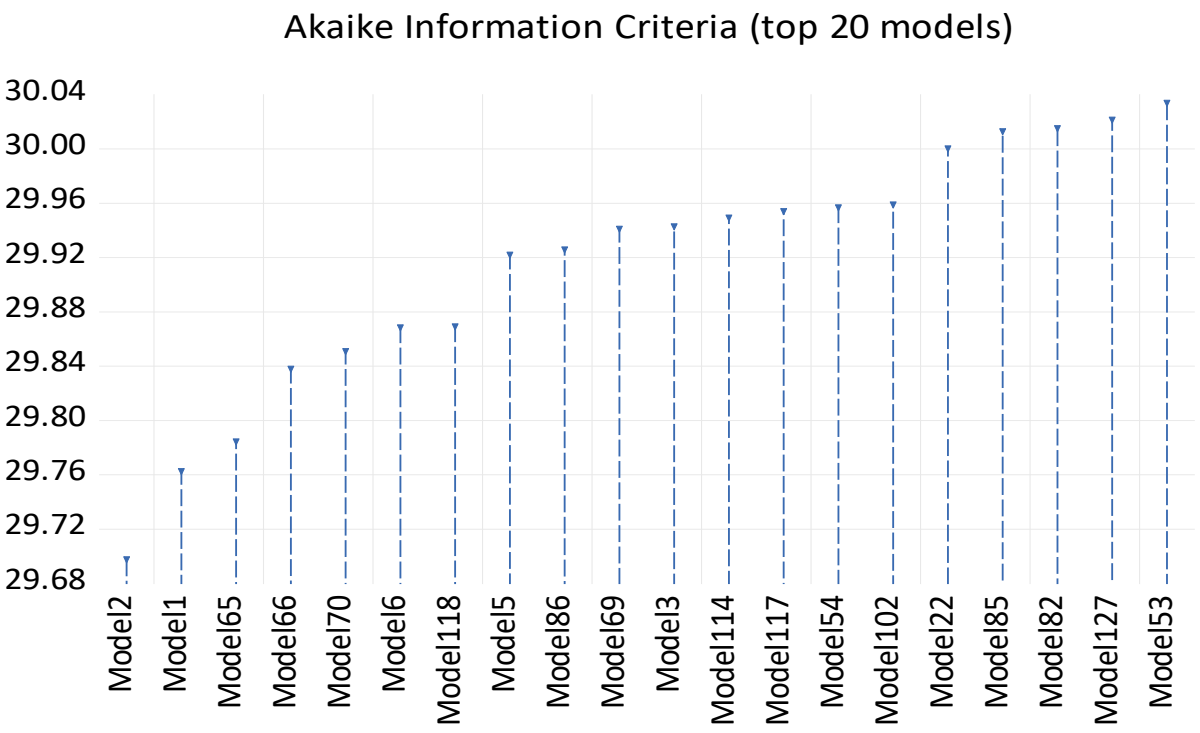

Model2: ARDL(2, 3, 3, 2)
Model1: ARDL(2, 3, 3, 3)
Model65: ARDL(1, 3, 3, 3)
Model66: ARDL(1, 3, 3, 2)
Model70: ARDL(1, 3, 2, 2)
Model6: ARDL(2, 3, 2, 2)
Model118: ARDL(1, 0, 2, 2)
Model5: ARDL(2, 3, 2, 3)
Model86: ARDL(1, 2, 2, 2)
Model69: ARDL(1, 3, 2, 3)
Model3: ARDL(2, 3, 3, 1)
Model114: ARDL(1, 0, 3, 2)
Model117: ARDL(1, 0, 2, 3)
Model54: ARDL(2, 0, 2, 2)
Model102: ARDL(1, 1, 2, 2)
Model22: ARDL(2, 2, 2, 2)
Model85: ARDL(1, 2, 2, 3)
Model82: ARDL(1, 2, 3, 2)
Model127: ARDL(1, 0, 0, 1)
Model53: ARDL(2, 0, 2, 3)

الشكل البياني من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews12.

2-نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك (Bounds Test)

استناداً لاختبار الحدود الموضحة في جدول (24) يتضح أن قيمة (F) المحتسبة وفقاً لهذا الاختبار هي (F- statistic=4.069501) وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية للحدين الأعلى والادنى عند مستوى معنوي (10%)، مما يعني نرفض فرضية العدم (H0) بعدم وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل في الأنموذج، ونقبل الفرضية البديلة (H1) الذي تؤكد على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من المتغيرات المستقلة إلى المتغير التابع عند مستوى الدلالة 10%، إذ أنها أكبر من I(1).

جدول (24) اختبار الحدود (Bounds Test) للأنموذج المقدر لدالة I

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship			
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)	
Asymptotic: n=1000					
F-statistic		4.069501	%10	2.72	3.77
K		3	%5	3.23	4.35
			%2.5	3.69	4.89
			%1	4.29	5.61
Actual Sample Size		22	Finite Sample: n=35		
			%10	2.958	4.1
			%5	3.615	4.913
			%1	5.198	6.845
			Finite Sample: n=30		
			%10	3.008	4.15
			%5	3.71	5.018
			%1	5.333	7.063

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 12

3-نتائج الاختبارات التشخيصية

أ-أختبار عدم تجانس التباين Heteroskedasticity Test

استناداً إلى نتائج الجدول (25) يتضح أن القيمة الاحتمالية ل (F-statistic=0.9652)، وقيمة (Chi-Square =0.8693). وبما ان قيمة الاحتمال أكبر من 5%، مما يعني غير معنويتان. وأنموذج الاستثمار لا يعاني من مشكلة عدم تجانس التباين، وبذلك نقبل فرضية العدم بثبات او تجانس التباين.

جدول (25) اختبار عدم تجانس التباين لدالة الاستثمار

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.324054	Prob. F(13,8)	0.9652
Obs*R-squared	7.588775	Prob. Chi-Square(13)	0.8693
Scaled explained SS	0.916428	Prob. Chi-Square(13)	1.0000

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 12

ب- اختبار الإرتباط التسلسلي بين البواقي Serial Correlation LM Test

يوضح الجدول (26) أن قيمة الاحتمال لاختبار (ML) بلغت (F-statistic=0.6131)، كانت أكبر من 5%، وهذا يعني غير معنوية ، بينما بلغت القيمة الاحتمالية لمربع كاي (Obs*R- =0.1911 squared)، وعليه نقبل فرضية العدم القائلة بأن الأنموذج يخلو من مشكلة الإرتباط التسلسلي بين البواقي.

جدول (26) اختبار الإرتباط التسلسلي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.531344	**Prob. F(2,14)**	0.6131
Obs*R-squared	3.310233	**Prob. Chi-Square(2)**	0.1911

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 12

جـ - اختبار التوزيع الطبيعي

يتبين من الشكل البياني (17) أن التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية في الأنموذج المقدر تتوزع توزيعاً طبيعياً، إذ ان قيمة الاختبار (0.593) وبلغت الاحتمالية (Prob:0.743)، ما يؤكد قبول فرضية العدم التي تنص بأن الأخطاء العشوائية تتوزع توزيعاً طبيعياً.

الشكل (17) التوزيع الطبيعي لبواقي الأنموذج المقدر لدالة الاستثمار

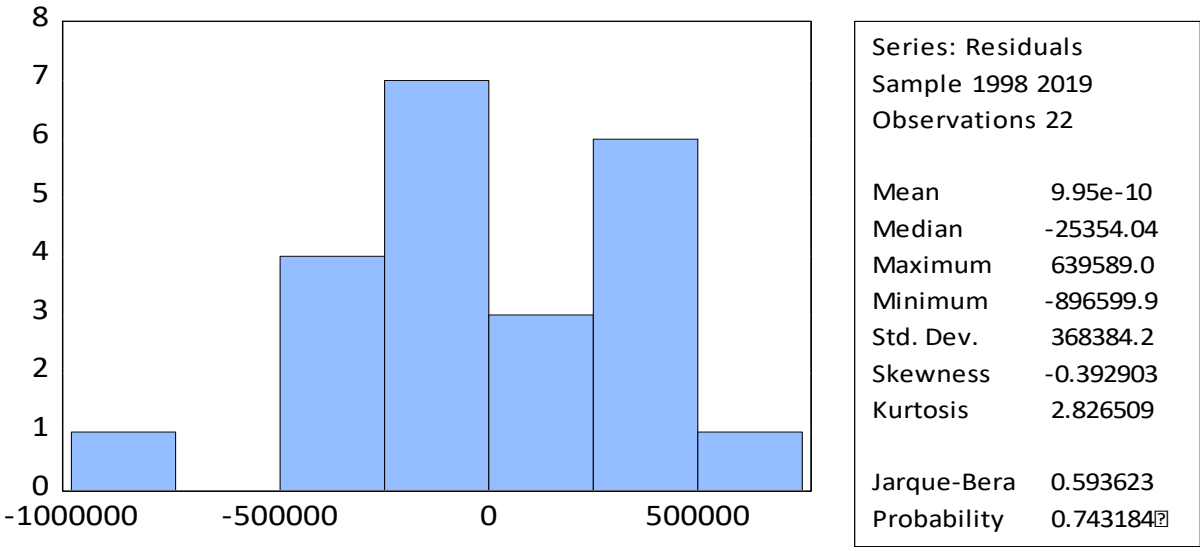

الشكل البياني من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews12.

د- اختبار مدى ملائمة صحة الشكل الدالي

استناداً إلى نتائج الجدول (27) ان قيمة (F) المحتسبة (0.806961) وقيمة الاحتمالية لها (0.3989)، كما ان قيمة (t) المحتسبة (0.898310) وقيمة الاحتمالية لها (0.3989)، وكانتا أكبر من المستوى المعنوي (5%)، مما يعني قبول فرضية العدم بصحة الشكل الدالي للنموذج المقدر.

جدول (27) اختبار مدى ملائمة صحة الشكل الدالي لأنموذج الاستثمار

Ramsey RESET Test Equation: UNTITLED Omitted Variables: Squares of fitted values			
Test	Value	**Df**	Probability
t-statistic	0.898310	7	0.3989
F-statistic	0.806961	(1, 7)	0.3989
Obs*R-squared	3.310233		0.1911

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 12

4ـ اختبار الاستقرارية الهيكلية لمعلمات الأنموذج

الشكل البياني (18) يوضح وفقاً لهذا الاختبار إستقرارية الأنموذج المقدر، إذ يبين الاختبارين (CUSUM، CUSUM Squares) في الشكل (A) و (B) ، أن مجموع التراكمي للبواقي يقع داخل اطار الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% وهذا يدل على إستقرارية المعلمات المقدرة في الأنموذج.

الشكل البياني (18) إستقرارية الأنموذج المقدر لدالة الاستثمار

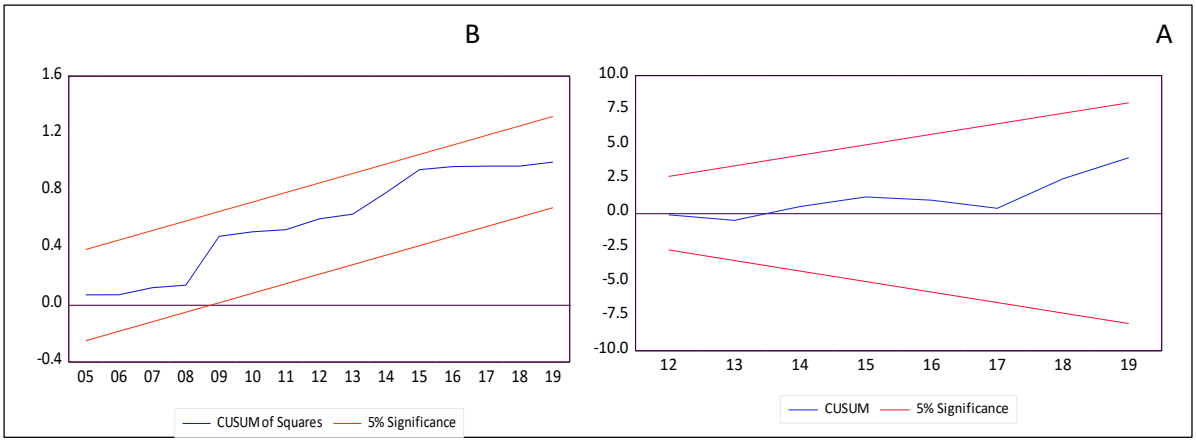

الشكل البياني من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews12

5ـ تقدير معلمات النموذج (الاجل القصير ـ معلمة تصحيح الخطأ – الاجل الطويل)

أ-تقدير معالم الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ

يتضح من الجدول (28)، أن تغيرات غسيل الأموال (LM) في السنة الحالية له تأثير معنوي موجب عند مستوى 1% في الاستثمار، إذ يكون اثره موجب في السنة الحالية تؤدي زيادة الاستثمار بمقدار (0.154655)، ولدوره السلبي في تراجع الفعاليات الإنتاجية لاحقاً ولسنتين سابقتين تأثير معنوي سالب عند مستوى 1%، إذ يؤدي إلى تراجع الاستثمار بمقدار (-0.129346) وهو يفسر اثر نشاط غسيل الأموال في استخدام الأموال في الصفقات الاستثمارية غير منتجة و وبالتالي تردي الفعاليات الإنتاجية.

كما يتضح بان تغيرات الأنشطة المشروعة في السنة الحالية كان غير معنوي، إما في السنة السابقة كان له تأثير معنوي موجب عند مستوى 5% في الاستثمار، إذ ان زيادة الأنشطة المشروعة (LA) في السنة السابقة بمقدار وحدة واحدة، يؤدي إلى زيادة الاستثمار بنسبة (0.095014)، إذ تعتبر هذه النسبة

صغيرة بسبب سلبيات هذا الاقتصاد في هدر الموارد المادية والبشرية وسوء الاستغلال وسهولة دخول العاملين في اقتصاد الظل إلى المشاريع دون الخضوع للضوابط والمعايير المقررة في القوانين المنظمة في القطاعين الخاص والمختلط او الاخذ بالمصلحة العامة والغاية الأساسية المصلحة الخاصة والربح السريع الناتج عن ممارسة أنشطة تجارية واقتصادية سواء مشروعة او غير مشروعة.

جدول (28) نتائج أنموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصير الاجل لدالة I

ECM Regression Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob**
D(I(-1))	0.289734	0.150588	1.924022	0.0906
D(LA)	-0.050199	0.039366	-1.275182	0.2380
D(LA (-1))	0.095014	0.041866	2.269498	0.0529
D(ML)	0.154655	0.027619	5.599642	0.0005
D(ML(-1))	-0.129346	0.035134	-3.681458	0.0062
D(ML(-2))	-0.046794	0.025389	-1.843079	0.1026
D(ADM)	-0.448145	0.079870	-5.610947	0.0005
D(ADM(-1))	0.411890	0.142734	2.885718	0.0203
D(ADM(-2))	0.285552	0.108184	2.639489	0.0297
CointEq(-1)*	-0.879198	0.185838	-4.730989	0.0015

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 12

كما يتضح، بان تغيرات الطلب غير الطبيعي على النقود (ADM) في السنة الحالية، كان له تأثير معنوي سالب عند مستوى 5%، إذ ان زيادة الطلب على النقود من اجل أنشطة غير المشروعة بمقدار وحدة واحدة، يؤدي إلى تراجع الاستثمار بنسبة (0.448145-)، وهذا يفسر ابتعاد هذه النقود إلى أنشطة غير مشروعة ومن ثم انخفاض الاستثمار. إما في السنة السابقة كان له تأثير معنوي موجب عند مستوى 5%، بسبب الدوافع الاساسية المتبعة في الطلب على النقود في مجال التستر التجاري المبنية على أساس نقدي وبدافع المضاربة وهو ما يؤثر على السياسة النقدية، إذ هذه النقود أصل حقيقتها هي احتياطات البنوك والنقود السائلة والتي كان لابد ان تكون تحت حكم وسيطرة السلطة النقدية وهو يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة.

يتضح ان معلمة تصحيح الخطأ معنوية عند مستوى 1%، أي ان (0.879198-) من الانحرافات في الاجل القصير تصحح للوصول إلى التوازن طويل الأجل، وهذا يعني سرعة التكيف في الأنموذج بطيئة نسبياً،

ب-تقدير معالم الاجل الطويل

وفق الجدول (29) يتضح أن معلمات الاجل الطويل للمتغير المستقل غسيل الأموال (ML) كانت معنوية عند مستوى 1%، إذ أن زيادة غسيل الأموال بمقدار وحدة واحدة ستؤدي إلى زيادة الاستثمار بنسبة (0.216963) من اجل إعادة دمج الأموال في النظام المصرفي للبلد وتجنب العوائق التي تفرضها

الحكومة. في حين الطلب غير الطبيعي على النقود (ADM) يكون له تأثير معنوي سالب عند مستوى 1% على الاستثمار على المدى الطويل، إذ زيادتها بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى انخفاض الاستثمار بنسبة (0.903642 -)، وهذ ما يفسر إتجاه هذه الأموال إلى أنشطة بعيدة عن الاقتصاد بدافع المضاربة وارتفاع سعر الفائدة، إذ يؤدي إلى انخفاض الاستثمار. إما تغيرات الأنشطة المشروعة (LA) تستمر تأثيرها معنوي موجب عند مستوى 5% بسبب استمراره دون الخضوع للضوابط والمعايير المقررة في القوانين المنظمة في القطاعين الخاص والمختلط او الاخذ بالمصلحة العامة وبمشاريع لا تتناسب وحاجات الافراد ومؤسسات الدولة.

جدول (29)، معالم الاجل الطويل لأنموذج الاستثمار

Levels Equation Case 3: Restricted Constant and No Trend				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob**
ADM	-0.903642	0.191687	-4.714150	0.0015
ML	0.216963	0.035964	6.032847	0.0003
LA	0.098204	0.042436	2.314178	0.0494
EC = I - (-0.9036*ADM + 0.2170*ML + 0.0982*LA)				

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 12

6- نتائج اختبار الأداء التنبؤي لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد

أستناداً إلى نتائج الشكل البياني (19) أن نتائج معامل ثايل (t) مقدارها (0.470160) وهي اقل من الواحد الصحيح، في حين قيمة نسبة التحيز (BP) (0.00000) كانت صفر، إما قيمة التباين (VP) بلغت (0.018936) وهي قريبا من الصفر، في حين بلغت نسبة التغاير (CP) (0.981064) وهي قريبة من الواحد ، مما يعني الأنموذج يتمتع بقدر عالية على التنبؤ خلال مدة البحث، إذ يمكن الاعتماد على نتائج هذا الأنموذج للتنبؤ بمستقبل التحليل وتقييم السياسات لاتخاذ القرارات الاقتصادية لتحقق الأهداف المخطط لها.

الشكل البياني (19) القيم المتوقعة للاستثمار في العراق للمدة (1995-2019)

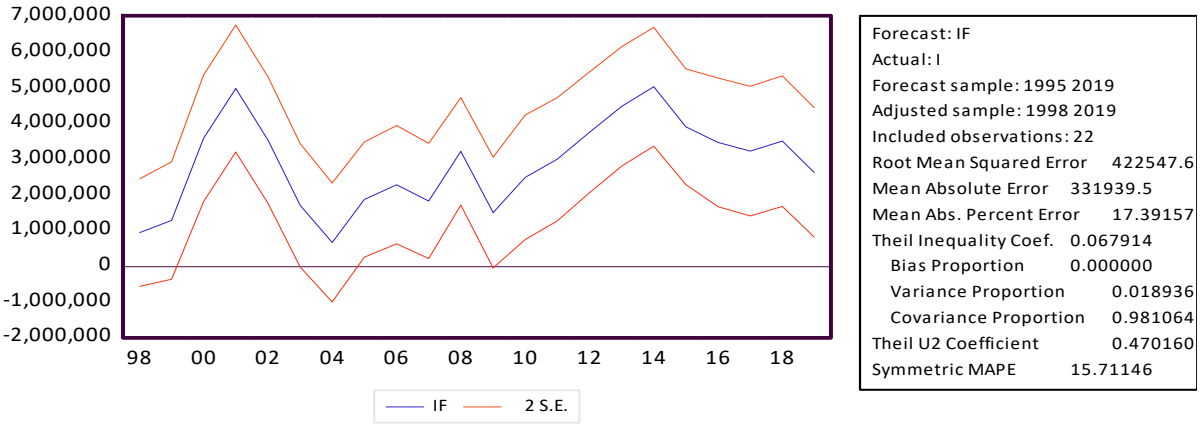

الشكل البياني من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews12

2ـ دالة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي

يبين الجدول (30) نتائج تقدير متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي لنموذج (ARDL) الذي يوضح العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة،

جدول (30) نتائج التقدير الأولى لأنموذجARDL لدالة متوسط نصيب الفرد من الناتج

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
AGDP(-1)	0.795077	0.204806	3.882089	0.0047
AGDP(-2)	-0.294198	0.176839	-1.663648	0.1348
CO	-0.000527	0.000222	-2.377911	0.0447
CO(-1)	-0.000180	0.000144	-1.250726	0.2464
LA	0.021909	0.008911	2.458557	0.0394
LA(-1)	-0.036603	0.009215	-3.972008	0.0041
TE	-1.115676	0.596207	-1.871290	0.0982
C	415798.9	109271.6	3.805188	0.0052
R-squared	0.863232	**Mean dependent var**		565761.9
Adjusted R-squared	0.726465	**S.D. dependent var**		96858.84
S.E. of regression	50657.74	**Akaike info criterion**		24.80862
Sum squared resid	2.05E+10	**Schwarz criterion**		25.24974
Log likelihood	-201.8733	**Hannan-Quinn criter**		24.85247
F-statistic	6.311676	**Durbin-Watson stat**		1.935351
Prob(F-statistic)	0.008667			

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج ا Eviews 12.

توضح نتائج تقدير أنموذج ARDL لدالة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة أن المتغيرات المستقلة للأنموذج المقدر تفسر(86.3%) من التغيرات التي تحصل في المتغير التابع، في حين أن (13.7%) تعود لتأثير متغيرات أخرى غير داخلة بالنموذج. وأن قيمة-R Adjusted). squared=%72.0 وأن الأنموذج وفقاً لما تشير قيمة اختبار (F) المحتسبة البالغة (6.311) إلى معنوية النموذج عند مستوى معنوي 1%، و أن رتبة النموذج كما يتضح من الشكل البياني (16)، وفق منهجية (ARDL) بالاستناد إلى معيار Akaike أن فترة الابطاء المثلى هي (0, 1, 1, 2)، إذ أنها تعطي اقل قيمة ويوضح الشكل البياني (20) فترات الابطاء المثلى لأنموذج (ARDL).

الشكل (20) فترات الابطاء المثلى لأنموذج متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي

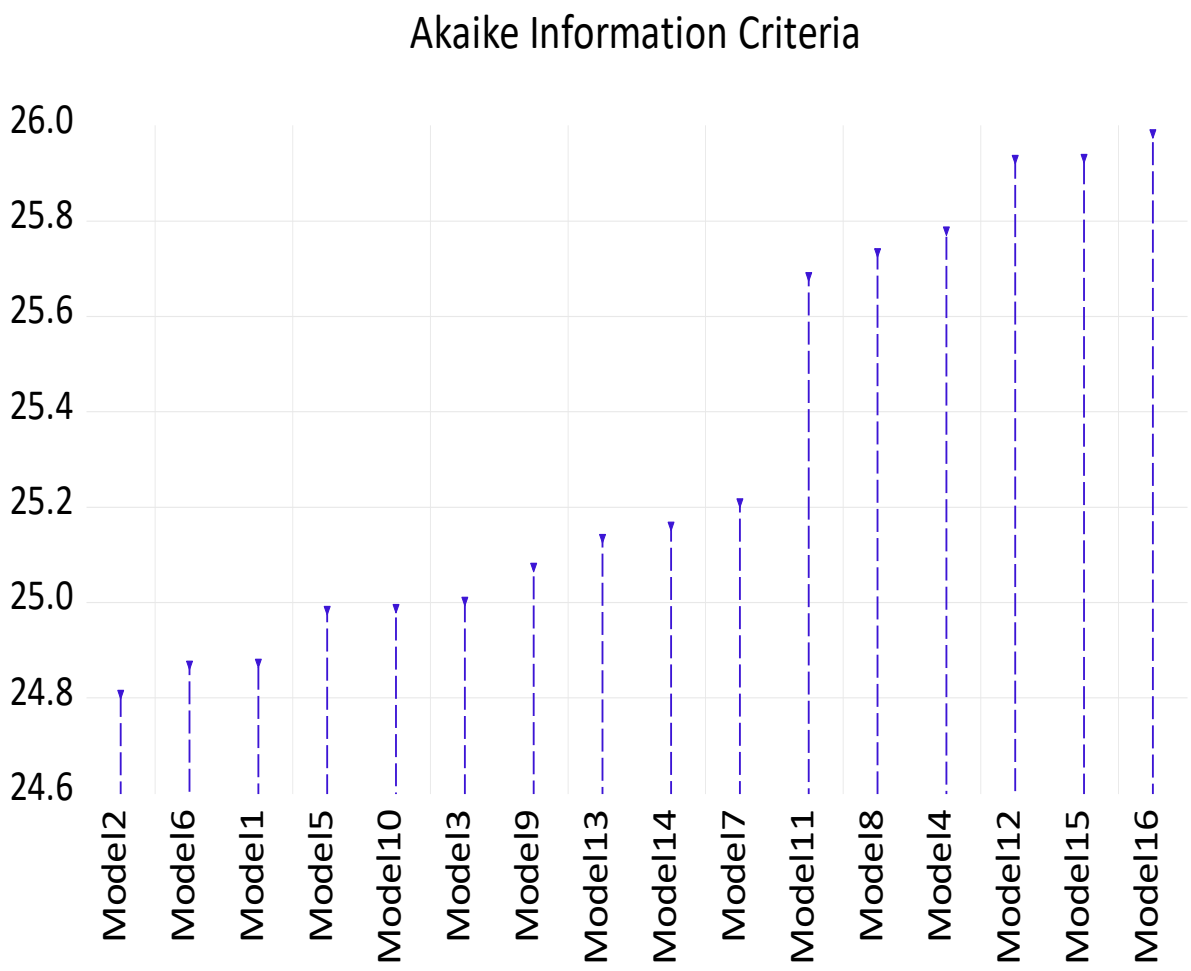

Model 2: ARDL(2, 1, 1, 0)
Model 6: ARDL(2, 0, 1, 0)
Model 1: ARDL(2, 1, 1, 1)
Model 5: ARDL(2, 0, 1, 1)
Model 10: ARDL(1, 1, 1, 0)
Model 3: ARDL(2, 1, 0, 1)
Model 9: ARDL(1, 1, 1, 1)
Model 13: ARDL(1, 0, 1, 1)
Model 14: ARDL(1, 0, 1, 0)
Model 7: ARDL(2, 0, 0, 1)
Model 11: ARDL(1, 1, 0, 1)
Model 8: ARDL(2, 0, 0, 0)
Model 4: ARDL(2, 1, 0, 0)
Model 12: ARDL(1, 1, 0, 0)
Model 15: ARDL(1, 0, 0, 1)
Model 16: ARDL(1, 0, 0, 0)

الشكل البياني من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews12.

4-نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك (Bounds Test)

استناداً لاختبار الحدود الموضحة في جدول (31) يتضح أن قيمة (F) المحتسبة وفقاً لهذا الاختبار هي (F- statistic=8.382079) وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية للحدين الأعلى والادنى عند مستوى معنوي (1%)، مما يعني نرفض فرضية العدم (H0) بعدم وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل في الأنموذج، ونقبل الفرضية البديلة (H1) الذي تؤكد على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من المتغيرات المستقلة إلى المتغير التابع عند مستوى الدلالة 1%، إذ أنها أكبر من I(1).

جدول (31) اختبار الحدود (Bounds Test) للأنموذج المقدر لدالة AGDP

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship			
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)	
Asymptotic: n=1000					
F-statistic		8.382079	%10	3.47	4.45
K		3	%5	4.01	5.07
			%2.5	4.52	5.62
			%1	5.17	6.36
Actual Sample Size		17	Finite Sample: n=35		
			%10	3.8	4.888
			%5	4.568	5.795
			%1	6.38	7.73
			Finite Sample: n=30		
			%10	3.868	4.965
			%5	4.683	5.98
			%1	6.643	8.313

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 12

5-نتائج الاختبارات التشخيصية

أ-أختبار عدم تجانس التباين Heteroskedasticity Test

استناداً إلى نتائج الجدول (32) يتضح أن القيمة الاحتمالية ل (F-statistic=0.8650)، وقيمة (Chi-Square =0.7344). وبما أن قيمة الاحتمال أكبر من 5%، مما يعني غير معنويتان. وأنموذج الاستثمار لا يعاني من مشكلة عدم تجانس التباين، وبذلك نقبل فرضية العدم بثبات او تجانس التباين.

جدول (32) اختبار عدم تجانس التباين لأنموذج AGDP

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.442483	Prob. F(8,8)	0.8650
Obs*R-squared	5.214765	Prob. Chi-Square(8)	0.7344
Scaled explained SS	0.793344	Prob. Chi-Square(8)	0.9992

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 12

ب- اختبار الإرتباط التسلسلي بين البواقي Serial Correlation LM Test

يوضح الجدول (32) أن قيمة الاحتمال لاختبار (ML) بلغت (F-statistic=0.6294)، كانت أكبر من 5%، وهذا يعني غير معنوية، بينما بلغت القيمة الاحتمالية لمربع كاي (Obs*R- =0.2965 squared)، وعليه نقبل فرضية العدم القائلة بأن الأنموذج يخلو من مشكلة الإرتباط التسلسلي بين البواقي.

جدول (33)، اختبار الإرتباط التسلسلي لأنموذج AGDP

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.500627	Prob. F(2,6)	0.6294
Obs*R-squared	2.431182	Prob. Chi-Square(2)	0.2965

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 12

جـ - اختبار التوزيع الطبيعي

يتبين من الشكل البياني (17) أن التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية في الأنموذج المقدر تتوزع توزيعاً طبيعياً، إذ أن قيمة الاختبار (1.868) وبلغت الاحتمالية (Prob:0.392)، ما يؤكد قبول فرضية العدم التي تنص بأن الأخطاء العشوائية تتوزع توزيعاً طبيعياً.

الشكل (21) التوزيع الطبيعي لبواقي الأنموذج المقدر AGDP

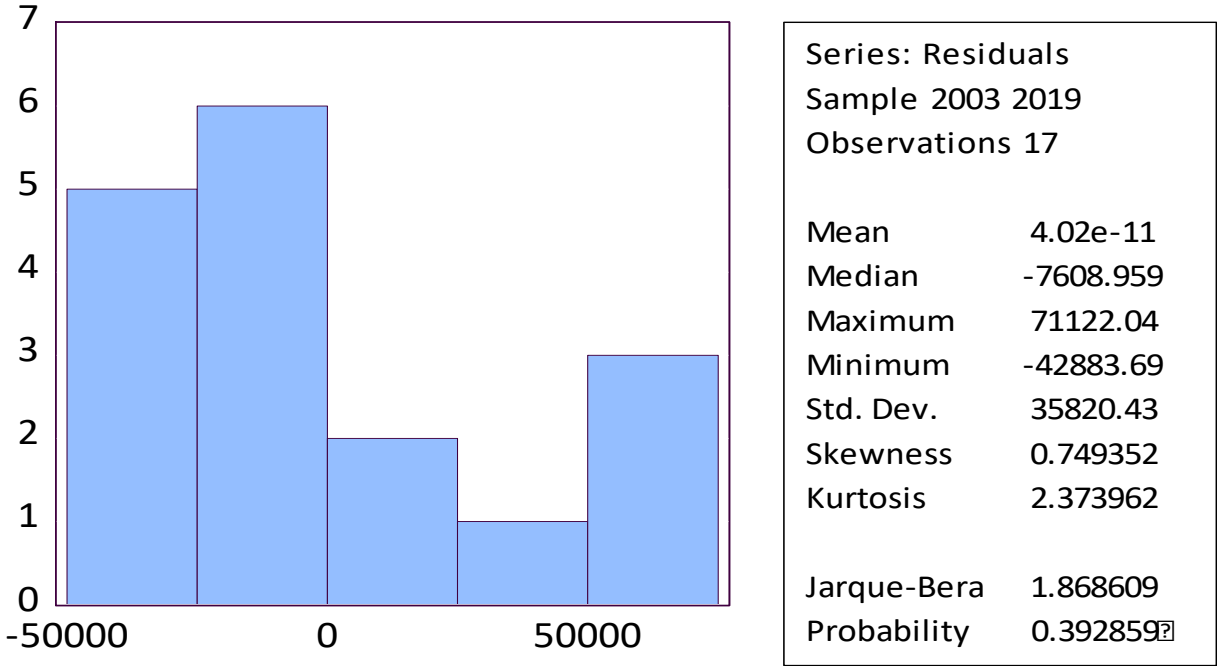

الشكل البياني من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews12.

د- اختبار مدى ملائمة صحة الشكل الدالي

استناداً إلى نتائج الجدول (34) ان قيمة (F) المحتسبة (1.478045) وقيمة الاحتمالية لها (0.2635)، كما أن قيمة (t) المحتسبة (1.215749) وقيمة الاحتمالية لها (0.2635)، وكانتا أكبر من المستوى المعنوي (5%)، مما يعني قبول فرضية العدم بصحة الشكل الدالي للنموذج المقدر.

جدول (34) اختبار مدى ملائمة صحة الشكل الدالي لأنموذج AGDP

Ramsey RESET Test Equation: UNTITLED Omitted Variables: Squares of fitted values			
Test	**Value**	**Df**	**Probability**
t-statistic	1.215749	7	0.2635
F-statistic	1.478045	(1, 7)	0.2635
Obs*R-squared	3.448255	1	0.0633

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 12

4- اختبار الاستقرارية الهيكلية لمعلمات الأنموذج

الشكل البياني (22) يوضح وفقاً لهذا الاختبار إستقرارية الأنموذج المقدر، إذ يبين الاختبارين (CUSUM، CUSUM Squares) في الشكل (A) و (B) ، أن مجموع التراكمي للبواقي يقع داخل اطار الحدود الحرجة (الحد الأعلى والحد الأدنى) عند مستوى معنوية 5% وهذا يدل على إستقرارية المعلمات المقدرة في الأنموذج في الأجل الطويل و الاجل القصير لأنموذج (ARDL) لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال مددة البحث.

الشكل البياني (22) إستقرارية الأنموذج المقدر لأنموذج AGDP

الشكل البياني من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews12

5- تقدير معلمات النموذج (الاجل القصير- معلمة تصحيح الخطأ – الاجل الطويل)

أ-تقدير معالم الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ

يتضح من الجدول (35)، أن تغيرات الفساد (CO) في السنة الحالية له تأثير معنوي سالب عند مستوى 1% في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للسنة الحالية، إذ أن زيادة في الفساد في السنة الحالية بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى تراجع متوسط نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي (0.000527-)، وسبب عدم ظهور بنسبة أكبر نتيجة استخدام او الغاء القوانين لتحقيق أرباح كبيرة وتكون مباشرة لصالح المسؤولين في المؤسسات الحكومية.

كما يتضح بان تغيرات الأنشطة المشروعة (LA) في السنة الحالية كان له تأثير معنوي موجب عند مستوى 1% في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، إذ أن زيادة الأنشطة المشروعة (LA) في السنة الحالية بمقدار وحدة واحدة، يؤدي إلى زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (0.021909)، وتعتبر هذه الزيادة نتيجة التهرب العاملين في هذا الاقتصاد من كافة الاستحقاقات المترتبة عليه إتجاه الحكومة سواء كانت تقديم البيانات او دفع الرسوم او الضرائب بالمقابل الاستفادة من اغلب الخدمات من القطاعات الحكومية وكافة اشكالها.

جدول (35) نتائج أنموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصير الاجل لأنموذج AGDP

ECM Regression Case 2: Restricted Constant and No Trend				
D(CO)	-0.000527	0.000136	-3.882504	0.0047
D(LA)	0.021909	0.005712	3.835901	0.0050
CointEq(-1)*	-0.499121	0.073510	-6.789804	0.0001

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 12

كما يتضح أن معلمة تصحيح الخطأ معنوية عند مستوى 1%، أي ان (0.499121-) من الانحرافات في الاجل القصير تصحح للوصول إلى التوازن طويل الاجل، وهذا يعني سرعة التكيف في الأنموذج بطيأ جداً،

ب-تقدير معالم الاجل الطويل

وفق الجدول (36) يتضح أن معلمات الاجل الطويل للمتغير المستقل الفساد (CO) واقتصاد الظل كانتا غير معنوية في في الاجل الطويل، في حين التهرب الضريبي (TE) يكون لها تأثير معنوي سالب عند مستوى 5% على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على المدى الطويل، إذ زيادة التهرب الضريبي بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بنسبة(2.235284-)، وهذ ما يفسر الاثار الاقتصادية وكبح روح المنافسة بسبب امتياز المؤسسات

الاقتصادية المتهربة من دفع الضرائب على حساب التزام المؤسسات الأخرى بواجباتها الضريبية، والغاية الرئيسية هي الحصول على الأرباح، والاثار المالية الخسائر في حصيلة الموازنة العامة الذي يؤدي إلى التضخم النقدي في نسب الإصدار النقدي الذي يكون دون مقابل وبالتالي عدم الاستقرار الاقتصادي، والاثار الاجتماعية بعدم المساواة في تحمل العباء الضريبية والذي يخل بفكرة العدالة في توزيع الضرائب.

جدول (36) معالم الاجل الطويل لأنموذج AGDP

Levels Equation Case 3: Restricted Constant and No Trend				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob**
CO	-0.001417	0.000834	-1.698418	0.1279
LA	-0.029439	0.032338	-0.910364	0.3892
TE	-2.235284	0.940300	-2.377202	0.0447
EC = AGDP - (-0.0014*CO -0.0294* LA -2.2353*TE)				

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 12

6- نتائج اختبار الأداء التنبؤي لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد

أستناداً إلى نتائج الشكل البياني (23) أن نتائج معامل ثايل (t) مقدارها (0.441252) وهي اقل من الواحد الصحيح، في حين قيمة نسبة التحيز (BP) (0.000765) كانت قريبة إلى الصفر، إما قيمة التباين (VP) بلغت (0.016735) وهي قريبا من الصفر، في حين بلغت نسبة التغاير (CP) (0.982500) وهي قريبة من الواحد، مما يعني الأنموذج يتمتع بقدر عالية على التنبؤ خلال مدة البحث، إذ يمكن الاعتماد على نتائج هذا الأنموذج للتنبؤ بمستقبل التحليل وتقييم السياسات لاتخاذ القرارات الاقتصادية لتحقق الأهداف المخطط لها.

الشكل البياني (23) القيم المتوقعة لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (1995-2019)

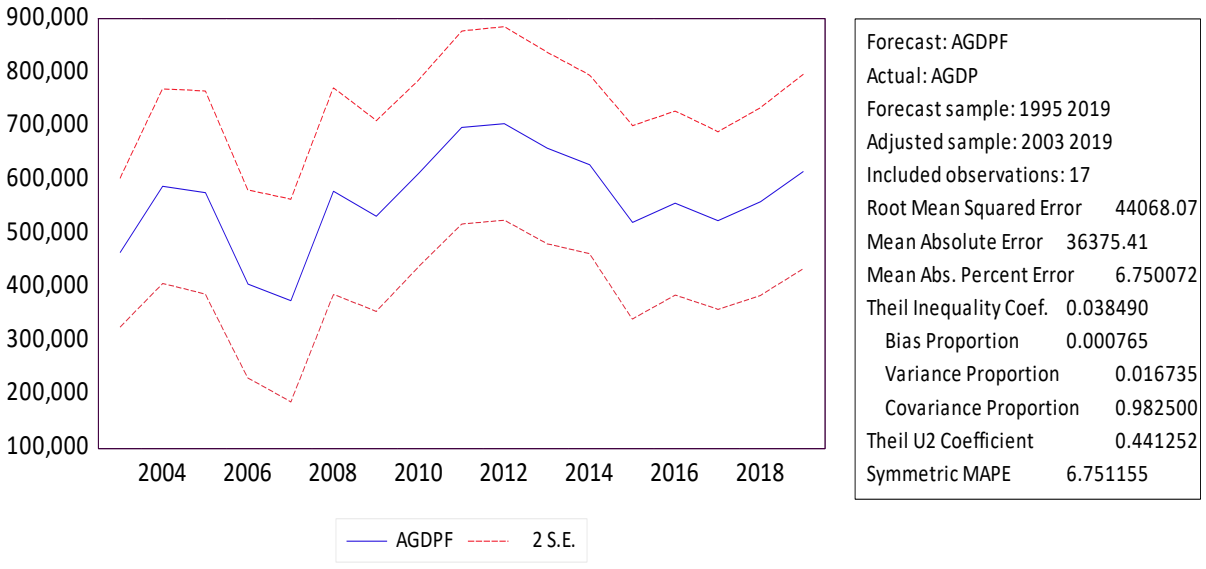

الشكل البياني من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews12

3ـ دالة الناتج المحلي الاجمالي

يبين الجدول (37) نتائج تقدير دالة الناتج المحلي الاجمالي لنموذج (ARDL) الذي يوضح العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة،

جدول (37) نتائج التقدير الأولى لأنموذجARDL لأنموذج الناتج المحلي الاجمالي

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	0.475009	0.166984	2.844631	0.0466
CO	-0.019698	0.005636	-3.495252	0.0250
CO(-1)	0.019185	0.011381	1.685703	0.1671
BM	-1.408646	0.407328	-3.458259	0.0259
BM(-1)	0.441249	0.211947	2.081882	0.1058
BM(-2)	-0.405027	0.137842	-2.938348	0.0425
ML	-0.413217	0.214337	-1.927882	0.1261
ML(-1)	-0.017935	0.097593	-0.183777	0.8631
ML(-2)	-0.035916	0.059424	-0.604407	0.5782
LA	2.618427	1.135561	2.305844	0.0824
LA(-1)	-1.785636	0.506142	-3.527932	0.0243
C	5988489.	3461591.	1.729981	0.1587
R-squared	0.989200	Mean dependent var		18990964
Adjusted R-squared	0.956798	S.D. dependent var		4642393.
S.E. of regression	964923.9	Akaike info criterion		30.47998
Sum squared resid	3.72E+12	Schwarz criterion		31.11714
Log likelihood	-246.0798	Hannan-Quinn criter		30.54331
F-statistic	30.52954	Durbin-Watson stat		2.326148
Prob(F-statistic)	0.002363			

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج ا Eviews 12.

توضح نتائج تقدير أنموذج ARDL لدالة الناتج المحلي الاجمالي أن المتغيرات المستقلة للأنموذج المقدر تفسر(98.9%) من التغيرات التي تحصل في المتغير التابع، في حين أن (1.1%) تعود لتأثير متغيرات أخرى غير داخلة بالنموذج. وأن قيمة (Adjusted R-squared=%95.6). وأن الأنموذج وفقاً لما تشير قيمة اختبار (F) المحتسبة البالغة (30.52) إلى معنوية النموذج عند مستوى معنوي 1%. وأن رتبة النموذج كما يتضح من الشكل البياني (20)، وفق منهجية (ARDL) بالاستناد إلى معيار Akaike أن فترة الابطاء المثلى هي (1, 2, 2, 1 ,1)، إذ أنها تعطي اقل قيمة لفترات الابطاء المثلى لأنموذج (ARDL).

الشكل (24) فترات الابطاء المثلى لأنموذج GDP

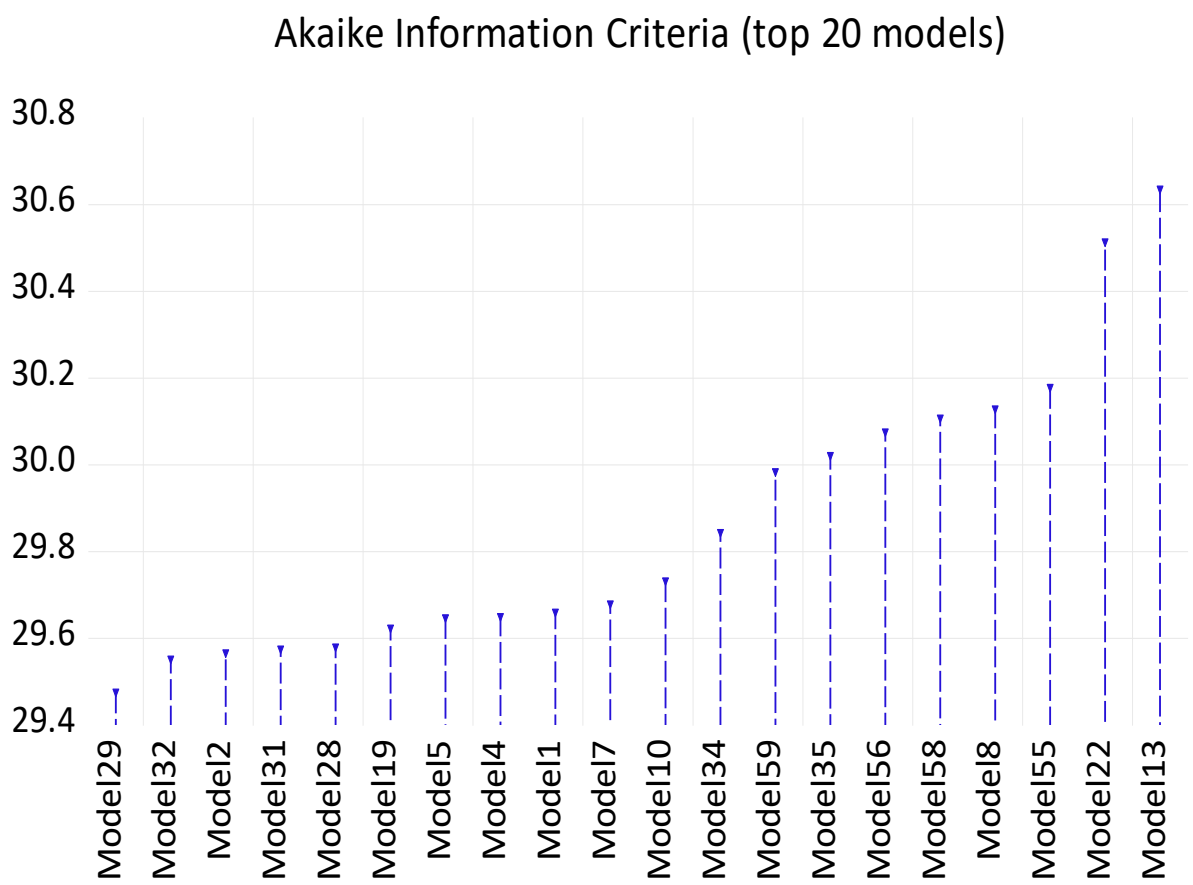

Model29: ARDL(1, 1, 2, 2, 1)
Model32: ARDL(1, 1, 2, 1, 1)
Model2: ARDL(1, 2, 2, 2, 1)
Model31: ARDL(1, 1, 2, 1, 2)
Model28: ARDL(1, 1, 2, 2, 2)
Model19: ARDL(1, 2, 0, 2, 2)
Model5: ARDL(1, 2, 2, 1, 1)
Model4: ARDL(1, 2, 2, 1, 2)
Model1: ARDL(1, 2, 2, 2, 2)
Model7: ARDL(1, 2, 2, 0, 2)
Model10: ARDL(1, 2, 1, 2, 2)
Model34: ARDL(1, 1, 2, 0, 2)
Model59: ARDL(1, 0, 2, 1, 1)
Model35: ARDL(1, 1, 2, 0, 1)
Model56: ARDL(1, 0, 2, 2, 1)
Model58: ARDL(1, 0, 2, 1, 2)
Model8: ARDL(1, 2, 2, 0, 1)
Model55: ARDL(1, 0, 2, 2, 2)
Model22: ARDL(1, 2, 0, 1, 2)
Model13: ARDL(1, 2, 1, 1, 2)

الشكل البياني من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews12.

6-نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك (Bounds Test)

استناداً لاختبار الحدود الموضحة في جدول (38) يتضح أن قيمة (F) المحتسبة وفقاً لهذا الاختبار هي (F- statistic=13.65647) وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية للحدين الأعلى والادنى عند مستوى معنوي (1%)، مما يعني نرفض فرضية العدم (H0) بعدم وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل في الأنموذج، ونقبل الفرضية البديلة (H1) الذي تؤكد على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من المتغيرات المستقلة إلى المتغير التابع عند مستوى الدلالة 1%، إذ أنها أكبر من I(1).

جدول (38) اختبار الحدود (Bounds Test) للأنموذج المقدر GDP

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship			
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)	
Asymptotic: n=1000					
F-statistic		13.65647	%10	2.68	3.53
K		4	%5	3.05	3.97
			%2.5	3.4	4.36
			%1	3.81	4.92
Actual Sample Size		17	Finite Sample: n=35		
			%10	3.035	3.997
			%5	3.578	4.668
			%1	5.147	6.617
			Finite Sample: n=30		
			%10	3.097	4.118
			%5	3.715	4.878
			%1	5.205	6.64

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 12

7-نتائج الاختبارات التشخيصية

أ-أختبار عدم تجانس التباين Heteroskedasticity Test

استناداً إلى نتائج الجدول (39) يتضح أن القيمة الاحتمالية ل (F-statistic=0.9444)، وقيمة (Chi-Square =0.7601). وبما أن قيمة الاحتمال أكبر من 5%، مما يعني غير معنويتان. وأنموذج الاستثمار لا يعاني من مشكلة عدم تجانس التباين، وبذلك نقبل فرضية العدم بثبات او تجانس التباين.

جدول (39) اختبار عدم تجانس التباين لأنموذج GDP

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.319099	Prob. F(12,4)	0.9444
Obs*R-squared	8.314546	Prob. Chi-Square(12)	0.7601
Scaled explained SS	0.564396	Prob. Chi-Square(12)	1.0000

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 12

ب- اختبار الإرتباط التسلسلي بين البواقي Serial Correlation LM Test

يوضح الجدول (40) أن قيمة الاحتمال لاختبار (ML) بلغت (F-statistic=0.3383)، كانت أكبر من 5%، وهذا يعني غير معنوية، بينما بلغت القيمة الاحتمالية لمربع كاي (Obs*R- =0.0237 squared)، وعليه نقبل فرضية العدم القائلة بأن الأنموذج يخلو من مشكلة الإرتباط التسلسلي بين البواقي.

جدول (40) اختبار الإرتباط التسلسلي لأنموذج GDP

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.291734	Prob. F(1,3)	0.3383
Obs*R-squared	5.116690	Prob. Chi-Square(1)	0.0237

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 12

جـ - اختبار التوزيع الطبيعي

يتبين من الشكل البياني (25) أن التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية في الأنموذج المقدر تتوزع توزيعاً طبيعياً، إذ أن قيمة الاختبار (0.885) وبلغت الاحتمالية (Prob:0.642)، ما يؤكد قبول فرضية العدم التي تنص بأن الأخطاء العشوائية تتوزع توزيعاً طبيعياً.

الشكل (25) التوزيع الطبيعي لبواقي الأنموذج المقدر GDP

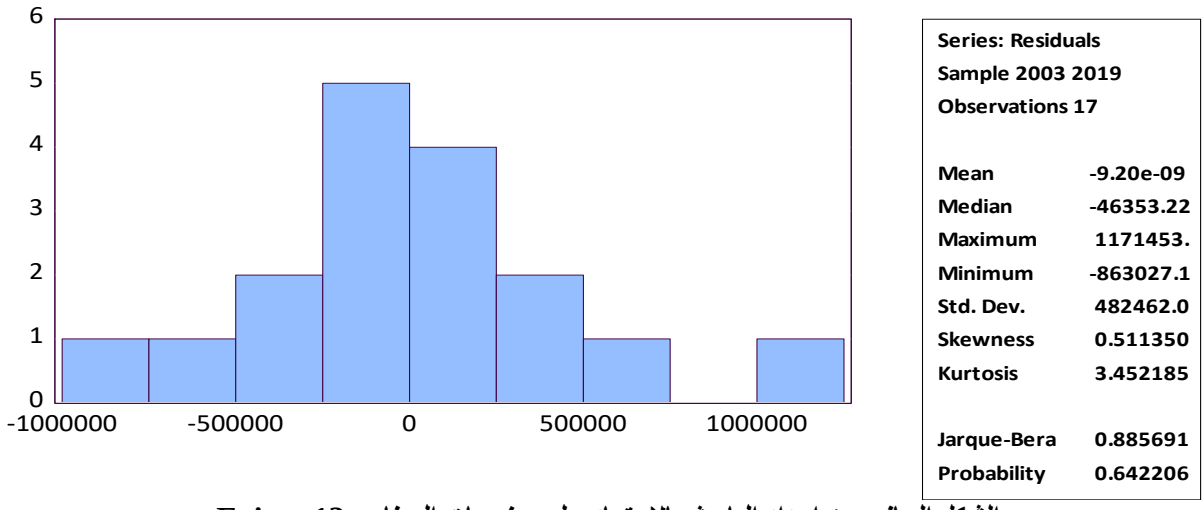

الشكل البياني من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews12.

د- اختبار مدى ملائمة صحة الشكل الدالي

استناداً إلى نتائج الجدول (41) أن قيمة (F) المحتسبة (0.610934) وقيمة الاحتمالية لها (0.4914)، كما أن قيمة (t) المحتسبة (0.781623) وقيمة الاحتمالية لها (0.4914)، وكانتا أكبر من المستوى المعنوي (5%)، مما يعني قبول فرضية العدم بصحة الشكل الدالي للنموذج المقدر.

جدول (41) اختبار مدى ملائمة صحة الشكل الدالي لأنموذج GDP

Ramsey RESET Test Equation: UNTITLED Omitted Variables: Squares of fitted values			
Test	**Value**	**Df**	**Probability**
t-statistic	0.781623	3	0.4914
F-statistic	0.610934	(1, 3)	0.4914
Obs*R-squared	3.151021	1	0.0759

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 12

4ـ اختبار الاستقرارية الهيكلية لمعلمات الانموذج

الشكل البياني (26) يوضح وفقاً لهذا الاختبار إستقرارية الأنموذج المقدر، إذ يبين الاختبارين (CUSUM، CUSUM Squares) في الشكل (A) و (B)، أن مجموع التراكمي للبواقي يقع داخل اطار الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% وهذا يدل على إستقرارية المعلمات المقدرة في الأنموذج.

الشكل البياني (26) إستقرارية الأنموذج المقدر لأنموذج GDP

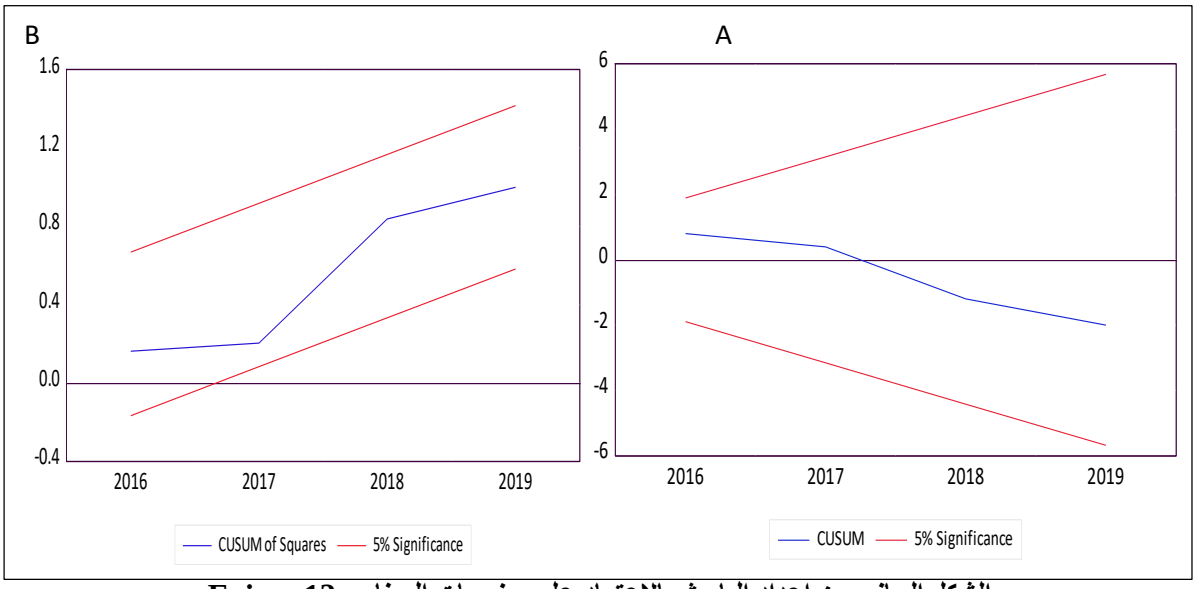

الشكل البياني من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews12

5ـ تقدير معلمات النموذج (الاجل القصير ـ معلمة تصحيح الخطأ – الاجل الطويل)

ت-تقدير معالم الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ

يتضح من الجدول (42)، أن تغيرات الفساد (CO) في السنة الحالية له تأثير معنوي سالب عند مستوى 1% في الناتج المحلي الإجمالي، إذ يكون اثره سالب في السنة الحالية و يؤدي إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (0.019698-)، وهذا يفسر اثار سلبية على المشاريع الصغيرة نتيجة تكاليف الفساد المرتفعة من المال والوقت وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة التكوين الرأسمالي نتيجة العمولات والبيئات الفاسدة وهذا يقلل معدل النمو الاقتصادي.

كما يتضح بان تغيرات السوق السوداء (BM) في السنة كان لها تأثير معنوي سالب عند مستوى 1% في الناتج المحلي الاجمالي، إذ أن زيادة السوق السوداء (BM) في السنة الحالية بمقدار وحدة

واحدة، يؤدي إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (1.408646-)، في حين زيادة السوق السوداء في السنة السابقة بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (0.405027) وهذا ما يفسر تشوه البيانات الرسمية وتكون المؤشرات الاقتصادية عديمة الفائدة لاتخاذ القرارات في صنع السياسة الاقتصادية وفضلا من التأثير على الكفاءة الاقتصادية بسب التنافس غير العادل لنشاط الاقتصاد الرسمي بسبب ممارسة أنشطة تجارية واقتصادية غير مشروعة.

جدول (42) نتائج أنموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصير الاجل لأنموذج GDP

ECM Regression Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob**
D(CO)	-0.019698	0.001831	-10.75720	0.0004
D(BM)	-1.408646	0.102646	-13.72328	0.0002
D(BM(-1))	0.405027	0.049640	8.159268	0.0012
D(ML)	-0.413217	0.035592	-11.60991	0.0003
D(ML(-1))	0.035916	0.022955	1.564620	0.1927
D(LA)	2.618427	0.164724	15.89584	0.0001
CointEq(-1)*	-0.524991	0.038665	-13.57801	0.0002

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 12

كما يتضح، بان تغيرات غسيل الأموال (ML) في السنة الحالية، كان له تأثير معنوي سالب عند مستوى 1%، إذ أن زيادة غسيل الأموال في السنة الحالية بمقدار وحدة واحدة، يؤدي إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (0.413217-)، وهذا يفسر انتقال الأموال إلى خارج البلد لغرض غسلها والتمويه في استثمارات في بلدان أخرى، وحرمان الاقتصاد الوطني من هذه الأموال. إما في السنة السابقة كان له غسيل الأموال غير معنوي. في حين، بان تغيرات الأنشطة المشروعة (LA) في السنة الحالية، كان له تأثير معنوي موجب عند مستوى 1%، إذ أن زيادة الأنشطة المشروعة في السنة الحالية بمقدار وحدة واحدة، يؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (2.618427)، وهذه ما يفسر حرية هذه الظاهرة الحقيقية بسبب غياب الرقابة والتنظيم الحكومي مما يجعل من الاقتصاد الرسمي يسير وفقاً لمصلحة اقتصاد الظل إما تأثير فنجده ينعكس على واقع الاقتصاد العراقي.

يتضح أن معلمة تصحيح الخطأ معنوية عند مستوى 1%، أي أن (0.524991-) من الانحرافات في الاجل القصير تصحح للوصول إلى التوازن طويل الاجل، وهذا يعني سرعة التكيف في الأنموذج بطيئة جداً.

ث-تقدير معالم الاجل الطويل

وفق الجدول (43) يتضح أن معلمات الاجل الطويل للمتغير المستقل غسيل الأموال (ML) كانت له تأثر معنوية سالب عند مستوى 5%، إذ أن زيادة غسيل الأموال بمقدار وحدة واحدة ستؤدي إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (0.889669-)، وذلك بسبب نشاطات شركات الدمى التي تحصل على

قروض من المصارف الحكومية ومن ثم تهريب هذه الاموال خارج البلد من اجل إعادة دمج الأموال في النظام المصرفي للبلد وتجنب العوائق التي تفرضها الحكومة وبذلك تعتبر هذه الأموال الهاربة كاستقطاعات، من الدخل القومي الحقيقي للدولة إلى مصلحة المصارف الأجنبية، وحرمان الاقتصاد الوطني منها. في حين الفساد (CO) كان غير معنوي في الأجل الطويل، إما السوق السوداء (BM) كانت لها تأثير معنوي سالب عند مستوى 5%، إذ أن زيادة السوق السوداء بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (2.614185-)، وهذا ما يفسر اثرها على استقرار الأسعار وانخفاض قيمة العملة الحلية وبالتالي تقليص الناتج المحلي الإجمالي، وكان اقتصاد الظل غير معنوي في الأمد الطويل.

جدول (43) معالم الاجل الطويل لأنموذج GDP

Levels Equation Case 3: Restricted Constant and No Trend				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob**
CO	-0.000978	0.025158	-0.038866	0.9709
BM	-2.614185	0.850948	-3.072085	0.0372
ML	-0.889669	0.268967	-3.307732	0.0297
LA	1.586296	1.221405	1.298748	0.2638

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 12

6- نتائج اختبار الأداء التنبؤي لأنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد

أستناداً إلى نتائج الشكل البياني (27) أن نتائج معامل ثايل (t) مقدارها (0.111687) وهي اقل من الواحد الصحيح، في حين قيمة نسبة التحيز (BP) (0.002719) كانت قريبة من الصفر، إما قيمة التباين (VP) بلغت (0.000353) وهي قريبا من الصفر، في حين بلغت نسبة التغاير (CP) (0.996929) وهي قريبة من الواحد، مما يعني الأنموذج يتمتع بقدر عالية على التنبؤ خلال مدة البحث، إذ يمكن الاعتماد على نتائج هذا الأنموذج للتنبؤ بمستقبل التحليل وتقييم السياسات لاتخاذ القرارات الاقتصادية لتحقق الأهداف المخطط لها.

الشكل البياني (27) القيم المتوقعة لناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (1995-2019)

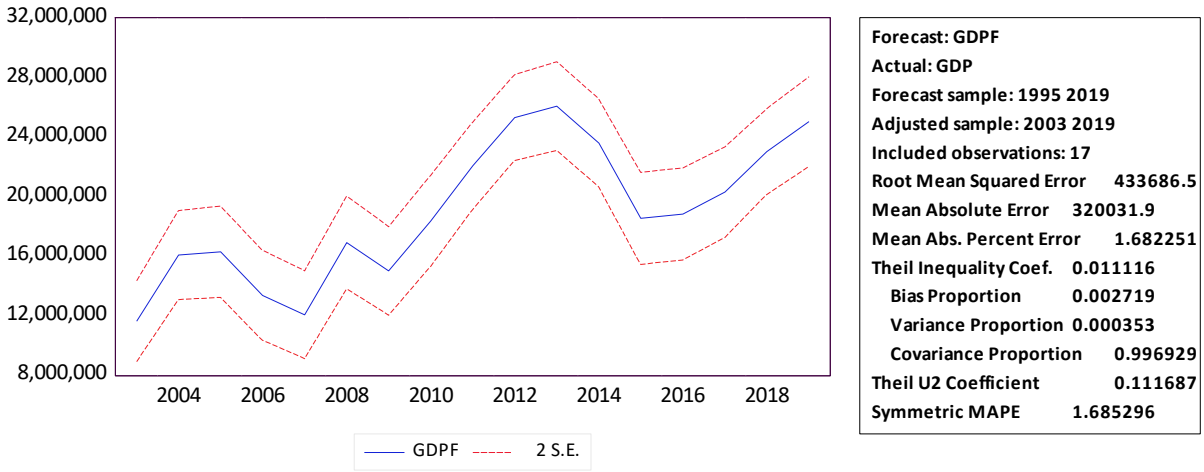

الشكل البياني من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews12

الخاتمة

اولاً: الاستنتاجات

ثانياً: التوصيات

أولاً: - الاستنتاجات

استناداً إلى ما تقدم، توصل الباحث الى الاستنتاجات الأتية: -

❖استنتاجات الجانب النظري

1- تبين من البحث ان النمو الاقتصادي يتأثر سلباً وايجاباً بأنشطة اقتصاد الظل بسبب ما تؤدي من اضعاف فاعلية السياسات الاقتصادية والاخلال بالكفاءة الاقتصادية والتأثير على توزيع الدخل والتخصيص الأمثل للموارد بما يجعل الاستقرار الاقتصادي عرضه للصدمات الداخلية والتي تنعكس على سياسات الاستثمار وتشويه المؤشرات الاقتصادية، وتتوقف درجة التأثير الكلي لاقتصاد الظل على ما يقابلها من احداث إيجابية في تلك المجالات.

2-لأقتصاد الظل دور مهم في التأثير بتطبيق السياسات الاقتصادية المثلى، والتي تعكس الأحوال الاقتصادية التي يمر بها البلد، وبوجود أقتصاد الظل الذي يؤثر في البيانات الواقعية، إذ يكون الناتج المحلي الإجمالي أكبر بكثير من المستوى المسجل في الاحصائيات الرسمية فتكون الرؤية التحليلية والاستشراقية لدى متخذي القرار وصناع السياسات الأقتصادية لأداء الاقتصاد الكلي غير واضحة، على عدة اصعدة متمثلة في: النمو الاقتصادي، والأوضاع النقدية، والمالية العامة.

3- للتغيرات في سعر الفائدة دوراً مهماً للتأثير في الاستثمار والقرارات الاقتصادية في البلد، فأرتفاع الطلب على النقود غير الطبيعي لتلبية متطلبات أقتصاد الظل والذي يكون عديم المرونة اتجاه تغيرات سعر الفائدة، وبذلك لا تكون للسياسة النقدية أي تأثير في النقود السائلة في التداول، ووفقاً لذلك يكون التأثير بها من قبل العاملين في أقتصاد الظل الذي سينعكس في رفع سعر الفائدة لتحقيق الأرباح.

4-تعد ممارسة أنشطة أقتصاد مكلفة للاقتصاد الرسمي، إذ يسعى العاملين في أقتصاد الظل لتحقيق هدفين الأول الأرباح والثاني أكساب صفة الشرعية لأنشطتهم وتحقيق الاستقرار لها، لذا عندها يتم محاولة السيطرة على الاقتصاد الرسمي واخضاعه لتوجهه وفقاً لأهداف محددة وحالات معينة تزيد من أرباح أقتصاد الظل، باستغلال الفساد الإداري في القطاع العام، والعامل السياسي مما ينعكس في عدم توفير جهاز انتاجي مرن ونقص الاستثمارات وظهور السوق السوداء، وبالتالي تدمير البنية الأساسية للاقتصاد الرسمي وتوقف عجلة التنمية الاقتصادية في البلد.

5- مع زيادة أنشطة اقتصاد الظل ستنعكس سلباً في ذهاب جزء من الأموال بعيداً عن مصلحة الاقتصاد الرسمي للبلد، اذ سيتم استثمارها لمصلحة اقتصاد دول أجنبية، وبالتالي عدم الوصول الى تحقيق هدف التشغيل الكامل وزيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للبلد.

6- مع زيادة أنشطة أقتصاد الظل، تؤدي الى اختلالات بصورة مباشرة في الاحتياطي من العملات الأجنبية المتاحة تحت سيطرة السلطة النقدية ممثلة بالبنك المركزي والتي تستخدم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي عبر أداة سع الصرف او دعم الصناعة المحلية وزيادة الثقة في العمل المحلية، إذ تنعكس أنشطة أقتصاد الظل في شراء وبيع العملات الأجنبية التي لا تتماشى مع طبيعة النشاط الاقتصادي بهدف تسرب هذه الأموال الى خارج البلد. يساهم الفساد بكافة انواعه في تشوه تركيب النفقات العامة وهدر الموارد و نحو أوجه الانفاق لا تؤدي الى منافع لمصلحة العامة للمجتمع، بينما يعود بأرباح للمستفيدين لما يحصل عليه من عمولات، وذلك ينعكس في سوء تخصيص الموارد الحكومية واهدارها، وبالتالي أعاقة النمو الاقتصادي داخل البلد. ان التهرب الضريبي يؤثر سلباً في الموازنة العامة في جانب الإيرادات، ومن ثم على مستوى الانفاق العام، وعلى مستوى التمية الاقتصادية بشكل عام، إذ تؤدي الى قيام الحكومة بأتباع سياسة اقتصادية وإجراءات إدارية وتنظيمية وامنية وقضائية أكثر تعقيداً على حساب الانفاق الاستثماري والانفاق على البنية الأساسية، كزيادة الرسوم والضرائب والغرامات دون مبررات منطقية.

7- توجد علاقة مهمة ما بين ظهور أقتصاد الظل، والأنظمة السياسية والضريبية غير العادلة والفساد والمالي والإداري، إذ توفر هذه الأسباب يؤدي الى أنظمة اقتصادية واجتماعية غير عادلة التي تدفع بالأفراد والمنشآت الى التلاعب بالحسابات، فضلاً عن الفساد الذي يفاقم المشكلات الاقتصادية بكافة اشكالهاو بالتالي استبدال الاقتصاد الرسمي باقتصاد الظل.

8- تتوفر بعض المؤشرات الدولية والمصرفية المستخدمة، لتحديد حجم أقتصاد الظل، اذ لا يوجد مؤشر او طريقة عالمية موحد لتحديد حجم اقتصاد الظل وأنشطتة.

❖استنتاجات الجانب العملي

1-أنشطة اقتصاد الظل تستمد قوتها من نظام الحكم البيروقراطية وتداعي المؤسسات الحكومة واضطرابات الأوضاع الاقتصادية في البلـد، اذ بلـغ معدل النمو المركب لاقتصاد الظـل للمـدة (1995-2002) بلغ (26.08%)، في حين بلغ معدل النمو المركب للطلب غير الطبيعي على النقود (20.76%) وكان معدل النمو المركب لحجم غسيل والسوق السوداء (15.32%، 13.24%) على الترتيب، في حين بلغ مؤشر حق المساءلة والتعبير (2.1-) في عام 2002.

2-- تدني معدلات النمو الاقتصادي بسبب العلاقة ما بين التغير في الاستثمار والطلب غير الطبيعي على النقود وذلك من خلال التأثير في سعر الفائدة، عبر إجراءات السياسة النقدية. فضلا عن إجراءات السياسة المالية من زيادة الضرائب وتعقيد الإجراءات الإدارية والتنظيمية بسبب التهرب الضريبي.

3-ان تدني دور الإيرادات الضريبية الى الإيرادات العامة يعود الى ارتفاع التهرب الضريبي وتعقد الانظمة الضريبية، اذ بلغ معدل النمو المركب للتهرب الضريبي (11%)، في حين بلغ معدل النمو المركب للإيرادات الضريبية بالأسعار الثابتة (14%) وهذا ما يؤدي تدني معدلات النمو الاقتصادي.

4-يرتبط اقتصاد الظل وانشطته في الاقتصاد العراقي بعلاقة طردية مع ارتفاع الإيرادات النفطية، اذ بلغ معدل النمو لاقتصاد الظل (123.7%)عام 1997، اما معدل نمو الإيرادات النفطية بلغت (144.5%).

5-أن زيادة الفساد بكافة انواعه تؤدي إلى انخفاض الإيرادات والنفقات العامة والبطيء في تنفيذ الخطط التنموية، وبالتالي يشكل عقبة أساسية في تحقيق معدلات التنمية والنمو الاقتصادي اذ كانت نسبة الفساد في العراق خلال المدة (2003-2019) تتراوح ما بين (78%، 87%).

6- ضعف دور الهيئات الرقابية وتأخر إقرار القوانين وغياب الرقابة المباشرة على بيع الدولار في نافذة بيع العملة، كل ذلك زاد من اتساع غسيل الأموال وهدر العملات الأجنبية، اذ خلال المدة (2003-2019) كان معدل النمو المركب لمزاد العملة (35%) في حين كان معدل النمو المركب للقطاع الخاص (17%).

7-يعتمد الاقتصاد العراقي بشكل كبير على العالم الخارجي، اذ بلغ معدل النمو المركب لمؤشر الانكشاف الاقتصادي (19-%) للمدة (1995-2019)، بما يجعله عرضه للصدمات الخارجية بسب تقلبات الاقتصاد العالمي، فضلاً عن استفحال وتوسع اقتصاد الظل بشكل كبير في الداخل، وهذا بدوره أدى الى عدم استقرار في بنية وهيكلية الاقتصاد.

8-أوضحت اهم نتائج الاختبار القياسي لمعالم الأجل القصير والطويل وتصحيح الخطأ لأنموذج الاستثمار مايأتي:-

- **معالم الأجل القصير وتصحيح الخطأ**

أ- اثر نشاط غسيل الأموال في استخدام الأموال في الصفقات الاستثمارية غير منتجة، وبالتالي تردي الفعاليات الإنتاجية، وهدر الموارد المادية والبشرية وسوء الاستغلال وسهولة دخول العاملين في اقتصاد الظل، وبسبب الدوافع الاساسية المتبعة في الطلب على النقود في مجال التستر التجاري المبنية على أساس نقدي وبدافع المضاربة وهو ما يؤثر على السياسة النقدية من أجل رفع سعر الفائدة وتحقيق الأرباح.

ب- يتم تصحيح أخطاء الأجل القصير تلقائياً خلال وحدة الزمن (السنة) لبلوغ التوازن في الأجل الطويل، أي ان الاستثمار يتطلب حوالي أكثر من سنة (1.1=0.87÷1) أي مايقارب سنة وشهر واحد لبلوغ قيمتة التوازنية في الأجل الطويل، أي ان الانحرافات في السنوات السابقة عن القيمة التوازنية للأجل الطويل يتم تصحيحها بنسبة (0.87%) وهي استجابة بطيئة نسبياً

- **معالم الأجل الطويل**

أ- بسبب محاولة متغير غسيل الأموال (ML) دمج الأموال في النظام المصرفي للبلد والاستثمار في صفقات استثمارية غير منتجة وشراء العقارات واعطاءها طابعاً شرعياً، إما متغيرات الأنشطة

المشروعة (LA)، فاخذ بالاستمرار في الاستثمار بمشاريع لا تتناسب وحاجات الافراد ومؤسسات الدولة دون الخضوع للضوابط والمعايير المقررة. بينما الطلب غير الطبيعي على النقود(ADM) يكون لها تأثير معنوي سالب على الاستثمار بسبب إتجاه هذه الأموال إلى أنشطة بعيدة عن الاقتصاد بدافع المضاربة وارتفاع سعر الفائدة، وبذلك الطلب غير الطبيعي على النقود المضلل الرئيسي للأدوات الكيفية للسياسة النقدية (اداة الاعلان) التي توفر البيانات والتقارير الدقيقة للبنوك التجارية لتوجيه الائتمان باتجاه القطاعات الاقتصادية الصحية للاقتصاد العراقي.

9-أوضحت اهم نتائج الاختبار القياسي لمعالم الأجل القصير والطويل وتصحيح الخطأ لأنموذج متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مايأتي:-

- **معالم الأجل القصير وتصحيح الخطأ**

أ- كانت متغير الفساد (LA ,CO) ذات تأثير معنوي سالب في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، نتيجة ما يسبب الفساد من توجيه الاستثمار باتجاه مشاريع لا تعود بنفع على المجتمع

ب- يتم تصحيح أخطاء الأجل القصير تلقائياً خلال وحدة الزمن (السنة) لبلوغ التوازن في الأجل الطويل، أي ان متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يتطلب حوالي اكثر من سنة (1÷0.49=2.0) أي مايقارب سنتين لبلوغ قيمته التوازنية في الأجل الطويل، أي ان الانحرافات في السنوات السابقة عن القيمة التوازنية للأجل الطويل يتم تصحيحها بنسبة (0.49%) وهي استجابة بطيئة جداً

- **معالم الأجل الطويل**

أ- ان التهرب الضريبي (TE) يكون لها تأثير معنوي سالب في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، اذ يُعد من أفضل وسائل تعظيم الأرباح للمؤسسات ويؤدي الى كبح روح المنافسة، والتضخم النقدي لنسب الإصدار النقدي دون مقابل، فضلاً عن الاثار الاجتماعية ما يسبب من اخلالاً بفكرة العدالة في توزيع الضرائب.

10-أوضحت اهم نتائج الاختبار القياسي لمعالم الأجل القصير والطويل وتصحيح الخطأ لأنموذج الناتج المحلي الإجمالي .

- **معالم الأجل القصير وتصحيح الخطأ**

أ- اذ ان ما يسبب الفساد الاداري من ارتفاع تكلفة التكوين الرأسمالي نتيجة العمولات التي تدفع لعمل المشاريع، والتنافس غير العادل مع انشطة الاقتصاد الرسمي بسبب ممارسة أنشطة تجارية لا تخضع للرقابة في السوق السوداء التي تؤدي لتدني جودة السلع في السوق، فضلاً الى تداول السلع الغير مشروعة، وما يسبب غسيل الأموال من انتقال الأموال إلى خارج البلد لغرض غسلها والتمويه في استثمارات في بلدان أخرى، وحرمان الاقتصاد الوطني من هذه الأموال، وجعل الاقتصاد الرسمي يسير وفقاً لمصلحة اقتصاد الظل.

ب- يتم تصحيح أخطاء الأجل القصير تلقائياً خلال وحدة الزمن (السنة) لبلوغ التوازن في الأجل الطويل، أي ان الناتج المحلي الإجمالي يتطلب حوالي اكثر من سنة (1.9=0.52÷1) أي مايقارب سنة وتسعة اشهر لبلوغ قيمته التوازنية في الأجل الطويل، أي ان الانحرافات في السنوات السابقة عن القيمة التوازنية للأجل الطويل يتم تصحيحها بنسبة (0.52%) وهي استجابة بطيئة نسبياً.

●معالم الأجل الطويل

1- ان المتغيرات (ML, BM) كان تأثيرهما معنوي سالب في الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل، بسبب نشاط الشركات الوهمية التي تحصل على قروض من المصارف الحكومية ومن ثم تهريب هذه الاموال خارج البلد وحرمان الاقتصاد الوطني منها، وما يسبب السوق السوداء من عدم استقرار الأسعار التي تنعكس في انخفاض قيمة العملة المحلية للبلد.

ثانياً:- التوصيات

في ضوء الاستنتاجات التي توصل اليها الباحث فيما يخص موضوع البحث يمكن طرح بعض التوصيات تخص الاقتصاد العراقي، وكما يأتي:-

1-يفضل أتباع سياسات اقتصادية ونظم حكومية تعمل على معالجة أسباب اقتصاد الظل كالبطالة، والتضخم، والقيود الحكومية وتوفير السلع والخدمات الضرورية، فضلاً عن تحقيق الاستقرار السياسي.

2-العمل على معالجة أنشطة اقتصاد الظل المرتبطة بالفساد بكافة أنواعه، بتطبيق نظام المساءلة والعدالة على جميع أجهزة الحكومة بشكل دقيق، وتفعيل دور المجتمع في المساءلة الإدارية، والاخذ بنظر الاعتبار بشكاوي الافراد، فضلاً عن تحقيق الأطر القانونية للهيئات الرقابة بما يبسط الاجراءات ويوفر الوقت بالمقابل، ويرفع تكلفة الفساد

3-العمل على تنمية العمل الحكومي الالكترونية ما بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص، فتكامل استخدام الربط الالي والتقني ما بين منافذ بيع العملة واستيرادات القطاع الخاص يحد من أنشطة اقتصاد الظل.

4-ضرورة إنشاء هيئة موحدة كفؤه ولها استقلالية في دراسة أنشطة اقتصاد الظل وتوفير البيانات والاحصائيات الدقيقة عن هذا الاقتصاد، مما يتوجب إعادة النظر في حساب الناتج المحلي الإجمالي بصورته الحالية.

5-الربط ما بين مستوى اقتصاد الظل ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي، وتكيف عمل السياسة الاقتصادية مع المنظمات الحكومية وغير الحكومية لمكافحة أنشطة اقتصاد الظل.

6-العمل على توفير البيئة الاقتصادي المستقر والامنة وتفعيل الرقابة على مجمل المعاملات التي تحصل داخل الاقتصاد الوطني، فضلا عن ضبط الحدود الخارجية للحد من عمليات التهريب، وفرض الغرامات على مروجي ومستوردي السلع المقلدة.

7-لا بد من الاخذ بعين الاعتبار وضع سقف زمني وتطوير الاساليب الحسابية، لأقفال الحسابات الخاصة في القطاعات الحكومية لتضمينها في الحسابات الختامية للموازنة العامة بما يحقق مبدا تكامل الموازنة، وتجنب الخروج على القواعد العامة لأعداد الموازنة.

8-العمل على تنمية طرق تقدير عمليات غسيل الأموال الداخلية مع ضرورة المواجهة الداخلية للأموال القذرة وخاصةً الأموال التي يتم إدخالها في استثمارات للأجل القصير، لما لهذه العمليات من خطر على اقتصاد البلد خلال المدة الزمنية القصيرة ولا سيّما في الدول الناشئة.

المصادر

المصادر باللغة العربية

القرآن الكريم

أولا:-الكتب

1. ابدجمان، الاقتصاد الكلي -النظرية السياسية ، ترجمة :محمد إبراهيم منصور، الرياض-السعودية، دار المريخ ، 1999.
2. أبو عمه، عبد الرحمن بن محمد سليمان، عبدالله، أنوار احمد واخرون، الإحصاء التطبيقي ، الرياض- السعودية، جامعة الملك سعود، ط2، 1995.
3. احمد، دريد محمد، الاستثمار قراءة في المفهوم والانماط والمحددات، عمان- الأردن، دار امجد والنشر والتوزيع، ط1، 2016.
4. احمد، علاء النجار حسانين، دور الاسواق المالية في التنمية الاقتصادية للدولة، الاسكندرية- مصر، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2020.
5. اسماعيل، اسماعيل، الفساد الاداري في العالم العربي: مفهوم وأبعاده المختلفة، القاهرة- مصر، المجموعة العربية للتدريب والنشر، ط1، 2014.
6. اسماعيل، سالار ناجي، دور التشريع في معالجة الفساد الاقتصادي، القاهرة- مصر، دار المصرية للنشر والتوزيع، 2018.
7. ال شبيب، دريد كامل الاستثمار والتحليل الاستثماري، عمان- الأردن، جامعة الزيتونية الاردنية،2004.
8. الاعرجي، كاظم سعد ، و الغالبي، عبد الحسين جليل، أساسيات النقود والبنوك ، النجف– العراق، ط1، 2016.
9. الاعسر، خديجة، ، اقتصاديات المالية العامة ، القاهر- مصر ، دار الكتب المصرية، 2016.
10. الافندي ، محمد احمد، مقدمة في الاقتصاد الكلي ، صنعاء – اليمن، الامين للنشر والتوزيع، ط1، 2007.
11. الافندي، محمد احمد، الاقتصاد النقدي والمصرفي، عمان- الأردن، مركز الكتاب الاكاديمي، ط1، 2018.
12. الافندي، محمد احمد، مبادئ الاقتصاد الكلي، صنعاء- اليمن، دار الكتاب الجامعي ،ط2، 2012.

13. الامامي ، صباح قاسم، و جياد ، عباس كاظم ، الخصخصة وتأثيرها على الاقتصاد الوطني ، عمان-الاردن ، مركز الكتاب الاكاديمي ، ط1، 2015.
14. الجابري ، علي عبد الكريم حسين ، دور الدولة في تحقيق التنمية البشرية المستدامة في مصر والاردن ، عمان- الاردن، دار دجلة ، 2012.
15. الجشعمي ،حيدر علي عبدالله، الفساد والنزاهة في العراق، بغداد- العراق،دار الدكتور للعلوم الإدارية والاقتصادية، ط1، 2014.
16. الحبيس، محمود عبدالله محمد ، بن غضبان،فؤاد محمد الشريف: مدخل الى الاقتصاد الحضري، ط1، دار اليازوري العلمي، عمان-الأردن، 2021.
17. الحجاج، وليد عيدان عبدالنبي، مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب التجربة العراقية والعالمية دراسة نظرية وتطبيقية، بغداد-العراق، ط1، 2019
18. الخضيري ، محسن احمد ، غسيل الأموال الظاهرة-الاسباب- العلاج ، القاهرة- مصر ، مجموعة النيل العربية ، ط1، 2003 .
19. الخطيب، سمير، مكافحة عمليات غسيل الاموال، الاسكندرية- مصر، منشأة المعارف، ط1، 2005.
20. الدليمي ، عوض فاضل اسماعيل، النقود والبنوك، الموصل-العراق، دار الحكمة للطباعة والنشر، 1990.
21. الدوري، زكريا، و السامرائي، يسرا، البنوك المركزية والسياسات النقدية، عمان ـ الأردن، دار اليازوري العلمية، ط1 ،2006.
22. السميرات، عبد محمود هلال، عمليات غسيل الاموال بين الاقتصاد الاسلامي والاقتصاد الوضعي، عمان-الاردن، دار النفائس للنشر، ط1، 2009.
23. السيد، عادل حسن، طبيعة عمليات غسل الأموال وعلاقتها بانتشار المخدرات، الرياض-السعودية جامعة نايف العربية، ط1، 2008.
24. الشرقاوي، محمود علي، النمو الاقتصادي وتحديات الواقع، عمان- الاردن، دار غيداء للنشر والتوزيع، ط1، 2015.
25. الشمري، هاشم، و الفتلي، ايثار، الفساد الاداري والمالي وأثاره الاقتصادية والاجتماعية، عمان- الاردن، دار اليازوري العلمية للنشر، ط1 ،2011.
26. الشيخ ،حمد بن محمد ال: اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئة، ط1، العبيكان للنشر، الرياض- السعودية، 2007.

27. الطويل، رواء زكي ، التنمية المستدامة والامن الاقتصادي في ظل الديمقراطية وحقوق الانسان، عمان ـ الأردن ، دار زهران للنشر والتوزيع ، ط1، 2010.
28. الظاهر، نعيم ابراهيم، إدارة الفساد دراسة مقارنة بالادارة النظيفة، اربد- الاردن، مركز الكتاب الاكاديمي، ط1، 2015.
29. العروسي ، كمال ، التجارة الموازية والتهريب في الفضاء الحدودي التونسي-الليبي ، الدوحة- قطر ، المركز العربي للابحاث ، ط1، 2018.
30. العشماوي، خالد حسن الشربيني، الازمة المالية العالمية تأثيرها على الدول النامية وسياسات مواجهتها مع دراسة لتداعيات الأزمة على الاقتصاد المصري، مصر، جامعة المنصورة، ط1، 2017.
31. العلي ، عادل، المالية العامة والقانون المالي والضريبي ، اثراء للنشر والتوزيع ، اربد ـ الأردن، ط1 ،2011.
32. الغالبي، عبد الحسين جليل، الصيرفة المركزية النظرية والسياسات، النجف- الاردن، مؤسسة النبراس، ط1، 2015.
33. القريشي ، علي حاتم ، اقتصاديات التنمية ، النجف- العراق، حوض الفرات ، ط1 ، 2017.
34. القريشي، محمد صالح تركي، علم اقتصاد التنمية، عمان-الأردن، دار اثراء للنشر والتوزيع، ط1، 2010.
35. القريشي، مدحت، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، عمان ـ الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، 2007.
36. القريشي، مدحت، تطور الفكر الاقتصادي، عمان- الاردن، دار وائل للنشر، ط2، 2011.
37. الكناني، اياد هلال حسين، الحكم العالمي في دراسة العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة، عمان ـ الأردن، دار الخليج للنشر والتوزيع، ط1، 2020.
38. المسيري ، عبد الوهاب ، اشكالية التحيز رؤية معرفية ودعوة للاجتهاد، فيرجينيا-الولايات المتحدة ، مؤسسة انترناشيونال جرافيكس ،ط2 ،1997.
39. المغربي، محمد الفاتح ، النقود والبنوك ، القاهرة- مصر ، الاكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي ، ط1 ،2018.
40. النيادي، حمد عبدالله علي مطر، ظاهرة غسيل الاموال كنموذج للجرائم الاقتصادية المستحدثة والسياسة الجنائية والأمنية لمكافحتها في دولة الامارات العربية المتحدة ، دبي- الامارات، دار اكاديمية شرطة دبي، 2011.

41. الهاشمي ، هاشم منصور ، الجمارك الاردنية دراسة توثيقية ، عمان ـ الأردن ، دار الخليج للنشر والتوزيع ، ط1، 2020.
42. الوادي ، محمود حسين ، مبادئ المالية العامة، عمان- الاردن ، دار المسيرة ، ط3، 2015.
43. أندراوس ، عاطف وليم، الاقتصاد الظلي "مفاهيم المكونات، الأسباب"، الأثر على الموازنة العامة ، الإسكندرية-مصر ، مؤسسة شباب الجامعة ، 2016.
44. اندروس، عاطف وليم، و خطاب، محمد جلال، الفساد وأثره على فاعلية السياسة الجمركية، الاسكندرية- مصر، دار الفكر الجامعي، ط1، 2016 .
45. بخيت، حسين علي، فتح الله، سحر ، الاقتصاد القياسي، عمان- الأردن، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2018.
46. بدراوي، عبدالرضا فرج، غسيل الأموال ودور المصارف في المكافحة، بيروت – لبنان، دار المؤلف، ط1، 2017.
47. بشير، هشام، وإبراهيم، إبراهيم عبد ربه، غسيل الاموال بين النظرية والتطبيق، القاهرة-مصر، المركز القومي للاصدارات القانونية ، ط1 ، 2011.
48. تودارو ، ميشيل، التنمية الاقتصادية، ترجمة: محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، الرياض-السعودية، دار المريخ للنشر، 2006.
49. جبلز، مالكولم ، و رومر، مايكل، اقتصاديات التنمية، ترجمة: طه عبدالله منصور، عبد العظيم مصطفى ، السعودية، دار المريخ للنشر ، 1995.
50. جرار، أماني غازي، منظمات الأعمال التنموية، عمان- الاردن، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ط1، 2018 .
51. جربال، داحو، بومدين، رشيد سيدي: اقتصاد الظل، الفساد والنهب في ممارسة السلطة حالتا الجزائر والعراق، سلسلة كتب السفير العربي ، لبنان، 2020.
52. جوارتني، جيمس، و استروب، ريجارد، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص: ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن وعبد العظيم محمد، الرياض- السعودية، دار المريخ، 1988.
53. جودة، صلاح، غسيل الاموال، القاهرة- مصر، الملتقى المصري للابداع والتنمية، ط1، 2006.
54. حسن، حسن عبد العزيز، التنمية الاقتصادية، مصر، جامعة الزقازيق، 1997.
55. حشيش، عادل احمد، اساسيات المالية العامة، بيروت –لبنان، دار النهضة العربية، 1992 .
56. خلف ، عمار حمد، تطبيقات الاقتصاد القياسي بأستخدام البرنامج Eviews، بغداد- العراق، دار الكتب الدكتور للعلوم الإدارية و الاقتصادية، ط1، 2010.

57. خواص، خواص، الفساد السياسي في بلدان افريقيا جنوب الصحراء: انعكاساته وآليات مكافحته ، الدوحة- قطر، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، ط1، 2019 .
58. دي سوتو ، هرناندو ، الدرب الآخر " الثورة الخفية في العالم الثالث "، ترجمة : شوقي جلال، القاهرة ـ مصر ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، ط1، 1997.
59. راضي، مازن ليلو، والطائي، حمزة حسن، الفساد الاداري في الوظيفة العامة، عمان- الأردن، مركز الكتاب الاكاديمي ، ط1، 2015
60. زكي، رمزي، الاقتصاد السياسي للبطالة ، الكويت، دار المعرفة، 1998.
61. زيني، عبد الحسين، الحسابات القومية، عمان- الأردن، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2012.
62. شاوي، تيسير محمد محمد، الفساد في العالم الاسلامي، الاسكندرية- مصر، دار التعليم الجامعي، ط1، 2020 .
63. صالح ، هاني ، الاقتصاد اليوم كيف يعمل ، الرياض ـ السعودية، العبيكان لنشر ، ط1 ، 2008.
64. عبد الحميد ، عبد المطلب ، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي ، القاهرة ـ مصر ، مجموعة النيل العربية ، ط1، 2003 .
65. عبد الحميد، عبد المطلب، الاقتصاد الخفي وغسيل الأموال والفساد العلاقة الجهنمية، الإسكندرية -مصر، دار الجامعة الجديدة، 2013.
66. عبد الرؤف ، طارق ، و عيسى، ايهاب، البطالة مفهومها اسبابها خصائصها، ، القاهرة–مصر، دار العلوم للنشر والتوزيع، ط1، 2017.
67. عبده، عبير شعبان، و القفاش، سحر عبد الرؤوف، التنمية الاقتصادية ومشكلاتها مشاكل الفقر- التلوث البيئي-التنمية المستديمة، الاسكندرية-مصر، دار التعليم الجامعي ، 2013.
68. عبود، سالم محمد، الفساد الإداري والمالي، بغداد- العراق، دار الدكتورللعلوم الإدارية والاقتصادية ، ط3، 2019.
69. عثمان ، عثمان محمد ، التنمية العادلة، النمو الاقتصادي- توزيع الدخل- الفقر ، القاهرة-مصر ، روابط للنشر وتقنية المعلومات ، ط2، 2016.
70. عجمية، محمد عبد العزيز، و ناصف، ايمان عطيه، واخرون، المدخل إلى المالية العامة الإسلامية التنمية الاقتصادية، الاسكندرية- مصر، مطبعة البحيرة ، ط1، 2008.
71. عطيه، عبد القادر محمد عبد القادر، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الإسكندرية- مصر، الدار الجامعة، 2005.

72. عليمات، خالد عيادة ، الفساد وانعكاساته على التنمية الاقتصادية، عمان- الاردن، دار الخليج للنشر والتوزيع ، ط1، 2020.
73. عوض الله ، صفوت عبدالسلام ، الاقتصاد السري دراسة في اليات الاقتصاد الخفي وطرق علاجه ، القاهرة ـ مصر، دار النهضة العربية ، ط1، 2002.
74. عوض، رشا مصطفى، نحو تأصيل منظمة ثقافية داعمه لجهود التنمية، القاهرة– مصر، المكتبة الاكاديمية، ط1، 2009.
75. غراتسفيلد ، اخواكيم ، الصناعات التعدينية في المناطق الجافة وشبة الجافة التخطيط والادارة البيئية ، ترجمة اسامة عباس، احمد المنسي، سعيد مبارك، الرياض- السعودية ، مطابع الشروق للاوفست ، ط1 ، 2005.
76. قاسم، مظهر محمد صالح، السياسة النقدية في العراق، بغداد – العراق، بيت الحكمة، ط1، 2012.
77. كريانين، مودخاي، الاقتصاد الدولي مدخل السياسات، ترجمة: محمد ابراهيم منصور، علي مسعود عطية، الرياض-السعودية، دار المريخ ، 2007.
78. كيران، روجر، و كني، توماس، بائعو الاشتراكية – اقتصاد الظل في الاتحاد السوفيتي، دمشق- سوريا ، دار مؤسسة رسلان ، ط1، 2014.
79. لامة ، فرج محمد، إعادة اختراع الإرهاب بعد 11 سبتمبر، أمواج للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2015.
80. محمود ، رمزي ، و رمزي ، محمد ، مافيات اقتصاد الظل وبنوك أوف شور ، الاسكندرية ـ مصر ، دار التعليم الجامعي ، ط1، 2019.
81. مصطفى، احمد فريد، الموارد الاقتصادية، الاسكندرية- مصر، مؤسسة شباب الجامعة، 2010.
82. مصطفى، عبد الحكيم ، التهرب الضريبي والاقتصاد الاسود ، الاسكندرية-مصر ، دار الجامعة الجديدة ، 2009.
83. نبيه ، نسرين عبد الحميد ، الاقتصاد الخفي ، القاهرة- مصر، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، ط1، 2008 .
84. هاشم ،أحمد: عولمة الاقتصاد الخليجي، مؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان، 2003.
85. هار ، جوزيف ف، و ج. توماس م م، هالت، وآخرون، الاساس في نمذجة المعادلات الهيكلية بالمربعات الصغرى الجزئية، ترجمة: زكريا بلخامسة ، عمان-الاردن ، مركز الكتاب الاكاديمي، ط1، 2020.

ثانياً:- البحوث والدراسات

1. شنايدر، فريديرك، و انستي، دومينك، الاختباء وراء الظلال –نمو الاقتصاد الخفي، صندوق النقد الدولي، سلسلة قضايا اقتصادية، العدد 30، اذار، 2002.
2. سلمان، حيان احمد، اقتصاد الظل او الاقتصاد الخفي، جمعية العلوم الاقتصادية، سورية، 2006 .
3. محمود، طلال، و صلاح الدين، ميادة، محمود، الاثر المتبادل بين غسيل الاموال والاقتصاد الخفي، جامعة الموصل، مجلة تنمية الرافدين ، العدد29، تشرين الأول، 2011.
4. البداوي، ابراهيم، و لويزة، نورمان، العمالة اللارسمية والتنمية الاقتصادية في المنطقة العربية العالمية ، المعهد العربي للتخطيط - الكويت، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، العدد2، المجلد10، يوليو2008.
5. عبدالله، قوري يحيى، تقدير حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر باستعمال نموذج MIMIC، جامعة امحمد بوقر بومرداس، مجلة التكامل الاقتصادية ، نيسان، 2018.
6. كمال، وحيون، اهم طرق قياس اقتصاد الظل ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد22، المجلد16، 2020.
7. شرفاني، نسرين مصطو، اثر الاقتصاد الخفي على حجم الانفاق الحكومي، جامعة زاخو، مجلة العلوم الانسانية، العدد 3، مجلد5، 2017.
8. المبروك ، احمد، الاقتصاد الخفي في ليبيا، اسبابه، حجمه، اثاره الاقتصادية، جامعة الفاتح في ليبيا، مجلة الاقتصاد والعلوم الاقتصادية، العدد5، 2006.
9. الهيتي، احمد حسين، ظاهرة الاقتصاد الخفي وغسيل الاموال، المصادر والاثار دراسة مجموعة من البلدان المختارة للمدة من(1989-2008)، جامعة الموصل ، مجلة الإدارة والاقتصاد ـ العدد الحادي والعشرون، 2010.
10. غازي، سلمى، اثار ظاهرة غسيل الأموال على الاقتصاد العراقي وسبل معالجتها، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد55، 2017.
11. جميل، احمد صبحي، الاثار الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة غسيل الاموال ودور المصارف في مكافحتها، جامعة بغداد، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد السابع والعشرون، 2011.
12. الصلاحين، عبد المجيد محمود، التهرب الضريبي أحكامة الفقهية، الجامعة الاردنية- كلية الشريعة، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية، المجلد9، العدد9، 2012.

13. صبري، جمال طارق محمد، ظاهرة التهرب من ضريبة الدخل في العراق، وزارة العلوم التكنلوجيا، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد48، 2016.
14. عيسى، هاوكار رمضان، تحليل اسباب واثار ظاهرة التهرب الضريبي وطرق معالجته في النظام الضريبي العراقي، جامعة دهوك- كلية الادارة والاقتصاد، مجلة جامعة دهوك، المجلد20، العدد2، 2017.
15. دحماني، رضا، زايد، مراد، تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي باستخدام طريقة نسبة النقود السائلة حالة الجزائر خلال الفترة 1970-2017، مجلة رؤى الاقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد7، العدد12، 2019.
16. الحسن ، علي حسين ، اقتصاد الظل أسبابه ،اثار السلبية واساليب الحد من حجمه، مجلة جامعة تشرين، سوريا، المجلد36، العدد4، 2014.
17. رشيد ، زياد عبد الكريم، و عبد القادر، عبد القادر عبد الوهاب، دراسة تحليلية لظاهرة غسيل الأموال مع إشارة خاصة للعراق، وزارة المالية العراقية، قسم السياسات الاقتصادية، بحث منشور، 2016.
18. العبدلي، سعد عبد نجم ، عزيز، خليل إسماعيل، الطلب على النقود فاعلية السياسة النقدية في العراق بعد عام 2003، بحث مستل من أطروحة دكتوراه، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة،العدد 53، 2017.
19. حسين، سهام داد، ولطيف، مقداد غضبان، هيمنة النمط الاستهلاكي للانفاق الحكومي وتأثيره في النمو الاقتصادي في العراق 2003-2014، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، المجلد23، العدد100، 2017.
20. محمد، بن مريم، دور الاستقرار السياسي كعامل أساسي الى جانب المتغيرات الاقتصادية الكلية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر ، العدد20، 2018.
21. زرواط، فاطمة الزهراء، حواس، أمين، واردات الرأسمالية والنمو الاقتصادي في الصين: منهجية ARDL، مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، المجلد/25، العدد/1، 2016.
22. الشوربجي، مجدي، أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري، مجلة الاقتصاديات شمال افريقيا، جامعة مصر للعلوم و التكنولوجيا، المجلد/174، العدد/1، 2009.
23. المحمدي، ناظم عبدالله عبد، العيساوي، ماجد جاسم محمد، قياس وتحليل العوامل المؤثرة في سعر صرف الدينار العراقي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة

(ARDL) للمدة 1995-2015، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد9، العدد/17، 2017.

24. كاطع، سحر كريم، دور الاقتصاد غير الرسمي في خطط التنمية المستدامة ـ مع الإشارة الى تجربة مصر، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية –جامعة واسط، العدد28، 2017.
25. شيحان، شهاب حمد، اقتصاد الظل بين السببية والتحييد(العراق حالة دراسية)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، العراق، المجلد5، العدد10، 2013.

ثالثاً:-التقارير والنشرات

1. البنك المركزي العراقي - المديرية العامة للإحصاء والأبحاث - التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي 2018.
2. البنك المركزي العراقي - المديرية العامة للإحصاء والأبحاث - المجموعة الإحصائية للبنك المركزي , عدد خاص 2003.
3. البنك المركزي العراقي - المديرية العامة للإحصاء والأبحاث - المجموعة الإحصائية للبنك المركزي , 2006.
4. البنك المركزي العراقي - المديرية العامة للإحصاء والأبحاث - المجموعة الإحصائية للبنك المركزي , 2007.
5. البنك المركزي العراقي - المديرية العامة للإحصاء والأبحاث - المجموعة الإحصائية للبنك المركزي , 2008.
6. البنك المركزي العراقي - المديرية العامة للإحصاء والأبحاث - النشرة السنوية 2005.
7. البنك المركزي العراقي - المديرية العامة للإحصاء والأبحاث - النشرة السنوية 2009.
8. البنك المركزي العراقي ـ المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ـ مجموعات إحصائية لسنوات مختلفة.
9. وزارة التخطيط ـ الجهاز المركزي للإحصاء ـ مديرية الأرقام القياسية 2008
10. وزارة التخطيط ـ الجهاز المركزي للإحصاء ـ مديرية الأرقام القياسية 2007.
11. وزارة التخطيط ـ الجهاز المركزي للإحصاء ـ مديرية الأرقام القياسية 2009.
12. وزارة المالية ـ دائرة المحاسبة والموازنة.
13. تقارير هيئة النزاهة
14. تقارير مكتب غسيل الاموال وتمويل الارهاب

15. مكتب العمل الدولي، التقرير الخامس 2014
16. البنك الدولي: بيانات: مؤشرات الفساد
17. تقارير الرقابة المالية

رابعاً:-الرسائل و الاطاريح الجامعية

1. ابن داخل، حامد، قياس حجم الاقتصاد الخفي وأثره على المتغيرات الاقتصادية الكلية، اطروحة دكتوراه غير منشورة جامعة ام القرى، السعودية، 2009.
2. الدريعي، مصطفى راشد علي، ظاهرة غسيل الأموال وانعكاساتها على الاقتصاد العراقي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة واسط- كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، 2013.
3. شاني، سلام كاظم، تحليل العلاقة بين الموازنة العامة والناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة 1988-2009، رسالة ماجستير في الاقتصاد غير منشورة، جامعة كربلاء-كلية الادارة والاقتصاد، العراق، 2011.
4. عبدالله، محمد ابراهيم، الاقتصاد الخفي في فلسطين، رسالة ماجستير، جامعة القدس، 2017.
5. فالح ، سامي هاشم ، تقدير الاقتصاد غير الرسمي واثره في الاقتصاد العراقي ، جامعة البصرة –كلية الادارة والاقتصاد، اطروحة دكتوراه غير منشوره في الاقتصاد، 2011.

خامساً:- المؤتمرات

1. الجابري، عبد الله ابن حاسن، الفساد الاقتصادي انواعه. اسبابه اثاره علاجه، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد، جامعة ام القرى، مكة-السعودية، 2005.
2. حسين، عيادة سعيد، الاقتصاد الخفي وانعكاساته في التنمية الاقتصادية، جامعة تكريت، المؤتمر العلمي الرابع، العدد16، 2020.
3. ذنون، مدركه، أثر الاقتصاد الخفي في النمو الاقتصادي في بلدان نامية، جامعة تكريت، مؤتمر تكريت، العدد2، ج16، 2020.
4. العقابي، عباس لفته كنيهر، و عبيد، شيماء خطاب، دراسة احصائية واقتصادية لدالة الانتاج لقطاع الصناعات التحويلية في العراق للمدة 1970-2011، المؤتمر العلمي الدولي الاول، كلية الكوت الجامعة، العراق-واسط، العدد/الاول، 2017.

5. فاطنة، بوخاري، اشكالية الاقتصاد الخفي في الجزائر بين واقع التشخيص وسبل العلاج، جامعة تكريت ، مؤتمر الاقتصاد الخفي وادارة الازمات ، ج2/2020.

المصادر باللغة الإنكليزية:-

A- Books

1. C. W. J. Granger, G. E. Mizon, Cointegration, error correction, and the econometric analysls of non- stationary data, Oxford University Press Inc, New York-United States, 2003.
2. Dennis ducke, Gabor ivany, Mark kan: The Shadow Economy- A critical Analysis, Germany, Grin Verlag, 2008.
3. Friedrich Schneidr, Dominik H. Enste, The Shadow Economy, the United States- New York, Cambridge University Press, 2nd edition, 2013.
4. Gorana Krstic، Friedrich Schneider, Formalizing the Shadow Economy in Serbia, Published By springer International Publishing (Germany), 2015.
5. Helmut Lutkepohl, Appled Time series Econometris, Cambridge University Press, New York, 2004.
6. Nicoli Nattrass, Visakh Varma: Macroeconomics Simplified, SAGE Publications Inc, New Delhi-India, 2014.
7. Russell Davidson, James G. MacKinnon: Econometric Theory and Methods, Oxford University Press Inc, New York-United States, 2004.
8. Uwe Hassler, Jurgen Wolters, Introduction to Modern Time Series Analysis, Second Edition, Springer Heidelberg, New York, 2013.

B- Researches and Studies

1. Alban Asllani, Measuring the size and development of the informal economy in the countries of the Balkan peninsula using structural equation modelling approach, a dissertationthe, untversity of bedfordshire, UK,2018.
2. Amira Jadoon, Daniel Milton, Strength from the Shadows? How Shadow Economies Affect Terrorist Activities, United States Military Academy, West Point, New York, USA, 2019.
3. Anna Katrechka ,Stefan Dahlberg The effect of the shadow economy on social development A comparative study on advanced and least developed countries, Master's Thesis international management and global governance - University of Gothenburg., Sweden 2014.

4. Cong Minh, Fiscal policy and shadow economy in Asian developing countries: does corruption matter, Springer-Verlag Gmbh, Germany: 25/4/2019.
5. Emeka Nkoro, Aham Kelvin Uko: Autoregressive Distributed Lag (ARDL) cointegration technique: application and interpretation, Journal of Statistical and Econometric Methods, vol.5, no.4, 2016.
6. Friedrich Schneider, Andreas Buehn , Estimating the Size of the Shadow Economy: Methods, Problems and Open Questions, CESIFO Working Paper No. 4448 Category 1: Public Finance October, 2013.
7. Friedrich Schneider, The Shadow Economy and Shadow Labor Force:A Survey of Recent Developments, Published By Johannes Kepler University (Germany), Discussion Paper No. 8278 June 2014.
8. International Labour Organization, Measuring informality:A statistical manual of the informal sector and informal employment, Geneva- Switzerland, 2013.
9. Jessica Leino, Formal and Informal Microenterprises, World Bank Group, enterprise note surveys N5,2009.
10. Katarina Cuic, Oliver Kesar, Shadow Economy in Tourism: Some Conceptual Considerations from Croatia, Zagreb International Review of Economics & Business, Vol. 20, No. 2, 2017.
11. Kelly Wong Kai Seng, Law Siong Hook, Pesaran .M, Shin Y, and Smith. R (2001),"Bounds Testing Approaches to The Analysis of Level Relationships, Journal of Applied Econometrics, Vol(16), USA, 2018.
12. Nurul Amin, The Informal Sector in Asia from Decent Work Perspective, Bangkok, Asian Institute of Technology, 2002.
13. OECD: Shining Light on the Shadow Economy Opportunities and Threats, 2017.
14. Pavlo Bernicusa: Analysis of the shadow economy and its financial strength Monuments in Ukraine, Department of Taxes and Fiscal Policy Ternopil National Economic University, Ukraine, 2018.
15. Rajeh Alkhdour: Estimating the shadow economy in Jordan: Causes, consequences and implications for policy, In partial fulfillment of the requirements For the degree of Doctor of Philosophy Colorado State University Fort Collins, United States of America, 2011.
16. Yair Eilat: The Shadow Economy in Transition Countries:Friend or Foe? A Policy Perspective, journal World Development, Britain, 2002.

الملاحق

ملحق (1) تطور بعض مؤشرات

ملحق (1) تطور بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي العراقي للمدة 1995-2019 بالاسعار الجارية (مليون دينار) (2/1)

رقم العمود	1	2	3	4	5	6	7	8
السنوات	عرض النقد الواسع	صافي العملة في التداول	الودائع الجارية	العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي (متوسط الفترة)	سعر صرف الدولار بسعر السوق/ الدينار	التحويلات بدون مقابل	صافي الدخل**	صافي الخدمات
1995	773337	584398	120668	0.3108	1674	277922.8	-	-16379672
1996	1084172	881618	78887	0.3108	1170	182200.8	-	-11727495
1997	1242569	929828	108269	0.3108	1471	-2249570.9	-	-16626419
1998	1646240	1192530	159340	0.3108	1618	-3060180	-	-20408436
1999	1857406	1275220	208616	0.3108	1974	-8074531.5	-	-28403110
2000	2214072	1474321	253685	0.3108	1928	-11549564	-	-19143516
2001	2838045	1782691	376398	0.3108	1958	-6745905.9	-	-26105350
2002	3852241	2563693	449908	0.3108	1960	-4883047.7	-	-30844081
2003	4021847	4629794	1143807	1986	2233	1914704	116160	-2593078
2004	12254000	7162945	2985681	1453	1454	2701417.6	-80641.5	-16379672
2005	14684000	9112837	2286288	1469	1473	4752949.5	737879	-8430444
2006	21080000	10968099	4491961	1467	1477	-672766.2	1314139	-7574855
2007	26956076	14231700	7489467	1255	1266	-477527.5	1861165	-5025397
2008	34919675	18492502	9697432	1193	1206	-3497518.1	8206766	-6272675
2009	45437918	21775679	15524351	1172	1183	-2340000	3861000	-7488000
2010	60386086	24342192	27401297	1170	1187	-2986425	1861938	-8242533
2011	72177951	28287361	34186568	1170	1199	-5131386	-235872	-9429264
2012	75466360	30593647	33142224	1179	1234	-5960592	1235260	-12194961
2013	87679504	34995453	38835511	1166	1233	-5672939.8	-589063	-13245993
2014	90727801	36072593	36620855	1166	1218	-3687824.8	-618913	-117368744
2015	82595493	34855256	30580169	1167	1251	646646	-1804635	-13636448
2016	88081993	42075230	28657797	1182	1281	1196545	-1857828	-11314282
2017	89441338	40343309	36643275	1184	1256	1408127	-1714433	-12166084
2018	92105401	40498067	37330917	1183	1211	1271872	-2087260	-14780395
2019	98862186	47638603	39132397	1182	1202	363676	-1375880	-18345696

(2/2)

رقم العمود	9	10	11	12	13	14	15	16
السنوات	الايرادات الضريبية	الإيرادات العامة	الاستثمار	الدخل القومي بالأسعار الجارية	عدد السكان بالالف	الصادرات	الاستيرادات	الرقم القياسي لاسعار المستهلك 100= 1995
1995	13641	106986	412191	5807374.9	20536	16942035	282883565	100
1996	29699	178013	186126	5641424.3	21124	35013057	231591670	84.6
1997	72264	410537	766390	13235490	22046	36670153	13211100	104.0
1998	129081	520430	1086505	15013422.3	22702	69383190	247368170	119.4
1999	229548	719065	1846425	31381048.5	23382	103727642	432272597	134.4
2000	328113	1133034	4561049	46634634.8	24086	83056849	721395796	141.1
2001	704415	1289246	8376895	36726500.7	24813	93936973	136499102	164.2
2002	593678	1971125	7115160	34677722.5	25565	63330000	132802444	195.9
2003	349	15985527	3469030	25728748.6	26340	49776019	350911	259.8
2004	159644	32988850	3682391	46923315.7	27139	36222038	9688210	329.8
2005	495282	40502830	11788961	65798566.8	27963	34097100	18674598	451.7
2006	591229	49055445	17831127	85431538.8	28810	49791358	26172976	692.2
2007	1228336	54964850	7530500	100100816.6	29682	50160530	25507244	905.6
2008	985837	80252182	21263968	147641254	30577	76662378	42701588	929.7
2009	3334809	55209353	12418985	120429277.2	31664	46602714	45432534	903.7
2010	1532438	70178223	26558090	146453468.5	32481	61392104	52083190	925.9
2011	1783593	103989089	27379587	192237070.3	33330	95298476	57172383	977.7
2012	2633357	119817224	35033926	227221851.2	34208	116159697	72754398	1036.9
2013	2876856	113840076	50285094	243518658.5	35095	110595408	72436672	1056.2
2014	1885127	105386623	54701739	237554034.2	36063	104220421	65992657	1079.9
2015	2015010	57215315	45528386	185550902.2	36933	94338721	51001013	1076.2
2016	3861896	53413445	36593073	186397293.8	37883	56312489	49267178	1077.3
2017	6298272	79011421	32004040	220905643.8	38854	68495329	39211452	1079.3
2018	5686200	106569833	40312153	245325424.3	39253	10383940	46262083	1083.5
2019	4014531	107567324	34117456	217753954.7	40150	10972600	58411603	1081.4

المصادر: -

- الاعمدة (1-8، 9-11) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، بغداد، نشرات احصائية لسنوات مختلفة.

- الاعمدة (11-15) وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للحصاء، مديرية الحسابات القومية، مجاميع احصائية متفرقة.

- العمود (16) .....

*** تم توحيد الارقام القياسية بالاعتماد على المعادلة التالية: - الرقم القياسي للسنة t = الرقم القياسي للسنة t في السلسلة الثانية*(الرقم القياسي للسنة المشتركة في السلسلة الاولى/ الرقم القياسي للسنة المشتركة في السلسلة الثانية).**

ملحق (2)

النائب جمال عبد الزهرة المحمداوي/التحاسب الضريبي للمصارف الاهلية العدد/2178 التاريخ/2021/5/4 (4/1)

Republic Of Iraq
Council of Representatives
Office of Representative
Dr. Jamal Abdulzahra Al Mohammadawi

مكتب النائب
د. جمال عبد الزهرة المحمداوي

العدد: ٢١٧٨ / /
التاريخ: ٤ / ٥ / ٢٠٢١

(هام وعاجل)

الى / وزارة المالية – مكتب الوزير .

م / التحاسب الضريبي للمصارف الاهلية

تحية طيبة...

استناداً الى المادة ٦١ – ثانياً من الدستور والمادة ١٥ اولا ، ثانيا ، ثالثاً ،رابعا من قانون مجلس النواب وتشكيلاته رقم (١٣) لسنة ٢٠١٨م .

اولاً / بلغ عدد المصارف الاهلية التي لم تتحاسب ضريبياً عن سنة ٢٠١٥ وعن سنوات سابقة (٩) مصارف وتشكل نسبة (٢٠%) من مجموع المصارف المسجلة لدى قسم الشركات في الهيئة العامة للضرائب والبالغ عددها (٤٤) مصرف الامر الذي يؤدي الى عدم تعظيم الموارد المالية للخزينة العامة للدولة في الوقت الراهن ولم يتم اجراء التقدير الاداري رغم تقديم البيانات المالية لتلك المصارف والتي حققت فائض نتيجة نشاطها خلافاً للمادة (٣٠) من قانون ضريبة الدخل رقم (١١٣) لسنة ١٩٨٢ (المعدل) والتي نصت على (وتقدر الضريبة على الدخل الذي تقرره ما يتيسر لها من جمعه من المعلومات ...) وقد بينت الهيئة العامة للضرائب – قسم الشركات بكتابها المرقمة (بلا) في ٢٠١٧/٦/٢٢ (بانه تم احالة موضوع التحاسب الضريبي للمصارف الخاصة الى لجنة الضوابط في مركز الهيئة لوضع ضوابط خاصة لهذا النشاط لغرض اجراء التقديرات) علماً ان الهيئة قامت بمخاطبة البنك المركزي العراقي بعدة كتب منها الكتاب المرقم (٥٧س/ ٢٢٧٠) في ٢٠١٦/١٢/٢١ لغرض ايقاف التعامل مع تلك المصارف ، وقد اجاب البنك المركزي / دائرة مراقبة الصيرفة بكتابة المرقم (٩٥٧/٢/٩) في ٢٠١٧/١/٢٢ (ان ادخال البنك المركزي طرفاً في مهام المؤسسات الاخرى يتعارض مع قانونه) وكما مبين ادناه :

ت	اسم المصرف	السنوات التي لم يتحاسب عنها
١.	الائتمان العراقي	٢٠١٥
٢.	الاقتصاد	٢٠١٣-٢٠١٥
٣.	الوركاء	٢٠١٠-٢٠١٥
٤.	الشمال	٢٠١٤
٥.	دجلة والفرات	٢٠١٤ – ٢٠١٥
٦.	كردستان الدولي	٢٠٠٥-٢٠٠٦
٧.	ابو ظبي الاسلامي	٢٠١٤ – ٢٠١٥
٨.	متاندر تشارترد	٢٠١٤ – ٢٠١٥
٩.	مكتب تمثيل سني بنك	٢٠١٤ – ٢٠١٥

ثانياً / وجود عدد من المصارف لم تقدم بياناتها المالية الى القسم التحاسب الضريبي علماً ان الهيئة خاطبت البنك المركزي العراقي بكتابها المرقم (٥٧س/ ٢٢٧٠) في ٢٠١٦/١٢/٢١ لغرض ايقاف التعامل مع تلك المصارف ، وقد اجاب البنك المركزي / دائرة مراقبة الصيرفة بكتابة المرقم (٩٥٧/٢/٩) في ٢٠١٧/١/٢٢ (ان ادخال البنك المركزي طرفاً في مهام المؤسسات الاخرى يتعارض مع قانونه) دون قيامها باتخاذ الاجراءات الازمة بأخطار خطي او بإحدى طرق النشر للمصارف لغرض تقديم البيانات المالية وفق المادة (٢٧) من قانون ضريبة الدخل المرقم (١١٣) لسنة ١٩٨٢ (المعدل) وكما مبين ادناه :

مجلس النواب العراقي

Email: dr.jamal.alnahj.bloc@gmail.com
alnahj.blockbasra@gmail.com

موبايل: ٠٧٧٠١٧٣٠٩١٥
٠٧٨٠٩٢٩٥٥٠٢

(4/2)

Republic Of Iraq
Council of Representatives
Office of Representative
Dr. Jamal Abdulzahra Al Mohammadawi

جمهورية العراق
مجلس النواب العراقي
مكتب النائب
د. جمال عبد الزهرة المحمداوي

العدد : / /
التاريخ : / /٢٠٢٠

ت	اسم المصرف	السنة المالية
١.	السلام	٢٠١٥
٢.	الاقتصاد	٢٠١٣-٢٠١٥
٣.	كردستان الدولي	٢٠٠٧-٢٠١٥

ثالثاً / وجود بعض الاشعارات الواردة من المصارف الاهلية الخاصة باستيفاء نسبة (٣%) لحساب الامانات الضريبية عن شراء العملة الاجنبية لصالح المستورد (المكلف) لا تتضمن تفاصيل وافية عن المكلف الذي استلمت الامانات منه مثل (اسم المكلف الكامل وعنوانه ، اسم المصرف) خلافاً للفقرة (٤) من تعليمات وزارة المالية / الهيئة العامة للضرائب (٦٠س/ ٦٩٢٩) في ٢٠١٥/٤/١ التي نصت على (تحول الامانات الضريبية والكمركية المدفوعة في المصارف اولاً بأول الى (الهيئة العامة للضرائب والهيئة العامة للكمارك) وحسب الالية التي تحددها تلك الجهات مع تفاصيل وافية عن الزبون التي استلمت الامانات منه) علماً انه تم العمل بتلك التعليمات بتاريخ ٢٠١٥/٢/٢٢ وايقافها بتاريخ ٢٠١٥/٦/١٨ استناداً الى كتاب البنك المركزي العراقي المرقم (١٦٣٦٣/٢/٩) في ٢٠١٦/١١/١٦ وادناه امثله على ذلك :

ت	اسم المصرف	اسم المكلف	مبلغ الامانات (دينار)	رقم الاشعار
١.	اربيل للاستثمار والتمويل	بدون اسم	١٦١٥٩٥٠٠٠	٢٤٠٦٢٢٩٧٤٠٧٤
٢.	اربيل للاستثمار والتمويل	بدون اسم	٣٢٣١٩١٧٥٠٠	٢٤٠٦٢٢٩٧٤٥٠٣
٣.	الاقليم التجاري	بدون اسم	١٤٣٦٤٠٠٠	٢٤٠٦٢٢٨٢٨٨٣
٤.	دار السلام	بدون اسم	٥٤٢٩٦٠٠٠	٢٤٠٦٢٢٩٦٩١٨
٥.	بدون اسم	غالب ماجد اسماعيل	١٠٤٢٣٩٠٠٠	٢٤٠٦٤٢٣٤٨٨٤
٦.	بدون اسم	صلاح باسم محمود	١٠٤١٤٧٥٠	٢٤٠٦٤٢٣٥٤٥٧
٧.	الثور الدولي	علي عبد الحسن	٤٣٨١٠٢٠٠٠	٢٤٠٦٢٢٩٦٩٠٢
٨.	المتحد للاستثمار	حسين قاسم	٢٤٢٣٩٥٠٠٠	٢٤٠٦٤٢١٥٣٠٨

للتفضل بالاطلاع و اعلامنا اجراءاتكم واجابتنا خلال ١٥ يوم من تاريخ استلام كتابنا هذا وفقا للمادة (١٥- اولاً) من قانون مجلس النواب وتشكيلاته ... مع التقدير .

مجلس النواب العراقي
د. جمال عبد الزهرة المحمداوي

النائب الدكتور
جمال عبد الزهرة المحمداوي
٢٠٢١/٥/٤

نسخة منه:
- البنك المركزي – مكتب المحافظ اشارة لما تقدم والى المادة (٤٠) من قانون البنك المركزي العراقي رقم (٥٦) لسنة (٢٠٠٤) (المعدل) والتي اشارت الى ان البنك المركزي هو المشرف على عمل المصارف و اعلامنا اجراءاتكم خلال (١٥) يوم من تاريخ استلام كتابنا ... مع التقدير
- للحفظ .

E-mail: thenational alnahj.blcc@gmail.com
alnahj.blockbasra@gmail.com
موبايل: ٠٧٧٠٦٧٣٠٩١٥
٠٧٨٠٩٢٩٥٥٠٢

النائب فالح حسن الخزاعي /مبالغ بذمة شركات الاتصال في العراق /العدد/8/ل/101التاريخ/2020/8/31 (4/3)

Republic Of Iraq
Communications and Media
Commission
CEO Office

هيئة الاعلام والاتصالات
الجهاز التنفيذي

العـــدد: 8/ل/ ١٠١
التاريخ: ٣١/ 8 / 2020

مكتب النائب
فالح حسن الخزعلي
البرلماني

"مجلس النواب / مكتب النائب فالح حسن الخزعلي المحترم"

م/ سؤال برلماني

تهديكم هيئتنا اطيب تحياتها...

اشارة الى كتابكم ذي العدد (2108/1/3/3) والمؤرخ في 2020/8/6 ، نود ان نعرب عن شكرنا وتقديرنا على حرصكم المتواصل على متابعة اداء الجهات الخدمية ومنها هيئتنا في سعيها الحثيث للارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة ولكافة شرائح المجتمع العراقي وفي ادناه اجابة الهيئة بشان الأسئلة الواردة في كتابكم اعلاه:

1- نرفق لكم طياً جدولا بالمبالغ التي بذمة الشركات وحسب طلبكم .
2- بالنسبة الى ضريبة المبيعات يمكنكم مفاتحة الهيئة العامة للضرائب للاستعلام عن المبالغ المدفوعة من قبل الشركات وحسب العائدية.
3- بالنسبة الى ضريبة الدخل ، يمكنكم مفاتحة الهيئة العامة للضرائب للاستعلام عن المبالغ المدفوعة من قبل الشركات وحسب العائدية.
4- بالنسبة الى الاجراءات المتخذة بخصوص كتاب الرقابة المالية المشار اليه في كتابكم اعلاه ، فقد تم معالجة جميع النقاط الواردة فيه بالتنسيق مع هيئة الرقابة المالية العاملة في هيئتنا .

للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير

المرفقات :-
- اولياً.

د.علي ناصر الخويلدي
رئيس الجهاز التنفيذي
2020/8/٢١

هيئة الاعلام والاتصالات
الجهاز التنفيذي
الصادر

الوارد
مكتبة السند الوطني للمعاملات
العدد
التاريخ

نسخة منه الى:
- مكتب السادة الأعضاء / للتفضل بالاطلاع .
- مكتب السيد رئيس الجهاز التنفيذي / للتفضل بالاطلاع .

Email: enquiries@cmc.iq
P.O Box 2044 Jadreiah Baghdad - Iraq
Fax:00964(1)7195839
Website:www.cmc.iq

المسبح / حي بابل
بغداد - العراق
هاتف : ٠٠٩٦٤(١)٧١٨٠٠٠٩+

(4/4)

الديون المترتبة بذمة شركات الهاتف النقال ولا تزال معلقة

شركة اسيا سيل			شركة كورك		
السنوات	دولار امريكي	دينار عراقي	السنوات	دولار امريكي	دينار عراقي
2008	34753351	---	2008	1250000000	---
2009	210201246	-----	2009	1319444600	---
2010	155808505	163380434776	2010	3750175800	41481682284
2011	247432767	242198327705 296818000000	2011	660887400	65721299878
2012	--	252627554450	2012	23750000	87646445309
2013	247400	320977038400	2013	--	111408739420
2014	76750000	385150661450	2014	7675000000	134234559967
2015	155131829	233974307206	2015	---	76032300370
2016	77029713	248489270142	2016	752899900	82452901692
2017	176506	214046379110	2017	121878205	38013278329
2018	157250	212962965413	2018	-	47967160964
2019	---	231877061810	2019	--	50177317643

شركة الاثير

السنوات	دولار امريكي	دينار عراقي	الملاحظات
2008	3554635700	--	1-أجور الانطقة الغير مرخص بها والتي تم احسابها بأمر قضائي على شركة الاثير **$162000000** 2- المبلغ المتبقي من عقد الرخصة لشركة كورك **$37500000000** 3- باقي حصة هيئة الاعلام والاتصالات من الاجر التنظيمي **3%** من تاريخ احتساب شركة **kpmg** لغاية **2020/7/31** على شركة اسياسيل **(38901464314473)**
2009	21039161000	--	
2010	23876079400	196102506939	
2011	6663891500	112810977362 517000000000	
2012	75826186	287834493361	
2013	3166438461	367100656751	
2014	9535887366	314729706664	
2015	13494946834	239092979099	
2016	9578269266	228194016091	
2017	7516000	229022537132	
2018	2342000	242755398304	
2019	6268865	228879065429	

ملحق (3) الناتج المحلي الإجمالي في العراق بالأسعار الجارية للمدة من 1995-2019 (مليون دينار) **3/1**

ت	الأنشطة الاقتصادية	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
1	الزراعة والغابات والصيد	1378274.3	1208982.3	1276367.1	1868379.8	2482616.5	2327277.2	2863495.0	3512658.6
	التعدين والمقالع	4216753.6	3711820.0	11156499.2	11752599.0	26936449.4	41849981.4	30816987.2	29044563.4
2	النفط الخام	4215918.0	3710428.5	11152807.8	11746242.9	26926753.9	41834912.0	30799376.2	29021398.8
	الأنواع الأخرى من التعدين	835.6	1391.5	3691.4	6356.1	9695.5	15069.4	17611.0	23164.6
3	الصناعة التحويلية	93291.6	65335.3	98440.0	147484.9	301635.4	455994.7	609807.2	624346.2
4	الكهرباء والماء	2701.5	8642.6	13467.8	22231.1	29224.5	46236.4	74076.9	78943.6
5	البناء والتشييد	30302.3	13765.7	54511.2	90968.4	157120.9	226986.0	484693.1	673870.4
6	النقل والمواصلات والخزن	579223.0	577587.4	1068951.9	1393204.4	2056678.7	2390507.0	2609799.2	3238286.9
7	تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	215054.6	667157.9	613080.3	888248.8	1391580.4	1730504.6	2620931.2	2545856.0
	المال والتامين وخدمات العقارات	84069.1	152717.0	260636.1	267731.4	321702.8	359874.8	410322.3	477602.5
8	البنوك والتأمين	38419.9	70016.5	84985.2	88249.4	136378.3	167097.8	206536.5	255211.7
	ملكية دور السكن	45649.2	82700.5	175650.9	179482.0	185324.5	192777.0	203785.8	222390.8
	خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية	129411.7	159575.4	627837.2	772958.3	906167.7	971877.3	1004254.6	1046536.7
9	الحكومة العامة	93399.8	116479.4	364891.0	453655.6	543184.6	577874.7	595087.2	593726.2
	الخدمات الشخصية	36011.9	40096.0	262946.2	319302.7	362983.1	394002.6	409167.4	452810.5
	المجموع حسب الأنشطة	6729081.7	6565583.6	15169790.8	17203806.1	34583176.3	50359239.4	41494366.7	41242664.3
	ناقصاً: رسم الخدمة المحتسب	33598.8	64659.0	76646.8	77958.6	119163.7	145539.5	179798.2	219736.9
	الناتج المحلي الإجمالي	6695482.9	6500924.6	15093144.0	17125847.5	34464012.6	50213699.9	41314568.5	41022927.4

3/2

ت	الأنشطة الاقتصادية	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
1	الزراعة والغابات والصيد	2486865.5	3693768.0	5064158.0	5568985.7	5494212.4	5716815.1	6132734.6	8366232.4	9918316.8
	التعدين والمقالع	20372293.8	30855992.8	42529152.0	53030897.0	59274337.1	86867107.9	56654018.2	73569919.4	115999413
2	النفط الخام	20349772.0	30808541.6	42379784.7	52851810.9	59018094.5	86564722.1	56231242.7	72905000	115256424
	الأنواع الأخرى من التعدين	22521.8	47451.2	149367.3	179086.1	256242.6	302385.8	422775.5	664919.3	742989.4
3	الصناعة التحويلية	303724.2	937681.6	971031.3	1473218.3	1817913.8	2331767.7	3369376.3	4178715	6132760.8
4	الكهرباء والماء	64717.8	441590.8	588352.9	779387.5	972816.6	1307953.5	1686131.5	2909700.5	3443117.8
5	البناء والتشييد	217314.3	682851.2	2685034.7	3449743.6	4928470.3	5972752.6	7066052.7	10263151	10358530
6	النقل والمواصلات والخزن	2284317.3	4428750.4	5887625.9	6742912.0	7333112.6	8573606	8519812.6	9452250	10175884
7	تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	1915353.3	3246559.7	4198765.4	6349971.6	6973333.7	10078110.6	11486606.4	12458719.9	414115747
	المال والتامين وخدمات العقارات	390794.1	3691292.3	5475744.6	7945806.5	10864645.4	12970138.5	14547015.7	15367648.2	17955240
8	البنوك والتأمين	160787.3	317318.6	520867.9	690307.3	1542182.6	2023060.6	2373957.9	2064162.8	2794734
	ملكية دور السكن	230006.8	3373973.7	4954876.7	7255499.2	9322462.8	10947077.9	12173057.8	13303485.4	15160506
	خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية	1859095.9	5520751.8	6511223.5	10726238.4	14302388.3	19394459.4	25031294.4	26538403.2	30518825
9	الحكومة العامة	1332373.9	4542026.4	5252510.9	8966599.0	12297928.1	17246098.8	22673572.4	23476870.6	27065263
	الخدمات الشخصية	526722.0	978725.4	1258712.6	1759639.4	2004460.2	2148360.6	2357722.0	3061532.6	3453561.9
	المجموع حسب الأنشطة	29894476.2	53499238.6	73911088.3	96067160.6	111961230.2	156670098.2	140159106.9	163104739.7	255727068.5
	ناقصاً: رسم الخدمة المحتسب	308687.6	263879.9	377489.7	479205.8	505416.8	687840.6	828896.3	1040173.7	1501577.8
	الناتج المحلي الإجمالي	29585788.6	53235358.7	73533598.6	95587954.8	111455813.4	155982257.6	139330210.6	162064566	254225490.7

ت	الأنشطة الاقتصادية	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
1	الزراعة والغابات والصيد	10484949	13045856	13128622.6	8160770	7832046.9	6598384.8	6322747.2	8766710.8
	التعدين والمقالع	127225674	126445194	117357982	65590963	67796891	89065057.7	118298240	114449716.6
2	النفط الخام	126435558	125573890	116852336	65194041	67400216	88664813	117856344	114031195.5
	الأنواع الأخرى من التعدين	790116.8	871304.9	505646.1	396922.3	396674.6	400244.7	441896.1	418521.1
3	الصناعة التحويلية	6919449.2	6286042.4	4999233.9	4234717	4436442.7	4819896.4	4933429.4	5257100.3
4	الكهرباء والماء	4440590.6	4904011	5846956	5928470	6450645.8	6486406.1	6882564.7	7628374.1
5	البناء والتشييد	15416432	20201575	19098018	12514765	12260517	13408942.4	11222146	10731311.9
6	النقل والمواصلات والخزن	14439899	18087977	19452890.3	20800702	22618847	23981785.8	25231406	26005487.9
7	تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	19637453	20532173	20931618.4	21326779	18593823	20071980.1	19151591	20449657.2
	المال والتامين وخدمات العقارات	19674164	21260327	20611195.7	16416238	17799921	19190615.6	19668520	20307088.3
8	البنوك والتأمين	4225297.4	5044121.1	3116107.6	2622463	3420766.6	4137873.5	4969878	5138808.9
	ملكية دور السكن	15448867	16216206	17495088.1	13793775	14379155	15052742.1	14698642	15168279.4
	خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية	37488457	43982719	45836270.9	41229610	40985236	6996406.9	46324556	52595124.2
9	الحكومة العامة	32146893	37742730	39367246.5	34798833	34224315	34016847.4	38919672	44923791.3
	الخدمات الشخصية	5341564.3	6239988.7	6469024.4	6430776	6760921	6996406.9	7404883.8	7671332.9
	المجموع حسب الأنشطة	255727068.5	274745875	267262787.8	196203013.3	198774369.4	190619475.8	258035199.6	266190571.3
	ناقصاً: رسم الخدمة المحتسب	1501577.8	1158345.8	930132.7	1522042	1850227.7	2970613.7	3165015	3273421.3
	الناتج المحلي الإجمالي	254225490.7	273587529.2	266332655.1	194680971.8	196924141.7	187648862.1	254870184.6	262917150

المصدر : البنك المركزي العراقي – المديرية العامة للأبحاث والإحصاء – مجموعات إحصائية لسنوات مختلفة

ملحق (3) معدل النمو السنوي لناتج القطاعات الاقتصادية % المكونة للمدة من 1995-2019

السنوات	الزراعة والغابات والصيد	التعدين والمقالع	الصناعة التحويلية	الكهرباء والماء	البناء والتشييد	النقل والمواصلات والخزن	تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	المال والتأمين	القطاعات الخدمية
1995									
1996	-12.3	-12.0	-30.0	219.9	-54.6	-0.3	210.2	81.7	23.3
1997	5.6	200.6	50.7	55.8	296.0	85.1	-8.1	70.7	293.4
1998	46.4	5.3	49.8	65.1	66.9	30.3	44.9	2.7	23.1
1999	32.9	129.2	104.5	31.5	72.7	47.6	56.7	20.2	17.2
2000	-6.3	55.4	51.2	58.2	44.5	16.2	24.4	11.9	7.3
2001	23.0	-26.4	33.7	60.2	113.5	9.2	51.5	14.0	3.3
2002	22.7	-5.8	2.4	6.6	39.0	24.1	-2.9	16.4	4.2
2003	-29.2	-29.9	-51.4	-18.0	-67.8	-29.5	-24.8	-18.2	77.6
2004	48.5	51.5	208.7	582.3	214.2	93.9	69.5	844.6	197.0
2005	37.1	37.8	3.6	33.2	293.2	32.9	29.3	48.3	17.9
2006	10.0	24.7	51.7	32.5	28.5	14.5	51.2	45.1	64.7
2007	-1.3	11.8	23.4	24.8	42.9	8.8	9.8	36.7	33.3
2008	4.1	46.6	28.3	34.5	21.2	16.2	44.5	19.4	35.6
2009	7.3	-34.8	44.5	28.9	18.3	-0.6	14.0	12.2	29.1
2010	36.4	29.9	24.0	72.6	45.2	10.9	8.5	5.6	6.0
2011	18.6	57.7	46.8	18.3	0.9	7.7	13.3	16.8	15.0
2012	5.7	9.7	12.8	29.0	48.8	41.9	39.1	9.6	22.8
2013	24.4	-0.6	-9.2	10.4	31.0	25.3	4.6	8.1	17.3
2014	0.6	-7.2	-20.5	19.2	-5.5	7.5	1.9	-3.1	4.2
2015	-37.8	-44.1	-15.3	1.4	-34.5	6.9	1.9	-20.4	-10.1
2016	-4.0	3.4	4.8	8.8	-2.0	8.7	-12.8	8.4	-0.6
2017	-15.8	31.4	8.6	0.6	9.4	6.0	7.9	7.8	-82.9
2018	-4.2	32.8	2.4	6.1	-16.3	5.2	-4.6	2.5	562.1
2019	33.3	-3.3	6.6	10.8	-4.4	3.1	6.8	3.2	13.5

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (3).

Abstract:-

In view of what the Iraqi economy raised during the period (1995-2019), of international economic sanctions and political, economic and social transformations and the accompanying tremendous development in various fields, openness across borders and the transition to market economies, and the spread of financial and administrative corruption and the profits achieved by the beneficiaries, was the emergence and growth of The shadow economy represented by its illegal activities is a way to legitimize these funds, and this has caused severe difficulties for economic and security policy makers as it undermines the reliability of official statistics and this is what constitutes an obstacle to achieving economic growth.

The research stems from the hypothesis that, is economic growth in Iraq negatively and positively affected by changes that occur in the activities of the illegal shadow economy (money laundering, tax evasion, abnormal demand for money, corruption) and what is the percentage of these effects in the short and long term in the country.

To achieve the objectives of the research and to test its hypothesis, the research relied on a mixture between the use of the analytical method, which is based on the inductive and deductive method within the framework of economic theories and analysis of data development and evaluation of economic phenomena by extrapolating the economic reality during the research period, and the quantitative approach based on econometrics using (Autoregressive Distributed Deceleration (ARDL) model to measure and analyze the role of the shadow economy in economic growth in Iraq for the period (1995-2019), which is based on induction testing, limits testing, diagnostic tests, and the most important conclusions reached by the researcher for changes in interest rates, which play an important role in influencing investment and decisions economy in the country, The high demand for abnormal money to meet the requirements of the shadow economy, which is inflexible towards interest rate changes, and thus monetary policy has no effect on liquid money in circulation, and accordingly it is affected by workers in the shadow economy, which will be reflected in raising the interest rate to achieve profits.

Keywords, shadow economy, abnormal demand for money, money laundering, economic growth.

Republic Of Iraq
Ministry Of Higher Education And
Scientific Research
Karbala University
College Of Management and Economics
Department Of Economics
Higher Studies

The role of the shadow economy in economic growth

((Iraq is a case study))

A THESIS SUBMITTED BY

Yasser Ali Muhammad Al-Rajhi

To The Council of Management and Economic College

University of Karbala

As Partial Fulfillment of the Requirements For The

Degree of Master of Science in Economics

Supervisor By

Assistant Prof. Dr

Salam K. Shani Alfatlawi

2021 AD **1443 AH**